

من الفقهاء الأباض

# كِتَابُ النِّكَاحِ

تأليف الإمام السلامة الشيخ  
أبي زكريا يحيى بن النخعي بن أبي النخعي الحنبلاني

أعدده للنشر

محمد سعيد أبي زهرزور

بإمارة الدكتور أحمد

كتبه مطبعة الناشرين وطلبه عالم الكتاب :

علي يحيى معمر



من الفتاوى الأباضية

# كِتَابُ الْبِنَاكِحِ

تأليف الإمام العلامة الشيخ  
أبي زكرياء يحيى بن النخعي بن أبي نخعير الجبناوني

أعدده للنشر

محمد سناي زهرزوري

بإتمام المرحوم والده

كف مقدّمه الناشرين وعلموا على الكتاب :

علي يحيى معتمر



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كلمة لا بد منها

الحمد لله الذي بنعمته تمّ الصالحات ، والصلاة والسلام على سيد الكائنات ، سيدنا محمد المبعوث بخاتمة الرسالات ، وعلى آله وأصحابه من المهتدين والهداة .  
أما بعد : فهذا كتاب آخر من مؤلفات علماء جبل نفوسة يقدم للنشر ، دون تحقيق علمي . وذلك للدافع وسببين .

أما الدافع ، فلأن كتاب الإيضاح لم يتعرض لمسائل النكاح ( الأحوال الشخصية ) فأحس مالكوه بثلمة في مكتبهم الفقهية ، ونقص في باب من أهم الأبواب التي تمس حياة الناس مسألاً متوازماً متواصلاً ، ولذلك لم ينفكوا عن التذكير في سد تلك الثلمة ، واستكمال ذلك النقص .

ولما علموا بأن أبا زكرياء الجناوني قد ألف فيه كتاباً خاصاً اتجهت أنظارهم إليه ومساعدتهم نحوه .  
وأما السببان :

فأولهما : أنه لم يشأ أن يتطوع للقيام بمهمة التحقيق أحد من تظن فيهم الكفاءة العلمية .

وثانيهما : أنه لم يتيسر الحصول على عدد من النسخ المخطوطة تجرى المقارنة بينها ، ويتم الخروج منها بنسخة محققة ، وإنما كل ما أمكن الحصول عليه نسخة مطبوعة طبعة حجرية مشحونة بالأخطاء ، وجدت عند الأستاذ محمد سعيد الباروني ، وضعها تحت التصرف فاستخرجت منها نسخة طبق الأصل بالآلة الكاتبة ، بما فيها من أخطاء . كما جاءت نسخة أخرى من أستاذنا الفاضل « باكلي عبد الرحمن » فضاعت في مكتبتني مع مجموعة أخرى من الكتب في حالة اضطراب .

وقد تولى الأستاذان الفاضلان : سليمان أحمد عون الله ، ومحمد ساسي زغدود مقارنة الصورة على الأصل ، وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء في الإملاء والعربية بسبب تحريف النساخ .

وأتيح لي أيضاً أن أقرأ الصورة المنسوخة مع بعض الطلاب ، فكانت تبدو لي ملاحظات أثناء القراءة ، أقولها أحياناً وأثبتها أحياناً ، فلما استقر الرأي على نشر الكتاب - ولو بدون تحقيق - كما سبق في كتابي الإيضاح والصوم ، رغب إلى أولئك الطلاب أن تنشر ملاحظاتي تلك كتعليق على الكتاب . واستجبت لهم تحت ضغط الإلحاح . أما الملاحظات نفسها فهي في أغلبها لا تخرج عن مقتبسات باللفظ أو بالمعنى من القطب والمحشى وباكلى وربما ذكرت آراء بعض المذاهب الأخرى في مقام عرض الآراء والتوسع ، وكان كثيراً ما يعجبني الأستاذ سيد سابق في كتابه القيم ( فقه السنة ) فأنقل عنه ما أظنه يفيد القارىء ويزيد من متعته .

وبما أن مؤلف الكتاب قد سبق أن ترجم له الأستاذان الفاضلان سليمان موسى الجناوني وعلي سالم علوش فقد رأينا أن نكتفي بذلك وننقل عنهما تلك الترجمة حرفياً مع شكرنا الجزيل لهما .

وإذا كان لا بد لنا من شكر من قدم مجهوداً لنشر هذا الكتاب فلعل من يستحقه هم :

١- الأستاذ سليمان عبد الرحمن العزابي ، فهو الذى استخرج الصورة الأولى للطبعة الآلية من الكتاب الأصل .

٢- الأستاذان سليمان عون الله ، ومحمد زغدود ، فهما اللذان قارنا الكتاب بأصوله . وصحاحا منه ما يمكن تصحيحه .

٣- الأستاذ محمد سعيد البارونى ، فقد وضع نسخته الوحيدة تحت التصرف ، برغم إشناقه عليها وخوفه من ضياعها .

ويسرنى في نهاية هذه الكلمة أن يعرف القارىء أننى لست صاحب رأى في إنجاز هذا العمل ، ولكنهم مجموعة من الشبان رغبوا فيه وألحوا عليه ، ورأوا إنجاز ضرورة ملحة لا يصح تأخيرها ، وقالوا : دفع الحاجة

بما حضر أفضل من البقاء تحت أنياب الاحتياج انتظاراً للكامل ، فتوليت  
عنهم كتابة هذه الكلمة ، ولست أدري هل سأضطر أنا إلى تقديم الكتاب  
إلى دار من دور النشر أم أن غيرى سيتولى هذه المهمة .

سدد الله خطانا ، وطهر من الزيف قلوبنا ، وجعل أعمالنا خالصة لوجهه  
الكريم ، فإنه نعم المولى ونعم النصير .

طرابلس ٢٢ شعبان ١٣٩٦ هـ

الموافق ١٧ أغسطس ١٩٧٦ م

طى يحيى ممر



## ترجمة المؤلف (١)

المؤلف هو : الإمام العالم الفاضل الشيخ ( أبو زكرياء ) يحيى بن الخير ابن أبي الخير الخنارنى ، من علماء القرن الخامس الهجرى . فقد ذكره علماء الطبقات - كالدرجيني والشماسي والبارونى - فى الطبقة التاسعة ، وهى الخمسون الأولى من القرن الخامس .

نشأ فى بلدة ( جناون ) وأخذ مبادئ العلوم من علمائها الأجلاء ، وكان بها منهم عدد غير قليل ، ولكنه خشى على نفسه إن بقى هناك من مشاغل الحياة وأعمال الدنيا ، فانتقل إلى « ايبانين » والتحق بمدرسة أبي الربيع سليمان بن أبي هارون موسى الملوثنى ، فكث هناك فترة غير قصيرة ملازماً للشيخ ملازمة التلميذ الذكى الحريص ، فأخذ عنه علماً حماً ، وحفظ أقواله وفتاواه فى الفقه حتى استطاع أن يجمع منها كتباً ، ولما رجع إلى بلده ( جناون ) اجتمع عليه الناس ، فكان يقوم فيهم مقام المدرس ، والواعظ ، والمرشد ، والمفتى والحاكم . ومع كل ذلك فقد خصص جزءاً من وقته للتأليف فترك لنا ثروة قيمة متمثلة فى مجموعة من الكتب منها :

١- ( الوضع ) وهو كتاب قيم مختصر ، تناول فيه أصول الدين والعبادات والأيمان والكفارات ، وقد سلك فيه مسلك الاختصار مع الوضوح والتركيز والتدليل والاستشهاد ، والكتاب مفيد جداً للمبتدئ ، ولا يستغنى عنه العالم والمتخصص .

٢- ( عقيدة التوحيد ) وقد اشتهرت بين الناس باسم ( عقيدة نفوسة ) ذكر فيها بالإضافة إلى مسائل التوحيد بعض مسائل التاريخ ، وبعض ما يدور حوله النقاش فى ذلك العصر من الأصول والفروع ، وسلك فى الكثير منها مسلك السؤال والجواب وبالجملة فهى تضم مجموعة قيمة من المعارف التى

---

(١) مأخوذة من كتاب الصوم مع تصرف قليل .

ينبغي للناشيء المسلم أن يعرفها ، وعقيدة أبي زكرياء قد سبقت ترجمة مقدمة التوحيد التي قام بها الإمام عمرو بن جمع بنحو قرن ونصف .

٣- ( كتاب الصوم ) وهو كتاب جليل ، ألزم فيه المؤلف أسلوباً سهلاً ، وبعبارة واضحة ، واستقصاء للأقوال والخلافات ، مسندة أحياناً وغير مسندة . وهو عادة يصدر بالقول المعمول به ، ينبه إلا ذلك في أحيان قليلة .

٤- ( كتاب النكاح ) وهو كتاب قيم أيضاً ، بسط فيه المؤلف ما يتصل بالموضوع في عبارة سلسلة واضحة ، تقرب من لغة الحديث ، وقد عمل المؤلف إلى التقصي مع الاستشهاد والتدليل في كثير من الأحيان ، وإلى التنبيه على المعمول به من الأقوال المختلفة .

وقد ذكر المؤلف في خاتمة الكتاب أن أغلب الكتاب من روايته عن شيخه ( ابن الربيع الباروني ) وعن شيوخ أبي الربيع من طريقة ، ولم يأخذ عن غيرهم مباشرة للأشياء قليلة مما يراه المؤلف ضرورياً لاستكمال البحث ، ويعتبر هذا الكتاب من المصادر الهامة في مسائل الأحوال الشخصية في الفقه الإباضي ، وعليه اعتمد أكثر المؤلفين من بعده ، وقد اختصره العلامة ( التميمي ) في موسوعته القيمة ( النيل ) وكثيراً ما رجع إليه القطب رحمه الله في شرحه فذكر عبارته بحروفها .

وهانحن أولاء نضعه بين يديك أيها القارئ الكريم ، راجين أن نجد فيه من الفائدة والمتعة ما نأمله منه وترجوه . والله المستعان وعليه الاتكال .

٢٧ شعبان ١٣٩٦ هـ

الناشرون

الموافق ٢٣ أغسطس ١٩٧٦ م

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أحلَّ النكاح ، وحرَّم السَّفاح ، وخلق  
من الماءِ بَشَرًا فجعله نَسَبًا وِصْهْرًا ، وكان ربُّك قديرًا .



## حكم النكاح

النكاح جائز مرغّب فيه (١) والدليل على إباحته من كتاب الله عز وجل  
ومن سنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، قال الله عز وجل :

[فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ]\*

ويحل نكاح الواحدة ، والاثنتين ، والثلاثة ، والأربعة ، ولا يحل ما فوق  
ذلك أن يجمع . وقيل إن معنى قوله عز وجل ( مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ) بعد

---

(١) هذا هو الحكم بالنظرة العامة ، ولكنه بالنظر إلى الأفراد تتناوله  
الأحكام الخمسة :

أ - الوجوب : وذلك بالنسبة لمن يقدر عليه وتتوق نفسه إليه ويحشى  
على نفسه العنت ، لأن صيانة النفس عن الحرام واجب ، ولا يتم  
ذلك في هذه الحالة إلا بالزواج .

ب - الندب : وذلك لمن كان قادراً عليه ، وتأنقاً إليه ، ولكنه لا يحشى  
على نفسه العنت ، وهو آمن على نفسه من أقراف ما حرم الله .  
ج - الحظر : وذلك بالنسبة لمن يعرف عن نفسه الإخلال بحق الزوجة  
في الوطاء والإنفاق وعلمه بعدم قدرته على ذلك ، وعدم توقّانه  
إليه ، بحيث تعيش المرأة معه في عذاب دون أن يستفيد هو لنفسه  
شيئاً .

د - الكراهية : وذلك بالنسبة لمن يخل بحق المرأة في الوطاء أو الإنفاق ،  
ولكنها لا تتضرر بذلك لصفات فيها كأن تكون غير محتاجة  
إلى النفقة ، وألا تكون لها رغبة قوية في المعاشرة الزوجية .

هـ - الإباحة : وذلك إذا لم تكن في الشخص إحدى المرجحات السابقة ،  
وفي هذه الحالة يميل الحكم من الإباحة إلى الندب .

• سورة النساء : ٣

قوله عز وجل: (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) مثنى مثنى أو ثلاث ثلاث أو رابع رابع . وليس على ما قالته الرافضة أن مثنى وثلاث ورباع جميع ذلك تسعة ، فن أجاز نكاح ما فوق الأربع من النساء فقد عصى ربه وأخطأ في دينه خطأ بيناً ، ومن فعله بإباحة أو بغير إباحة (٢) فقتل ذلك مخطئ وعاص لربه ، والأمة مجتمعة - فيما تناهى إلينا - على تحريم جميع ما فوق الأربع من النساء ، مصيبيهم ومخطئهم ، وإنما يحل ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم .

وقيل إن معنى قوله عز وجل :

[ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ]\*

هو على ما خص (٣) الله به النبي صلى الله عليه وسلم من إباحة نكاح تسع نوسة ، فحسده على ذلك بعض الناس ممن لا يخاف الله .

(٢) يبدو أن في العبارة بعض الغموض ، وقد رأينا أن أحسن ما قاله

القطب في شرح النيل :

« ومن أباح للأمة تسعا ، متأولا في ذلك قوله عز وجل : ( مثنى وثلاث ورباع ) ناقص ، وغير متأول أشرك ، وكلاهما مخي عاص لربه ، ولو اختلفت المعصية والخطأ . فلا إشكال في كلام صاحب الأصل إذ ليس في كلامه ما يدل على أنهما جميعاً منافقان أو مشركان» يعنى القطب رحمة الله أن عبارة المؤلف - التي علقنا عليها - كافية في الدلالة على أن خطأ من جمع بين أكثر من أربع متأولا نفاق ، وخطأ من جمع بينهم مستحلا شرك . فكلاهما مخطئ وعاص ، ولكن درجة الخطأ والمعصية عندهما ليست واحدة .

(٣) الخصوصيات : التي اقتص بها النبي صلى الله عليه وسلم كثيرة ، ذكر المؤلف رحمه الله هنا منها نماذج ، ولم يستقصها ، وهي على ثلاثة أنواع :  
١- خصوصيات تحل له ولا تحل لغيره ، كجمعه بين تسع نوسة ، وأخذه الصنى ، وزواجه بالواهبية نفسها له .

ب- خصوصيات تجب عليه ، ولا تجب على غيره : كالتهجد في الليل

ومصاهرة العدو الكثير ، والتضحية في عيد الأضحى . =

وقيل إنهم قوم من اليهود ، وهى من الخصال التى حلت للنبي عليه الصلاة والسلام وحرمت على أمته وهى : هذه ، والتصفية من الغنيمة ، والمرأة التى وهبت له نفسها ، وما وسع الله عليه من ترك العدالة بين نسائه فى قوله تعالى :

﴿ تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ﴾ \*

وأما الأشياء التى حرمت على النبي عليه السلام وحلت لأمته فأكل الصدقة والنوم فى الليل إلى طلوع الفجر ، والعمل بالرأى فيما لم يوجد فى كتاب الله ولا فى سنة رسوله ، والرجوع عن العدو قبل لقائه ، وقيل إن منها الاستبدال .

وأما الأشياء التى فضلت بها الأنبياء عليهم السلام فإنهم لا يورث ما تركوه فهو صدقة . ولا يورث منهم إلا النبوة والعلم ، ولا يرى خلأؤهم ، ولا تنخر عظامهم ، ولا تنكح نساؤهم من بعدهم .

= ج - خصوصيات تحرم عليه ولا تحرم على غيره . كالصدقة ، وأكل ذوات الروائح الكريهة .

وهناك خصوصيات غير خاضعة لتصرف البشر خص الله بها نبيه صلى الله عليه وسلم ومن شاء من أوليائه تفضلا منه تعالى عليه وتفضيلا له عليه السلام على غيره منها :

أن خلاه لا يرى ، وعظامه لا تنخر ، ولا يتمثل الشيطان بصورته فى المنام .

وقد كره بعض علماء الأمة الخوض فى خصوصياته عليه السلام ، لأنه أمر انقضى : ولا يتعلق بها شرع للناس .

ورد قطب الأئمة رحمه الله على أصحاب هذا القول بأنه يجب أن تعرف حتى لا يتوهم بعض الناس أنها شرع لنا لا سيما ما يتعلق منها بالعبادة .

• من سورة الأحزاب : ٥١

وقيل إن الوجه في تحريم نكاح نسائهم من بعدهم على غيرهم هو أن المرأة المسلمة إذا تزوجها رجلان مسلمان فالآخر منهما هو أحق بها في الجنة ، فلا يكون غيرهم أولى بنسائهم في الجنة ، وقال الله عز وجل رداً على من حسد النبي عليه السلام في نكاح التسع من النساء .

[ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا ] \* .

وقيل إن داود وسليمان عليهما السلام من آل إبراهيم ، فبلغنا أنه أعطى داود تسعا وتسعين امرأة وأم سليمان بها كملت المائة ، وأعطى سليمان سبعمائة برة وثلاثمائة امرأة ، فقيل إن ذلك هو الذي أراد بقوله :

(وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا) (٤)

(٤) كثير من المفسرين عند تفسيرهم لهذه الآية الكريمة أو للآية التي التي في سورة ص (إن أخى له تسع وتسعون نعجة) الآية عرضوا الملك سيدنا سليمان عليه السلام ، وتحديثوا عن أعداد النساء لسيدنا داود وسيدنا سليمان عليهما وعلى سيدنا محمد أفضل الصلاة والسلام ، وذهبت بهم المبالغات الإسرائيلية كل مذهب ، ولعل أفضل ما يقال عند قراءة هذه الآيات الكريمة هو ما قاله ابن كثير في تفسيره للآية السابقة فقد قال :

« قد ذكر المفسرون هنا قصة أكثرها مأخوذ من الإسرائيليات . ولم يثبت فيها عن المعصوم حديث يجب اتباعه . فالأولى أن يقتصر على مجرد تلاوة هذه القصة ، وأن يرد علمها إلى الله عز وجل فإن القرآن حق ، وما تضمنه حق » انتهى ما قاله ابن كثير .

وأقول ما دام لم يثبت عن المعصوم عليه السلام حديث في أزواج الأنبياء السابقين ، وهى أمور لا تعرف بالاجتهاد فيجب أن نزهه مقاماتهم السامية عن الخوض في أخص شئونهم .

وقوله عز وجل :

[فَأَنكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ]

هو إباحة وليس بإيجاب ، فن شاء نكح ومن شاء ترك ، وذلك أن لفظ الأمر في كتاب الله عز وجل يكون على وجوه :

فنها ما يكون أمر إيجاب ، ومنها ما يكون إباحة ، ومنها ما يكون إطلاقاً بعد حظر ، ومنها ما يكون ندباً ، ومنها ما يكون تهديداً وزجراً . فأما قوله عز وجل :

[أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ - وَآمِنُوا بِاللَّهِ - وَاعْبُدُوا اللَّهَ - وَاتَّقُوا اللَّهَ .]

وما أشبهه ، فهو أمر إيجاب ، وأما قوله :

[فَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا] وقوله :

[فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ]

فهو إطلاق بعد حظر وأما قوله :

[فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا] وقوله :

[فَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا]

فهو تدب . وأما قوله :

[اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ] وقوله :

فهو أمر تهديد . وأما قوله :

[اعْمَلُوا فَيَسِّرَ اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ]

[كُونُوا قَرَدَةً خَاسِئِينَ]

(فهو أمر يدل على إهانة المأمور وعجزه . وهو مخاطبة النعال .

ولفظ الأمر عند التحوين على وجهين :

أمر ، وطلب ، فالأمر لمن هو دونك . والطلب لمن أنت دونه ، وذلك قوله : أمرت عبدي بكذا ، وسألت ربي كذا ، وسألت السلطان في كذا ، والله أعلم (٥)

---

(٥) لو مثل بصيغة الأمر لكان أوضح ، كأن يقول الرجل لابنه : اجهد في دروسك ، وحافظ على نظافة جسمك وثوبك في التمثيل للأمر ، وكأن يقول الرجل : رب اغفر لي ولوالدي ، ربنا اعف عنا واغفر لنا وارحمنا في التمثيل للدعاء .

### باب فيما يرغب فيه من النكاح وما يكره

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يرغب في النكاح ،  
ويرغب فيه غيره حتى عابته اليهود على ذلك ، فأزل الله عذره وتكذيبهم  
بقوله :

[وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا  
وَذُرِيَّةً \* ]

وروى عنه عليه السلام أنه قال :

(انكحوا فإنني أكاثركم الأمم) ••

(١) يعنى المؤلف رحمه الله أن الذكر المخصى من الإبل والبقر والغنم  
يكنى فى الزكاة والأضحية إذا توافرت فيه الشروط الأخرى . أما القيام بعملية  
الخصاء نفسها فحرام وفاعل ذلك عاص . وإذا كانت حراماً بالنسبة للحيوان  
فهي بالنسبة للإنسان أشد حرمة سواء كانت للنفس أم للغير وذلك لأنها  
بالإضافة إلى ما فيها من تشويه الحلقة وتعطيل أعضاء التناسل عن أداء عملها  
الحيوى الذى خلقت من أجله وتأثيرها السيئ على الحالات النفسية فهى  
تعطيل للإرادة البشرية فى الكفاح من أجل الفضيلة ، وفرق كبير بين  
الإنسان الذى لا يرتكب الكبيرة لأنه لا يميل إليها بطبعه ولا يقوى عليها  
بأعضائه وبين الإنسان الذى يمتنع عنها وهو يجاهد نفسه جهاد الأقوياء ولذلك  
فقد نصح الرسول صلى الله عليه وسلم الشباب بالصيام لأن الصوم بالإضافة  
إلى آثاره المادية على الجسم هو شحنة إيمانية تساعد على المجاهدة والمصاربة  
والتحمل وداع إلى غض البصر وإبعاد الغريزة باستشعار الإنسان أنه فى حالة  
عبادة وتقرب إلى الله .

• الآية ٣٨ من سورة الرعد .

•• « انكحوا فإنني أكاثركم الأمم » رواه

وعنه عليه السلام أنه قال :

(يَا مَعْشَرَ الشَّبَّانِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ وَمَنْ لَمْ  
يَسْتَطِعْ فَلْيَصُمْ فَإِنَّ الصَّوْمَ لَهُ وَجَاءٌ) \*

والباءة هو الحظ في النكاح ، والوجاء هو الخصاء يعنى أن الصوم يضعف النفس من التعلق إلى النكاح . وقد روى عنه عليه السلام أنه ضحى بكبشين أملحين موجئين ، والأملح قيل هو الأكليل ، والموجأ هو الخصى . كما ذكرنا ، ففي الأخبار دليل على أن الخصى يجزى في الضحايا والصدقة وإن كان كذلك ، لأن ذلك مصلحة له ، وأما فعل ذلك فلا يجوز لمن فعله وروى عنه عليه السلام أنه قال :

(تَزَوَّجُوا الْأَبْكَارَ فَإِنَّهُنَّ أَعْدَبُ أَفْوَاهًا وَأَنْتَقُ أَرْحَامًا) (٢)\*\*

وفي رواية أخرى عنه :

(إِيَّاكُمْ وَخَضْرَاءَ الدَّمَنِ) (٣)\*\*

(٢) أنتق أرحاماً : أشدها طهارة واتساعاً وتيسيراً لا استقبال البذر وصلاحيه للإنتاج .

(٣) يحذر الحديث الشريف من المرأة الحميلة في البيئة الفاسدة كذلك الرجل . أعنى أن البيئة الفاسدة كما تؤثر على الفتاة تؤثر على الفتى ولذلك يجب ألا يندفع الراغب في الزواج ذكراً أو أنثى - أو وليه بالمظاهر فإن الجمال والمال والسلطة كلها أعراض تدوب على محك المعاشرة الطويلة ولا يبقى منها إلا الدين والخلق .  
• يامعشر الشبان من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فليصم فإن الصوم له وجاء

رواه مسلم والنسائي والحديث روايات مختلفة ورواة مختلفون .

تزوجوا الأبكار فلهن أشد حياً وحياء

•• تزوجوا الأبكار فلهن أعذب أفواهاً وأنتق أرحاماً

رواه الطبراني في الكبير .

••••• إياكم وخضراء الدمن •••••

قيل إنه أراد بذلك المرأة الحسنة من المنبت السوء ، وفي رواية أخرى أنه قال :

(تُنَكِّحُ الْمَرْأَةَ لِأَرْبَعِ خِصَالٍ لِمَالِهَا وَجَمَالِهَا وَحَسَبِهَا  
وَدِينِهَا فَإِنْ ظَفِرَتْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ) (٤) \*

وقيل : إن معنى تربت يداك : افتقرت ، وأتربت : استغنت فقيل إنه أراد بذلك في قوله : « فإن ظفرت بذات الدين تربت يداك » يريد فإن ظفرت بها وتركتها لغيرك تربت يداك ، وقيل : إن المرأة إذا نكحت لملها فإن مالها يورث الذى ينكحها الفقير ، وإن نكحت لحسبها وعزها ، فإن عزها يورث الذل ، وإن نكحت لجمالها ، فإنه يطغىها ويفتنها . وقيل : من تزوج امرأة فقد أحرز نصف دينه ، فليتنق الله في النصف الباقي .

وروى عن أم جلددين (٥) أنها قالت : ثلاثة من ابتلى بهن ثم صبر عليهن

(٤) ترب الرجل : بمعنى افتقر حتى التصق بالأرض وأترب معناه استغنى حتى صار صاحب أملاك وأراضى وتأتى أيضاً بمعنى افتقر وقد شرح الحديث عدة شروح ولكن الكثير يذهبون إلى ما ذهب إليه المصنف من تقدير جملة محدوفة معناها — وتركتها أو تخلت عنها .

(٥) أم جلددين إحدى النساء الصالحات الفضليات من « يفرن » ، ولها هناك مصل لا يزال معروفاً إلى الآن ، اشتهرت بالعلم والعبادة ، فكانت المشايخ يزورونها ، وهى واحدة من عدد كبير كانوا يطلقون عليهن جدات المشايخ ، عاشت في النصف الأول للقرن الرابع الهجرى ، وتوفيت في « تاغريين » فى رحلة إلى الربيع : وصلى عليها أبو محمد التغميى زوج صديقها وزميلاتها أم زعرور .

• « تنكح المرأة لأربع خصال . . . » رواه أبو داود والنسائى وابن ماجه وابن حنبل مع اختلاف فى الرواية .

رجى له السلامة والنجاة : ثيب ذات ربائب (٦) . وذل الأقران وقرية ذات سبل .

وقيل إن نكاح الإمام بورث الغنى لقوله تعالى :

[وَأَنْكَحُوا الْأَيَّامِيَّ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ  
إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ] •  
وقيل إن الحج بورث الغنى ، وصلة الرحم ، وأداء الأمانة والنفقة ،  
قال الله تعالى :

[وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ] ••  
وروى عنه عليه السلام أنه قال :

(الْأَمَانَةُ تَجْرُ الْغَنَى وَالْخِيَانَةُ تَجْرُ الْفَقْرَ) ••••

(٦) يقصد ثيبا ذات أطفال يكونون لمن يزوجه ربائب . فهى تغدق عليهم من حنانها وحونها ما يعوضهم عن حرمانهم من وجود الأب ، ولذلك فقد تشغل بهم عن زوجها ، بل قد توليهم من العناية والرعاية أكثر مما تولي أبناءها من زوجها الحاضر ، فيكون ذلك سبباً فى الغيرة منهم والنعمة عليها وعليهم .

أما الصبر على ذل الأقران ، فهى تشير به إلى ما تضمنه حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : ( ونعوذ بك من قهر الرجال ) ومعنى كلام أم جلدین : أنه ينبغى أن يتسع خلق المؤمن وماله لتصرفات زوجته ، وأن يحب أطفالها من غيره كما يحب أطفالها منه ، وأن يغدق عليهم من بره وإحسانه ، وأنه ينبغى له أن يحتسب لله ما يناله من ظلم الأقران ، ولا يسعى إلى الفتنة لرد عليهم ، وأن يصبر على النفقات والإحسان على الضيوف وأبناء السبيل .

• سورة النور ٣٢

•• سورة سبا ٣٩

•••• الأمانة تجر الغنى والخيانة تجر الفقر ، رواه الديلمى فى الفردوس

بلفظ الأمانة تجلب الغنى والخيانة تجلب الفقر .

وروى أن رجلاً من السلاف استشار قوماً في نكاح امرأة بكر أو ثيب أو ذات ربائب ، فدلوه على غلام صغير بين أيديهم كان يلعب بين الغلمان ، فأتاه فأخبره فقال له الغلام : ما أحببت ، وما أحببت ، وما أحبوا ، ثم ولى عنه وتركه ، وقال له : امش لثلاثين يوماً (٧) البرذون ، فرجع إلى القوم وهو يظن أنهم كالمستهزين به .

فقال لهم : أرسلتموني إلى غلام صغير ، من أمره كذا وكذا ، فسألوه عما أجابته ، فقص عليهم .

فقالوا له : والله لذلك أرسلناك إليه ، والذي أجبك به : ما أحببت وما أحببت وما أحبوا ، فإنه أراد بذلك : إن تزوجت بكراً ، فالذى أحببت هي فاعلته ، وإن تزوجت ثيباً فالذى أحببت هي فاعلته . وإن تزوجت ثيباً ذات ربائب فالذى أحبوه هي فاعلته . فقيل إن الغلام هو لتمان الحكيم ، وقيل إنه غيره ، وهو رجل حكيم ، فلم تساعد الأفضية فاستجهل (٨) نفسه فصار كالمجنون يلعب مع الغلمان .

وقال الشيخ رضى الله عنه : إن الناس في الدنيا على ثلاثة منازل : فأعلام درجة ، رجل تخلى عن الدنيا وتركها لأهلها ، وزهد في المأكل والمشرب والمركب والملبس والمسكن ، فلم يتخذ منها أهلاً ولا ولداً ، ولم يفرس فيها شجرة ، ولم يجر فيها نهراً ، ولم يضع فيها طوباً على طوب ، ولا حجراً على حجر لبناء مسكنه ، فكانت رجلاه دابته ، وظهره راحلته ، والشمس مصطلاه ، والأرض فراشة ، والسماء ستمته ، وقلوب الشجر عيشه .

---

(٧) يقال : رمح الفرس ، ونفخ الحمل سائمه إذا ضربه برجله الخلفية ، فالرمح لذوات الحافر ، والنفخ لذوات الخف .

(٨) يقصد أنه وضع نفسه موضع الجهولة حتى يتمكن من الاختلاط بكل الطبقات دون أن يتكلفوا معه سلوكاً خاصاً ، فيستطيع أن يطلع على كل شيء فيعالج ذلك بحكمة تبدو كأنها قول أو سلوك عفوى غير مقصود ولا موجه .

ثم الذى يليه رجل أخذ من الدنيا قوته من باب حله تغنيا (٩) وتعففاً ،  
فاتخذ من حلالها بلة (١٠) تغنيه عن حرامها من ثوب يستر عورته ، وطعام  
يقم به صلبه ، وبيت يكتنه من حر الصيف وبرد الشتاء ، وامرأة يغض بها  
بصره عن غيرها . ولم يردها لهوا ولا تكاثراً .

ثم الذى يليه رجل تكاثر من الدنيا ، ولا يبالي ما يجمع من حلالها  
وحرامها .

وقيل إن ثلاثة من النساء رغب عن تزوجهن :

امرأة فيها عرق العبودية (١١) ولو إلى سبعة آباء لثلا يلحق ولده منها  
ما لحقهم ، وامرأة في أصل جذام ، ولو إلى سبعة آباء ، وامرأة من ذرية  
الزواني ، ولو إلى سبعة آباء ، لثلا يلحق ولدها ما لحقهم .  
وفي بعض الأمثال التزويج : فرح شهر ، وغم دهر ، ووزن مهر ،  
ورق ظهر .

وقيل : الصبر عين ، خير من الصبر عليهن ، وما يكره من النكاح  
وما يستحب منه أكثر من هذا ، ولكنى تركته لثلا يطول به الكتاب  
والله أعلم .

---

(٩) أى استغناء بذلك القليل عن الكثير قناعة وزهداً .

(١٠) البلة : ما يكتفى به من العيش ولا يفضل منه ، أو هو الزاد الذى  
يبلغك إلى مكانك مع تقشف وحرص ، ودون أن يبقى منه شئ .

(١١) قد يظن بعض الناس أن العبودية لا أثر لها في الورثة ، والواقع  
ليس كذلك ، ذلك أن العبد أو الأمة يجدان نفسيهما على وضع لا يحترجان  
فيه من كثير من أنواع السلوك المشين ، ويتعودانه ويتعوده أبناؤهما  
فإذا ما حرروا احتفظوا بكثير من العادات وأنواع السلوك التى ينبو  
عنها الذوق العام ، ويربى الأجيال منهم على ذلك وربما كان في واقع اليوم  
ما يدل على ذلك .

### باب فيما يحرم على الرجل من النساء وما يحل له

وحرام على الرجل نكاح ثمانى عشرة (١) من النساء . قال الله عز وجل :  
[حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ  
وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ  
وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي  
فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا  
دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ  
مِنْ أَضْلَابِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ  
اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ] \* .

(١) لم يذكر المؤلف الآية الكريمة تفصيلا للعدد ، وإنما جاء بها كمثال للمحرمات ، ولذلك لم يبدأها من الآية السابقة ( ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم ) الآية ولم يستمر مع قوله تعالى : ( والمحصنات من النساء ) الآية .  
وقد لخص أستاذنا الشيخ باكلي في تعليقه على النيل عدد المحرمات كما يلي :  
«والخلاصة أنه يحرم على الرجل حرمة مؤبدة نكاح ست وعشرين امرأة :  
سبع من النسب وهن : الأم ، والبنت ، والخالة ، والأخت ، والعمة ،  
وبنت الأخ ، وبنت الأخت ، ومثلهن في الرضاع - وأربع بالصدر ، وهن  
أم الزوجة وابنتها ، وزوجة الأب - وزوجة الابن ومثلهن في الرضاع ،  
ونساء النبي ( صلى الله عليه وسلم ) والملاعنة ، والمنكوحه في العدة ، والمزنية .  
ولم يشر أستاذنا إلى المحرمات مؤقتا اللاتي يجوز نكاحهن إذا زال سبب  
التحريم وذلك : كالجمع بين المحرمتين ، وزوجة الغير ، ومعتدة الغير ،  
والمطلقة ثلاثا ، والأمة مع القدرة على الحرية ، والمشركة ، والزائدة على أربع .

إلا ما قد سلف قيل : إنه ما كان في الجاهلية ، ويحرم على الرجل نكاح أمه وما ولدت من بناتها وبنات بنيتها وبنات بناتها ، وإن سلفن ، وما ولدها من جداتها من قبل أبيها ومن قبل أمها ، وإن علون .

ويحرم عليه نكاح ابنته وما ولدت من بناتها وبنات بنيتها وبنات بناتها وإن سلفن .

ولا يحرم عليه أمها .

ويحرم عليه نكاح أخته من أبويه أو من أبيه أو من أمه وما ولدت من البنات وبنات البنين وبنات البنات .

ويحرم عليه نكاح ما فوق أخته من أبويه من الجدات من قبل أبيها ومن قبل أمها .

ويحرم عليه نكاح ما فوق أخته من أبيه من الجدات من قبل أبيها ، ولا يحرم عليه نكاح ما فوقها من الجدات من قبل أمها .

ويحرم عليه نكاح أخته من أمه وما فوقها من الجدات من قبل أمها ، ولا يحرم عليه ما فوقها من الجدات من قبل أبيها .

ويحرم عليه نكاح ابنة أخيه وابنة أخته وما ولدتا من بنات ومن بنات البنين ومن بنات البنات وكذلك ما ولد بنو أخيه وبنو أخته من بنات ومن بنات البنين ومن بنات البنات ، ولا يحرم عليه نكاح ما فوق ابنة أخيه من الأمهات ولا من الجدات من قبل أمها .

ويحرم عليه نكاح ما فوقها من الجدات من قبل أبيها إلا ما قد فسرناه من جدات أخته من أبيه من قبل أمها أو من جدات أخته من أمه من قبل أبيها ، فإنه لا يحرم عليه نكاحهن .

ويحرم عليه نكاح عمته وخالته وما فوقهما من الجدات من قبل أبائهن ومن قبل أمهاتهن إلا ما قد فسرناه في المسألة الأولى ، وعمات أبيه وخالاته مثل عماته هو وخالاته ، وكذلك عمات أمه وخالاتها مثل عماته هو وخالاته ،

ولا يحرم عليه ما ولدت عماته وخالاته من بنات وبنات ابن وبنات ابنة ، وكذلك ما ولدت خالات أبيه وعماته وخالات أمه وعماتها .

ويحرم من الرضاع (٢) مثل الذى يحرم من النسب في جميع ما ذكرناه ، فإذا أرضعت المرأة طفلاً فلا يحل له نكاحها هي ولا جميع ما ولدت من البنات وبنات البنين وبنات البنات وإن سفلن ، ولا جميع ما ولدها من الأمهات والحدات من قبل أبيها أو من قبل أمها ، وأما ما أرضعته أمه هو فحرام عليه نكاحه ونكاح ما ولدت من البنات وبنات البنين بنات البنات ، ولا يحرم عليه نكاح ما ولدها من الأمهات والحدات من قبل الأب ولا من قبل الأم .

وكل امرأة قالت له قد أرضعتك أو أرضعت أباك أو أمك أو ما فوق ذلك من أجداده وجداته ، فلا يحل له نكاحها ولا ما ولدها من أمهاتها ، ولا ما ولدت من البنات وبنات البنين وبنات البنات إلا ما يصير له بمنزلة بنات عمه وبنات عمته ، أو بمنزلة بنات خاله وبنات خالاته ، وإذا أرضعت شيئاً من أجداده وجداته ، إلا أن يكون من نسبت إليه أرضاعها ممن لا يمكن أن ترضع مثله إذا كان في سن آرابها أو فوقها ، فلا ينظر إلى قولها ولا يشتغل بها .

---

(٢) قال أستاذنا الشيخ باكلى عبد الرحمن في تعاليقه على النيل ما يلي :

يحل للرضيع من مرضعته وأهلها والمرضعة معه من امرأة أو لبن رجل ، وفروعها ما يحل لذى النسب من النظر إليهن والخلوة معهن ، والمسافرة بهن ، ومحرم عليه ما يحرم لذى النسب من نكاحهن ، وليس مشبهاً من كل جهة : فلا يتوارثان ، ولا تجب على كل منهما نفقة الآخر ، ولا يعتق عليه بالملك ، ولا ترد شهادته ، ولا يعقل عنها ، ولا يسقط عنها القصاص بقتله ، فهما كالأجنبيين في هذه الأحكام إلا في مسألتين :

الأولى : أنه يجوز للرجل أن يتزوج من أخت ابنة من النسب ، ويتزوج أخت ابنة من الرضاع .

الثانية : لا يجوز أن يتزوج أم أخيه من النسب ، وتزوج من الرضاعة .

وكذلك إن قالت له قد أرضعت امرأتك أو أمها أو آباها إذا كان ممن  
يمكن أن ترضعه مثلها ، فلا يحل له تزويجها ولا ما ولدها من الأمهات  
ولا ما أرضعها ، ولا يحرم عليه نكاح ما ولدت من البنات ، إلا أنه  
لا يجمعهن مع امرأته تلك التي نسبت إليها الرضاع .

وأما إن قالت له : قد أرضعت ابنتك أو ابنتك أو شبيثاً من أولاده  
وأولاد أولاده ، فلا يحرم عليه بذلك نكاحها هي ولا نكاح ما ولدها  
ولا ما ولدت

ويحرم عليه نكاح امرأة أبيه مسها أبوه أو لم يمسا . وكذلك جده من  
قبل أبيه أو جده من قبل أمه .

ولا يحرم عليه نكاح ما ولدها ولا ما ولدت ، إلا ما ولدته منهم  
أو أرضعته من لبنهم . . ويحرم عليه نكاح امرأة ابنه وابن ابنته وابن ابنته ،  
مسا أو لم يمسا . ولا يحرم عليه نكاح ما ولدها ولا ما ولدته ، إلا ما ولدته  
منهم أو أرضعته من لبنهم ، ويحرم عليه نكاح أم امرأته وما ولدها  
من الأمهات والجدات ، ولا يحرم عليه نكاح ما ولدت ، إلا أنه لا يجمعها  
مع امرأته التي هي عنده .

ولا يحل له نكاح ابنة امرأته ولا ما ولدت من بناتها وبنات بناتها وبنات  
بناتها إذا كان قد مس أمها ، وإن طلق أمها من قبل أن يمسا أو خرجت  
عنه بالتحريم ، فلا يحرم عليه تزويجها وإن ماتت عنه من قبل أن يمسا ففيه  
اختلاف . فنهى من قال : بأن زوجها ومنهم من يقول بالأب يتزوجها (٣)

ويحرم على المرأة نكاح أبيها وما فوقه من الآباء ، ونكاح ابنها وما تحته  
من أولاده وأولاد أولاده ، ونكاح أخيها وما فوقه ، إلا ما قد فسرناه من

---

(٣) المسألة مبنيّة على اختلاف علماء الأصول : هل الموت بمنزلة  
الطلاق أو بمنزلة الدخول ، وأصحابنا في أغلب فروع هذه المسألة يعتبرون  
الطلاق بمنزلة الدخول .

الفرق بين الأخ للأبوين وبين الأخ من الأب الأم فيما يحرم على الرجل في صدر الكتاب .

ويحرم عليها نكاح ابن أخيها وابن أختها وما ولدا ، ونكاح عمها وخالها وما فوقهما من الآباء إلا ما قد ذكرنا في صدر الكتاب من الفرق بين أخوة الأب والأم من الأبوين والأخوة من الأب أو من الأم ولا يحرم عليها ما ولدوا .

ويحرم عليها من الرضاع مثل الذي يحرم عليها من النسب ، كما يحرم على الرجل مثلا بمثل .

ويحرم عليها نكاح زوج ابنتها وابنة ابنتها وابنة ابنها ، مس أو لم يمسه ، ولا يحرم عليها نكاح ما ولده من الآباء ولا ما ولد من الأولاد وأولاد الأولاد إلا ما ولد مع ابنتها أو أرضعته من لبنه .

ويحرم عليها نكاح زوج أمها إذا مس أمها ، ولا يحرم عليها إذا لم يمسه ، إلا ما ذكرته من الاختلاف في موت أمها عنه قبل المسيس ، ولا يحرم عليها نكاح ما ولده من الآباء ولا ما ولد هو من الأولاد إلا ما ولد مع أمها أو ما أرضعته من لبنه .

ويحرم عليها نكاح أبي بعلها ، مسها ابنه أو لم يمسه ، ويحرم عليها نكاح ما فوقه من الآباء دون ما تحته من الأولاد وأولاد الأولاد .

ويحرم عليها نكاح ابن بعلها : مسها أبوه أو لم يمسه ، وما تحته من الأولاد وأولاد الأولاد .

ويحرم عليها نكاح عبدها ملكته كله أو بعضه ما دام في ملكها ، ولا يحرم عليها إذا خرج من ملكها بعثق أو بيع أو هبة .

## باب آخر فيما يحرم من النكاح

- ويحرم على الرجل جمع الأختين ، لا من النسب ولا من الرضاع .  
لا بالنكاح ولا بالتسرى ، أو إحداهما بالنكاح والأخرى بالتسرى .  
ويحرم على المسلم حراً كان أو عبداً نكاح المجوسية (١) والوثنية أحراراً  
كن أو إماء ، وكذلك التسرى مثل النكاح ، وكذلك إماء أهل الكتاب (٢).

---

(١) جاء في فقه السنة لسيد سابق ما يلي :

« قال ابن المنذر : ليس تحريم نكاح المجوس وأكل ذبائحهم متفقاً عليه ،  
ولكن أكثر أدل العلم عليه ، لأنه ليس لهم كتاب ، ولا يؤمنون بنبوة ،  
ويعبدون النار .

وروى الشافعي أن عمر ذكر المجوس فقال : ما أدرى كيف أصنع في  
أمرهم ، فقال له عبد الرحمن بن عوف : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول : « سئوا بهم سنة أهل الكتاب » فهذا دليل على أنهم ليسوا من أهل  
الكتاب .

وسئل الإمام أحمد : أبصح على أن للمجوس كتاباً ؟ فقال : هذا  
باطل ، واستعظمه جداً .

وذهب أبو ثور إلى حل الزوج بالمجوس ، لأنهم يقرون على دينهم  
بالجزية كاليهود والنصارى .

(٢) قال العلامة الشيخ محمد أبو ستة في الحاشية :

قوله : « وكذلك إماء أهل الكتاب ، أراد بإماء أهل الكتاب الأمة الكتابية  
وهي الأمة المسيحية من أهل الكتاب الحربية ، وأضافهم لهم باعتبار التباسها  
بدينهم ، وإلا لم يتصور تسربها وهي لهم حقيقة ، والدليل على أنه لا ينكح  
إلا المسلمات قول الله تعالى : ( من فتياتكم المؤمنات ) ثم إنه من قاس التسرى  
على النكاح لم يجز التسرى في غير المسلمة ، وهو المشهور عندنا » انتهى .

إلا ما ذكر عن عمروس (٣) بن فتح رحمه الله من إجازة التسرى في إماء أهل الكتاب ، ولا يحرم عليه نكاح الحرائر من أهل الكتاب اللواتي كن في المسألة ، دون من كان منهن في المحاربة ، فلا يحل له نكاحهن (٤) وقد ذكر

---

(٣) عمروس بن فتح المساكنى : إمام جليل من أئمة الأباضية في القرن الثالث الهجرى ، نشأ في بلدة قطرس على الضفة الشرقية « لوادى تالة » المعروف ( بوادى أم القرب) مر به أبو غانم ، بشر بن غانم ، وهو يحمل مدونته المعروفة باسمه ، فتركها عنده وديعة لأيام ، فانهز عمروس تلك الفرصة وأخذ منها نسخة بمساعدة أخته ، ومن نسخة عمروس نسخت المدونة الموجودة اليوم بين الأيبدى ، لأن الأصل احترق في مكتبة المعصومة عندما أحرقتها العبيديون سنة ٢٨٦ هـ .

تولى القضاء لأبي منصور إلياس ، واشتهر بالزهادة والعدل والعلم والذكاء وروى عنه قصص ونوادر في فصل القضايا المتشابكة تضعه في مصاف الطبقة الأولى من قضاة المسلمين ، وكان إلى علمه وفضله فارساً شجاعاً ، حضر وقعة « مانو » وقد أسره جند الأغالبة بحيلة ، وذلك أنه كثير الحركة بين جبهات القتال ، يخفف الضغط أيتها يراه ، فنصب جند الأغالبة حبالاً في طريقه ، فلما مر بها فرسه وهو يعدو شدت الحبال فوقع الفرس وأسر الفارس ، ثم أخذ إلى إبراهيم بن الأغلب فقطع يديه ، وتركه كذلك والدم ينزف حتى فاضت روحه رضى الله عنه .

(٤) اختلفت آراء فقهاء الأمة في نكاح نساء أهل الكتاب اختلافاً كبيراً ، قديماً وحديثاً ، فقد ذهب بعضهم إلى جوازه مطلقاً ، وذهب بعضهم إلى منعه مطلقاً ، وفصل بعضهم تفصيلات حسب الأحوال ، ولعل أستطيع أن ألخص تفصيلاتهم كما يلي :

العلاقة بين المسلمين وأهل الكتاب لا بد أن تكون على إحدى الصور الآتية :

١ - عداوة وحروب .

٢ - مهادنة وعهود .

ايضاً عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه نهى عن نكاح نساء اهل الكتاب، وذلك نهى تأدب فيما يقال ، والله أعلم .

= ٣ - أهل الكتاب تحت حكم المسلمين .

٤ - المسلمون تحت حكم أهل الكتاب .

ذهب الشيعة إلى أنه لا يجوز نكاح نساء أهل الكتاب في جميع الصور السابقة ، أى على كل الحالات ، وذلك لقوله تعالى : ( ولا تتكحوا المشركات حتى يؤمنن ) ولقوله تعالى : ( ولا تمسكوا بعصم الكوافر ) . وأولوا قوله تعالى : ( والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ) بأن المراد بها من أسلم منهن ، وأن المراد ( بالمحصنات من المؤمنات ) باللاتي ولدن على الإسلام ونشأن فيه ، وذلك أن قوماً كانوا يتخرجون من العقد على من أسلمت عن كفر ، فيبن سبحانه أنه لا حرج في ذلك . وقال بعضهم : إن آية ( المحصنات ) منسوخة بالآيات التي ذكرناها ، وغيرها . وينسب القول بهذا إلى كثير من الفقهاء ، وإلى بعض الصحابة ، وقد روى عن ابن عمر أنه كان إذا سئل عنهن يقول : حرم الله الشركات على المؤمنين ، ولا أعرف شيئاً من الإشراف أعظم من أن تقول المرأة إن عيسى ربها أو إن عزيزاً ابن الله ، وذهب السلف في الأباضية إلى جوازه في الصورة الثالثة فقط ، وهي أن يكون أهل الكتاب تحت الذمة ، ويمتنعونه في الصور الثلاثة الأخرى . ولعل السبب في ذلك أنه لا يجوز للمسلم أن يرتبط بعلاقة محبة ومودة بأعداء الإسلام الذين يحاربونه أو يترصبون به الدوائر ، ويتولون قهر أتباعه والتحكيم فيهم ، وذلك لأن العلاقات الشخصية في جميع هذه الحالات قد تسبب ضرراً فادحاً للمسلمين .

أما في الصورة الثالثة وذلك عندما يكون أهل الكتاب تحت الذمة ، أى تحت حكم المسلمين وراقبتهم ، فإن جميع المخاوف من كيدهم تنتفي ، ثم إنهم وهم تحت حكم إسلامي قد يشعرون أنهم في عزلة عن المجتمع الذي يعيشون فيه ، فيسعون للكيد فيه ، فأراد الله تبارك وتعالى أن تتوفر لهم أسباب الحياة الاجتماعية الإنسانية الكاملة فأباح للمسلمين أن يتعاملوا معهم =

ومن نكح شيئاً من ذوات المحارم ، أو تسرى شيئاً ممنهن هن عمد فلا يثبت نسبه ، ولا يعذر في جهله تحريمهن إذا علم أنهن أخوات أو أمهات (٥) ويجب عليه القتل إذا مسهن بنكاح أو بغير نكاح في زمن الظهور (٦) ، والنكاح في زمن الكتمان حتى يعزل ، وروى أن رجلاً تزوج امرأة أبيه على عهد عبد الملك بن مروان فأتى به فقال له : لم تزوجت أمك ، فقال له

---

= اجتماعياً كما يتعاملون مع بعضهم، وقد جاء في الظلال ما يوضح هذا المعنى  
أجلى توضيح فقال :

« إن الإسلام لا يكتفى بأن يترك لهم حريتهم الدينية ثم يعزلهم فيصبحوا المجتمع الإسلامي مجفونين معزولين ، أو منبوذين وإنما يشملهم بجزء من المشاركة الاجتماعية والمودة والمحاملة والخلطة ، فيجعل طعامهم حلالاً للمسلمين ، وطعام المسلمين حلالاً لهم كذلك ، ليتم التزاور والتضاييف والمواكلة والمشاركة ، وليظل المجتمع كله في ظل المودة والسماحة وكذلك يجعل العفيفات من نساءهم ، وهن المحصنات بمعنى العفيفات الحرائر طيبات للمسلمين ، ويقرن ذكرهن بذكر الحرائر العفيفات من المسلمات ، وهى سماحة لم يشعر بها إلا أتباع الإسلام بين أتباع سائر الديانات والنحل، أحسب أن هذا القول هو الذى ينسجم مع أسلوب التعامل الإسلامى بين المسلمين وغيرهم ، وأنه من الضرورى مراعاة مواقفهم من المسلمين عند إرادة ربط الأواصر الاجتماعية .

(٥) ذوات المحارم كلهن في حكم الأخوات والأمهات .

(٦) الرجل الذى يمس ذات محرمة منه - سواء كان مسه عن طريق النكاح أو التسرى أو الزنا - إذا كان عالماً أنها ذات محرمة منه يقتل حداً ، إذا كانت الدولة مسلمة تعمل بأحكام الله ( الظهور ) وينكل به إذا كانت الدولة لا تعمل بأحكام الله ، أو كانت غير مسلمة ، أو لم تكن دولة ، حتى يعزلها بناء على أن الحدود إلى الأئمة .

ليست بأبى ، وإنما هى امرأة أبى . فقال له عبد الملك : لا جهل ولا تجاهل  
فى الإسلام (٧) وأمر به فضربت عنقه .

فقيل : إنه بلغ موته جابر بن زيد رضى الله عنه فقال : أحسن عبد الملك ،  
أو قال : أجاد .

وكذلك إن تزوج المحوسية (٨) أو الوثنية أو تسراها عن عمد فلا يثبت  
نسبه .

وكذلك إن تزوج الأمة الكتابية عن عمد ، فلا يثبت نسبه .

وكذلك إن تزوج الأمة المحوسية على هذا الحال .

وأما التسرى فقد فسرنا أمره .

ومن تزوج شيئاً من ذوات المحارم أو تسرى شيئاً منهم عن عمد فلا يثبت  
نسبه . وقيل غير ذلك فيما سوى الأم .

وإن لم يتعمد فهو ثابت ، وإذا تزوج الرجل خمس نسوة فى عقدة واحدة  
فإنه يجبر بالحبس على اعتزالهن ، فإن مسهن كلهن كذلك فقد حرمن عليه  
كلهن ، ولا يحل له تزوجهن بعد ذلك ،  
وأما نسبه فهو ثابت .

وإن مس بعضهن دون بعض ، فلا يحل له أن يجدد النكاح لمن مس منهن  
لأنهن حرمن عليه .

---

(٧) يعنى أن من تزوج ذات محرم منه أو تسراها أو زنى بها وهو يعلم  
أنها ذات محرم منه يقتل حداً حتى ولو ادعى أنه يجهل أن عمله هذا حرام ،  
فلا عذر فى جهل الحكم ، وذلك ما طبقه عبد الملك بن مروان ، واستحسنه  
بعض التابعين منهم ، جابر .

(٨) يميز بعض فقهاء الأمة نكاح المحوسية والصابئة ، ويرى الأحناف  
أن كل من يعتقد ديناً سماوياً وله كتاب منزل يصح الزواج منهم ، وأكل  
ذبائحهم ، لأنهم يشبهون اليهود والنصارى ، وهو قول بعض الحنابلة أيضاً .

ويحل له نكاح ما لم يمسه منهن ، وكذلك إن لم يمسه شيئاً منهن ، فجاءت  
لنكاح الأربعة منهن وما دونه منهن ، وليس لمن صدق إذا علمن بذلك ،  
وإن لم يعلمن بذلك فلهن عليه صدقاتهن ، ومن تزوج أمتين في عقدة واحدة ،  
أو حرة وأمة في عقدة واحدة أو تزوج أمة على حرة أو أمة على أمة ، فإنه  
يجبر على طلاقهن بالضرب حتى يطلق .

وإن تزوج أمتين ، أو حرة وأمة في عقدة واحدة ، فله نكاح إحداهما  
بعد ذلك ما لم يمسه . فإن مسها فليس له نكاح إحداهما بعد ذلك ، وإن  
مس إحداهما ولم يمسه الأخرى ، فله نكاح ما لم يمسه دون من مس ، وإذا  
تزوج أمة أو أمة على حرة . فيؤخذ بطلاق الأخيرة منهن دون الأولى ،  
فإن طلقها قبل أن يمسه فله أن يتزوجها إذا خرجت الأولى من ملكه (٩) .

وإذا تزوج الرجل ذات محرم منه ثم وطئها عن عمد فقد كفر (١٠)  
بذلك ، ومنهم من يقول بأنه يكفر بالعقد قبل الوطء ، ومن قال بذلك كفر  
الشهود مع الذى تزوج ، وذلك على العمد .

وإن كان المسيس بين الطفل والطفلة (١١) في طفولتهما فجاءت لهما

(٩) أى خرجت من عصمته .

(٨٠) المقصود هنا بالكفر كفر النعمة ، وهو ما يقال من مرتكبه  
بأنه فاسق أو منافق أو هالك ، وهذا إذا لم يكن مستحلاً ، أما إذا كان  
مستحلاً فيكون كفره كفر شرك ، وحينئذ يقتل حداً . وكان المؤلف يرجع  
وقوع الكفر بالوطء ، مع أن غيره يعلقه بالعقد ، وهو أوضح ، وبذلك  
ينطبق الحكم على الشهود والعاقدة والولى إن علموا بالمحرمة .

(١١) الأطفال وهم من كانوا دون سن البلوغ ذكوراً أو إناثاً غير  
مكلفين ، فلا تترتب على عيبتهم النتائج التى تترتب من أعمال البالغين ،  
ولا يعتبر ما يقوم به طفل مع طفلة نرنى ولو تمت فيها صورة الاتصال الجنسى  
الكامل ، ويرى بعض الأئمة (منهم محمد بن محبوب) أن الاتصال إذا كان  
كاملاً وأن الأعضاء التناسلية منهما أخذت موقعها الطبيعى ، فإن الحكم =

( النكاح )

أن يتناكحا بعد بلوغهما ، ولكل واحد منهما أن يتزوج ما ولد الآخر وما ولده .

وأما إن كان أحدهما طفلاً والآخر بالغاً ، فلا يجوز لهما أن يتناكحا بعد ذلك ، ولا يجوز لكل واحد منهما نكاح ما ولد الآخر ولا ما ولده .

وكذلك المحنون والمجنونة البالغان إذا كان بينهما مسيس في جنونهما فلا يجوز لهما أن يتناكحا بعد ذلك إذا أفاقا ، ولا يجوز لكل واحد منهما نكاح ما ولد الآخر ولا ما ولده .

وكذلك إن كان أحدهما مجنوناً والآخر عاقلاً صحيحاً على هذا الحال .  
وأذا كان المسيس بين رجلين بالمفاخذه فلا يتزوج كل واحد منهما ما ولد الآخر ولا ما ولده ، ومنهم من يرخص .

وأما عمل قوم لوط إذا كان بينهما فلا يتزوج كل واحد منهما ما ولد الآخر ولا ما ولده ، ومنهم من يقول إن المفعول به له أن يتزوج من نسل الفاعل ، وليس للفاعل أن يتزوج من نسل المفعول به .  
ومنهم من يرخص في الوجهين جميعاً (١٢) .

---

=بالتحريم أولى ، أى أنه يترتب عليها من الأحكام بالنسبة للزواج كل ما يترتب على زان، ومن زنى بها ، أما الحدود فلا تقام عليهما لعدم بلوغهما ، ويعزران إذا كانا مراهقين، ويودبان إذا كانا صغيرين ، والقول بالتعزير والأدب غير منقول عن ابن محبوب .

(١٢) جاء في رسالة ابن خلفون ما يلي :

وذكرت رجلاً فعل بامرأة فيما دون الفرج ، أو في دبرها ، أو فعل في رجل ذكر فيما دون فرجه أو في دبره ، هل يتزوج أمها أو ابنتها ، وقلت : وكل في ذلك اختلاف ؟ الفرق أنه لا فرق بينهما في الحرمة على ما ذكرنا من الاعتبار في الوطء ، لأن الدبر عضو ، وحرمة أدهى ، وهو أعظم جرماً من الفعل في القبل عند الجمهور الأعظم من أهل العلم .

وقالوا : إن القبل قد يباح بالنكاح أو ملك يمين ، والدبر لم يأت فيه =

وإذا نظر الرجل إلى امرأة حتى رأى منها ما بطن من فرجها فلا يجوز له نكاحها ولا ما ولدها ، ولا نكاح ما ولدت تعمد أو لم يتعمد ، ومنهم من يرخص إذا لم يتعمد ، وأما الطفلة فلا بأس عليه في نكاحها هي ولا ولا ما ولدها ولا ما ولدت تعمد أو لم يتعمد ، ومنهم من يشدد إذا تعمد ، وروى ذلك الشيخ رضی الله عنه عن أبي سهل (١٣) رضی الله عنه .

وإذا نظرت المرأة إلى عورة الرجل حتى رأت فرجه فلا يجوز لها نكاحه هو ولا نكاح ما ولد ولا نكاح ما ولده ، ومنهم من يرخص (١٤) إلا أن

---

حال إباحتها . فالفاعل عندهم في الدبر تحرم عليه بنات المفعول به ، وأمهاتها ، على سبيل الوطء في القبل ، ولا فرق بينهما ، والقول المحكى فيها واحد .  
« وبعد تدليل على هذا القول قال : »

وأصحابنا وأكثر أهل العلم على أن الوطء في الدبر تجب به الحرمة ، ويفسد الصوم به ، والحج ، والاعتكاف ، كما يفسده الوطء في القبل ، وكذلك عندهم يجب تعميم الغسل أنزل أو لم ينزل ، كما أوجبوه بالوطء في القبل - هكذا وجدت في آثار أصحابنا من أهل عمان وغيرهم رحمهم الله ، وعليه مذهب فقهاء الأمصار .

(١٣) أبو سهل البشر بن محمد (التندميرقي) من علماء القرن الرابع الهجري ، أخذ العلم عن جماعة من كبار علماء عصره ، وأكثر ذلك عن العالمين الجليلين : أبي يحيى (يوسف بن زيد) الدرقي ، وأبي نصر (زار بن يوسف) التفستى ، وأخذ عنه العلم عدد كبير ، لعل أشهرهم وأعظمهم هو أبو الربيع (الباروني) الذي اشتهر بلقب الشيخ ، حتى إن هذه الكلمة إذا أطلقت لا تنصرف إلا إليه .

وأبو الربيع هو : أستاذ المؤلف وعنه أخذ مسائل هذا الكتاب .

وأبو سهل ممن جازت عليهم نسبة الدين كما قال عبدالله الباروني في رسالته (سلم العامة) .

(١٤) مسائل النظر واللمس من الرجل للمرأة ، أو من المرأة للرجل ، =

بكون الرجل في ذلك مثل المرأة ، وأما الرجلان إذا نظر كل واحد منهما

= أو منهما معاً ، فيها نقاش كبير ، ولعل معاً يفيد القارىء أن اقتطف له بعض ما أورده ابن خلفون في رسالته :

« والدخول الذى تجب به الحرمة أدناه عند أكثر أهل العلم والنظر والغمز وما أشبه ذلك لحديث النبي صلى الله عليه وسلم في رجل تزوج امرأة فغمزها ولم يزد على ذلك حتى فارقتها فأراد أن يتزوج ابنتها فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم . وجاء عنه صلى الله عليه وسلم « ملعون من نظر إلى فرج امرأة وابنتها » من نظر إلى فرج امرأة نظر إليها أبوه ، لم ينظر الله إليه يوم القيامة . قال أبو عبيدة « الغمز ، والنظر والقبلة تلذذا يوجب الحرمة » وعلى هذا القول أكثر فقهاء الأمصار .

قال الربيع : من مس فرج ابنته وهى بالغة فسدت عليه امرأته .  
قال مجاهد : وإذا نظر الرجل إلى فرج امرأة فلا ينكح أمها ولا ابنتها .  
قال أبو حنيفة : « إذا نظر الرجل بشهوة إلى امرأة ، حرمت على أبيه وابنه . وتحرم عليه أمها وابنتها » .  
وقال أبو حنيفة : « لو قبلت امرأة ربيها وقعت الفرقة بينها وبين زوجها » .

قال مجاهد والنخعي : « من جرد امرأة أو قبلها أو نظر إلى شيء من محاسنها نظر شهوة حرمت على ابنه وأبيه » .  
قال الربيع : « إذا لمس رجل امرأة أو نظر إلى فرجها بشهوة ان صنع ذلك الأب حرمت على الابن وبالعكس » .  
وعن الحسن البصرى ( مثله ) .

وذكر عن أبي بكر رضى الله عنه أنه اشترى جارية فوضع يده على ثديها ، فسأله ابن له إياها فقال له : يا بني إني وضعت يدي عليها معجباً بها ، وقد أردتها وأنا أكرهها لك . وفي غيرها لك متعة » .  
واشترى عمر جارية فجردها ونظر إليها فقال له ابنه أعطنيها فقال :  
= إنها لا تحل لك ، إنما حرمها عليك التجريد والنظر » .

إلى فرج الآخر فلا يحرم عليهما نكاح نسلهما (١٥) .  
وكذلك المرأتان فيما بينهما إذا نظرت إحداهما إلى فرج الأخرى لا يحرم  
عليهما نكاح نسلهما ، وكذلك الراكبة والمركوبة ، فلا يحرم ذلك على كل  
واحدة منهما نكاح نسل الأخرى (١٦) .  
وإذا نظر الرجل إلى غير ما بطن من بدنها فلا يحرم عليه بذلك نكاحها  
ولا نكاح نسلها .

وكذلك إن مس بيده ما بطن من فرجها فلا يجوز له نكاحها هي  
= وعن عمر « أيا رجل جرد جارية أو قبلها أو اتخذ شيئاً منها ، فقد حرمت  
على أبيه وابنه ، وحرمت عليه أمها وابنتها » .  
وقال مجاهد : « إذا مس الرجل فرج جارية أو باشرها فإن ذلك يحرمها  
على أبيه وابنه » .  
قال أبو عبيدة : إذا نظر الرجل ساق جاريته أو معصهما تلذذاً فلا تحل  
لأبيه وابنه .

(١٥) نظر الرجل إلى عورة الرجل ، أو المرأة إلى عورة المرأة وإن كانت  
لا تتأثر به أحكام النكاح ، إلا أن النظر في نفسه كبيرة ، فلا يحل لرجل  
أن ينظر إلى عورة رجل آخر ، ولا لا امرأة أن تنظر إلى عورة امرأة  
أخرى ، ولذلك كانت الحمامات العامة مواطن للمعصية ، لأنه يقل أن  
يتمكن فيها الإنسان من ستر عورته وصون عينيه من النظر إلى عورات  
الآخرين .

أما ما يقال عما يفعله الناس اليوم على شواطئ البحار فهو : فسق وفجور  
وخوض في معصية الله إلى الأذقان .

(١٦) ارتكاب امرأتين لهذه الفاحشة وإن لم يترتب عليها أحكام في  
النكاح ، إلا أنها لا تقل عن ارتكاب الرجلين للفاحشة فيما بينهما من حيث  
آثارها على المرأتين ، والأضرار النفسية التي تلحق كل واحدة منهما ،  
حيث تصبح الراكبة منهما مخوض في لعنتين : لعنة الزنى ، ولعنة التشبه بالرجال  
وتصبح المركوبة منهما في مقام العاهر التي تلين لكل غامز .

ولا نكاح نسلها ، وأما غير الفرج إن مسه بيده ، فلا يستحب له تزوجها ، وإن فعل فلا أقول بالتحريم .

وكذلك إذا مست المرأة فرج الرجل بيدها فلا يجوز لها تزوجه وإن مست غير الفرج من جسده فلا يحرم عليها بذلك نكاحه .

وكذلك إن قبلها فلا يتزوجها ، فإن فعل فلا نحكم عليه بالتحريم ، وكذلك العضة والقرصة ، فلا يستحب له تزويجها ، فان فعل فليس بمحرام (١٧)

وأما في حالة المعالجة إذا نظر الرجل إلى فرج المرأة ، أو المرأة إلى فرج الرجل على جهة الضرورة والمعالجة مثل : نزع الحمى إذا نزعها أحدهما

للآخر أو غير ذلك من المداوات ، فلا يحرم عليه نكاحها ، وإذا طلق الرجل امرأته أو مات عنها أو خرجت عنه بالتحريم ، ثم تزوجت زوجاً غيره

فولدت عنده جارية ، فلا يتزوجها والد الزوج الأول الذي طلقها أو مات عنها ولا جده ولا ابنه ولا أخوه ، والثانية فيها قولان : منهم من يقول :

يتزوجها ، ومنهم من يقول : لا يتزوجها ، وأما الثالثة فلا بأس عليه تزوجها وكذلك سريته إذا استبرأها ثم زوجها لغيره ، أو باعها أو وهبها فتسراها المشتري

أو الموهوبة له ، أو زوجها لعبده ، أو أعتقها فتزوجت غيره ، فلا يتزوج جميع من ذكرنا أو جارية تلدها عنده ولا يتسراها .

والثانية فيها قولان .

وأما الثالثة فلا بأس عليه أن يتزوجها أو يتسراها مثل ما ذكرنا في

الحرية ، فإن فعل فليس بمحرم في جميع ما ذكرنا . وإنما قلنا : إنه لا يتزوجها

كراحة تلاحق اللبن ، وكذلك إن ولدت عند الثاني غلاماً فلا يتزوج ذلك الغلام ابنة الزوج الأول أو ابنة ابنه أو أمه أو جدته ، والثاني فيه قولان ،

والثالث لا بأس عليه في تزويج من ذكرنا ، فإن فعل فليس بمحرم والله أعلم ، وبالله التوفيق .

---

(١٧) مقدمات الفاحشة فاحشة : فالقبلة والعضة والغمزة : وما أشبهها

كلها كباثر لا تجوز مع الأجنبية فإن وقعت ففيه في نفسها حرام تجب التوبة منها ، ولكنها لا تترتب عليها أحكام في تحريم النكاح على المختار الذي

اختاره المؤلف .

## باب آخر فيما يحرم من النكاح

وإذا زنى الرجل بامرأة فلا يجوز له تزويجها (١) بعد ذلك ولا أن يتسراها إذا كانت أمة ، ولا يجوز له أن يتزوج شيئاً من أمهاتها وجداتها

(١) لأستاذنا الفاضل الشيخ باكلى عبد الرحمن تعليق لطيف عن هذا الموضوع في كتاب النيل . أرى من الفائدة أن أنقله هنا بنصه ، قال :  
مسألة: الزنية وتحريم نكاحها على من زنى بها مسألة لها خطرهما في حياة المجتمع ، عليها تتوقف إلى حد بعيد سلامة الأنساب ، وهى من جهة أخرى حرب للاستمرار العائلى الذى يفيض على الأسرة هناءة وسكونا وسعادة ، لذلك نرى الفقهاء إزاءها فريقين : فريق المانعين منعاً باتاً . وفريق الميزين بشروط ، وبدونها ، والذى جرى عليه أصحابنا - سلفهم وخلفهم - أن مزنية الرجل يحرم عليه نكاحها تحريماً أبدياً لا هوادة فيه ، وسواء عليهما أتابا أو لم يتوبا ، فقد منعنا نكاحهما بما استعملاه في سفاحهما ، لقوله صلى الله عليه وسلم : ( لا نكاح بعد سفاح ) والحريص محروم ، .  
هذا إذا كان زناهما في الإسلام .

أما إذا كان وقت شركهما فجائز ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (الإسلام جب لما قبله ) .

وقد اعتمدوا في صحة ما ذهبوا إليه على النصوص الآتية :

(أ) قوله تعالى : [الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً مُّشْرِكَةً ، وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُّشْرِكٌ ، وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ] (سورة النور) .

(ب) قوله صلى الله عليه وسلم : ( لا نكاح بعد سفاح ) .

(ج) قوله صلى الله عليه وسلم ( أيما رجل زنى بامرأة ثم تزوجها فهم زانيان أبداً ) .

إلى غيرها من الأدلة التى يطول سردها . وحسبنا أنه قال بالمنع من الصحابة : ابن مسعود ، وعائشة أم المؤمنين ، وعلى بن أبى طالب ، والبراء بن عازب ، وجار بن عبد الله ، وأبو هريرة . ومن التابعين جابر بن زيد =

من قبّل أمها ولا من قبّل أبها، ولا يتزوج ابنتها أو ابنة ابنها أو ابنة ابنتها  
ولا يتسراها مثل ما ذكرنا في التزويج .

=والحسن البصرى ، وابن سيرين، والنخعى ، فلا عجب إن رأيتهم يجبرون  
ناكح مزنيته على طلاقها بحبس . يعطيها صداقها ويثبت نسب ما ولد منها  
إن كان تزوجها بعد عدتها من زنا ه بها ، فإن مات أحدهما قبل الافتراق ،  
لم يرث الآخر ، ثم لا غرابة إذا رأيتهم إزاء تلك النصوص الصريحة يوصدون  
باب تناكحهما البتة . لأن مسألة الإبضاع مما يجب أن يتحرى فيها كمال  
التحرى ، لتوقف سلامة الأنساب عليها . وأن القول بالمنع يتمشى وروح  
القرآن ، وبوافق حكمة الزواج وغايته . إن رابطة الزواج رابطة مقدسة  
يجب ألا يحوم حولها أى دنس شائبه ارتياب . سواء كان ذلك قبلها  
أو بعدها . وإلا كان ذلك تشجيعاً ضمنياً على الرذيلة ، وفتحاً لباب الذواعة  
بين الشهبانيين كما يفعله الغربيون ، ما داموا يعتقدون أن فجورهم  
لا يحرّمهم من الارتباط الشرعى ، ولا يكلفهم سوى التوبة التى يستسهلونها ،  
ما دامت تقبل منهم ولو صورياً .

أما إذا علموا أنهم متى اتصلوا اتصالاً إباحياً يفوتون عنهم الزواج بمن  
يرغبون فيه : كان ذلك باعثاً لهم على العفة ، ورادعاً عن الفساد ، ولئن  
رأينا أساطين الصدر الأول يوم كان وازع القرآن مهيمنا على المجتمع ،  
ووازع السلطان رقيباً وقامعاً . يمتنعون هذا النكاح ، فكيف بنا ونحن فى  
عصر استطار الفساد فى حشيمه ، واستشرى فيه الإلحاد ، وعمت الإباحية ،  
وضعت الحصانة الدينية ، أو إنظفاً نورها فى النفوس تماماً ، فلا أعدل  
ولا أحكم من أن تجرى على سنته . إن لم نفعل « تكن فتنة فى الأرض وفساد  
كبير » .

وبعد ، فإذا أنعم الله علينا بنعمة الزواج ، وجعل النهاية منه السكون  
والمودة والرحمة إذ يقول : [ومن آياته أن يجعل لكم من أنفسكم أزواجاً  
لتسكنوا إليها، ويجعل بينكم مودة ورحمة، وإن فى ذلك لآياتٍ لقومٍ =

وكذلك المرأة ، فلا يجوز لها تزويجه هو ولا تزويج شيء من آبائه وأجداده، ولا تزويج شيء من بنيه وبنى بنيه وبنى بناته، وسواء في ذلك تابوا أو لم يتوبوا، أو تاب أحدهما ولم يتب الآخر، أو كان الزنى بينهما بمطوعة أو بغير مطوعة ، أو كانوا أحراراً أو عبيداً ، أو أحدهما حراً والآخر عبداً ، أو كانا مسلمين أو مشركين في وقت زناهما (٢) أو كان أحدهما مسلماً والآخر مشركاً في وقت زناهما ، وكذلك إن كان أحدهما طفلاً والآخر بالغاً، أو كان أحدهما عاقلاً والآخر مجنوناً ، وأما إن كانوا أطفالاً جميعاً فقد بينا أمرهما في صدر الكتاب ، وسواء في ذلك زنى بها في الفرج أو في غير الفرج ، أو في أى موضع زنى بها من جسدها (٣) أو كان زنى بها حية أو ميتة ، فلا يجوز له تزويج شيء من نسلها من أمهاتها .

وأما إن راودها على الزنى فطاوعته عليه ، أو راودته عليه فطاوعها ،

---

=يتفكّرون [ . فيألبت شعري: هل تسكن وتطمئن نفس الزانى إلى إخلاص مزنيته ووفائها له إذا أصحت زوجته ، وقد بلاها بنفسه وتحقق منها ضد ذلك ؟ وهل تكون بينهما مودة ورحمة ؟ بها تاب ووقت له حقيقة ، أراه . رغم ذلك يطمئن إليها أم تتابيه الظنون ، وتتقاسمه الوسوس ، فيعيش حياته قلقاً معذباً !! ؟ أيعزب عن مخيلته تلك اللحظات الملاجئة التي قضاهما بجنبها على بساط الفجور والدعارة يوم كانوا طلقاء؟ . . أفلا توسوس له نفسه أن ما وقع له معها قبل قد يتكرر منها مع غيره على حسابه ؟ « من زنى زُنى به » وكما يدين النفى يدان « انتهى .

(٢) روى أبو غانم الخراساني من طريق حاتم بن منصور أن ابن عباس قال : « إنما كان قوله (أوله سفاح ، وآخره نكاح) في التي يزنى بها وهما مشركان، فإذا تابا وأصلحا فلا بأس أن يتزوجها الذي زنى بها في الشركه قلت : « والإسلام جب لما قبله » .

(٣) قال ابن خلفون : وعند اصحابنا النظر إلى الفرج عمداً أو اللمس والوطء ، كل ذلك يوجب الحرمة ، والحكم فيه عندهم واحد .

فلا يستحب أن يتزوجها بعد ذلك ولا يتسراها إن لم يكن بينهما شيء ، فإن فعل فليس بحرام ، وأما إن راودها على الزنى فدفعته عن نفسها فأنكرته إنكار الحر ، فلا بأس عليه أن يتزوجها ، وإن وجد المولود — غلاما كان أو جارية (٤) — فعاش حتى كبر وبلغ الحلم فلا يستحب له أن يتزوج في تلك القرية التي وجد فيها لثلا يقع على أمه أو على أخته أو خالته أو عمته أو من يحرم عليه نكاحه من النساء ، أو تقع هي — إن كانت جارية — على أبيها أو أخيها أو عمها أو خالها أو من كان يحرم عليه نكاحه من الرجال . لأنهما لا يعرفان نسبهما ، وأما التحريم فإنه لا يحرم عليهما إلا من كان من نسلهما من ذوى المخارم ، وإذا دخل الرجل في قوية بلبل أو نهار فزنى فيها بامرأة ولم يكن يعرفها فلا يستحب له أن يتزوج بعد ذلك في تلك القرية ، لثلا يوافق تلك المرأة التي زنى بها ، أو أمها أو ابنتها أو من يحرم عليه نكاحه من النساء إذا زنى بتلك القرية بتلك المرأة ، ولا يستحب له أيضاً أن يتسرى من إماء تلك القرية ، لثلا يوافق مثل ذلك ، وأما التحريم فلا يحرم عليه إلا التي زنى بها أو من كان من نسلها أو من أمهاتها أو من يحرم عليه نكاحها من النساء إذا زنى بها ، ولكنه ليدع ما يريه إلى ما لا يريه . وكذلك المرأة إذا دخلت في قرية فزنى بها رجل لم تعرفه فلا يستحب لها أن تتزوج في تلك القرية بعد ذلك ، لثلا توافق ذلك الرجل الذي زنى بها أو شيئاً من أبنائه أو من يحرم عليها نكاحه إذا زنى بها . وأما من جهة التحريم فلا يحرم عليها إلا الذي زنى بها أو أبوه أو ابنه أو من يحرم عليها نكاحه إذا زنى بها ، ولا يستحب للرجل أن يتزوج ضارة أمه عند غير أبيه ، وكذلك ضارة جدته أم أمه عند غير جده أبي أمه ، وضارة جدته أم أبيه عند غير جده أبي أبيه ، وإن فعل فليس بمحرم ، وأما ضارة ابنته فلا بأس عليه في

---

(٤) يقصد أنه إن وجد لقيط في قرية أو مدينة ، ولم يعرف أهله فيستحسن ألا يتزوج في القرية أو المدينة التي وجد فيها ، لثلا يقع على ذات محرم إن كان ذكراً ، أو تقع على ذى محرم إن كانت أنثى .

تزويجها . وقد يقال : لا تزاحم من زاحم أباك ، بمعنى زوج أمه عند غير أبيه ، فلا يستحب له نكاح ما نكح زوج أمه . فإن فليس بمحرم وإذا سبي الرجل من بلدة وهو صغير لا يعقل شيئاً ولا يعرف شيئاً من نسبه ، فلا يستحب له أن يتزوج في بلدة ذلك بعد ذلك ، لكلا يقع على من يحرم عليه نكاحه من نسله .

وأما إن قالت له امرأة : أنا أمك أو أختك أو خالتك أو عمتك ، فلا يتزوجها بعد ذلك ولو كذبت نفسها .

وكذلك إن كانت جارية فقال لها رجل : أنا أبوك أو أخوك أو عمك أو خالك فلا تتزوجه بعد ذلك ، ولو كذب نفسه في قوله الأول (هـ) والله أعلم ، وبالله التوفيق .

---

(هـ) هذا إذا كانت الدعوة أصلاً منصبية على النسب ، أما إذا قالت له ذلك ، أو قال لها وهما يقصدان إظهار الولاء والعطف والإحسان ، فتضع نفسها في مكان الأم أو الأخت أو الخالة أو العممة ، أو يضع الرجل نفسه في مكان الأب أو الأخ أو العم أو الخال ، وهما يريدان في الحقيقة أن يكونا في منزلة أولئك في البر والإحسان والمساعدة ، فإن هذا لا يترتب عليه تحريم ولا كراهية ولا شبهة

## باب في الخطبة (١)

روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهي (٢) أن يخاطب الرجل على خطبة أخيه وأن يساوم على سوم أخيه ، حتى يزوجه ، أو يردوه . وإذا خطب الرجل امرأة فلا يتزوج أمها بعد ذلك ، ولا جدتها من قبل أمها ولا من قبل أبها ، ولا يتسراهن ، فإن فعل فليس بمحرم . وأما ابنتها وابنة ابنتها وابنة ابنتها ، فجائز له أن يتزوجهن أو يتسراهن .

وإذا خطب الرجل امرأة فلا يتزوجها ابنة بعد ذلك ، ولا يتسراها ،

---

(١) اختلف علماء الأمة في الخطبة : متى تعتبر قائمة ولا يجوز التقدم عليها على عده أقوال ، أقربها إلى رأي أصحابنا أنه ما دامت المفاوضة والتردد جاربان بين الخاطب والمخطوبة ، فإن الخطبة تعتبر قائمة ، ولا يجوز التدخل عليها حتى يتم فيها الرقص والرد . أو الترك والإعراض .

أما الشافعية فيجيزون التقدم إلى الخطبة على الخطبة القائمة ما لم يعلم من المرأة أو ممن بيده أمرها رضا أو ركونا إلى الخاطب الأول . فإذا علم ذلك فقد حرم أن يتقدم إليها خاطب آخر .

(٢) ذهب الجمهور إلى أن النهي نهي تحريم ، وقال بعض بل هو نهي تأديب . وذهب الجمهور إلى أن العقد لا يبطل به ، ولا يفسخ النكاح ، حتى على قول من يقول : إن النهي للتحريم .

وقال بعضهم يبطل العقد ويفسخ النكاح . ومذهب أصحابنا والحنفية وبعض المالكية أن النكاح صحيح والخاطب عاص . لأن كون النهي للتحريم لا يلزم منه بطلان العقد وفسخ النكاح ، لأن النهي عن الخطبة ، والخطبة ليست شرطاً في النكاح .

قال سيد سابق في فقه السنة : وإذا خطبها الثاني بعد إجابة الأول وعقد عليها أتم والعقد صحيح ، لأن النهي عن الخطبة ، وليست شرطاً في صحة الزواج ، فلا يفسخ بوقوعها غير صحيحة .

وقال داود : إذا تزوجها الخاطب الثاني فسخ العقد قبل الدخول أو بعده .

وكذلك ابن ابنة ، وابن ابنته ، فإن فعل فليس بمحرم ، وجائز لأبيه أن يتزوجها أو يتسراها إذا كانت أمة وكذلك جده أبو أمه أو جده أبو أبيه وكذلك إن تزوج الابن على الأب بغير أمره ، فأُنكر الأب للنكاح ، فلا يستحب للابن أن يتزوجها بعد ذلك ، ، وكذلك إن تزوج بعد ذلك على الأب أحد من الناس غير الابن فلا يتزوجها الابن بعد ذلك . فإن فعل فليس بمحرم ، وكذلك ابن الابن وابن الابنة . وأما إن تزوج الأب على الابن بغير أمره فأُنكر الابن النكاح فجائز للأب تزويجها بعد ذلك ، وكذلك إن تزوجها أحد من الناس على الابن غير الأب فجائز للأب تزويجها إذا أنكر الابن النكاح ، وكذلك الجد ، وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :

إِذَا جَاءَكُمْ مِنْ تَرْضُونَ دِينَهُ وَخُلِقَهُ فَأَنْكِحُوهُ (٥)  
وقيل أيضاً

(دِينَهُ وَأَمَانَتُهُ ، إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ)

وقيل إنه أصاب الناس مولودا في زمان القيروان في بعض جباناتها (٣) ، ومعه صرة فيها مائة دينار ، ومعه وقعة مكتوب فيها : «هذا ابن غني ، وابن غنية ، من كان في الدنيا فلا يأمن ببلية ، من خطبت إليه وليته بكره فليزوجها عشية» (٤)

(٣) الجبانة هي الأرض المستوية الواسعة ، وهو المراد هنا ، وتعني أيضاً الصحراء والمقبرة .

(٤) الزواج المبكر أصبح ينافي موضة العصر بالنسة للجنسين ، والقوانين الوضعية في أكثر البلاد تحدد السن التي يسمح فيها بالزواج ، والفلسفة التي تبني عليها هذه النظرية مستمدة من الغرب وهي فلسفة مادية صرفة تملل الموضوع بأنه لا يحق للفتى أو الفتاة أن يفكر في الزواج حتى يتكون مادياً ، وحتى يكتب عاطفياً من التجارب والخبرة ما يجعله قادراً على تحمل مسئولية =  
• « إذا جاءكم من ترضون دينه . . الحديث رواه الترمذي

وقيل : إن العجلة من الشيطان إلا في خمسة تزويج : البكر إذا أدركت ، وتجهيز الميت إذا مات ، وإقراء الضيف إذا نزل ، وقضاء الدين إذا حل أجله ، والصلاة إذا دخل وقتها .

وروى عنه عليه السلام أنه نهى أن تسأل المرأة طلاق أختها . وذلك إذا خطب الرجل المرأة ليتزوجها فتقول له : لا أتزوجك حتى تطلق امرأتك — لامرأة كانت عنده — وإذا خطب الرجل امرأة في عدتها فلا يتزوجها أبداً . وقد حرمت عليه أبداً .

ومنهم من يقول : إذا تركها حتى انقضت عدتها فتزوجها زوج غيره ثم طلقها أو مات عنها فله أن يتزوجها أو يتسراها إذا كانت أمة ، ومنهم من يقول تجرى في عدتها مرتين تتم تلك العدة التي خطبت فيها ، ثم تعتد عدة أخرى فليتزوجها إن شاء ، ومنهم من يقول : إذا تركها حتى انقضت عدتها التي خطبها فيها فليتزوجها إن شاء وإن لم تعتد عدة أخرى ويتوب إلى الله تعالى من صنيعه ذلك ويستغفره ، وسواء في تلك العدة إذا طلقها الأول أو مات عنها أو خرجت عنه بالتحريم .

ومنهم من يقول تجرى في عدتها مرتين ، تتم تلك العدة التي خطبت فيها ، ثم تعتد عدة أخرى مثلها ، ثم يتزوجها إن شاء . وإذا خطب الرجل امرأة في عدتها على وليه الطفل ، أو المجنون ، أو على يتيم هو خليفته ، أو على مجنون هو خليفته ، فلا يتزوجها ذلك الطفل إذا بلغ ، ولا ذلك المجنون إذا

---

=البيت وهم في هذا يسمحون له بأن يمارس التجارب العاطفية: ويباشر المطالب الغريزية على النحو الذي يحبه .

أما الشاب المسلم الفتاة المسلمة في نظرة القوانين الوضعية ، فإنما تعامله بتجاهل كامل في الجانب العاطفي والغريزة ، فنها من يطالبه بالحصانة في ظروف تكون فيها الحصانة بالنسبة إلى الأغلبية مستحيلة ، أو تعامله بالسماح لممارسة الرذيلة دون أن تصدر منه إذنا بذلك ، أو تصرح بالسماح ، وإنما ترى وتغافل ، بل وتشجع .

أفاق ، وجائز لذلك الولي الذي خطبها عليه أن يتزوجها لنفسه أو لابنه الطفل أو المحنون غير الأول أو اليتيم والمحنون خليفته غير الأول الذي خطبها عليه :

وأما الطفل إذا خطب على نفسه امرأة في عدتها فجائز له تزويجها إذا بلغ ، وكذلك المحنون إذا خطبها في عدتها فجائز له تزويجها إذا أفاق بعد خروجها من عدتها ، وإذا خطب الرجل امرأة في عدتها . فليس له أن يتزوجها بعد ذلك ، وليس لها هي أيضاً أن تتزوجه ، ومنهم من يقول لها أن تتزوجه هي ، وليس له هو أن يتزوجها .

وكذلك إذا خطبته هي في عدتها على ما ذكرنا من الاختلاف إذا خطبها ، وإذا خطب الرجل امرأة في عدتها على عبده فلا يتزوجها ذلك العبد بعد ذلك إذا أعتقه سيده أو باعه أو وهبه .

وكذلك إذا خطبها العبد لنفسه في عدتها فلا يتزوجها بعد ذلك إذا أعتقه سيده أو باعه أو وهبه ، وهذا إذا كان العبد بالغاً . وأما إذا كان طفلاً فلا يضره ما خطب على نفسه في طفولته ، وأما إن خطب السيد على نفسه في العدة فجائز للعبد أن يتزوجها ، وكذلك العبد إذا خطب على نفسه في العدة فجائز للسيد أن يتزوجها لنفسه ، أو لغير ذلك العبد الذي خطب عليه من عبيده . وكذلك إذا خطب السيد على العبد في العدة فجائز له أن يتزوج لنفسه أو لغير ذلك العبد الذي خطب عليه من عبيده .

وإذا قال الرجل لرجل طلق امرأتك على أن أتزوجها وأعطيك كذا وكذا فطلقها فلا يجوز أخذ ذلك للمعطي له ولا يجوز تزويج المرأة للمعطي .

وإذا قال الرجل المسلم لامرأة مشركة وهي ذات زوج أدخل في الإسلام كي يقطع الإسلام بينك وبين زوجك فأتزوجك ففعلت فليس له أن يتزوجها ، وإن لم تكن ذات زوج فلا بأس عليه في تزويجها .

وإذا قال الرجل لامرأة لها زوج : افترق مع زوجك كي أتزوجك ففعلت فليس له أن يتزوجها ، وكذلك إذا قال لعبد غيره افترق مع مولائك

كفى يبيحك فأشتريك فليس له ذلك . فإن فعل فلا يحرم عليه شراءه . وإذا خطب الرجل امرأة لرجل حتى جمع بينهما بحلال فقبل : إنه حق على الله أن يزوجه ألفاً من الخور العين ، وأما إن سعى بينهما بعد ما اجتمعا حتى فرق بينهما من أجله ، فقبل : إنه حق على الله أن يضربه بألف زبيرة من الحديد في نار جهنم . وكذلك إذا فرق بين العبد وسيده .

وإذا علم الرجل من المرأة الزنى فلا يتزوجها ولا يخطبها لغيره ، ولا يشير عليه بتزوجها ، ولا يشهد لمن يتزوجها .

وكذلك إذا علم الزنى من الرجل فلا يزوجه وليته ولا غيرها من النساء ولا أمته ولا يخطبها له ، ولا يشهد له على تزوجها .

وكذلك المرأة إذا علمت من الرجل زنى فلا تزوجه ولا تسعى له في خطبة غيرها من النساء ليتزوجها ؛ وقيل بالرخصة لمن علم الزنى من وليته أن يزوجها (٥) ويعقد نكاحها إذا تاب ، ولا يستحب للخطيب الذي يخطب للناس أخذ شيء من المال عليها إذا كان يبتغى ما عند الله ، فإن فعل فلا بأس عليه . وإذا طلب الأجرة على ذلك ، فلا بأس بأخذ الأجرة عليه ، لأن ذلك عناء مشغوص ، والله أعلم .

---

(٥) روى ابن جرير أن رجلاً من أهل اليمن أصابت أخته فاحشة فأمرت الشفرة على أوداجها ، فأدركت فداووها حتى برأت ثم إن ابن عمها انتقل بأهله حتى قدم المدينة ، فقرأت القرآن ونسكت ، حتى كانت من أنسك نسائهم ، فخطبت إلى عمها وكادت يكره أن يدلسها ، ويكره أن يغش على ابنة أخيه ، فأتى عمر فذكر له ذلك ، فقال عمر : أتخبر بشأنها ! تعمد إلى ما ستره الله فتبديه ، الله لئن أخبرت بشأنها أحداً من الناس لأجعلنك نكالا لأهل الأمصار . بل انكحها نكاح العفيفة المسلمة .

وعمر هو الذي قال : لقد هممت ألا أدع أحداً أصاب فاحشة في الإسلام أن يتزوج محصنة .

## باب في التعريض

قال الله تعالى :

(وَلَا تَعْزُمُوا عُقْدَةَ النَّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ) •

وقال عز وجل :

وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ  
أَوْ أَكْتَمْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِيمَ اللَّهِ أَنَّكُمْ سَتَذَكُونَهُنَّ  
وَلَكِنَّ لَاتُوا عِدْوَهُنَّ سِرًّا (١) إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا ••

ف قيل : إنه والله أعلم يريد بقوله : « ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله » النهى عن الخطبة في العدة حتى تنقضي ، وأما التعريض الذى أباحه الله تعالى فقيل : إنه أن يقول الرجل للمرأة وهى فى عدها : ما أحسن ثيابك .

---

(١) قال البيضاوى : استدراك عن محذوف دل عليه ستذكرونهن أى فاذكروهن ولكن لا تواعدوهن نكاحاً أو جماعاً ، عبر بالسر الوطاء لأنه يسر ثم عن العقد لأنه سبب فيه ، وقيل معناه لا تواعدوهن فى السر على أن المعنى بالمواعدة فى السر : المواعدة بما يستهجن ، إلا أن تقولوا قولاً معروفاً ، وهو أن تعرضوا ولا تصرحوا ، فالمستثنى منه محذوف ، أى لا تواعدوهن إلا مواعدة معروفة أو إلا مواعدة بقول معروف . إلخ .

« ولا تعزموا عقدة النكاح » قال البيضاوى : وذكر العزم مبالغة فى النهى عن العقد أى ولا تعزموا عقد عقدة النكاح ، وقيل معناه لا تقطعوا عقدة النكاح ، فإن أصل العزم القطع « حتى يبلغ الكتاب أجله » حتى تنتهى من العدة . هذا التعليق منقول حرفياً من حاشية العلامة محمد أبى ستة رحمه الله .

• سورة البقرة آية ٢٣٥

• • • • •

ومنهم من يقول أن يقول لها ليتنى وجدت امرأة مثلك .

والتعريض في اللغة فيما يقال والله أعلم : أن يريد الرجل حاجة فيعرض في طلبها بغيرها . قيل هو معنى قولهم : إن في المعارض لمندوحة عن الكذب ، وإذا خطب الرجل امرأة في عدتها على رجل آخر غيره بغير أمره ولا علمه ، فلا يضر ذلك المخطوب عليه ، وأما إن علم بذلك فأحبه بقلبه ، وتبسم في وجهه ، أى في وجه فاعله ، وجامله عليه ، ثم يصير نفسه كالمتراهد فيه وكأنه عنده فلا يفعل ذلك (٢) لأن الله هو علام الغيوب ، ولا يخفى عليه شئ مما في الصدور ، وقيل : إنه يريد بقوله عز وجل « ولا تكن لا تواعدوهن سرا » فقيل السر : هو النكاح ، وقيل : إن منه اشتقاق السر والتسرى .

وقيل : إن رجلا من السلف قال لامرأة وهي في عدتها : هل يوجد العنب في الزرجون الآن (٣)؟ فقالت له : لا يجد العنب في الزرجون في الصيف من لا يحرقه في الشتاء .

وقالوا إن هؤلاء أكياس فلم يقولوا بأن يتزوجها ، ولا بأن لا يتزوجها .  
وقيل : إن رجلا آخر رمى امرأة وهي في عدتها بحصاة فقال لها : لأجل

---

(٢) أرى في هذا بعض التشدد لأن إظهار المودة والابتسام والمجاملة لم ينه عنه حتى مع المعتدة نفسها، بل لا بد من هذه الحالات حتى يتم التعريض وهي أحوال موجودة في القلب، والله تبارك وتعالى يعلمها قبل التعريض ، ومع التعريض ، وما دام الرجل المخطوب عليه دون علمه لم يأمر ولم يظهر الموافقة صراحة فأحسب أن عليه من بأس ، ولو ظهر عليه الاستبشار لأن المعرض إذا فهمت المرأة تعريضه وأجابت عنه بما فهم منها الميل أو الموافقة فاستبشر بذلك وأظهر الفرح لا يكون مؤاخذاً بذلك .

(٣) الزرجون : هو أغصان العنب ، أو شجرة العنب ، وهي فارسية .  
معربة .

الأولين ، فقالوا : إنه لا يتزوجها (٤) ، ولا يخطب الرجل المرأة في عدتها إلى نفسها ، ولا إلى وليها ولا لمن يوصل إليها كلامه ، ويكون أمرها بيده ، وإذا قالت المرأة : إنها قد انقضت عدتها ، فجائز لمن يخطبها أو لمن يتزوجها إذا قالت ذلك فيما يمكن أن تم فيها عدتها ، وأما عدة الأيام والشهور فلا يوكل إليها ذلك ، فإن قالت إنها انقضت عدتها فتزوجت فزعمت بعد ذلك أنها لم تنقض عدتها ، فلا يشتغل بقولها إلا أن عرفت منها توبة صادقة ؟ فلا يقيم عليها الذى تزوجها فيما بينه وبين الله (٥) ، ولا يفرق بينهما فى الحكم بعد إقرارها بانقضاء العدة ، وإذا عرف للمرأة زوج فادعت أنه قد طلقها أو مات عنها فلا تصدق فى ذلك ولا يتزوجها من أراد تزويجها حتى يتبين عنده ما ادعت من موت زوجها أو طلاقها ، وأما إن لم يعلم لها زوج فتزوجت ثم قالت للذى تزوجها قد كان لى زوج قبل تزوجك إباى وقد طلقنى أو مات عنى ، فليعتزلها حتى يعلم صدق ما قالت أو كذبه .

ومنهم من يقول : ليس عليه أن يعتزلها حين لم يعلم لها قبل ذلك زوج ، وأما إن ادعت أن زوجها حى ، فليعتزلها حتى يتبين له صدق ما ادعت

---

(٤) علل القطب رحمه الله هذا المنع بأن الحصة يشبه اللبس ، لأنه اتصال مباشر ، لا سيما إذا أثار إحساس المرأة باللذة أو الرغبة . .

(٥) الحكم هنا فيما بينه وبين الله ، وذلك إذا ثابت توبة صادقة أو صدقها الزوج ، فإن تصديقه لها حجة فيجب عليه ألا يقيم عليها بعد ذلك ، ويجب عليها أن ترد له الصداق ، لأنها فى حكم الزانية المطاوعة أما من حيث الحكم ، فإن الحالة الزوجية القائمة معتبرة شرعاً ، ومن ادعى فيها شيئاً فعليه الدليل . فإذا لم يثبت الدليل فالبقاء على الأصل ، وزعم المرأة أنها تزوجت قبل أن تنتهى علتها بعد ما اعترفت بانقضاء عدتها ثم تزوجها ، دعوى تحتاج إلى دليل ، وهى فى بيتها وعند زوجها حتى يقوم الدليل بصحة الدعوى الأخيرة .

أو كذبه فيما بينه وبين الله ، ولا يفرق بينهما في الحكم حتى يعلم لها زوج (٦).

---

(٦) أحياناً يطلب من الإنسان تصرف ما ولا يحكم به عليه عن طريق القضاء ، وذلك لعدم كفاية الأدلة فعندما تقوم الشبهة القوية أو يميل الفرد إلى التصديق ، فإن عليه أن يتصرف حسباً يقتضيه ذلك ، لكن الحكم لا يكون إلا بالدليل القاطع . والمسائل السابقة كلها أمثلة لهذا . فالمرأة التي لا يعلم لها زوج ثم تزوجت ، ثم أنجرت زوجها بأن لها زوجاً قبله مات عنها أو طلقها أو لا يزال حياً ، فالتصرف الذي ينبغي لزوجها هو أن يعترفها حتى يثبت عنده صحة الدعوى أو كذبها .

وأما القضاء فلا يفرق بينهما لأن خلوها من الزوج أولاً متيقن ، وزواجها من هذا الزوج متيقن ، وما تزعمه دعوى لا يؤخذ بها حتى تثبت .

## باب الهدايا

وإذا خطب الرجل امرأة فأهدى إليها هدايا ، ثم بداله فترك تزويجها ، فليس عليها رد ما أهدى إليها . وإن أبت هي على تزويجها ، وبدا لها فعلها رد ما أهدى إليها . وكذلك ما أهدت إليه المرأة من الهدايا على أمر النكاح ، ثم بدا لها ، أو بداله ، على هذا الحال مثل التي قبلها فلما إن وجد في أحدهما عيب كان فيه قبل الهدايا ، فبدا للآخر الرجوع عن التزويج ، فإن المعيوب (١) يرد ما أخذ من ذلك ، ولا يرد عليه ما أعطى وكذلك إذا حدث فيه ذلك العيب بعد تلك الهدايا فإنه يرد ما أخذ من تلك الهدايا ولا يرد عليه صاحبه ما أخذ منه .

ويعجبني ألا يكون عليه فيما جاء من عند الله تعالى رد ، والذي ذكرناه من العيوب الخارجة والحادثة إذا كان من العيوب الأربعة (٢) التي ترد في النكاح ، وأما غيرها من العيوب فلا . فنرجع منهما بخروج ذلك العيب الذي لم يكن من العيوب الأربعة أو بحدوثه ، فإنه يرد ما أخذ ولا يرد عليه ما أعطى : والرتق والقتل من العيوب التي يرد صاحبه ما أخذ ولا يرد عليه

---

(١) المعيوب على لغة تتم فيقولون : معيوب ومهيوب ، وغيرهم يقول معيب بنقل حركة الياء ، وهي حرف علة إلى الصحيح قبله فيلتقى ساكنان يحدف أحدهما ، وتنقل الضمة التي كانت على العين إلى كسرة لتناسب الياء فيصير معيب :

(٢) العيوب الأربعة هي : الجنون ، والحذام ، والبرص الفاحش — ويشارك فيها الرجل والمرأة — والعيب الرابع للرجال هو العنة ، والعيب الرابع للنساء هو : العفل . وسوف تأتي أحكامهما في فصل مستقل ، وربما كان لنا عليها تعليق .

ما أعطى ، إذا بدا للاخر (٣) وأما ان خرج بالتحريم الذى كان قبل الهدايا فإنهما يترادان جميعاً ، فليرد كل واحد منهما ما أخذ ويرد عليه ما أعطى ، وكذلك إن حدث ذلك التحريم بعد الهدايا فإنهما يترادان جميعاً إن لم يكن حدوث ذلك التحريم من قبل إحداهما .

وأما إن كان ذلك التحريم من قبَل أحدهما وهو الذى أدخله ، فإنه يرد ما أخذ ولا يرد عليه ما أعطى وأما إن مات أحدهما فى ذلك اختلاف : منهم من يقول يترادان جميع ذلك ، ومنهم من يقول لا يترادان شيئاً من ذلك ، إلا أن يكون أحدهما هو الذى قتل صاحبه ، فإن القاتل يرد جميع ما أخذ ولا يرد عليه جميع أعطى ، وسواء فى ذلك ما أهدى إلى المرأة نفسها بنفسها ، أو إلى وليها ، أو غير وليها ، ممن يكون أمرها بيده فيما ذكرناه من وجوه الرد أو غيره ، وكذلك ما أهدى إلى الزوج بنفسه ، أو ما أهدى إلى غيره ممن يكون أمره بيده (٤) وإن أهدى الزوج إلى ولى الطفلة هدايا فزوجها إياه ،

---

(٣) قال العلامة أبو ستة فى الحاشية ما يلى : إن العيوب على ثلاثة

أقسام :

قسم يرد المعبوب ما أخذ ولا يرد عليه ما أعطى وهى الأربعة .  
وقسم وجوده كلا وجوده ، فالراجع منهما يرد ما أخذ ، ولا يرد عليه ما أعطى ، وهو ما عدا الأربعة وما عدا : القتل ، والرتق ، لأن الامتناع جاء من قبل الرافع .

وقسم يرد المعبوب ما أخذ ويرد عليه ما أعطى إذا امتنع صاحبه من الدخول على ذلك العيب لأنه يمكن معه الاستمتاع فى الجملة والله أعلم ... انتهى بنصه .

(٤) إذا أهدى رجل إلى امرأة هدايا من أجل الزواج أو أهدت هى إليه من أجل ذلك ، ولم يكن فى نية المهدي إليه الموافقة على الزواج ، فلا يحل له قبول الهدية ، وإذا قبلها فعليه ردها وإن لم يرد ها أجبره الحاكم .

وإن وقع إنكار لأصل المهاداة ، أو ادعى المهدي إليه لم يعلم أنها من =

ثم دفعت النكاح بعد بلوغها ، فإنه يرد على الزوج جميع ما أهدى إليه ، ومنهم من يقول : ليس عليه الرد ، وإنما أهدى إليه على التزويج فقد زوجه ، ولا يوجب إنكارها بعد ما بلغت رد ما أخذ على التزويج ، وكذلك إن أهدت المرأة إلى ولي الطفل هدايا فتزوجها عليه ، ثم أنكر النكاح بعد بلوغه مثل ما ذكرنا في الطفلة في إنكارها ، وإذا أهدى الرجل إلى المرأة هدايا على أمر التزويج ولم يكن في نفسها تزويجه فليس لها أن تأخذ منه شيئاً من ذلك ، فإن فعلت فلترد بجميع ما أخذت منه ، وسواء في ذلك خطبها أو لم يخطبها ، وكذلك ما أهدت المرأة إلى الرجل على أمر التزويج على هذا الحال (٥) خطب أو لم يخطب عند كل واحد منهما ، وإن اختصما على ذلك عند الحاكم ، فإنه ينصب الخصومة بينهما عليه ، فإن أقر كل واحد منهما بما أخذ ، أخذه على رده ، وإن أنكر فعليه اليمين إن لم تكن البينة للمدعى روى ذلك الشيخ رضى الله عنه عن أبي سهل رضى الله عنه .

---

= أجل الزواج، جرت بينهما الخصومة على أسلوب المحاكم في الإسلام .  
« البينة على المدعى واليمين على المنكر » .

(٥) في هذه المسألة والتي بعدها يبدو لي أن هناك فرقاً دقيقاً له حظ من الاعتبار ، وذلك أن طالب الزواج إن كان يعلم أن مخطوبته طفلة دون البلوغ ، فلا ترد له الهدايا إذا أنكرت عند البلوغ ، أما إذا كان حين قدم الهدايا لا يعرف أنها دون البلوغ فترد له إن أنكرت النكاح عند البلوغ . وكذلك الحال مع الطفل في الصورة التي بعد هذه .

## باب في الاشهاد (١) على النكاح

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا نكاح إلا بولي وشاهدين » ويجوز في الإشهاد على النكاح رجلان أمينان ، أو رجل أمين وامرأتان أمينتان أو ثلاثة من أهل الجملة ، أو رجل من أهل الجملة وأربع نسوة من أهل الجملة ، أو رجلان من أهل الجملة وامرأتان من أهل الجملة ، أو رجل أمين وأربع نسوة من أهل الجملة ، أو رجلان من أهل الجملة وامرأتان أمينتان ، وقد يجوز في الشهادات كلها رجلان إلا في فاحشة الزنى ، فلا يجوز فيها إلا أربعة لقول الله تعالى .

[فَأَذَلَمَ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ] .  
وقده قال الشيخ أبو محمد (٢) يريد « فأولئك عند الله هم الكاذبون » عندكم ، وقال تعالى :

(١) الإشهاد شرط لصحة وانعقاد النكاح ، كالولي ، والصدوق ، واستثمار المرأة ورضاها ، فإذا اختل واحد منها لم يصح النكاح ، لكن الإخلال إذا كان حين العقد ثم وقع تلافيه قبل الدخول صحح النكاح ، وإذا لم يقع تلافيه حتى وقع المس فهو في حكم الزنى ، تحرم به المرأة ولا يفيد التلافي الذي يقع بعد المس . هذا هو القول المعتمد الصحيح ، وهناك اجتهادات وترخيصات لبعض العلماء .

وقد ذهب جمهور علماء الأمة إلى أن الزواج لا يتعقد إلا ببينة، ولا يتعقد حتى يكون الشهود حضوراً حالة العقد ، ولا بغنى عن الإشهاد وسائل الإعلان والشهرة .

وذهب الإمام مالك وأصحابه إلى أن الشهادة على النكاح ليست بفرض ، ويفنى عنها شهرته وإعلانه .

(٢) هو أبو محمد و(أرسفلاس) بن عبدالله، أخذ عنه العلم شيخه =

وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَادَةٍ  
فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ  
هُمْ الْفَاسِقُونَ ] •

وتجوز شهادة النساء مع الرجال (٣) في جميع الأشياء إلا فيما لا يباشره النساء ،  
كما يكون في أبدان الرجال ، وفي الحدود ، ومنهم من يقول بجوازها في  
الحدود إلا في فاحشة الزنى خاصة .

ولا تجوز شهادة النساء وحدهن دون الرجال في النكاح ولا في غيره ،  
إلا فيما يباشره الرجال مما يكون في أبدان النساء ، ويتم النكاح بشهادة  
أهل الجملة فيما بينهم وبين الله ، وتجوز في الحكم ما لم يكن الإنكار ، فإذا  
وقع الإنكار فلا تجوز شهادتهم في الحكم بعد الإنكار ، وكذلك في الموت  
والنسب : لا يجوز قولهم فيها بعد الإنكار في الحكم . ويجوز في الإشهاد  
على النكاح والد الزوج من غيره من الشهود ، وأما والد المرأة فقبل بأن  
يجزى : وقيل بألا يجزى .

وأما الذي تولى عقدة النكاح ففيه اختلاف : منهم من يقول بجواز  
شهادته على النكاح دون الصداق ، ومنهم من يقول بجوازها على الصداق

---

= المؤلف ( أبو الربيع الباروني ) من علماء القرن الرابع الهجري ، ذكره  
الباروني في الطبقة السابعة .

(٣) يشترط الشافعية والحنابلة في شهود الزواج أن يكونوا ذكورا ،  
فإن عقد الزواج بشهادة رجل وامرأتين لم يصح ، وذهب الحنفية إلى عدم  
اشتراط العدالة في شهود النكاح قائلين من جاز أن يكون ولياً جاز أن يكون  
شاهداً لأن أثر الشاهد ليس أهم من أثر الولي ، وأجازوا كذلك أن يكون  
الشهود كتابيين إذا كان الزواج بين مسلم وكتابية ، سواء كان مع أولئك  
الشهود شاهد مسلم أو كانوا كلهم من أهل الكتاب . دون النكاح ، ما لم أبا

وأما الولي إذا استخلف على عقدة النكاح أو أمر عليها ، فإنه يجزى في وضع الشاهد ما لم يكن أباً . وإذا كان للمرأة ثلاثة أولياء أو أربعة فزوجها أحدهم فالباقون يجزون في موضع الشهود .

وأما الأمة إذا كانت بين ثلاثة نفر أو أربعة أو أكثر من ذلك فزوجها أحدهم وعقد النكاح فلا تجزى شهادة الباقي في النكاح موضع الشهود . وكذلك العبد إذا كان بين ثلاثة نفر أو أكثر من ذلك فعقد النكاح عليه أحدهم ، فلا تجزى شهادة الباقي مثل ما ذكرنا في الأمة ، وإذا تزوج الرجل امرأة بشهادة العبيد أو أهل الكتاب ولم يعلم بأنهم عبيد أو مشركون حتى مسها ، ثم علم بعد ذلك فقد حرمت عليه (٤) . ومنهم من يرخص أن يحدد النكاح مرة أخرى ولا يحرمها عليه ذلك الميسس الذي مسها ، لأنه مما

---

(٤) قال أستاذنا الشيخ باكلي عبد الرحمن في تعاليقه على كتاب النيل

ما يلي :

أما بالنسبة للشركين فنعم ، وأما بالنسبة للعبيد فليست المسألة محل إجماع ، بل هناك من العلماء من أجاز شهادة العبيد في النكاح واستبعد نفيها ، لأنه لاكتاب ولا سنة في نفيها، ونقل عن أنس رضي الله عنه أنه قال : ما علمت أحداً رد شهادة العبد ، والله تعالى يقبلها يوم القيامة . انتهى . جاء في فقه السنة للشيخ سيد سابق ما يلي :

ويشترط أبو حنيفة والشافعي أن يكون الشهود أحراراً . وأحمد لا يشترط الحرية ، ويرى أن شهادة العبيد ينعقد بها الزواج ، كما تقبل في سائر الحقوق . وأنه ليس فيه نص من كتاب ولا سنة برد شهادة العبد ، ويمنع قبولها ما دام أميناً صادقاً تقياً . انتهى .

لقد كانت مسألة العبيد تأخذ جهداً كبيراً من الفقهاء ، ولكن الله تبارك وتعالى قد أراحنا منها في هذا العصر حين ألغى نظام الرق جملة ، ولولا الأمانة العلمية لاقترحنا حذف كل ما يتعلق بأحكام الرق من كتب الفقه .

لا يميّره العلماء (٥) ولا عدة عليها من ذلك المسيس إذا أراد تزويجها، وإذا أرادت تزويج غيره فلا يتزوجها حتى تعتد من ذلك المسيس ، وأما إن تزوجها بشهادة المشركين أو العبيد أو الأطفال أو المجانين ، ثم مسها كذلك وهو عالم بأن شهوده أولئك مشركون أو عبيد أو أطفال أو مجانين ثم مسها كذلك فقد حرمت عليه أبداً .

وأما إن تزوجها بشهادة المشركين أو العبيد أو الأطفال أو المجانين ثم أسلم المشركون ، أو أعتق العبيد ، أو بلغ الأطفال ، أو فاق المجانين من قبل أن يمسا فإنه يجدد النكاح ولا يقمان على نكاحهما الأول .

ومنهم من يقول : يقيمان على نكاحهما الأول

وأما إن لم يسلم المشركون ولم يبلغ الأطفال إلا بعد ما مسها فقد حرمت عليه، وإن تزوج الرجل المرأة بغير شهود ، ثم مات أحدهما قبل أن يستشهد فلا ميراث بينهما ولا صداق لها، وإذا تزوج الرجل امرأة بغير شهود ثم مسها فقد حرمت عليه ولا صداق لها إن علمت بأنه تزوجها بغير شهود ، وإن لم تعلم فلها صداق مثلها في أنسابها ، ومنهم من يقول بأن لها ما أصدقها ، وإن أتت بولد فلا يثبت نسه . ومنهم من يقول بإثبات نسه .

وإذا تزوج الرجل امرأة بغير شهود ، ثم استشهد بعد ذلك فهو جائز مالم يمسا : وإذا أراد أن يستشهد على ذلك فليقر كل واحد منهما بعقد النكاح كما عقدها بينهما وهما جميعاً في موضع واحد : الزوج ، والولى ، والشهود ، وإن استشهد الزوج على ذلك عند الشهود ثم استشهد الولى بعد ذلك عند أولئك

---

(٥) قال القطب في شرح النيل : ووجه الترخيص الذى كرهه المصنف أن ذلك لا يدرك بالعلم كما قال أبو زكرياء . فأفادنا أن كل وطء حرام لا يدرك حرمة، بالعلم ، لا يحرم المرأة بل يجدد العقد . انتهى .

وخلاصة المسألة السابقة أن من تزوج بشهود لا تصح شهادتهم ، وهو يعلم أن شهادتهم لا تصح ، أو كان فى استطاعته أن يعلم ذلك ، ثم مس على ذلك . فإن المرأة تحرم عليه بالتأيد .

الشهود الذين استشهد عندهم الزوج فجائز، وإن استشهد الولي عند غيرهم فلا يجزئه ذلك حتى يُستشهد عند الشهود الأولين ، وإذا تزوج الرجل امرأة بغير شهود ثم زال عقله ، استخلفت له عشرته خليفة ، فاستشهد على ذلك النكاح فلا يجوز له ذلك ، ولكنه يجدد النكاح ، وكذلك إذا زال عقل الولي أو مات فلا يستشهد غيره من الأولياء ، ولكنه يجدد النكاح ، وكذلك إن مات الولي الذي زوجها فلا تستشهد المرأة والزوج عند الشهود ، ولكنهما يجددان النكاح مرة أخرى .

وإذا تزوج الرجل امرأة كتابية فلا يستشهد شهوداً من أهل الكتاب ولو كانت المرأة كتابية ؛ ولكنهما يستشهدان من المسلمين شهوداً .

وإذا تزوج الرجل امرأة بغير شهود وأراد الزوج أن يستشهد على النكاح وأنى الولي على ذلك فلا يجزئه أن يستشهد وحده على ذلك حتى يستشهد الولي معه ، وكذلك الولي على هذا الحال مثل الزوج .

وإذا تزوج الرجل امرأة بشاهد واحد ثم استشهد هو والولي عند شاهد آخر بعد النكاح فلا بأس بذلك ما لم يمسا ، فإن لم يستشهد شاهد آخر على ذلك إلا بعد ما ماسها فلا يجزئه وقد حرمت عليه . ومنهم من يرخص أن يجزى في النكاح الشاهد الواحد مع الولي ، ويكون الولي ، بمنزلة شاهد آخر . وأكثر القول بأنه لا يجزى (٦) . وإذا تزوج الرجل امرأة بغير

---

(٦) قال أستاذنا باكلى عبد الرحمن في تعاليقه على النيل ما يلي :

« يعنى جواز شاهد قبل المس على النكاح بلا زيادة آخر بعده . وقيل بزيادته بعده ، وهذه المسألة هي المشهورة بمسألة الضعيفة . فكأن صاحب هذا القول ترخص لنفسه فاعتبر الولي كشاهد ثان ، وهو ما ياباه منطوق حديث « لا لكاح إلا بولي وشاهدين » إذا اعتبره ركناً بانفواده . واشترط شاهدين اثنين زيادة على ذلك . وإلا فكيف يسوغ له . مصادمة ما صرح به الحديث تصريحاً . =

شهود ، ثم تزوج بعد ذلك أربع فسوة ، أو تزوج أختها ، فله أن يقيم على تلك الأربعة الأواخر ، ولا تكون تلك الأولى بمنزلة الخامسة ، وكذلك الأخت ، له أن يقيم عليها ويترك الأولى ولا يكون ذلك مثل من جمع بين الأختين ، وإن طلق تلك الأربعة فلا يجزيه أن يستشهد على نكاح تلك الأولى التي تزوجها بغير شهود ، ولكنه يجدد النكاح وكذلك إن عانت تلك الأخت الأخيرة أو طلقها فلا يجزيه أن يستشهد على نكاح تلك الأولى ، ولكنه يجدد النكاح إن شاء ، وإذا تزوج الرجل امرأة بغير شهود فلها أن تزوج إن شاءت ما لم يستشهد على النكاح ، والله أعلم ، وبالله التوفيق .

---

= قال القطب في شرح النيل ما يلي :

« وفي بعض رخص أبان أن يشهد شاهداً آخر بعد المس ، وأنه يقال لهذه المسألة : مسألة الضعيفة . وأكثر القول المنع . انتهى .  
يتلخص في هذه المسائل كلها أن الزواج إذا وقع بدون شهود ، أو بشهود لا تصح شهادتهم ، أو شاهد واحد فقط ، لا يتم ، فإذا وقع المس على هذه الحالة فقد حرمت المرأة على أرجح الأقوال في جميع الصور ، ورخص بعضهم في الشاهد الواحد والشهود الذين لا يعلم حالهم ، أن يعاد النكاح بعقد جديد ، أما في الصورة الأولى فتحرم بالتأييد .

### باب في الأولياء من أولى بالنكاح منهم

روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :

(لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلِيَّ وَشَاهِدَيْنِ) .\*

وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال :

(أَيَّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيَّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ،  
فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ إِلَى ثَلَاثِ مَرَاتٍ (٢) وَفِي  
بَعْضِ الْأَثَارِ : إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيَّهَا فَلَا  
تَرِيحُ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ) .\*\*

(١) جمهور فقهاء الأمة على هذا الرأي في ترتيب الأولياء ، ويقدم بعضهم الابن على العم ، وبعضهم يقدمه على الأخ أيضاً ، وللخلفية رأى غير هذا ملخصه فيما يلي :

الآباء ، ثم الأبناء ، ثم الإخوة الأشقاء ، ثم الإخوة لأب ، ثم الإخوة  
لأم ، ثم أولاد البنين ، ثم أولاد البنات ، ثم أولاد الأخوات ، ثم الأعمام ،  
ثم الأخوال ، ثم هكذا من بعدهم ، فهم يضعون مراتب الأولياء في طبقات  
أفقية على النمط التالي :

١ - الآباء والأبناء .

٢ - الإخوة كيفما كانوا .

٣ - أولاد البنين ، وأولاد البنات .

٤ - أولاد الإخوة كيفما كانوا .

٥ - الأعمام والأخوال .

وينتقل من طبقة إلى الطبقة التي بعدها إلا إذا استنفدت فروع تلك الطبقة هـ

• ولا نكاح إلا بولي . . الحديث ، رواه أحمد والأربعة عن أبي موسى

وابن ماجه عن أبي عباس .

• «أَيُّ امْرَأَةٍ . . . الحديث» صححه أبو عروانة وابن حبان والحاكم

وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا

وأولى الأولياء بالنكاح الأب ، ثم الجد ، ثم الأخ ، ثم ابن الأخ ، ثم العم ، ثم ابن العم . واختلفوا في الولد والأخ . فأكثر القول بأن الأخ أولى بالنكاح من الولد ، وكذلك في القتل ، وأما الدية فهي للولد دون الأخ ، ومنهم من يقول بأن الولد أولى بالنكاح من الأخ ، وكذلك القتل . وأما ابن الأخ والعم وابن العم فالولد أحق بالنكاح منهم ؛ وكذلك القتل ، والأخ من الأبوين أحق بالنكاح من الأخ للأب ، وكذلك القتل . وأما الأخ من الأم فليس له شيء من أمر النكاح ولا القتل ؛ وكذلك من يؤخذ عنها عند الحاكم من الأولياء ، فالأب أولاها ، ثم الجد ، ثم الأخ ، ثم ابن الأخ ثم العم ثم ابن العم ثم الابن .

وإذا كان للمرأة وليان أو ثلاثة أو أكثر من ذلك في منزلة واحدة مثل الإخوة ، أو بنى الإخوة أو الأعمام أو الأولاد . فأيهم عقد نكاحها فهو جائر بغير أمر سائرهم إذا كانوا في القرب منها سواء ، وأما الأمة إذا كانت بين رجلين أو ثلاثة أو أكثر من ذلك ، فلا يجوز عقد النكاح إذا عقده عليها أحدهم بغير أمر الآخرين حتى يكون عن أمرهم جميعاً ، وكذلك العبد على ما ذكرنا ، في الأمة . وروى الشيخ رضي الله عنه عن أبي يحيى سليمان

---

(٢) يعنى أن الأخ في القصاص أولى بقتل قاتل أخته من ولدها ، أما الدية فهي حق للولد إذا عدل عن القتل ، ولو كان الولد أنثى فقط .

وبجمهور أصحابنا يرون أن الدية يرث فيها جميع الورثة ، سواء كانت عمداً أو خطأً ، وذهب أبو محمد رحمه الله إلى أن الأزواج والكلالة لا يرثون في دية العمد ، لأنها عوض عن القتل وبدل منه . فهو يولى القتل أولى ولاية فيه للأزواج والكلالة .

من (٣) ماطوس رحمه الله أنه كتب إلى أبي يوسف (٤) بن منيب رحمه الله في مسألة امرأة ، كان ولها غائباً ، وكان الولي الذي يليه حاضراً هل يعقد النكاح هذا الحاضر فاسأل لي فيها أبا عبد الله محمد بن الحخير (٥) مشافهة ، واكتب لي بيدك قال : فأجابه : بأن يعقد النكاح هذا الولي الحاضر إذا كان الأدنى من المرأة غائباً .

وإذا كان للتيمة ولي وخليفة ، وهو خليفة الأب ، فمنهم من يقول إن

---

(٣) أبو يحيى سليمان بن ماطوس : إمام فاضل ، وعالم جليل ، أسند إليه الحكم على جبل نفوسة ، فأحسن السيرة وقد اهتم بالعلم والتعليم حتى كانت مدرسته بمثابة معاهد التعليم العالي ، يأوى إليها طلاب العلم في أواخر مراحل الدراسة ليتحصلوا على إجازات ابن ماطوس ، ذكره الباروني في الطبقة السابعة فهو من علماء وأئمة النصف الأول للقرن الرابع . راجع السيرة والإباضية في موكب التاريخ .

(٤) أبو يوسف بن منيب النفوسى عالم جليل من علماء القرن الثالث الهجرى ، ذكره الباروني في الطبقة الخامسة وقد كان جم النشاط كثير الحركة ، يتردد كثيراً على تاهرت سالكا الطريق الصحراوي الجنوبي ، أى على غدامس و « وارجلان » ماراً في طريقه بالأحياء التي تعيش على أسلوب البداوة ، يعلم ، أو يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر . فإذا وصل إلى مراكز المدن حيث يكثر العلم حرص أن يكون مستفيداً أكثر منه مفيداً ، ولست متأكداً ما إذا كان هو حفيداً للعلامة الكبير محمد بن يانس أم لا .

(٥) أبو عبد الله محمد بن الحخير الوزيرفي ، من علماء القرن الثالث الهجرى ، ذكره البارون في الطبقة السادسة ، وكان من العلماء القليلين الذين نجوا في معركة (مانو) بين أهل الجبل والأغلبية ، ولذلك فقد كان يطلق عليه مع أبي القاسم البغطوري لقب (جذور مانو) ، اشتغل بالتدريس ، وأسند إليه حكم الجبل بعد وفاة (أفلق بن العباس بن أيوب) مع كبر سنه =

الولى أولى بنكاحها من الخليفة (٦) وقال بعضهم بأن يكون الخليفة أحق بنكاحها من الولي ، وأحسن الأمور في ذلك أن يجتمع رأيهما على ذلك ، وقد روى الشيخ رضى الله عنه عن الشيخ أبى زكريا (٧) اللالوتى أن رجلا من أهل (لالوت) كان خليفة لقيمة فسأله أو قال فاسأل أبا عبد الله (٨)

---

=ووهن عظمه ، مع ذلك فقد سار به سير أسلافه الصالحين، وقد اشهر بن الناس بغزارة العلم ، حتى ضرب به المثل فقليل :

من ضيع كتاباً كمن ضيع خمسة عشر عالماً مثل محمد بن الخير ، وأطال الله عمره وبارك فيه ، فعاش عشرين ومائة سنة لم ينقطع فيها عن التدريس ولم يتخل عن إمامة الجماعة في الصلاة في مسجد قريته الذى نسب إليه فيما بعد ، ولا يزال قائماً إلى الآن .

(٦) رجح القطب رحمه الله في شرح ( النيل ) أولوية الولي على خليفة الأب في النكاح ، لأن الميت لاحظ له في التزويج ، وإنما هو حق للنسب فيقدم الولي على خليفة الأب .

(٧) هو أبو زكرياء يحيى بن سفيان اللالوتى ، من علماء القرن الرابع الهجرى ، ذكره البارونى في الطبقة الثامنة ، اشتغل بالتعليم وأسند إليه الحكم أولاً على منطقة ( لالوت ) ثم على الجبل كله ، فكان ينتقل إلى ( جادو ) للقهام بمهام الحكم ، لأن ( جادو ) كانت مركز الحكم في ذلك الحين ، أخذ العلم عن أبى عبد الله محمد بن جلداس ( اللالوتى ) وعن أبى محمد خصيب بن ابراهيم التمصصى ، وأخذ عنه خلق كثير منهم أبو الربيع البارونى شيخ المؤلف ، راجع السير الإباضية في موكب التاريخ .

(٨) أبو عبدالله محمد بن جلداس ( اللالوتى ) عالم فاضل من علماء القرن الرابع الهجرى ، ذكره البارونى في الطبقة السابعة ، وتولى الحكم على جبل نفوسة فاضطر إلى الانتقال إلى ( جادو ) وكان يتفقد الجبل كله في زيارات منتظمة ، أخذ العلم عن عدد كبير من علماء عصره ، وأخذ عنه منهم عدد كبير من أشهرهم : أبو زكرياء ( اللالوتى ) وأبو هارون موسى بن يونس .

( النكاح )

محمد بن جلداسن : هل يتخوف من عقد الولي عليها لكي يجعل بنكاحها : وإن كان لا يتخوف من عقده عليها فيتربص بنكاحها ، قال : فأجابه بأنه يجوز عقد الولي عليها (٩) . وإذا تزوجت امرأة بغير إذن وليها فللولي أن يستمسك بالزوج والمرأة والشهود الذين عقدوا النكاح جميعاً عند الحاكم على ذلك ، فإذا أقرروا بذلك فليخرج منهم الحاكم حق الأدب (١٠) جميعاً وإن أنكروا فإنه يدرك عليهم اليمين جميعاً .

(٩) في هذه القصة بعض الغموض، والذي ظهر لي بعد التأمل هو ما يلي : خليفة الأب على اليتيمة في هذه القضية غير واثق في اختيار الولي ، وهو يخشى منه أن يضعها في مكان غير صالح بها ويريد أن يعرف هل عقد الولي على البنت يصح حتى ولو عارض الخليفة أم لا بد من موافقة الخليفة ؟ وينبغي على ذلك : أنه إذا كان عقد الولي لا يصح إلا بموافقة فهو يتربص في الاختيار ، لأنه يخشى من سبق الولي .

أما إذا كان عقد الولي يصح ولو بدون موافقة الخليفة فهو يبادر بالنظر لهذه البنت التي هي بمثابة بنته ، والتي هي أمانة في عنقه ، وبزوجها في أصلح مكان يراه .

ولما أخبره العلماء الذين وجه إليهم الاستفتاء بأن عقد الولي يصح ولو بدون موافقة ، فهو ولا شك سوف يزوجه في أسرع وقت ممكن ، حتى يفوت الفرصة على الولي ، وحتى يبرهن أنه في موضع الثقة التي وضعها فيه أبوها فاختره لبنته دون أوليائها الآخرين .

هذا ما بدأ لي من العبارة ، أما قطب الأئمة رحمه الله فقد شرح العبارة على غير هذا المعنى راجع (شرح النيل) الجزء الثالث الطبعة الأولى صفحة ٦٦ (١٠) الأدب نوع من العقوبات التي يقوم بها ولي الأمر إزاء مخالفته ، وهي أخف أنواع العقوبات الشرعية .

والعقوبات على أربع درجات . أشدها : الحدود ، ثم التعزير ، ثم النكال ، ثم الأدب على خلاف بين العلماء في التعزير والنكال ، أيهما أشد . ويرى ابن عبد العزيز أنه لا تعزير عليهم ولا تأديب .

وروى الشيخ رضى الله عنه عن أبي محمد (١١) أن أبا زكرياء (١٢) وقال  
أباه (أبا عبدالله محمد بن عمرو) — فرق بين امرأة تزوجت بغير إذن ولها  
وبين زوجها ، وقد كان أولادها في حجرها .

(١١) هو أبو محمد عبدالله بن وارسفلاس ، وكل قول أسند إلى  
أبي محمد في هذا الكتاب ، فالمتصود هو لا غيره ، لأنه هو أحد شيوخ  
أبي الربيع .

(١٢) هو أبو زكرياء بن أبي عبدالله بن أبي عمرو بن أبي منصور إلياس .  
كان أبو منصور الجدل الأعلى لأبي زكرياء والياً للدولة الرستمية على الجبل  
وما والاها ، وله شهرة ذائعة في كتب التاريخ ، وله موقف مشرف في حرب  
مع طولون .

أما حفيد أبي منصور أبو عبدالله ، فقد كان عالماً فاضلاً وقد اختاره  
أهل الجبل فولوه عليهم حاكماً ، وذلك بعد انقراض الدولة الرستمية ،  
واضطراب الأحوال العامة في الجبل ، فأحسن السيرة حتى قيل في وصفه  
(لم الشعث وكشف اللبس ، ورثق الفتوق ، ورقع الخروق) ثم بدأ  
لأهل الجبل فعزلوه من غير حدث ، وولوا مكانه أبا زكرياء الأرجاني ،  
فحكّم الجبل زمناً حتى قتل في معركة بين الجبل والمسودة فرجع الناس إلى  
أبي عبدالله فامتنع في الأول ، ثم استجاب وهو يقول لهم : لولا أنى خفت  
أن أكون كمن شارك في قتل نفوسة مرتين لما توليت شيئاً من أموركم .

أما ابنه أبو زكرياء فقد اختاره الناس للحكم بعد ذلك ، وكان يضرب به  
المثل في النزاهة والعدل والحزم والاهتمام بأمور الناس — صغيرها وكبيرها  
وكان يصدر في أحكامه عن عدد من العلماء ، ولكنه يختص من بينهم  
أبا محمد الكباوى بالدرجة الأولى ، فلما توفى أبو محمد الكباوى رجع  
فاعتمد على أبي محمد خصيب بن إبراهيم . وبقي في حكم الجبل مدة ستين  
سنة لم يتقل عنه فيها إلا الإخلاص في العمل ، والنصيحة لله ولرسوله ،  
والرعاية الدقيقة لما استرعى ولما مرض مرض الوفاة استشاره بعض العلماء =

وإن تزوجت المرأة بغير إذن وليها فإنه يفرق بينهما إن شاء إلا أن يرضيه  
فيجيز نكاحهما ؛ ولا يجوز للشهود أن يشهدوا على نكاح امرأة تزوجت  
بغير إذن وليها ؛ وكذلك الزوج لا يتزوجها إلا بإذن وليها ، والمرأة مثل  
ذلك . وإذا منع الولي وليته من النكاح فلا يجوز له ذلك ؛ وقيل بأن الولي  
إذا منع وليته من النكاح فأصابت فاحشة حراماً ، فهو شريكها فيما أصابت  
من الإثم ، وكذلك العبد والأمة إذا منعهما سيدهما من النكاح فأصابا فاحشة ،  
فهو شريكهما فيها .

وإذا ادعت المرأة عند الحاكم إلى وليها أنه قد منعها من النكاح ،  
وقد كان من يبغي نكاحها حاضراً فإنه يجبر على نكاحها بالضرب حتى  
يزوجها ، ، بغير عدد (١٣) ، وكذلك العبد والأمة يدر كان مثل ذلك  
على سيدهما .

وإذا تزوجت المرأة بغير إذن وليها ثم أجاز الولي النكاح بعد ما مسها

---

= عن يولون بعده، فأشار عليهم باختيار واحد من ثلاثة من أفاضل علماء  
عصره هم :

أبو زكرياء يحيى بن سفيان اللالوقى .

وأبو يعقوب البغطورى .

وأبو داود سليمان الدرقي .

وقد تولى الحكم كل من أبي زكرياء وأبي داود .

كان أبو زكرياء في الطبقة السابعة وكان أبوه أبو عبدالله في الطبقة

السادسة حسبما ذكره البارونى في طبقاته .

(١٣) يعنى أن الحاكم يستمر في ضرب ولي المرأة حتى يوافق على زواجها

والعقد لها ، ولو تجاوز عدد الضرب ما يتقدر ، للتعزيز أو للحد ، ونهاية

العدد هو موافقة الولي . ليت المتشدين بحقوق المرأة ، والذين يتعقون وراء

المستشرقين بأن الإسلام ظلمها ، يطلعون على الفقه الإسلامى اطلاع دراية

وفهم

الزوج (١٤) ، أو قيل قبل أن يمسا فهو جائز ، وأما العبد إذا تزوج بغير إذن سيده فأجاز السيد النكاح بعد المس فقد حرمت عليه ، وكذلك الأمة إن تزوجت بغير إذن سيدها ثم أجاز السيد النكاح بعد المس فقد حرمت ، وقد قيل بالرخصة في ذلك ، والقول الأول هو المأخوذ به . وأما إن أجاز النكاح قبل المس فلا بأس بذلك ، وإذا وهبت المرأة إلى وليها مالا على أن يزوجها فلا يجوز له أخذه منها إذا منعها من النكاح حتى أعطته إياه ، وأما ما كان على طيبة من نفسها فلا بأس به . وإذا امتنع الولي من إنكاح وليته فإنه يؤخذ على إنكاحها كما ذكرنا ، فإن لم يمكن ذلك فلحاكم المسلمين أو لجماعتهم أن يزوجها بغير أمره إذا تبين منه الضرر الفاحش وامتنع من إنكاحها ؛ وأما إن امتنع من إنكاحها بنظر منه لها لصلاحها ورغبة منه في منفعتها فلا يفعلوا شيئاً من ذلك ، وإذا كان ولي المرأة غائباً ولم يكن لها ولي هو حاضر دونه ، فليستخلف من زوجها . أو يستخلفه ثلاثة نفر من جماعة المسلمين أو حاكمهم فيزوجها ، وكذلك إن لم يكن لها ولي هو غائب ولا حاضر ، ، وأما إن كان الولي بالقرب منهم فحتى يحضر لنكاحها ، والله أعلم .

---

(١٤) دلال الأستاذ باكلي عبد الرحمن في تعاليقه عن (النيل) : على أن المرأة التي تزوجت بدون ولي ووقع المس ، فإن نكاحها باطل ولو أجاز الولي ذلك النكاح بعد المس ، وقد ساق في الموضوع عدة أحاديث شريفة ثم قال :

إن النكاح لا يصح ولا يتعقد إلا إذا استوفى شروطه ، من : ولي ، وشهود ، وصداق ، ورضا المرأة ، وإلا كان غير صحيح ، فإذا وقع مس - والحالة هذه - كان النكاح غير صحيح ، فكان بذلك زنى تحرم بمقتضاه المرأة ، ولا تؤثر في الإجازة بعد ذلك .

قال الشيخ طفيش رحمه الله :

والصحيح التحريم لأن وطأها قبل إجازتها وإجازة الولي زنى بها ، ومن زنى بها حرمت عليه فافهم وتنبه .

ولا يزوج الولي وليته بغير كنفها ، ولا لظالم لا يقدر أخذ حقها منه ،  
ولا لمخالف يفتنها عن دينها ، ولا لقاتل النفس التي حرم الله ، ولا لمن  
لا يصونها ويمنعها ممن يبغى عليها (١٥) ، وروى الشيخ رضی الله عنه عن  
أبي زكرياء ابن أبي حسان (١٦) عن أبي عبدالله محمد بن وارسفلاس أنه قال  
فيمن زوج وليته لقاتل النفس التي حرم الله : « ان يهلك الولي والشهود » ،  
والذي يقوله في المرأة إذا تزوجت قاتل النفس التي حرم الله : إنه ليس لها  
عليه حقوق ، لأنها نزلت على ذلك ولا تخيفه ممن أراد قتله ، وأما إن قتل

---

(١٥) قال قطب الأئمة رحمه الله في ( شرح النيل ) ما يلي :

ولا هلاك إن لم يعلموا ، وقيل لا يهلكون بغير البدوي ولو ردها المخالف  
إلى دينه - أراد مذهبه - ، لأنهم لم يفعلوا على أن يردوها وهو الصحيح ،  
لأن أحكام الموحدين واحدة في نحو الذبائح ، والطهارة ، وغير ذلك بما لا  
يرجع إلى قطع العذر ، فلا تهلك هي ولا هم . انتهى ، يعني أنه لا تهلك المرأة  
ولا الولي ولا الشهود .

(١٦) ذكر الباروني في الطبقة السابعة عدداً من العلماء يعرفون بأبي  
حسان : منهم : أبو حسان بن عامر ، ومنهم أبو حسان خيران بن ملال ،  
وهو ممن جازت عليهم نسبة الدين ، إلا أنني لم أعرف ! لأى منهم ولد باسم  
أبي زكرياء .

(١٧) قاتل النفس التي حرم الله ينتظر في كل لحظة أن يجرى عليه  
القصاص فيقتل .

والمرأة التي تقدم على الزواج من رجل يتوقع أن يقتل في أية لحظة لاشك  
أنها لم تكن جادة في الحصول على الحقوق الزوجية من السكن والاطمئنان  
والهدوء والأمن والاستقرار ، وكيف يكون الهدوء والاستقرار مع رجل  
لا يقدر على حال ، تطارده العدالة في كل مكان . ويجرى وراءه أولياء الدم .

هذا من حيث الواقع الذي يصور إقدام المرأة على الزواج في =

النفس التي حرم الله بعد تزويجها فعليها حقوقه وتخفيه ممن أراد قتله ، ولا يزوجها للبدوى ، وقيل : إن المرأة الحاضرة إذا تزوجت بدوياً فهي هالكة (١٨) وكذلك الولي والشهود ، وأما الأمة فلا بأس أن يزوجها الحاضر للبدوى ، لأنها لا تتبع زوجها في صلاته ، فإن عتقت بعد ذلك فلا يجوز لها الإقامة عنده ، ولتختر لنفسها ، فإن أقامت عنده ورضيت النكاح فليل بهلاكها والله أعلم .

وكذلك الطفلة أو المحنونة إذا زوجها ولها للبدوى ، فلا يجوز لها الإقامة عنده ، ولارضاء نكاحه إذا بلغت الطفلة أو أفاقت المحنونة وقد قيل بهلاكها إذا أجازت النكاح ، وأما المرأة البدوية فجازر لها تزويج البدوى والحضرى وأما إن تزوجت الحاضر ثم مات عنها أو طلقها ، فلا يجوز لها تزويج البدوى

---

= صورة العيب أو عدم الجدية لا يمنع أن تأخذ المرأة جميع الحقوق التي ترتب على الزواج حتى يتم فيه تنفيذ القتل أو يجرى عليه العفو .

ولذلك فالظاهر أن علمها بأنه قاتل ثم إقدامها على الزواج منه لا يمنعها حقوقها .

(١٨) يبدو أن المسألة خلافية ، فقد ثبت أن أبا عثمان الدجى ، وهو من أجلة علماء الجليل ، وفى عصر مزدهر بالعلم زوج بنته ( تكفا ) وهى عالمة جلييلة ، بأحد أفراد قبيلته من البدو وأنه ساقها سائرة على قدميها من ( دجى ) إلى مضرب حية فى الجنوب ، وبنى لها خيمة وبقيت عنده حتى توفى زوجها ، فى قصة معروفة .

فلو كان زواج الحضرية بالبدوى مما يهلك به لما أقدم عليه أبو عثمان ولا رضىته ( تكفا ) ولا سكت عليه مشايخ عصره أمثال : يحيى بن يونس السدرانى وأبو خليل الدرولى ، وعلى كل حال فإن عملية البدوة توشك على الانتهاء ، ويوشك الناس أن يتخلصوا من أحكامها كما تخلصوا من أحكام الرق .

بعد ذلك ، لأنها حاضرة حين تزوجت الحضري (١٩) ولا يجوز للمسلمة نكاح المشرك كائناً ما كان من ملل المشركين ، والله أعلم .

ولا يتزوج المسلم في دار الشرك ولا يتسرى فيها ، ولا يتخذها وطناً (٢٠)

---

(١٩) مسألة العلاقة بين الحضارة والبداءة في هذا الموضوع تحتاج إلى مزيد من التأمل ، وإذا وقع التشديد على الطفلة ، وطلب منها أن تبطل عقد الزواج مع البدوي ، فقد يكون معقولاً ، أما المحنونة فقد تكون هنالك أحوال وظروف تستدعي التقدير ، فالرجل الذي تحملها في جنونها وصبر عليها وهي غير عاقلة ، ليس من السهل قطع العلاقة معه ، ثم إنها قد تكون أنجبت أطفالاً ، وتكونت بهم جميعاً أسرة فهل من الحكمة أن يعيش هؤلاء الأطفال مع أمهم حالة جنونها ، فلما عقلت يحرمون من والدهم الذي تولى رعايتهم حين كانت أمهم تحتاج هي نفسها إلى الرعاية : ومثل هذه الصورة المرأة التي يتزوجها حضري ويجلبها من البادية فإذا طلقها أو مات عنها قد تكون غريبة في بلده أو مدينته لا تستطيع أن تعيش فيها ولم يتقدم إليها زوج فإذا تصنع وإذا فرض وهي في هذه الحالة فتقدم إليها أحد من قبيلتها في البادية هل ترفض الزواج منه لأنه بدوي وهي حضرية ثم تبقى لتعيش في المدينة حياة يعلم الله بها أن هذه الصورة في حاجة إلى مزيد من الدراسة وإعطاء الأحكام .

(٢٠) قال أستاذنا باكلي عبد الرحمن في تعاليقه على كتاب ( النيل )

ما يلي :

وقيل يجوز ذلك ما وجد إظهار دينه فيها ، وهو اللائق بحالة عصرنا الذي اشتبكت فيه علاقات الأمم على اختلاف أديانها ومنازعها .

ولا يعتق فيها ، ولا يبني فيها مسجداً (٢١) والله أعلم .

---

(٢١) بناء المساجد في كثير من ديار الشرك أصبح ضرورة من الضرورات التي ينبغي أن تتعاون عليها الدول الإسلامية . وذلك لأن البلدان الإسلامية عامة في حاجة إلى إرسال مجموعات من الشباب المسلم إلى تلك البلاد يقيمون فيها مدداً متطاولة إما طلباً للعلم ، أو تدريباً على شئون الحياة ، أو قياماً بمهمات دبلوماسية ، أو تبادلات سياسية ، أو عقد لصفقات تجارية وغيرها من المصالح ووجود مسجد يجتمع فيه هؤلاء الناس جميعاً من مختلف الأقطار والأجناس يعرفهم ببعضهم ، وينتشلهم من بيئة الكفر التي يعيشون فيها طوال اليوم ليعيشوا ساعات في بيت من بيوت الله من أوكذ الواجبات .

وقد كان العلماء يهون عن بناء المساجد في بلاد الكفر خوفاً أن تهان أو يحدث فيها ما يمس كرامة الإسلام وقد اختفت هذه الظاهرة ، وأصبحت بيوت العبادة لكل الأديان محترمة في جميع أنحاء العالم .

فلا خوف على المساجد من هذه الناحية .

## باب في الرضا والانتكار

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :

اسْتَأْمَرُوا النِّسَاءَ فِي أَبْضَاعِهِنَّ وَالْحِقُوهُنَّ بِأَهْوَائِهِنَّ

وعنه عليه السلام أنه قال :

البَكَرُ تَسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صَمَتُهَا ، الثَّيِّبُ تَحْتَى

تَعْرِبَ عَنْ نَفْسِهَا .

ولا يزوج الولي وليته إلا باذنها ورضاها (١) ، وإذا تزوج الرجل امرأة

---

(١) الأحاديث الكثيرة الواردة في الموضوع يقوى بعضها بعضاً تدل على أن المرأة - بكرأ كانت أو ثيباً - لا يزوجها الأب ولا غيره إلا باستئمار ومشاورة ، فإن وقع وأنكرت أى رفضت ذلك الزواج بطل .

هذا مذهب أصحابنا ، وخالف ابن عباد رحمه الله فقال يقول أهل المدينة :

(إن عقد الأب ماض عليها ولو رده ) .

وفي شرح حديث « وإذنتها صممتها »

قال أصحاب الديوان : ( لا يكون سكوتها دليلاً على الرضا إلا إذا قيل

لها ذلك . أى إذا أفهمت أن سكوتها رضاً ، وذلك بأن يرسل إليها وليها

أمينين يخبرانها بأنه يزوجها من فلان بن فلان ، على مقدار كذا من الصداق ،

ويقولان لها : إن سكت فهو دليل على رضاك .

وأبطل بعض المالكية النكاح إذا قالت بعد العقد ما علمت أن صمتي

إذن .

وقال ابن شعبان - من المالكية - يقال لها ثلاثاً إن رضيت فاصكتي ،

وإن كرهت فانطقتي .

=

• « استأمرُوا النساء في أبضاعهن ... » رواه النسائي

بإذن وليها فأنكرت النكاح ثم غلبها الزوج (٢) على نفسها فسما ثم أجازت النكاح بعد ذلك ، فهو جائز ، وهو قول أصحابنا رضى الله عنهم .

وأما غيرهم فلأنهم يحرمونها عليه ، وأما الزوج فلا يجوز له أن يقربها ولا أن يطأها حتى تجبز النكاح ، وكذلك إن تزوجها بغير إذن وليها ، ثم أنكرت النكاح ، فغلبها على نفسها حتى وطئها ، ثم أجازت النكاح بعد ذلك وأجازته الولي ، فهو جائز (٣) وقيل بالألا يجوز ذلك إلا في عقد الأب دون غيره من الناس .

---

= وقال بعض العلماء يطال معها المقام لثلاث نخل فيمنعها ذلك من المسارعة إلى النطق بالرفض .

وقال آخرون : إن ظهرت علامات السخبط منها لم تنكح ، ولو سكت. ويقرر أصحابنا أنه لا يقدم على العقد للبكر إلا بعد رضاها ، للأحاديث الواردة . فإن وقع قبل استئذائها رد الأمر إليها بعد ذلك فيصح إن وافقت ويبطل إذا رفضته .

(٢) إذا كان رضا المرأة وموافقة الولي ركنين من أركان الزواج ، فإن إقدام الزوج على المس بالقوة والتغلب مع إنكار المرأة للزواج عمل لا يجوز ، بل هو كبيرة . وكذلك إن مسها مغالبة مع إنكار الولي ، أو مع إنكارها وإنكار الولي ، فإن عمله في كل هذه الصور لا يجوز ، فهو في ارتكابه مرتكب لمعصيته .

(٣) أصحابنا ليسوا متفقين على رأى واحد في هذه المسألة - بصورتها الأولى والثانية .

نعم إن الجمهور منهم يرى أنها لا تحرم عليه ، لأن مس الزوج لها لم يكن على نية الزنى ، ولكن على رسم النكاح بولي وشاهدين في الصورة الأولى ، وبوكيل أو ولي أبعد وشاهدين في الصورة الثانية ، ولكنه أخطأ بدخوله عليها ومسها قبل رضاها في الصورة الأولى ، وقبل رضاها ورضا وليها في الصورة الثانية ، فهو عاص ، وليس بزاني . أما هي فليست بزانية قطعاً لأنها =

وأما الطفلة إذا زوجها غير الولى ثم أجاز الولى النكاح بعد ذلك ، فهو جائز ما لم يمسه الذى تزوجها ، وإن مسها قبل إجازة الولى فقد حرمت عليه .

---

= مغلوبة على أمرها فى المس مع وجود بعض رسوم النكاح الشرعى . فلم تحرم عليه .

ولما لم تحرم عليه جاز البقاء عليها بشرط أن تجيز هى النكاح بعد المس فى الصورة الأولى ، وأن يجيزه وليها بعد المس فى الصورة الثانية ، لأن حكم التحريم - عند أصحابنا - يبنى على الزنى ، أعنى أن المرأة تحرم على من زنى بها . فلما بطل الحكم بالزنى هنا جاز تسويغ النكاح بالرضا ولو بعد المس .

أما غير أصحابنا ممن يحرمها عليه فقد جعل الخطأ فى التزويج ومخالفة الأمر الشرعى فيه محرماً للمرأة .

قال القطب رحمه الله : وهذا هو الصحيح عندى .

وقد ذكرت فى تعليق سابق أن أستاذنا باكلى عبد الرحمن قرر : أن كل مس سبق موافقة الولى هو زنى محض ، وهو سبب كاف فى تحريم المرأة عليه ، فإذا كان المس قد تم بالمهر والغلبة ، سواء كان ذلك قبل رضا المرأة أو قبل رضا الولى ، أو قبل رضاها معاً فإن هذه الصور لا تعدو أن تكون زنى بالإكراه ، وأخف ما يبنى عليه ثبوت النسب . ولو حرص على مراعاة هذه الأسس - تحريم الزنية - وتحريم المغلوبة قبل رضاها أو ترضى وليها - لانتفت صورتان بشعتان استغلتهما الدعاية الفاجرة ضد الإسلام وضد نظمه القويمة :

الصورة الأولى هى تلك التى ترسم الفتاة فى صورة أمة لا تملك من نفسها شيئاً ، يبيعها أبوها بالمزاد كما تباع الشاة ، وقد وجدت الأقلام المنحرفة مكاناً فسيحاً ومرتباً خصباً لاختراع الصور التى يتم فيها الزواج بالإكراه بين فتاة بريئة ساذجة برجل كل ما لديه من مقومات الحياة متاع من المال قليل . واشترط موافقة المرأة المسبقة لصحة النكاح كاشتراط =

وإذا تزوج الرجل امرأة بأمر وليها ، والنكاح ظاهر ، والمرأة بالغة ، فكثرت زماناً فأنكرت النكاح فلا يشتغل بإنكارها إلا إن أنكرت عندها بلغها أمر النكاح ، ولم تتوان في إنكارها ، فإن أنكرت عند أول ما بلغها أمر النكاح ، ثم ادعى الزوج أنها قد أقرت برضاء النكاح ، فإنه يدرك عليها اليمين على ذلك ، ، ولا يدرك عليها بأنها لم ترض النكاح بقلها (٤) .

---

=موافقة الولي أيضاً ، وبطلان النكاح ، بل تحريمها عليه إذا وقع المس قبل الموافقة — ولو تمت الموافقة فيما بعد — كفيل بأن يقيد المستغلين من الأزواج والأولياء للظروف ، وأن يكسر الأفلام المهجمة ، فلا تجذ ثغرة تدخل منها إلى حصن الإسلام الحصين لتخرب وتهدم .

أما الصورة البشعة الثانية فهي : تلك الصورة التي ترسمها وتبناها أفلام منحرفة تدعو إلى إطلاق عنان الفتاة في المجال العاطفي دون قيد ولا حياء ، لتكتسب الخبرة بالتجارب التي تمر بها مع أعداد من الفتيان ، محطمة لجميع القيود والحدود ، ليتم لها الاختيار على معنى الحرية الكاملة في تصوراتهم ، ولا بأس في عقولهم وعقائدهم المريضة أن ترتاد التجربة إلى نهايتها وما ينتج عن ذلك من جرائم أقل ضرراً — في نظرهم — من العقد النفسية التي تتكون بسبب الحصانة والعفاف .

(٤) في هذه الصورة يدرك الزوج — إذا لم يجد بينة — اليمين على المرأة بأنها لم تقر بالرضا بالنكاح ، ولا يجب اليمين على الرضا نفسه ، وكذلك في صور البيع التي مثل بها المؤلف يكون فيها اليمين على إنكار الإقرار بالرضا لا على إنكار الرضا نفسه ، ذلك لأن اليمين إنما جعلت في مقابل البينة ، والرضا عمل قلبي لا تدرك عليه البينة أبداً ، فلما تعطلت البينة بالطبيعة في هذا الطرف تعطل اليمين في الطرف المقابل ، لأن اليمين لا يكون إلا عند انعدام البينة في أمر تتمكن فيه البينة ، أما الأمر الذي لا يمكن أن تكون عليه بينة فلا يشرع في خلاف اليمين . أما الإقرار بالرضا ، فهو أمر تتمكن عليه البينة فإذا لم توجد صار الانتقال إلى الطرف الثاني ، وطلب من المنكر =

وكذلك لو أن رجلاً باع سلعة رجل بغير إذنه ثم ادعى المشتري إلى رب السلعة أنه قد أقر برضاء البيع ، فإنه يدرك عليه اليمين على إقراره برضاء البيع ، ولا يدرك عليه أنه لم يرض بقبله .

وكذلك إن اشترى عليه سلعة بغير إذنه . . . وكذلك ما أشبهه مما يكثر ذكره .

وكذلك إن ادعى عليها الزوج أنها قد جوزت للولى نكاحها ذلك ، فإنه يدرك عليها اليمين .

وأما إن حجرت المرأة على وليها ألا يزوجها إلا بإذنها عند الحاكم أو عند جماعة المسلمين أو عند الشهود قبل التزويج ، ثم زوجها بعد ذلك ، فادعى الزوج إقرارها الرضا بالنكاح ، فلا يدرك اليمين عليها .

وأما الطفلة إذا وصل أمرها للحاكم فخاف من أوليائها أن يزوجها في موضع لا يوافقها ولا يصلح لها ، فإنه يحجر على من يفعل في أمر تزويجها شيئاً إلا بإذنه ، فإن زوجها أو زوجها أحدهم فليخرج منهم حق ما تعدوا من حجره ، وهو الأدب ، ولا يجوز ذلك النكاح . وإن زوجها لمن رضى به الحاكم وأهل الصلاح من المسلمين وأجازه الحاكم فهو جائز ، وليخرج منهم حق الأدب (٥)

وإذا كان للمرأة وليان فزوجاها جميعاً واحداً بعد واحد بغير أمرها فبلغها نكاح الآخر منهما فأجازته ، ثم علمت بنكاح الأول فرضيته ، فلها ذلك ولترجع إليه ، فإن مسها الأول فلها عليه صداقها وليعتزلها الأول الذى

---

=اليمين، ويرى بعض الفقهاء أن الحلف حق يدرك على المنكر لإنكاره ، ولا يوجد ما يدل على استثناء القلب ، بل إن اليمين في الأمور القلبية هو الدليل الوحيد الذى يلجأ إليه ، وهناك أحكام كثيرة في الطلاق وغيره يرجع فيها إلى النية ، وهى من أمور القلب .

(٥) لمخالفتهم أمر الحاكم وكسرهم عليه الحجر .

رجعت إليه حتى تعتد من ميسس الذي مسها . وإن أتت بولد فقد ثبت نسبه .  
وإن لم يمسا فلا شيء عليه لها .

ومنهم من يقول : إذا رضيت الآخر فليس لها الرجوع إلى الأول إلا أن يكون أباً(٦) ، وقد روى عن أبي عيسى الدرقي(٧) رضى الله عنه أنه قال : « لا تكون مثل العناق (٨) » ، يعنى أنها ترضى بهذا وتنكر هذا . وإذا تزوج الرجل امرأة لرجل بغير إذن وليها ، وبغير إذن المرأة ، وهما كالمستهزئين ثم أراد أن يكتم ذلك ولا يعلم به المرأة ولا الولي فلا يكتمانها ، ولكن يعلمان به الولي والمرأة فيجيزان ذلك أو ينكرانه ، فإن أعلمهما بذلك ورضياه وقد كان الولي زوجها بعد ذلك لرجل آخر ، فلها الرجوع إلى الأول الذي رضيته وتدع الذى زوجها له وليها على القول الأول .

ومنهم من يقول : إن كتم ذلك ولم يعلم به الولي والمرأة ، فلا بأس بذلك (٩) . وكذلك لو أن رجلاً باع لرجل مال رجل آخر بغير أمره .

---

(٦) رجح القطب رحمه الله هذا القول .

(٧) عالم جليل من علماء الطبقة السابعة — حسب تصنيف الباروني — اشترك في المعركة التي قادها أبو زكرياء الأرجاني ضد المسودة ، وفيها قتل أبو زكرياء ولحقت بجيش الحبل في تلك المعركة هزيمة توقعوا بعدها كل شر ، ففزعوا إلى أبي بكر بن أبي عمرو ( التندميرتي ) يطلبونه لتولى أمورهم ، وكانوا عزلوه عنها من غير حدث فامتنع أولاً ، ثم استجاب لهم واستطاع أن يلم الشمل ويرتق الفتوق ويبعد أصحاب المطامع عن الحبل .

(٨) العناق الأثني من الماعز مالم تبلغ ستة .

(٩) تحرير المسألة : أنه لو زوج رجل امرأة أجنبية عنه لرجل آخر دون علم المرأة أو علم وليها ، فإنه ينبغي لهما أن يخبرا المرأة وليها بذلك ، فإن رضياه معاً تم النكاح ، وإن رفضاه معاً أو رفضه أحدهما ، بطل النكاح ، وإذا رضياه معاً ثم زوجها وليها لرجل آخر ، فلها أن تستمسك بالرجل الأول الذى زوجها به الفضولى وتترك من زوجها به وليها أخيراً ، لأن الزوج =

فلا بأس عليهما أن يكتما ذلك ولا يعلما به رب المال ، وعلى المقول الأول فلا يكتمان ، ذلك بل يعلمان به رب المال فيجيز ذلك أو ينكره . وأما إن كان للمرأة وليان فاستأذناها في نكاحها فأذنت لهما فزوجاها جميعاً واحداً بعد واحد ، فنكاح الأول هو الثابت منهما دون نكاح الآخر ، رضيت به أو كرهت ، وإذا اختلفت المرأة مع وليها في أمر تزويجها ، فأحبت رجلاً وأحب وليها غيره ، فلينظر حاكم المسلمين أو جماعتهم في ذلك ، فإن كانت

---

= الأول الذى جاء عن طريق الفضولى قد اجتمع فيه رضاها ورضا الولى ، فهو أحق بالزواج .

على أن الفضولى وصاحبه سواء كان عملهما عن طريق الاستهزاء والسخرية أو عن طريق المداعبة والمزاح ، يجب عليهما أن يخبرا أصحاب الشأن بما فعلاه ولا يختر لهما الكتمان عنهما ، لأن عملهما هذا وإن كان من الناحية العملية لا تترتب عليه أية آثار دون أن تكون بعلم وموافقة أصحاب الشأن ، إلا أنها ربطت حقوقاً بين طرفين - ولو بطريق التوهم - يحسن أن تحسم بيقين من أصحاب الشأن ، ومع التأكيد بأن عمل هذين الفضوليين ليس له أى أثر على عملية الزواج ، مالم تعلمه المرأة ووليها ويتخذوا فيه موقفاً ، إلا أنه قد يسبب - ولو بدون قصد - فى مشاكل ولو نفسية فى يوم من الأيام ، والصورة التى أعرضها هنا الآن ليست صورة بعيدة ، وذلك أن تزوج المرأة رجل من الرجال دون علم الفضوليين أو اهتمام منهما بها ، ويجمع مجلس للسمر والمزاح ذلك الزوج معهما ، فيقول الفضولى لصاحبه فى لهجة مداعبة وتنكيث : أتذكر يوم زوجتك فلانة بنت فلان ؟ فلا شك أن أسئلة كثيرة تثور فى ذهن الزوج المسكين ، أقلها أن زوجته كانت معروفة لرجلين بحيث يتندران بها ويزوجانها ويطلقانها ، وتفادياً لمثل هذه الصور التى يتخيلها الفقهاء مترتبة على تلك الأعمال - وخيال الفقهاء ، أوسع من خيال الشعراء - أوجبوا على المازح والمستهزئ والفضولى أن يبلغوا صاحب الشأن بما قالوه أو فعلوه ، ليتخذوا فيه موقفاً وينحسم الموضوع بطريقة واضحة لا تترك أثراً غير سليم فى حياة الناس -

المرأة قد سمعت فيما فيه ضررها ، وأرادت أن تضح نفسها في غير أكفائها أو في موضع لا يصلح لها قيل لها ارجعي إلى وليك ، فإنه هو الناظر لك ، وإن كان الولي أراد أن يضعها في غير أكفائها وسمى في غير أمر مصلحتها حرصاً على جعل يتوصل إليه من أجلها . قيل له ألقها بهوائها ولا تقصرها على أكفائها ولا تمنعها مما أرادت (١٠) ، وإذا كان للمرأة وليان زوجها جميعاً بإذنها فهي للأول منهما . فان لم يُعلم الأول منهما فليات كل واحد منهما بيته فإن أتيا بيتاً فليكلفا التاريخ ، فأيهما كان تاريخه قبل صاحبه فهو أحق بها من صاحبه في الحكم ، فإن ورخ (١١) أحدهما ولم يورخ الآخر فهي للذي ورخ منهما في الحكم ، وأما فيما بينه وبين الله فليجتنبها بالاحتياط ، لئلا يكون هو الآخر وصاحبه هو الأول ، إذا لم يعلم تاريخه ، وإن كان تاريخهما واحداً أو لم يورخ كل واحد منهما فليؤخذ على طلاقها طلاقاً بائناً ، وجائز لكل واحد منهما أن يتزوجها بعد ذلك إذا لم يمسهما واحد منهما ،

---

(١٠) الحقيقة أن عملية الترجيح بين اختيار الولي واختيار المرأة من أصعب المواقف ، والظاهر - والله أعلم - استناداً إلى قوله صلى الله عليه عليه وسلم ( ألقوهن بأهوائهن ) أن اختيارها مرجح على اختيار الولي إلا إذا كان في مختارها بعض العيوب الحسنية أو العقلية أو الاجتماعية التي لا تستقر معها الحياة الزوجية ولا تتم معها السعادة بين أفراد الأسرة .

أما المبررات الأخرى من : المال ، والجمال والمركز وما إلى ذلك ، فإن النظر إليها يختلف من شخص إلى شخص ، وتقدير الناس وما بيني عليها تتغير تبعاً لظروف الحياة ، ولذلك فلا يستطيع الإنسان أن يبنى عليها اختياراً تبني عليه حياة أسرة .

وعلى كل حال فاختيار المرأة في موضوع زواجها هو أولى بالاعتبار ما لم يكن رأى الولي في دفعه مبنياً على مبررات مقنعة ، وكان اختياره أيضاً مبنياً على مبررات مقنعة .

(١١) ورخ معناها : أرخ ، ومصلوها توريخ كتوكيل ، وتاريخ كتاكيل بدون همزة ، بقلب الواو ألفاً لوقوعها ساكنة بعد فتح .

وإن مسها واحد منهما قبل الطلاق فلا يتزوجها بعد ذلك ، لثلا يكون هو الآخر ، قد مس بغير نكاح ، فإن مات أحدهما قبل أن يطلقها أو يطلقها أحدهما قبل الآخر فلا يقم عليها الثاني منها ، لأنه ليس على يقين من تمام نكاحه .

وإن طلقها جميعاً ولم يمسها كل واحد منهما ولم يصدقها كل واحد منهما فلها المتعة عليهما جميعاً بينهما ، وإن أصدقاها جميعاً فلها نصف الصداق عليهما جميعاً ، على كل واحد منهما ربع ما أصدقها ، وليست عليهما متعة ، وإن أصدقها أحدهما ولم يصدقها الآخر فلها على الذي أصدقها ربع ما أصدقها ، وليس عليه شيء من المتعة ، ويكون على الذي لم يصدقها نصف المتعة ، ولا صداق عليه ، وإن أصدقاها جميعاً وقد مس كل واحد منهما ، فيكون على كل واحد منهما ما أصدقها وتكون المتعة عليهما جميعاً ، وإن أصدقاها جميعاً فمس أحدهما ولم يمس الآخر فعلى الذي مسها جميع ما أصدقها ونصف المتعة ، وعلى الذي لم يمس ربع الصداق دون المتعة ، وإن أصدقاها جميعاً فمس أحدهما دون الآخر ولم يعلم الذي مس منها فعليهما جميعاً صداق وربع ، ونصف المتعة بينهما وإن أصدقها أحدهما دون الآخر فمس أحدهما ولم يعلم الذي مس منها فعلى الذي أصدقها ثلاثة أرباع ما أصدقها وربع المتعة ، وعلى الآخر نصف العقر (١٢) ونصف المتعة وإن لم يصدقها كل واحد منهما ثم مس أحدهما دون الآخر ولم يعلم الذي مس فعلى كل واحد منهما نصف العقر ونصف المتعة ، وإن أصدقاها جميعاً ثم مس أحدهما دون الآخر ولم يعلم الذي مس فعلى كل واحد منهما ثلاثة أرباع ما أصدقها وربع المتعة ، وإن ماتت من قبل أن يطلقها فليراثا منها جميعاً مثل الذي يرث الزوج من المرأة ويكون بينهما في الحكم ، وأما من طريق الورع فليتخرج كل واحد

---

(١٢) يقصد بالعقر : عشر دية الحرة ، ويرى بعض الفقهاء أنه إذا تم العقد وتم الدخول بالمرأة ، ولم يفرض لها صداق ، فإن صداق البكر الحرة يقلد بعشر ديتها ، وصداق الثيب يقلد بنصف عشر ديتها ، وهذا هو العقر ، ويرجع بعضهم في تقديره إلى صداق مثيلاتها من قريباتها .

منهما عن ذلك ، لأنه ما كان على يقين من أنه زوجها ، ولكن أحدهما هو زوجها على يقين من أمرها وإن تحاللا على ذلك فلا بأس به ، فإن ماتا جميعاً فلها من كل واحد منهما نصف ما تركته المرأة من زوجها ، ولتخرج عن ذلك عن طريق الورع ، وكذلك جميع ما ذكرنا مما تشاكل عليها من وجوه المتعة والصداق ، فلتخرج عنه من طريق الورع إذا لم يتبين لها أنه لها . فإن أنت بولد فقد لزمهما جميعاً في الحكم ، فإن مات وراثه جميعاً ، وإن ماتا جميعاً و مات أحدهما ورث من كل واحد منهما نصف ما تركه الابن من أبيه ، ويعقل عليهما جميعاً ويعقلان عليه جميعاً ، على قدر ميراثه منهما منه ، كذلك يعقلان عنه ، ويعقل عنهما (١٣) والله أعلم .

---

(١٣) العقل : في هذا الباب يقصد به الدية التي تلزم عقيلة القاتل خطأ . ذلك أن المقتول خطأ تلزمه الدية ، وتدفعها له عقيلة القاتل ، أى قبيلته أو عشيرته ، وهذا الطفل إن لزمته الدية ، دفع كل واحد من من والديه نصف ما يدفعه الرجل الواحد ، أما إذا لزمته الدية أمدما ، فإن عليه أن يدفع نصف ما يدفعه الرجل الواحد ، فإن كان والداه معاً من عشيرة واحدة دفع نصيباً كاملاً ، لأنه يدفع عن كل واحد منهما نصفاً . ويبدو أن هذه الصورة من الصور الكثيرة التي يذكرها الفقهاء استيفاء للبحث ، ولكنها لا تقع .

## باب في الصداق

قال الله تعالى :

[وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً\*]

قيل إنه يريد فريضة ، وقيل : إن العلة التي وجب بها الصداق للنساء على الرجال وهم جميعاً في الشهوة سواء ؛ لأنهن يحملن الأولاد في بطونهن ، ويربين الأولاد ، وما يحملن من المشقة في الرضاع وتغذية الأولاد . وقيل : إنه إنما يتم النكاح بالولي والشهود والرضا والصداق (١) . والذي يجوز من الصداق فيه اختلاف بين الفقهاء فمنهم من يجوز ما تراضى الناس عليه قل أو كثر ولو بسواك . ومنهم من يقول : أدنى الصداق أربعة دراهم فما فوقها مثل الذي يقطع به يد السارق . ومنهم من يقول : خمسة دراهم فما فوقها ، ومنهم من يقول للبكر عشر ديتها ، وللثيب نصف عشر ديتها ، وللأمة عشر ثمنها للبكر ، وللثيب نصف عشر الثمن ، وأقصى الصداق ما تراضى الناس

---

(١) مفهوم هذه العبارة أن أركان النكاح هي : الولي ، والشهود ، والرضا ، والصداق ، فاذا تخلف واحد منها لم يتم النكاح ، والمعمول به عند أصحابنا أنه : لو تخلف الولي أو الشهود عن العقد لم يتم ، أما الرضا فإن وقع قبل المس ولو بعد العقد فالنكاح صحيح ، أما إذا وقع بعد المس فإن كان مغالبة فإن الزوج عاص وتحرم المرأة - على ما رجحه القطب وباكل - ويثبت الصداق والنسب . أما الصداق فقد قال عنه قطب الأئمة في ( شرح النيل ) : وهو - أي الصداق - شرط كمال عندنا ، وصح العقد بدونه ، وترجع إلى صداق المثل ، وقيل شرط صحة من حيث الدخول لا يجوز حتى يفرض فيجبر على الفرض ، وصح العقد اتفاقاً . . . .

عليه ، ليس له حد معروف (٢) ، ولو كان أكثر من دية الحر أو أكثر من ثمن الأمة فهو جائز ، إلا أنه غير محمود الإسراف في الصداق ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : اليسر في الصداق دليل على يمنه وفي بعض الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه ما تزوج شيئاً من نسائه ولا زوج شيئاً من بناته بأكثر من اثنتي عشر أوقية والأوقية أربعون درهماً . وذلك أربعمائة وثمانون ، وإذا تزوج الرجل امرأة بغير صداق فلها أن تمنعه من نفسها حتى يصدق لها . فإن غلبها على نفسها فسها مرة واحدة ، أو مكنته من نفسها حتى وطئها مرة واحدة فلا تمنعه بعد ذلك ،

(٢) اختلف فقهاء الأمة في تحديد أقل الصداق اختلافاً كبيراً :

فذهب الحنفية إلى أنه لا يقل عن عشرة دراهم .

وقال المالكية يجب ألا يقل عن ثلاثة . وقال أحد يجب أن يكون الصداق مالا ، ولا يكون منافع أخرى .  
وذهب غيرهم إلى أنه يجوز أن يكون عملاً يستفاد منه ، كالرعي والسقيا والتعليم .

وذهب ابن القيم إلى أنه يجوز أن يكون غير مالى كالإسلام ، والدين ، والصلاح ، والعلم ، وتحمس لهذا القول وحاول أن يفرق بين المرأة التي تهب نفسها والمرأة التي تجعل مهرها ما تنتفع به من صلاح زوجها وعلمه وتقواه أو إسلامه ودينه استناداً إلى قصة أبي طلحة وأم سليم .

ولا شك أن هذا الرأي الذي ذهب إليه ابن القيم سبباً بحثاً في طرف الموضوع يقرأه الناس للاطلاع فقط ، أما أن ينتقل هذا الرأي إلى العمل به فتصبح الصفات الشخصية قائمة مقام العروض أو الأعمال تجري عليها المبادلات وتم بها العقود ، فيبدو أنه لا يثبت . وهب أن ابن القيم نفسه في فضله وعلمه جاء يحطّب فتاة قوم على أن يكون صداقها علمه وفضله ، وأن أهل الفتاة قبلوا بذلك فهل يستحل لنفسه فرجها بذلك ؟

لأنه وجب الصداق بالوطء الأول (٣) . وأما إن أصدقها صداقاً عاجلاً فلها أن تمنعه من نفسها حتى يؤديه إليها . فإن غلبها على نفسها فوطئها مرة واحدة فلها منه بعد ذلك حتى يؤدي إليها حقها ، وإذا جاز للمرأة أن تمنعه من نفسها فلا يجوز للزوج أن يستكرهها أو يغلبها على نفسها . وأما الصداق الآجل فلا تمنعه من نفسها حتى يؤديه إليها إذا حل أجله ، وأما إن لم يكن مسها حتى حل أجله فلها منه من نفسها حتى يؤدي إليها العاجل والآجل من صداقها إذا كان قد حل قبل الدخول بها ، وأما إن مسها ولم يصدقها شيئاً فلها مثل (٤)

(٣) الصداق هو الوسيلة التي استحلت بها الرجل فرج المرأة بنص الكتاب والسنة فهو حقها الثابت لها شرعاً ، وهذا يقتضى أن يفرض لها الصداق ويدفعه إليها حسب اتفاقاً عليه ليحل له الاستمتاع بها ، فإن لم يفرض أو لم يدفع حسب الاتفاق فن حقها أن تمنعه من الاستمتاع حتى يؤدي لها حقها ، وأكثر الفقهاء في هذا الباب يغلبون حق الرجل في الاستمتاع على حق المرأة في قبض المهر ، فيمنعونها من معارضته في الحصول على رغبته ولو ضيع حقها ، وقد تشدد ابن حزم في هذا تشدداً غريباً ، فرأى أن يسمح للرجل بالحصول على كل ما يريد ويطلب هو بالدفع على قدر إمكانياته ، وبهذا يجردون المرأة - وهي الجانب الأضعف - من أقوى سلاح تملكه في المطالبة بحقها . ويبدو لي أن مسها سواء كان عن طريق الغلبة أو المطاوعة لا يجرداها من حقها في فرض الصداق أو دفعه إن كان عاجلاً ، أو آجلاً حل موعده ، فلها أن تمتنع منه حتى يفرض لها ، ولها أن تمتنع حتى يدفع إلا إذا كان الصداق مؤجلاً إلى موعد محدد ولم يبلغ الأجل .

(٤) ذهب جمهور فقهاء الأمة إلى أن المثلية التي تراعى في العقد هي : السن ، والحمال ، والعقل ، والدين ، والبكارة ، والمال ، ويكون ذلك في أنسابها من العصبات ، ولم يشترط المالكية النسب في المثلية . والظاهر أن هذه المقاييس جميعاً لا تنضبط ، لأنها تتغير بظروف الحال والزمان والمكان ، ولئلك فقد رجح القطب رحمه الله اعتبار العقر عند علم الاتفاق .

صداق أنسابها من النساء في حسبها ونسبها وجمالها وحسنها في أنساب أبائها مثل الجدة والعمة والأخت وابنة الأخ وابنة العم ، ومنهم من يقول : إنما لها عقرها وهو الذي يحكم به الحاكم . فإن كانت بكرأ فعشر دينها ، وإن كانت ثيبأ فنصف العشر ، وإن كانت أمة فعشر ثمنها إن كانت بكرأ ، ونصف العشر إن كانت ثيبأ ، وإن قال لها صداقك عشرة فقالت لا بل عشرون فسها كذلك ، فصداقها عشرون . ومنهم من يقول بأن ترجع إلى صداق أنسابها من النساء ، وكذلك إن قالت له صداق عشرون فقال الرجل بل عشرة فسها كذلك فلم تمنعه من نفسها فلها العشرة التي سمى لها ، ومنهم من يقول بأن ترجع إلى صداق أنسابها من النساء ، وكذلك الإجازات على هذا الحال . إذا قال رب الدابة للمكترى كراء دابتي عشرة دراهم ، وقال المكترى لا بل خمسة دراهم ، فساقها المكترى فاستعملها فكراءها خمسة ، ومنهم من يقول بأن لها أجر عنائها وكذلك إن قال المكترى لرب الدابة كراء دابتك خمسة دراهم ، وقال رب الدابة لا بل عشرة دراهم ، فساقها المكترى كذلك فاستعملها فكراؤها عشرة كما قال رب الدابة ، ومنهم من يقول بأن لها أجر عنائها ، وإذا تزوج الرجل امرأة بغير صداق فأت عنها من قبل أن يمسه فلها الميراث وليس لها صداق (٥) ولا متعة لها وعليها

---

(٥) زاد القطب رحمه الله في ( شرح النيل ) ما يلي :

( ولا نصفه لأنه لم يفرض لها ولا عقر ، لأنها لم تمس ، ولا متعة لأنها لم تطلق ) .

وبعد ما شرح الصورة الثانية قال :

( وقيل لها صداق المثل في الصورتين ، وهو مروى عن ابن مسعود أنفى به مع الصداق فقام معقل بن سنان فقال : قضى صلى الله عليه وسلم بذلك في تزويج بنت واشق مثل ما قضيت وقيل لها المتعة أيضاً ) . انتهى . قلت جاء في ترجمة بروع بنت واشق في أسد الغابة ما يلي : ( إنها =

العدة ، وكذلك إن ماتت المرأة من قبل أن يمسا ورثها زوجها ولا صداق عليه للورثة إن تزوجها بغير صداق ، وإذا تزوج الرجل امرأتين في عقدة واحدة بصداق معروف فهو بينهما نصفين : البكر والثيب فيه سواء ، وكذلك الأمة والحرة عند العبد فيه سواء ، إلا أن تبين التفاضل بينهما في شروطهما عند عقد النكاح فيكون الأمر على ما انفقوا عليه ، وإذا تزوج الرجل امرأة بصداق معروف ثم طلقها من قبل أن يمسا فلها نصف الصداق ، لقوله تعالى :

[وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ] \*

يعنى فيجتازون عن ذلك النصف الذى يوجب لمن أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح ، وهو الزوج ، فيعطيا جميع صداقها . وقد روى عن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه أنه طلق امرأته قبل أن يمسا فأعطاهما جميع صداقها وقال : «أنا الذى بيده عقدة النكاح» وقيل إن الذى بيده عقدة النكاح هو الولى ، وليس عليه العمل عندنا . والقول الأول هو قول أصحابنا رحمهم الله . وفى ذلك احتجاج كثير يطول ذكره .

وإذا تزوج الرجل امرأة بصداق معلوم وهو أصل أو حيوان . ثم طلقها من قبل أن يمسا فلها نصف صداقها ، ونصف نسل ذلك الحيوان ، أو نصف ثمار ذلك الأصل وغلته ، مثل الرقاب ، والنصف الثانى للزوج بنسبه وثماره وغلته . وإذا تزوج الرجل امرأة بصداق معلوم مقصود إليه

---

=نكحت رجلا وفوضت إليه، فتوفى قبل أن يجامعها فقضى لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بصداق نساها .

وأصحابنا رحمهم الله يعتبرون الموت بمنزلة الدخول ، وهذا يقتضى أن يثبت صداقها بوفاة أحدهما سواء قدر بصداق المثل أو بالعقر .

ثم هلك بيد الزوج فهو ضامن له إذا مسها ، أو ضامن للنصف إذا طلقها من قبل أن يمسا . ضيعه أو لم يضيعه . إلا ما كان الهلاك من قبل الله تعالى ، من موت الحيوان ، أو العيب فلا ضمان عليه في ذلك إن قبضته المرأة فهلك في يدها ثم طلقها من قبل أن يمسا ، فهي ضامنة لنصفه ، ضيعته أو لم تضيعه إلا ما ذكرنا في موت الحيوان مثل الزوج (٦) . وإذا تزوج الرجل امرأة بصداق معلوم مقصود إليه فأنجر به الزوج فربح فيه مالا كثيراً ثم مسها بعد ذلك ، فالصداق كله مع الربح للمرأة دون الزوج ، وإن طلقها من قبل أن يدخل بها فلها نصف الصداق ونصف الربح ، وللزوج النصف الباقي مع الربح . ولا يدرك عليها عناء في الوجهين ، (٧) وكذلك إن قبضت المرأة ذلك الصداق فأنجرت فيه من قبل أن يدخل بها فربحت فيه

---

(٦) هاتان صورتان يكون فيهما الضمان على من هلك الصداق بيده ، فالصورة الأولى عندما يكون الصداق بيد الرجل ، والصورة الثانية عندما يكون الصداق بيد المرأة ، ولا اعتبار للتضييع وعدم التضييع في الموضوع فالضمان ثابت ما دام الهلاك واقعاً بسبب مخلوق ، قال القطب في ( شرح النيل ) :

( فإن مات بوقوع جدار ، أو نخلة ، أو وقوعه من عل ، أو بسيل ، أو بسبع ، أو نحو ذلك ضمنه ولو لم يضيع ، وإن مات بصاعقة لم يضمن ) .  
والجملة الأخيرة تفسير قول المؤلف « إلا ما كان الهلاك فيه من قبل الله تعالى » .

أما إذا تسلمت المرأة الصداق فردته إليه طالبة منه حفظه لها ، فضاع فلا يضمنه إلا إذا كان الضياع أو الهلاك بتضييع منه ، أما إذا هلك بلا تضييع فلا ضمان عليه ، وسيله سبيل الأمانات .

(٧) لا عناء بين الزوجين فهما عند الزواج كالشريكين المتفاوضين ، إلا أن يُقرَّ به أحدهما للآخر ، فيحكم له به عند الجميع (باكلى عبد الرحمن في تعاليقه على كتاب النيل ) .

مالا كثيراً ثم دخل بها بعد ذلك فللمرأة جميع الصداق ، ، وإن طلقها من قبل أن يمساها فللمرأة نصف الصداق ونصف الربح وللزوج النصف الباقي مع ربحه . ولا تدرك عليه عناها . وإذا تزوج الرجل امرأة بصداق معلوم ثم مات عنها من قبل أن يدخل بها فلها جميع الصداق ، مس أو لم يمسا وكذلك إن ماتت المرأة من قبل الدخول فالصداق كله لورثتها ، مس الزوج أولاً : إذا مات أو منهم من يقول : ماتت من قبل أن يدخل بها فلا يجب لها إذا مات أو لورثتها إذا ماتت إلا نصف الصداق والله أعلم . (٨)

وإذا تزوج الرجل امرأة بصداق معلوم فدفعه إليها فأنجرت به فربحت مالا كثيراً من قبل أن يمساها ثم مسها بعد ذلك ، فإذا هي أخته من الرضاة أو ذات محرم منه ، فليس لها إلا الصداق ، وللزوج الربح وعليه عناؤها(٩) . وكذلك إذا تزوجها بمائة دينار معينة فأنجرت بها الزوج فربح فيها مالا كثيراً

---

(٨) القولان مبنيان على الخلاف المشهور : هل الموت كالدخول أو كالطلاق ، فمن قال : هو كالدخول أوجب لها كامل الصداق المسمى ، ومن قال : هو كالطلاق أوجب لها نصف الصداق ، ويظهر من تتبع الموضوع أن أصحابنا رحمهم الله يرجحون الرأي الأول - أي يعتبرون الموت كالدخول - فترتب عليه جميع الأحكام التي تترتب على الدخول .

(٩) في جميع هذه الصور التي يكتشف فيها أن الزواج تم بذات محرم ينسخ الزواج بمجرد العلم بذلك ، ولا يحق للمرأة صداق إلا بالمس ، فكل تصرف وقع في الصداق المعين قبل المس فهو تصرف في مال الزوج ، فإن كان هو المتصرف كان متصرفاً في ماله ، وإن كانت هي المتصرفة كانت متصرفة في مال غيرها ، ولما عناؤها ، أما التصرف الذي يقع في الصداق بعد المس وقبل الانفساخ ، فهو تصرف في مال الزوجة ، فإن كانت هي المتصرفة فهي تتصرف في مالها ، وإن كان الزوج فهو متصرف في مال غيره ، وإن عناؤه فقط ، أما الأرباح في جميع تلك الصور فهي للرجل قبل المس ، وهي للمرأة بعد المس .

من قبل أن يمساها ، ثم مسها بعد ذلك ، فإذا هي أخته أو ذات محرم منه  
فلمرأة المائة الأولى وللزوج الربح . وأما إن تزوجها بمائة دينار فدفعها إليها  
فانجرت بها بعد ما مسها ، ثم علما بفسخ نكاحهما فلمرأة المائة مع الربح ،  
وكذلك إن تجر بها الزوج وهي معينة فربح فيها بعد ما مسها ثم علما بفسخ  
نكاحهما فلمرأة تلك المائة مع الربح وعليها عناؤه . وإذا تزوج الرجل  
امرأة فأصدقها مائة دينار فقصى لها فيها سلعة أو داراً من قبل أن يمساها  
ثم مسها بعد ذلك ثم علما بفسخ النكاح فلمرأة المائة التي أصدقها ، وللزوج  
السلعة أو الدار التي قضاها لها ، لأنها ليس لها في الصداق شيء في وقت  
القضاء إذا كان النكاح منفسخاً ، وإذا قضى لها تلك السلعة أو الدار بعد  
ما مسها ، فلمرأة السلعة أو الدار ، لأن القضاء لم يقع إلا بعد وجوب  
الصداق . وإذا تزوجها وأصدقها تلك المائة وقضى لها فيها سلعة ثم طلقها  
من قبل أن يمساها فلمرأة نصف تلك السلعة ، وترد النصف الباقي على الزوج .  
وإذا تزوج الرجل امرأة وتراضيا على صداق عشرين ديناراً ، على أن يكون  
الصداق في أعين الناس أربعون ديناراً ، فتزوجها عند الناس فأصدقها  
أربعين ، فليس لها إلا العشرون التي تراضيا عليها عند أنفسهما فيما بينهما وبين  
الله . ولها في الحكم تلك الأربعون التي أصدقها في الملاء . وإن علم الشهود  
بذلك فلا يشهدون لها على تلك العشرين التي تراضيا عليها عند أنفسهما ،  
ولا على تلك الأربعين التي تراضيا عليها في الملاء ، ومنهم من يقول بأن  
يكون لها تلك الأربعون التي تراضيا عليها في الملاء في الحكم ، وفيما بينهما  
وبين الله : فيشهدون لها عليها . علموا بما تراضيا عليه في السر أو لم يعلموا ،  
وجائز للمرأة أن تستشهدهم عليها إن يعلموا ولا يشهدون لها على القول  
الأول على العشرين التي تراضيا عليها في السر إذا علموا بذلك ، ولا تحملهم  
عليها المرأة : إذا لم يعلموا بذلك إلا على قول من يجيز التجزئة في الشهادة  
فبها يكال أو يوزن ، فيشهدون لها على العشرين التي تراضيا عليها في السر (١٠)

---

(١٠) ناقش القطب رحمه الله هذا الموضوع : أعنى ما إذا اختلف مقدار  
الصداق المتفق عليه سرّاً عن مقدار الصداق المعلن ، بكثير من الدقة والحكمة ، =

إذا تزوج الرجل امرأة وأصدقها خادماً ، وهي ذات محرم من المرأة ، فلإنها تخرج حرة عند تمام النكاح ، فإن طلقها من قبل أن يمسه فهي ضامنة لنصعها للزوج ، فإن مسه فلا ضمان على الزوج للمرأة ، علما بذلك أو لم يعلم ، أو علمت به المرأة ولم يعلم الزوج . وأما إن علم الزوج بذلك ولم تعلم به المرأة وغيرها بذلك ، فهو ضامن لقيمتها للمرأة إذا مسه ، أو لنصف قيمتها إذا طلقها من قبل أن يمسه ، وإن أصدق لها نصف تلك الخادم فهي ضامنة لنصف قيمتها للزوج ، علما بذلك أو لم يعلمها به ، أو علمت المرأة بذلك دون الزوج . وأما إن علم الزوج بذلك دون المرأة وغيرها بها فلا ضمان عليها في النصف الباقي للزوج ، وعليه ضمان قيمة ذلك النصف الذي أصدقته إياها . وإذا تزوج الرجل امرأتين وأصدقهما خادماً ، وهي ذات محرم من

---

وذلك أنه بحث الدافع إلى هذا ، وعلى الدافع يتنبى حكم العمل وحكم الشهود . فلو اتفق الطرفان على مبلغ للصدوق سرّاً ، ثم أعلنوا مبلغاً أكبر منه بكثير ، وغرضهما من ذلك إظهار الغنى والفخفة والتبجح أمام الناس ، للفخر والخيلاء فقط ، حتى يقول الناس : إن بنت فلان كان مهرها كذا ، ويقولون : إن فلاناً دفع كذا وكذا ، هذه صورة من الكذب والخداع والزوير ، لا يجوز ارتكابها ولا تجوز الشهادة عليها لمن علم ذلك . أما إذا كان الدافع إلى ذلك قصد حسن ، كتفويت الفرصة على ظالم أو مراعاة لإجراءات معينة ، لا يتم الزواج إلا بمراعاتها فهذا عمل جائز وللشهود أن يشهدوا على ذلك ، وإن علموا بالاتفاقين فيشهدون بالاتفاق العلن ، ولا يتعرضون للسر إلا إذا سئلوا عنه ، فإن سئلوا عنه لم يجز لهم كتمان الشهادة وقد يكون المهر المتفق عليه سرّاً أقل من المهر العلن وتسرى عليه نفس القاعدة فإن كان الدافع إليه مباحاً أو حسناً كالفرار من ظلم ، جاز عمله وجاز الإشهاد عليه ، أما إن كان القصد فيه هو إظهار التعفف أمام الناس ، والوقوف موقف التواضع والتيسير مع أن الحال مخالف لذلك ، فهذا موقف لا يجوز الإشهاد عليه ممن علم الحال .

إحداهما فالذى خرجت بها حرة هى ضامنة لقيمة نصف صاحبها ، علمتا بذلك أو جهلتا ، أو علمت إحداهما ولم تعلم الأخرى إلا إن علمت بذلك التى ليست بذات محرم منها وغرتها بها فلا ضمان على التى خرجت بها ، وكذلك لو أن رجلين اشترىا خادماً أو ورثاها أو وهبت لهما وهى ذات محرم من أحدهما فهو ضامن لقيمة نصيب صاحبه منها (١١) والله أعلم وأحكم .

---

(١١) لا حاجة بنا للتعليق على الصور السابقة ، لأن الله تبارك وتعالى قد أراحنا من أحكام العبيد .

## باب آخر من الصداق

والصداق (١) على ثلاثة أوجه : نقد وآجل وعاجل ، فالنقد ما نقد في عقد النكاح ، وروى الشيخ رضى الله عنه عن أبى سهل رحمه الله أن

(١) يظهر لى بعد كثير من التفكير والتأمل أن فقهاء الأمة عموماً تساهلوا في موضوع الصداق ما لم يتساهلوا به في أى شأن من شؤون النكاح ، وبرغم أن الأدلة الثابتة من الكتاب والسنة التى ثبت بها وجوب إعطاء الصداق للمرأة هى أقوى من جميع الأدلة المثبتة لبقية الأركان أو الشروط ، إلا أن الفقهاء مبعوها ولم يعطوا لها تلك الدرجة من الاعتبار ، فتساهلوا فيها من جانبيين حتى كادت تذوب . فهم من حيث كميّتها اختلفوا فيها اختلافًا كبيراً بين الحد الأدنى والحد الأعلى ، بل لقد تساهلوا في الحد الأدنى حتى بلغوا إلى أربعة دراهم ، وإلى ثلاثة ، وإلى درهين ، وإلى خدمة بدنية ، بل إلى صفات معنوية . ومن حيث الفرض قد تساهلوا في ذلك حتى أجازوا أن يتم الدخول دون فرض الصداق ، ثم اختلفت اجتهاداتهم بما يقدر فرضه ، فذهب بعض إلى صداق المثل ، وذهب بعض إلى العقر ، وذهب بعض إلى الدية ، ثم هم قسموه إلى معجل وموئجل ، وأجازوا في الموئجل أن يكون بدون تحديد زمن ، وقالوا : إن أجله يحل بالموت أو الطلاق . وإنه لعجب حقاً أن تستحل فروج نساء بصداق يسلم لورثتهن أو يطالبن به ورثة أزواجهن . ولكن ما الخيلة وفقهاء الأمة من مختلف المذاهب يميزون هذا ، بل لقد أصبح هذا في كثير من البلدان عرفاً جارياً لا يتم الزواج إلا به .

وبرغم كثرة ما استنتج الفقهاء واستنبطوا وتوسعوا ، فإنه يبدو لى أننا إذا رجعنا إلى القرآن الكريم ، وإلى السنة النبوية نسديهما في المسلك الذى ينبغى لنا أن نسلكه في هذه القضية ، فإن المنهج الإسلامى يتضح لنا مستقيماً =

النقد ما نقد في الصداق والبيع . فإن تفرقا من ذلك المجلس فلا يشهد الشهود عليه ، ويشهدون عليه من قبل أن يفترقا ، وكذلك في البيع . وإذا تزوج

كالطريق المعبد ، لا يحتاج إلى الالتواء ولا إلى : يجوز ولا يجوز ولعل ذلك يبين فيما يلي :

يقول الله تبارك وتعالى : [فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً] \* [فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ] \* [وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ] \* [إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ] [وَأِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً] \* [لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً] \* [وَأِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً] \* [وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً] .

= إن المتبع للآيات الكريمة كلها لا يستشعر منها أبداً جواز تأخير المهر عن الدخول ، بل إن الذي يستشعره إنما هو التعجل بدفع المهر أو الصداق ، بل تقديم الصداق كما يشعر به قوله تعالى :

[وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ] ومهما يكن ، فانه لا يستطيع أحد أن يستند على القرآن الكريم في حراز تأجيل الصداق ، وقصارى ما يستطيع أن يصل إليه هو جواز تأخير =

الرجل امرأة وقد اتفق الزوج مع الولي أن يتقدمه مائة دينار في عقدة النكاح ، فإن كان الولي أباً فلا بأس على الزوج أن يدفعها إليه ، وإن كان غير الأب

محمّداً وعند العقد وتقديره قبل اللخول الذي عبر عنه القرآن الكريم بالمس ، أما تأخير الصداق عن المس سواء بالفرض أو بالدفع فإنه لن يجد عليه دليلاً في الكتاب العزيز . واستعمال القرآن الكريم لكلمة «فريضة» و«أجر» و«نحلة» تؤذن بوجود الإسراع بها على جميع التفسيرات التي فسرت بها كلمة «نحلة» وقد ذهب كثير من المفسرين إلى أن كلمة نحلة هنا تعطي معنى أنه (عطية بمناسبة) تطيباً لخاطر المرأة ، ولست أرى كيف يستطيع هؤلاء أن يجمعوا بين قولهم هذا وقولهم يجوز تأجيل المهر إلى أن تموت المرأة ، وبإلزام من عطية تطيب خاطرها وهي تدفع لها بعد أن تدرج في القبر .

هذا بالنظر إلى ما ورد في القرآن الكريم : إما بالنظر إلى ما ورد في السنة ، فإن التشعب والشغب فيها أكثر . ولعل أثبت وأصرح حديثين في الموضوع هما : ( حديث الواهبة نفسها وحديث مهر فاطمة الزهراء ) وفي قصة الواهبة نفسها كان الرسول صلى الله عليه وسلم ولي هذه المرأة بحكم ولايته على جميع الأمة ، وتقدم إليها خاطب ، فوافق الرسول صلى الله عليه وسلم على الزواج وطلب بالمهر ، وتبين أن الرجل لا يملك شيئاً ، وتساهل الرسول صلى الله عليه وسلم في مقدار المهر حتى أبلغه إلى خاتم من حديد ، ولكن الرجل لم يملك هذا الخاتم فكلفه الرسول صلى الله عليه وسلم أن يؤدي لها عملاً مقابل الصداق .

فلو كان يجوز تأجيل الصداق لقال له الرسول صلى الله عليه وسلم لقد زوجتك إياها على أن تدفع لها كذا أو كذا في خلال شهر أو سنة ، أو عند ما تموت كما يقول الفقهاء . ولكن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يفعل هذا . وعندما تقدم على إبي فاطمة طالبه الرسول صلى الله عليه وسلم بالصداق ، وفاطمة بنته صلى الله عليه وسلم ، وعلى ابن عمه ، وبمئزلة ابنه فلم يكن عند على شيء إلا فرسه فامتنع الرسول صلى الله عليه وسلم أن يجرد علياً وهو من =

فلا يدفعها إليه إلا بإذن المرأة . وإذا دفعها إليه بغير إذنها فلا يبرأ منه حتى يصل إليها أو تجيز ما فعل من ذلك . وقد قيل إن كل ما يعطيه الزوج من ماله ولم يجد النكاح إلا به فهو من الصداق ، وسواء في ذلك دفعه إلى المرأة بنفسها أو إلى وليها أو إلى غير وليها ممن يملك أمرها فهو من الصداق ، فإن فادأها بعد ذلك فهو مردود إليه ، فما كان من الصداق فلا يجوز للولي ولا لغيره حبسه إلا بإذن المرأة . وأما الصداق العاجل فهو أن يصدق الرجل للمرأة كذا وكذا درهماً أو كذا وكذا خادماً أو ثوباً فهو صداق عاجل . وإذا تزوج الرجل امرأة وأصدق لها مائة دينار فتي ما شاءت أدركتها على زوجها وبشهادتها عليه الشهود ، وتؤدي أيضاً عليه الزكاة ، ويسقطه الزوج من زكاة ماله إذا كان ذهباً أو فضة ، وأما غير الذهب والفضة فلا تؤدي عليه المرأة الزكاة حتى تقبضه ، ولا يسقطه الزوج من ماله حتى يدفعه إليها . وكذلك ما سوى الصداق من الديون العاجلة فلا يؤدي عليه صاحبه الزكاة حتى يقبضه ، ولا يسقطه الذي هو عليه حتى يعطيه لصاحبه ، إلا أن يكون ذهباً أو فضة . فإن كان ذهباً أو فضة أدى عليه صاحبه الزكاة ويسقطه الذي هو عليه . وذلك إذا مسها . وأما إذا تزوج الرجل المرأة وأصدقها مائة دينار معينة أو غير معينة ، فلتؤد المرأة الزكاة على نصفها وبحسبان جميعاً على النصف

---

=أعظم أبطال الإسلام من فرسه ولم يكن لعل شيء إلا درع . وهو شيء لا يصلح للمرأة فبيع بدراهم معدودة ، وكان ذلك صداق فاطمة الزهراء . فلو كان التأجيل جائزاً لقال صلى الله عليه وسلم لعل أزوجك إياها على صداق مؤجل قدره كذا وكذا ، تدفعه بتاريخ كذا ، أو متى وجدت ، ولكنه لم يفعل شيئاً من ذلك مما يدل أن تأخير الصداق عن الدخول أو عن المس لم يكن سبيلاً للمؤمنين ، ولا هدبياً للرسول صلى الله عليه وسلم ، ولكن مع هذا ، فأنا أعلم أن الفقهاء من جميع المذاهب قد تساهلوا في موضوع الصداق حتى أصبح سلوك الناس فيه يخرج من سيرة المسلمين في اليهود المتندى بها .

( النكاح )

الباقى ، فإن مسها فلتؤد عليه المرأة ما مضى من تلك المدة فيما يوجب ذلك النصف ويسقطه الزوج . وإن طلقها من قبل أن يمسا فليؤد الزوج على ما مضى من تلك المدة من يوم تزوجها . ومنهم من يقول إن المرأة هي التي تؤدى عليه جميعاً ، مسها أو لم يمسا ، فإن طلقها من قبل أن يمسا فهو أمر مستأنف بذلك الطلاق ، على هذا القول : ألا ترى أنها لو ماتت من قبل أن يمسا وجب ذلك لورثة المرأة ، وكذلك لو مات الزوج من قبل أن يمسا وجب ذلك كله للمرأة ، وإذا تزوج الرجل امرأة وأصدقها عبداً معلوماً فعلى من تكون نفقته من قبل أن يمسا ، فهي بينهما جميعاً ، الزوج ، والمرأة ، فإن طلقها من قبل أن يمسا فسيبيل ذلك ما مضى ، وإن مسها فلتؤد عليه ما أنفق على العبد قبل المسيس ، وكذلك مؤنة الحيوان إذا أصدقها لها على ما ذكرنا في العبد ، وعلى قول من يقول ، إن المرأة هي التي تؤدى الزكاة قبل المسيس على جميع الصداق فتكون النفقة كلها عليها ، وكذلك إن تزوجها وأصدق لها عبداً معلوماً ثم أعتقه من قبل أن يمسا : هل يخرج بعثته حرّاً أم لا ؟

فعلى قول من يقول : إن الزكاة على المرأة على جميع الصداق قبل المس ، فلا يعتق بعثت الزوج مس بعد ذلك ، أو طلق قبل المس على قول من يقول إن النصف المرجوع إلى الزوج أمر مستأنف من أجل الطلاق ، وأما من قال بحسبان على النصف ، فيكون عتق الزوج فيه موقوفاً فإن طلق قبل المس مضى عتقه ، وإن مس لم يعتق ، وكذلك أحكامه في تلك المدة موقوفة على هذا المعنى ، مما يختلف فيه الحر والعبد ، من حد القذف إذا قذّف أو قذّف أو زنى أو قتل أو قتل أو ما أشبه ذلك ، مما يختلف فيه حكم الحر والعبد ، وكذلك الذى باعه صاحبه ببيع الخيار فعتق في تلك المدة قبل تمام البيع ، فعتقه هو موقوف إلى تمام البيع ، وكذلك الأمة إذا تسراها سيدها فمات عنها وهى حامل منه ، فأمرها موقوف إلى أن تضع حملها فإن وضعته حياً كانت أحكامها في تلك المدة أحكام الحرة ، وإن أسقطت سقطت ميتاً

كانت أحكامها أحكام الأمة ، وأما الصداق الآجل فهو على وجهين : أحدهما أن يكون أصدقها كذا وكذا ديناراً أو درهماً أو ثوباً أو خادماً أو شاة أو ما أشبه ذلك ، إلى أجل مسمى فهو إلى ذلك الأجل ، ولا تؤدى عليه المرأة الزكاة حتى يحل أجله ، مس أو لم يمس : وكذلك إن مات عنها أو ماتت عنه أو طلقها فلا يجب عليه حتى يحل ذلك الأجل ؛ وكذلك إن تزوج عليها أو تسرى عليها فلا يجب عليه شيء من ذلك حتى يحل أجله ، والوجه الآخر أن يكون أصدقها مثل ما ذكرنا وهو دين عليه من غير تسمية الأجل (٢) بينهما ، فإن مات عنها أو ماتت عنه أو طلقها طلاقاً لا يملك فيه الرجعة ، أو انقضت عدتها في طلاق يملك الرجعة ، أو تزوج عليها أو تسرى عليها أو خرجت عنه بالتحريم ، فقد حل عليه بذلك كله ؛ وكذلك إن راجع امرأة ، فإذا ما قبل ذلك التزويج فقد حل عليه ذلك الصداق ، وكذلك الأمة إذا تزوجها بمثل ذلك الصداق ، فانه يحل ذلك الصداق إن مات الزوج أو ماتت الأمة أو طلقها على ما ذكرنا في طلاق الحرة ، أو تزوج عليها إن كان عبداً أو تسرى عليها إن كان حراً فإنه يحل ذلك الصداق بجميع ما ذكرنا مثال الحرة ، وأما إن مات سيد العبد إن كان الزوج عبداً فلا يحل ذلك الصداق بذلك ، وكذلك إن باعها سيدها أو باع بعضها ، أو وهبها

---

(٢) الرسول صلى الله عليه وسلم أوجب الصداق على الرجل للمرأة حتى في النكاح الفاسد والمنفسخ بسبب استحلال الفرج

«بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا»

وهذه المرأة التي أجاز الفقهاء أن يكون صداقها مؤجلاً بغير تسمية وأن أجله يحل بالطلاق أو بموت أحدهما ، فإذا لم يدفع لها حتى ماتت فدفع لورثتها ، أو لم تكن هذه المرأة في الواقع متزوجة بغير صداق لأنها لم تقبض شيئاً طول عسرتها الزوجية ، وأليس هذا الرجل قد استحل فرج امرأة بدون أن يدفع لها فريضتها أو أجرها أو نحلها : فإن مات قبله ودفعه لورثتها دفعه لمن لا يستحقه ، وإن مات قبلها ودفعه ورثته فقد دفع من لم يلزمه حتى .

أو أعتقها أو باع السيد عبده أو أعتقه وأقاما على نكاحهما إذا أعتقا أو أعتق أحدهما فلا يحل الصداق بشيء من ذلك ، وإن اختار العبد نفسه إذا أعتق حل ذلك الصداق ، لأن هذه فرقة وإن اختارت الأمة نفسها إذا أعتقت فقد بطل الصداق ، وسنذكر ذلك إن شاء الله في موضعه ، وأما إن تزوجها وأصدقها هذا العبد أو هذا الثوب أو هذه الدنانير صداقاً آجلاً فليس ذلك بأجل ، وهو للمرأة حينئذ . وكذلك كل شيء معين ، فلا يكون إلى أجل ، وكذلك الأصل فلا يكون آجلاً لأنه مقصود إليه مثل المعين ، وكذلك في البيع لو أن رجلاً باع للرجل سلعة بهذه الدنانير أو بهذه الدراهم إلى أجل فهي للبائع حينئذ ، ولا يجوز ذلك في المعين إلى أجل في البيع ، ولا في الصداق ، وكذلك إذا باع رجل لرجل سلعة بكذا وكذا فهو حال ، فتى ما شاء البائع أخذ حقه ، وأما البيع إلى أجل فلا يجوز حتى يكون إلى أجل معلوم معين (٣) وليس مثل الصداق فيما قلنا فيه من أن الصداق الآجل على

---

(٣) ترى هنا أن الفقهاء لم يجوزوا أن يكون البيع إلى أجل - دون تحديد للأجل - ولم يقولوا في البيع مثل ما قالوا في الصداق: إنه إذا لم يحدد له أجل فإن أجله يحل بالموت ، مع أنهم كثيراً ما يقارنون مسائل البيع بمسائل الصداق ، كما تقدم في بعض الأبواب السابقة ، وكما يأتي في أبواب أخرى .

هذا وقد ناقش القطب رحمه الله موضوع تحديد الصداق المؤجل بغير تسمية بالموت مناقشة طويلة ، نذكر منها ما يلي :

(وإن قلت : لم حمل الأجل غير المسمى على ذلك ، وحكم بالصداق ، إذا وقع ذلك ؟ قلت : لأن النقد غير واقع ، والعاجل كذلك يذكرهما الأجل ، وكذلك تحديد الأجل غير واقع ، وحمله على وقت مخصوص : ترجيح بلا مرجح ، وتأخير له لوقت بعد الموت لا حد له فحد بالموت ) .

فهذا هو التعليل الاجتهادي كما يراه الفقهاء ، إلا أنهم طيبوا خاطرها فقال بعضهم : إن أجله يحل عند الطلاق أو عندما يتزوج ، أو يتسرى عليها مراعاة لمشاعرها ، وياله من كرم وعاطفة نبيلة .

وجيهين ، وإذا تزوج الرجل امرأة بصداق عاجل وآجل فلها أن تمنعه من الوطء حتى يعطيها العاجل من صداقها ، فإن قام معها وقد مسها حتى حل الآجل من صداقها بما ذكرنا من المعاني ، فلا تمنعه من نفسها حتى يعطيها إياها ، وإن لم يكن مسها حتى حل الآجل من صداقها فلها أن تمنعه من نفسها حتى يعطيها العاجل والآجل من صداقها ، وإذا تزوج الرجل امرأة وأصدقها صداقاً آجلاً فسها فإذا هي ذات محرم منه فلها صداقها عاجلاً غير آجل (٤) وإذا تزوج الرجل امرأة وأصدقها صداقاً آجلاً ثم تزوج عليها امرأة أخرى فإذا التي تزوج عليها ذات محرم منه ، فلا يحل الآجل من صداق الأولى بنكاح الأخرى إذا كانت ذات محرم منه . وإذا تزوج الرجل امرأة وأصدقها صداقاً آجلاً ، ثم اشترى أمة فتسراها عليها فإذا هي حرة واشتراها شراء منفسخاً فلا يحل صداق الأولى بذلك التسرى الفاسد ، كما لا يحل بالنكاح الفاسد ، والله أعلم ، وبالله التوفيق .

---

(٤) لأنها استحقت هذا الصداق بالمس لا بالعقد ، فالفقد منفسخ ، وما ترتب عليه منفسخ أيضاً وبمجرد علمهما بالحرمة يجب الفراق .

## باب آخر من الصدقات

وإذا تزوج الرجل امرأة وأصدقها دنائير أو دراهم أو قهحاً أو شعيراً أو ما أشبه ذلك مما يكال أو يوزن فاستمسكت به المرأة عند الحاكم فأوقفت عليه البينة أو أقر الزوج به على نفسه ، فإنه يجبره الحاكم أن يؤدي ذلك الجنس بنفسه بالكيل مما يكال ، أو بالوزن ، ولا يرجع ذلك إلى القيمة ، وأما إن أصدقها كذا وكذا خادماً أو شاة أو بقرة أو ما أشبه ذلك من الحيوان ، أو كذا وكذا ثوباً أو ما أشبه ذلك مما لا يكال ولا يوزن ، فإنما يجبره الحاكم فيه بالقيمة ، ولا يجبره على ذلك الجنس بعينه . وأما التسمية في الدينار ، فإنه يجبر فيها على الدراهم في البيع والصدقات . وروى الشيخ رضي الله عنه عن أبي زكريا اللالوتي رحمه الله أنه قال في خدم الصدقات ونوقه إذا غلت رفعت قيمتها ، وإذا هانت حفظت قيمتها ، وما رأيناهم يزيدون في قيمتها على أربعة دنائير في كل خادم ، وأربعة لكل ناقه . والمعز خمسة دينار ، والضبان أربعة دينار . وكذلك رأيناهم في كثير من أحكامهم ، وإذا تزوج الرجل امرأة وأصدقها عشرة خوادم قيمتها مائة دينار أو أقل من ذلك أو أكثر فإنما يجبر الحاكم في ذلك على تلك القيمة قلت أو كثرت ، ولا يحتاج إلى قيمتها إذا وقفت البينة عليها أو أقر الزوج بذلك على نفسه ، وكذلك ما أشبهه مما يرجع إلى القيمة مما ذكرنا فلا يحتاج إلى قيمته إذا تم عند الحاكم إذا كانت قيمته معلومة في عقد النكاح ، وأما إن أصدقها عشرة خوادم قيمتها مائة دينار وعشر نوق بغير قيمة فإذا أرادت المرأة أن تستمسك بالزوج عليهن فإنما تقول للحاكم لي عليه عشر خوادم قيمتهن مائة دينار وعشر نوق فأحسبهم لي وأعطينهم منه ، ولا تقول أحسبن لي لأنه الخطاب إنما وقع على الدنائير والنوق ، لأن المذكر والمؤنث إذا اجتمعا إنما يخاطبون بالتذكير (١) . وأما إن مات الزوج فأرادت المرأة أن تستمسك بوارثه

---

(١) قال العلامة أبو سنة رحمه الله في الحاشية :

بمعنى أنه يغلب المذكر على المؤنث فيوثق بضمير الجمع المذكر فتقول =

فقول فلان ابن فلان أبوه لى عليه عشر خوادم (٢) قيمتهن مائة دينار ،  
وعشر نوق فمات فلان بن فلان أبوه فتابه من تلك المائة دينار ربهما ،  
خسة وعشرون ديناراً ، ونابه من تلك العشرة أنوق ربعمهن فاحسبهم لى  
وأعطينهم منه ، ولا تحتاج إلى أن تقول فى النوق ربعمهن ناقتان ونصف  
فإن قالته فلا يضرها ذلك (٣) . وإذا تزوج امرأة وأصدقها كذا وكذا  
خادماً وكذا وكذا نوقاً وما أشبه ذلك من الحيوان أو كذا وكذا درهماً  
أو ما أشبه ذلك مما يكال أو يوزن ، فأرادت أن تستمسك به عند الحاكم ،  
فإنها تجمع الخدم والنوق فى دعوى واحدة ، وكذلك الضأن والمعز وكذلك  
الدنانير والدرهم فى دعوى واحدة يتبع ذلك الشهود أيضاً فى الشهادة ،  
وكذلك رأيتهم يفعلون يجمعون فى الشهادة والدعوى الضأن والمعز شهادة

---

مثلاً : جائئى الرجال والنساء فأكرمهم . لكن فيما ذكره المصنف رحمه الله  
بالنظر إلى ما نحن فيه — نظر — لأن ذلك إنما هو فى مؤنث ومذكر عاقل  
بخلاف ما هنا . فإن هذا المذكر عند جمعه يؤنث له بضمير المؤنث ، تقول :  
الدنانير قبضتها ولا تقول قبضتهم ، والله أعلم . انتهى .

قلت هذا لا يخفى على المؤلف ، وهو كثيراً ما يستعمل ضمير العاقل  
لغير العاقل حرصاً على الإيضاح والتفريق بين الجمع والمفرد كما أنه كثيراً  
ما يعمد إلى الإسهاب والتكرار حرصاً على إفادة القارئ البسيط العادى وكأما  
راعى رحمه الله — عند تأليفه لهذا الكتاب وكتاب الصوم — أن تستفيد منه  
الطبقة المتوسطة ومن دونها من المتعلمين ، فإذا رجعت إلى كتابه (الوضع)  
رأيت هناك تمكن المؤلف من المادة ومن اللغة ، وتجلي لك الأسلوب البارع  
والدقة المتناهية فى التعبير وعذوبة اللفظ وسلاسة العبارة .

(٢) خوادم جمع خادم ويعنى بذلك الإماء ، والعوام يطلقون على الأمة  
السوداء كلمة الخادم وهى لا تطلق إلا على الأنثى .

(٣) نظمت الآن أساليب المحاكمات والمقاضاة بقوانين . وحسدت  
إجراءات الدعاوى بطرق محددة لا بد من التزامها عند الالتجاء إلى المحاكم .

واحدة ويجمعون الخدم والنوق بشهادة واحدة ودعوى واحدة ، وكذلك ان أصدقها كيلا معلوماً من بر أو تمر أو زبيب أو شعير فجائز أن يجمع ذلك في دعوى واحدة وشهادة واحدة ، وقد قال الشيخ رضى الله عنه : إن أفردت كل نوع من ذلك بدعوى على حدة . وأفردت الشهود بشهادتهم على نحو ما كان في الدعوى - فلا بأس بذلك ، وإذا تزوج الرجل امرأة وأصدقها عشرة خوادم ، قيمتهن مائة دينار أو أقل من ذلك أو أكثر فليس على المرأة أن تؤدى الزكاة على تلك القيمة حتى يحكم الحاكم وينظر في ذلك ؛ وأما إن أصدقها شيئاً مما ذكرنا أنه راجع إلى القيمة فلا تؤدى عليه المرأة الزكاة ولا يسقطه الزوج من حساب الزكاة ماله حتى يقوم ، فإذا قوم عند الحاكم أو تراضيا على قيمته عند أنفسهما فقومه أهل العدل ثلاثة فصاعداً ، فعلى المرأة أن تؤدى عليه إذا حل وقت زكاة مالها ، ويخطه الزوج من زكاة ماله . وإنما يقومه ثلاثة فصاعداً ، ويكون على الزوج الإتيان بهم ، وكذلك كل ما كان يرجع إلى قيمة أهل العدل فالذى عليه الحق هو الذى يجب عليه الإتيان بالعدول ليقوموه ، فإن اختلفوا في القيمة فليرجعوا إلى أوسطهم ، وإن رأوا الرجوع إلى أعلاهم في القيمة رجعوا إليه ، وكذلك إن رأوا الرجوع إلى أدناهم في القيمة رجعوا إليه . وإن رأوا أن يزيدوا على قيمتهم جميعاً إلى أدنى قيمتهم جميعاً أو أقل من ذلك فعلوا إذا تبين لهم أن ذلك هو الصواب ، وازدادوا قوة وبقيناً في معرفة الشيء وعرفوا بصره بعد القيمة الأولى . وإن قال الزوج للعدول قوموا لى هذا الصداق لكى أؤدى قيمته فلا بأس عليهم أن يقوموه له بغير حضور المرأة ؛ وكذلك إذا أفسد رجل شيئاً في مال رجل أو في بدنه أو كانت عليه متعة امرأة طلقها فدعاهم الذى عليه الحق إلى تقويم ذلك الشيء فلا بأس عليهم أن يقوموا ما دعاهم إليه عن غير حضور صاحبه الذى له الحق (٤) . وأما

---

(٤) إنما جاز تقويم العدول في هذه المسائل وما شابهها من التباعات

ولو لم يحضر أصحاب الحق ، لأن دعوة من عليه الحق لهم إلى التقويم اعتراف =

إن دعاهم إلى ذلك صاحب الحق فلا يقوموه إلا برضا الذي عليه الحق .  
وأما إن دعاهم الذي عليه الحق إلى تقويمه فقوموه عليه ، لكي يجب عليه ،  
ذلك فراراً من الصدقة ليحطه من زكاة ماله ، فلا يفعلوا . ولا يحطه الذي  
عليه الحق من زكاة ماله ، وكذلك كل فار من الصدقة بحيلة تشبه هذه ،  
بوذيتها ولا فرار من الصدقة . وإذا تزوج الرجل امرأة وأصدقها كذا وكذا  
خادماً أو نوقاً أو ثوباً أو ما أشبه ذلك مما قلنا إنه راجع إلى القيمة في الحكم  
فقضى للمرأة فيه سلعة أو داراً من غير قيمة فلا يجوز ذلك القضاء ، وهو  
فاسد حتى يقوم ثم يقضى لها ذلك الشيء في تلك القيمة ، ومنهم من يرخص  
في جواز ذلك فيما بينه وبين الله ، وأما في الحكم فلا يجوز حتى يقوم ،  
وكذلك ما أشبهه مما يرجع إلى قيمة أهل العدل ، مثل القضاء في الإجازات  
ومتعة النساء ، وقصاص الجراحات ، والفساد في الأموال إذا أفضى الذي  
عليه الحق للذي له الحق في ذلك سلعة أو دابة ، فلا يجوز ذلك القضاء إلا بعد  
القيمة إلا ما ذكرنا من الرخصة فيما بينه وبين الله . وكذلك إن وهبه  
صاحبه لرجل فلا تجوز تلك الهبة في الحكم ، وتجاوز فيما بينه وبين الله على  
ما ذكرنا من الرخصة في التي قبلها ، ومنهم من يقول بجواز ذلك فيما ذكرنا  
من خدم الصداق ونوقه وما أشبه ذلك ، مما يرجع إلى القيمة في الصداق .  
وأما إن أبرأ صاحب الحق في ذلك صاحبه الذي عليه الحق فقيه خلاف ،  
منهم من يقول بأن يرثه ذلك مما عليه ، ومنهم من يقول بالألا يجزبه ذلك  
حتى يقوم ويرثه من تلك القيمة . وإذا تزوج الرجل امرأة وأصدقها كذا

---

= بالحق إلى الإنصاف ، وأمر بالتصرف في مال يملكه ، وهو في كل ذلك  
يثبت على نفسه حقاً . ولا يجوز لصاحب الحق أن يدعو العدول إلى التقويم  
بلدون حضور من عليه الحق لأنه يجر المنفعة إلى نفسه ، وأنه يأمرهم  
بالتصرف في مال غيره ، أما إذا دعا من عليه الحق العدول إلى التقويم  
لفرض في نفسه ، كالفرار من الزكاة أو ما يشبه ذلك ، فإنه يجب على  
العدول ألا يقوموا له إذا عرفوا ذلك ، وعمله غير جائز وهو معصية .

وكذا خادماً وعبداً معلوماً بعينه ، فلا تجتمع المرأة في دعواها ذلك العبد وخدم الصداق ، وكذلك الشهود ، فإن أصدقها لها وهو حاضر فلا يشهدوا عليه إلا وهو حاضر ، وكذلك إن أصدقها جحلا معلوماً أو ثوراً معروفاً بعينه ، فلا يشهدوا عليه حتى يحضروا عليه الإتيان به إلى الحاكم ، وكذلك في البيع فلا يشهدوا عليه حتى يحضروا على البائع الإتيان إلى الحاكم إذا طلب ذلك إليه المشتري ، وإن أصدقها ذلك العبد وهو غائب ، فلا يحتاج إلى حضوره فإن كان عرفوه قبل ذلك شهدوا عليه بشهادة البتات وإن لم يعرفوه قبل ذلك شهدوا عليه بشهادة العفة (٥) وإذا تزوج الرجل لإمرأة فأصدقها مائة دينار إلى أجل غير معروف ثم تزوج عليها أو تسرى عليها ولم يعلم الشهود بذلك ، فاستسكت المرأة بالزوج على ذلك ، فلا يشهدوا لها حتى يعلموا بحلول الصداق عليه . وإن قال لهم الزوج قد تزوجت عليها أو تسريت عليها ، أو قال لهم ذلك رجلان من أهل العدل فليشهدوا لها به عليه . فليقولوا : لها عليه مائة دينار بالمهر ، وهم دين عليه ولا يضيق عليهم ذكر التزويج عليها عند الحاكم ، وإن ذكروه فلا بأس بذلك ، ولكن إذا قالت المرأة للحاكم لي عليه مائة دينار فالمهر ، وهى دين عليه ، فلا ينصب الحاكم بينهما الخصومة على ذلك حتى يعلم بحلول الصداق ، وكذلك إن طلقها وأقر لهم بطلاقها ، أو أعلمهم الحاكم الأمين بإثبات الطلاق عنده وأما إن مات عنها أو ماتت عنه ، وعلموا بالموت فهو بين ، وإن لم يعلموا بموتهما أو بموت أحدهما فلا يشهدوا حتى يعلموا بموت الذى مات منهما ؛ وكذلك الشهادات كلها فلا يشهد الشهود لورثة صاحب الحق حتى يعلموا بموته ؛ ولا يشهدون على ورثة الذى عليه الحق حتى يعلموا بموته ، وكذلك

---

(٥) شهادة البتات، أى القطع ببتون فى أمره أى يقطعون ، لأنهم يعرفونه معرفة حقيقية فيقولون مثلاً إنه أصدقها كذا وكذا ونحن نعرفه معرفة كاملة . أما شهادة الصفة فتقطع على مالم يعرفه الشهود معرفة كاملة ، وإنما يذكرونه بالصفة كالنخلة الواقعة فى مكان كذا بين كذا وكذا ، أو جمله الأبيض اللون الذى سنه كذا وكذا أو غير ذلك من الأوصاف المميزة .

الحاكم إذا علم رجلاً بعينه فلا ينصب الخصومة في قسمة ماله ، ولا فيا عليه من الدين ، ولا ماله من الدين على غيره ، حتى يعلم بموته ، وإن لم يعلمه قبل ذلك فلا يضيق عليه البحث في علم موته إذا تصادق الخصمان على ذلك وأما إن أنكر أحد الخصمين موت صاحب المال أو موت الذي عليه الحق ، فلا ينصب الخصومة بينهما حتى يعلم بموته . وإذا ادعت المرأة عقرها عند الحاكم إلى زوجها وقد تصادقا على النكاح والمس ، فإنها تدركه عليه ويحكم به الحاكم لها . وإن ادعت المرأة أنه تزوجها بغير صداق وطلبت عقرها وادعى الزوج أنه أصدقها كذا وكذا — لما هو أقل — من عقرها فعليه البينة بأنه أصدقها ذلك . فإن لم تكن له بينة فعلى المرأة اليمين ، ويؤدى الزوج العقر وكذلك إن ادعت المرأة أنه أصدقها كذا وكذا فادعى الزوج أنه تزوجها بغير صداق ، فعلى المرأة البينة فإن لم تكن لها بينة فعلى الزوج العقر ، فن ادعى منهما تسمية الصداق فعليه البينة . وكذلك الإجازات بين الأجير ورب العمل : إن ادعى أحدهما تسمية الإجازة فكل من ادعى منهما تسمية الإجازة فعليه إتيان البينة ، فان لم تكن له بينة فعلى الآخر اليمين ، ويكون للأجير عناؤه . وأما إن ادعت المرأة إلى زوجها صداقاً معلوماً ، ولم تكن لها بينة على دعواها أو أتت عليه ببينة غير مرضية فطلبت بعد ذلك إلى الزوج عقرها فلا يشتغل بها فيما ادعت من العقر بعد تسمية الصداق المعروف ، وإذا ادعت المرأة إلى رجل أنه بغى عليها فسبها لتغرمه عقرها ، ففيه اختلاف منهم من يقول بأن ينصب الحاكم بينهم الخصومة عليه ويغرمه العقر إذا وجب عليه ، ومنهم من يقول لا ينصب الحاكم بينهم الخصومة على ذلك ، ولا يخرج منه إلا حق تعديته وبغيه عليها . ولا يغرمه ذلك . وسواء في ذلك الأمة والحررة . ومنهم من يقول بأن يحكم الحاكم في الكنان بعقر الأمة لأنه مال ، ولا يحكم عقر الحررة . وإذا غصب الرجل امرأة فأقام عليها زماناً ومسها مراراً ، فمنهم من يقول بأن لما عليه لكل ميسر صداق ، ومنهم من يقول لا يكون عليه إلا صداق واحد . وكذلك إن طلق الرجل امرأته ولم تعلم بذلك المرأة فأقام عليها زماناً ، فمثل ذلك .

وإن علمت المرأة بالطلاق ورضيت بالميسر ، فليس لها صداق ، وكذلك في التي قبلها إذا طاعت الغاصب على ذلك الميسر فليس لها شيء . وكذلك كل امرأة أباحت نفسها على الحرام على علم منها فلا صداق لها . وأما الأمة إذا طاعت على الزنى وأباحت نفسها على الحرام فليسدها الصداق على الذي مسها ، طاعت أو كرهت إلا أن أمرها سيدها بذلك فلا صداق لها على من مسها بالحرام ، وأما الطفلة والمجنونة فلهما الصداق على من مسهما على الكراهة أو المطاوعة ، والله أعلم .

## باب آخر من الصداق

وإذا تزوج الرجل امرأة وأصدقها صداقاً فحلف بطلاقها على أن يفعل كذا وكذا من قبل أن يمسه ثم مسها من قبل أن يفعل ما حلف عليه فقد حرمت (١) عليه ، ووجب عليه بذلك المسيس جميع صداقها ، وعليها أن تمتنع من نفسها حتى يفعل ما حلف عليه بطلاقها ، ولا يجب لها عليه صداقان بذلك المسيس الذي حرّمها عليه وإن مسها مرة أخرى بعد ما حرمت عليه ، ووجب لها عليه صداق آخر إن لم تعلم بالتحريم ، أو كان غلبها على المسيس وإن علمت أنها قد حرمت عليه وطاوعته على نفسها فلا يجب لها عليه صداق آخر . واختلفوا في تكفيره بالمسيس الذي يجرّمها عليه ؛ فهم من يقول يكفر بذلك المسيس الذي حرّمها عليه لأنها تحرم عليه في

---

(١) قال القطب في (شرح النيل) وإنما حكم عليه بالتحريم مع أنه إنما حلف بالطلاق فقط لأن الحنث بالطلاق وقع بالجماع المحلوف عليه وكأنه في حلقه على الفعل قبل المس محرم للمس على نفسه ملزم لنفسه تحريم المس قبل الفعل ، ومن ألزم لنفسه شيئاً ألزمناه إياه ، فكان مسه قبل الفعل شبيهاً بالزنى فحرمت به .

وقال أيضاً : وما ذكره من التحريم جار على القول بأنه يكفر بالأول ، وعلى القول بأنه لا يكفر إلا بالمس الثاني وذلك أن هذا الوطاء لا يجوز ، فحرمت به عند أبي عبيدة ولو لم يكفر إذ مذهبه أن كل فرج وطئ به نجس « أي بوجه لا يجوز » فلا يحل أبداً ولو لم يكفر . وعلى قول غيره : إن قلنا كفر بالأول حرمت عليه ، لأنه عده زنى ، وإن قلنا لم يكفر به لم نحرّم بالأول وقد وقع الطلاق فيخطبها في الخطاب ، لأنه لم يعد لها مساً آخر . إن قلت : لا مانع من أن يراجعها في هذا القول ثم يفعل ، ثم يمسه فالجواب أن هذا المس لا يجوز وقد وقع به الطلاق قبل مس جائز فلا علة ولا رجعة ، ويتزوجها بلا علة ، وغيره بعده . انتهى .

الحال الأول من المسيس ويكفر بالحال الثاني . ومنهم من يقول لا يكفر بذلك المسيس حتى يعيد لها مسيساً آخر . وإذا تزوج الرجل امرأة وأصدقت له صداقاً فهو راجع عليه فإن طلقها من قبل أن يمسه فعليه نصف ذلك الصداق ، وإن قالت المرأة لرجل خذ هذا المال فتزوجني ، فأخذه منها فتزوجها بصداق آخر غير ذلك المال الذي أخذه منها ثم طلقها من قبل أن يمسه أو بعد ما يمسه ، وكان عقده للنكاح في قلبه لأخذ مالها ذلك ثم يطلقها ، فهو الذي كان في نيته ، فعليه أن يرد لها ما أخذ منها ويعطيها صداقها الذي أصدقها إن يمسه أو نصفه إذا لم يمسه . وإن لم يكن نكاحه إياها رغبة منه في أخذ مالها وحرصاً عليه ثم طلقها لحاجة أو لأمر بدى له في طلاقها فعليه صداقها الذي أصدقها إن يمسه . أو نصفه إن لم يمسه ، وليس عليه رد ما أخذ منها على النكاح . وإن قالت له : خذ هذا المال فتزوجني به ، فأخذه منها وأصدقها لها وقد وهبته له أول مرة ثم طلقها من قبل أن يمسه أو بعد ما يمسه ، فليس عليه إلا ما أخذ منها ، وليس عليه زيادة ، وإن قالت له خذ هذا المال لكي تتزوجني فله أخذه منها . وكذلك إن قالت له : خذ هذا المال فطلقني فله أخذه منها . وكذلك إن أعطته إياه على ألا يتزوج عليها فله أخذه منها . وكذلك إن وهبته له على ألا يتسرى عليها ، أو على أن يبيع سريره ، أو يعتزل عنها فله أخذه منها . فإن تزوج عليها ، أو تسرى عليها ، أو طلقها ، فعليه رد ما أخذ منها إذا نقض الأمر الذي كان أخذ المال عليه ، وإن وهبت له مالا على أن يطلق ضررتها فلا يجوز لها أن تسأله طلاق ضررتها . وأما الزوج فلا بأس عليه في أخذه منها (٢) وكذلك لو أن

---

(٢) قال القطب رحمه الله في شرح النيل :

لأن الطلاق حلال له وحرّم عليها هي أن تعطيه على ذلك .

والورع التحرج منه لأن ذلك لا يجوز لها ، فمساعدته لها معاونة على

الحرام .

قلت والمساعدة على الحرام حرام ، بل لعل منزلته في هذه الصورة =

امرأة قالت لأخرى "خذي هذا المال من علي ألا تزوجي زوجي فلها أخذه منها ؛ وإن وهبت المرأة لزوجها مالا على أن يجامعها فليس له أخذه منها . وأما إن وهبته له علي ألا يجامعها فنهى من يقول بأن يكون ذلك فداء ، ومنهم من يقول : ليس ذلك بفداء . وإن وهب الزوج للمرأة مالا على أن تتمكن من نفسها ليجامعها فليس لها أخذه منه . وإذا وهبت المرأة لزوجها مالا على ألا يتزوج عليها ، أو على ألا يتسرى عليها ، ثم طلقها فعليه رد ما أخذ منها ، وإن وهبت له مالا على ألا يطلقها فتزوج عليها أو تسرى عليها فليس عليه رد ما أخذ منها . وإذا تزوج الرجل امرأة وأصدقها حلالا وحراما ولم نعلم بالحرام أنه حرام ، فلها الحلال وقيمة الحرام . وإن علمت بالحرام أنه حرام فلها الحلال دون الحرام ، وإذا تزوج الرجل امرأة وأصدقها معلوماً ومجهولاً فلها المعلوم وقيمة المجهول بنظر ذوى العدل ، ومنهم من يقول : ترجع إلى صداق أنسابها . وإذا تزوج الرجل امرأة وأصدقها مالا حراماً ولم تعلم به أنه حرام ، فلها قيمته من الحلال ، فإن علمت بأنه حرام ففيه اختلاف : فمنهم من يقول بأن لها قيمته من الحلال ومنهم من يقول بأن ترجع إلى مثلها ، ومنهم من يقول بأن لها عليه العقر ، ومنهم من يقول : ليس لها شيء ، ومنهم من يقول إن مسها على ذلك فقد حرمت عليه . وإذا تزوج الرجل امرأة وأصدقها حراً ولم تعلم بأنه حر فلها قيمته لو كان عبداً . ومنهم من يقول لها دية حراً ، وإن علمت بأنه حر فلها عقرها ومنهم من يقول لها صداق مثلها . ومنهم من يقول لها قيمته لو كان عبداً ، ومنهم من يقول لها دية الحر . ومنهم من يقول : ليس لها شيء ، ومنهم من يقول : إن مسها على ذلك حرمت عليه . وإذا تزوج الرجل امرأة

---

=أخس" من منزلتها فهي حين اقتحمت النهى بدافع الغيرة العمياء لتحتفظ بالرجل كله لنفسها ، لم تنتكر لأحد ، أما الرجل فطمعاً في مال قليل يأخذه من زوجته ينتكر لزوجته ثانية ويحطم قلباً كان مملوءاً بحبه ، وربما جر بذلك نكبة على أطفال لا ذنب لهم إلا شهوة أبيهم أولاً ، وطمعه ثانياً وعدم التزامه خلق الكرم والنبل والشهامة التي ينبغي أن يستعصم بها كل مسلم .

وأصدقها مائة نخله ومائة زيتونة فلها أوسط النخيل والزيتان . وإن أصدقها مائة نخله من نخيله فلها الأوسط من نخيله فيها بينها وبين الله ، ولا يحكم الحاكم بذلك ولا يرجع اليه في الصداق (٣) وقيل بأن يرجع فيها يكال أو يوزن منه ، ولا يرجع الصداق بالعب ، وكذلك الهبة والوصايا فلا يرجعان بالعب (٤) وإذا تزوج الرجل امرأة وأصدقها نصف ماله في الأصل ثم اقتسم الزوج مع المرأة ذلك الأصل ، ثم جردها بعد ذلك أو جردها ورثته من بعد ، فالخبر يجزيها على الصداق والقسمة ، وكذلك إذا وهب الوالد لولده نصف ماله في الأصل ثم اقتسما فإت الوالد ثم جحد ذلك ورثته من بعد ، فخير الأمانة يجزي الولد على الهبة والقسمة ، وكذلك في البيع وأما إن اقتسما بعض ذلك دون بعض فإت الوالد ثم جحد الورثة ذلك الولد ، فلا تمكن فيه الشهادة للولد إلا أن يستشهد عليه ، ولا الخبر أن يبلغه عليه ، وكذلك ما ذكرنا من الصداق إذا اقتسمت المرأة مع الزوج بعض ذلك الأصل دون بعض ، فلا تمكن لها شهادة ولا خبر بعد القسمة ، وإذا تزوج الرجل امرأة وأصدقها نصف ماله في الأصل ما خلا فداناً معروفاً منه لم يدخل في الصداق أو خرج من الصداق ، فلا يضيّق عليه تسمية ما فيه من قبر أو مصلى أو بئر أو جب أو بيت أو ثمار أو ما أشبه ذلك ، مما يحتاج إلى

---

(٣) يعنى إذا أنكر أحد الزوجين حكماً من أحكامه أو صفة ، أو تعجلاً أو تأجيلاً فنلزم المنكر اليه ، فيقول للمدعى احلف على ما تقول وهو لك .

(٤) الصداق والهبة والوصية مبنية أساساً على مكارم الأخلاق وإرادة الإحسان ، والجانب المالى إن كان فيها ملحوظاً لا سيما في الصداق ، ولكن الجانب الإكرامى فيه أشد ظهوراً لقوله تعالى : « نخله » ولأن الدافع إلى دفع الصداق إنما هو الحب والبر ، وإرادة ربط أوأصر بين أسرتين . أما الهبة والوصية فجانب الإحسان وطلب الأجر فيها من الله واضح ، فعلى من دفعت إليه وفيها غيب أن يتقبلها ، ومن الفقهاء من يرى غير هذا الرأى .

استثنائه إذا قصد إلى بيعه ، ولا يحتاج في ذلك إلى أن يقول ما خلا الفدان الذى له في مكان يسمى بكذا وكذا بكله وكل ما فيه من الناس إلى الناس ، لم يدخل في هذا الصداق ، أو خرج من هذا الصداق ، ومنهم من يقول يجزئه أن يقول فيه ما خلا الفدان الذى له في مكان يسمى بكذا وكذا ، لم يدخل في هذا الصداق ، أو خرج من هذا الصداق ، ولا يحتاج إلى أن يقول بكله وكل ما فيه إلى الناس ، وكذلك في البيع والهبة والرهن والوصية مثل الصداق ، وأما إن كان ذلك فدادين فذلك يضر بالبينة . وإذا تزوج الرجل امرأة وأصدقها نصف ماله في الأصل ، ثم استشهدت عليه عند الحاكم فحكم الحاكم لها بذلك ، فلما أرادوا القسمة ، فقال الزوج : إني قد استفدت فدان كذا وكذا بعد هذا الصداق فعليه البينة على ذلك ويجزئه في ذلك خبر الأمانة فإن لم تكن له بينة فلا يعين له عليها ، وكذلك الأخت إذا اقتسمت مع أخيها فقال الأخ : إني قد استفدت فدان كذا وكذا بعد موت والدنا فعليه البينة ويجزئه في ذلك خبر الأمانة فإن لم تكن له بينة فلا يلزم العيّن على الأخت ، وأما إن ادعى أنه قد استفاده بعد خروجها إلى زوجها وادعت الأخت أنه استفاده من قبل خروجها إلى زوجها فعلى الأخ البينة أنه قد استفاده بعد خروجها إلى زوجها ، وهو قول الشيخ رضى الله عنه .

وقال غيره : إن على الأخت البينة بأنه قد استفاده من قبل خروجها إلى زوجها .

إذا تزوج الرجل امرأة وأصدقها نصف النصف الذى له في الأصل : وقد كان له في ذلك الأصل شريك — ما خلا الفدان الذى لهما في مكان يسمى بكذا وكذا — لم يدخل في هذا الصداق ، فلا يحط من صداق المرأة لإلا ذلك الفدان ، وما سواه في ذلك الأصل فلها الربع فيه خالصا .

وإن قال : خرج من هذا الفدان ففيه اختلاف ، فبهم من يقول فيها مثل الأولى ، ومنهم من يقول بأن يحط عوض سهم شريك الزوج في ذلك الفدان من ذلك الربع الذى أصدقها .

وإذا تزوج الرجل امرأة وأصدقها فداناً معروفاً ، فإنه يقول أصدقها الفدان الذى له فى مكان يسمى بكذا وكذا بكله وكل ما فيه من الناس إلى الناس ، وإن قال كله من الناس إلى الناس ولم يقل وكل ما فيه ، فهم من يقول : إن الأشجار التى كانت فيه لا تدخل فى الصداق حين لم يقل وكل ما فيه .

ومهم من يقول : إن الأشجار داخله فى الصداق ، لأن قوله كله قد جمع الأرض وما فيها . وكذلك فى البيع والهبة . وإذا استمكت المرأة بزوجها عند الحالم ، فادعت أن لها عليه كذا وكذا خادماً أو شاة أو ناقة فأقر الزوج بذلك فادعى أنها قد استوفت عنه فلا يكون قد رد الجواب بذلك حتى يذكر أن العدول قد قوموها ، وقيمتها كذا وكذا ديناراً أو درهماً وقد استوفتهم عنه ، وكذلك إن استمكت به على متعتها ، أو الأجير إذا استمكت به استمكت رب العمل ، وكذلك ما أشبهه مما يرد إلى فى قيمة العدول فلا يجزيه فى رد الجواب حتى يسمى ما استوفى عنه صاحبه بقيمة العدول . وإذا ادعت المرأة إلى زوجها أنه قد أصدقها مائة دينار ، وزعم الزوج أنه قد أصدقها نصف المائة فالقول قول الزوج مع يمينه وعلى المرأة البينة دخل بها أو لم يدخل .

وفى بعض الكتب أنه إذا دخل بها كان القول قوله مع يمينه ، وعلى المرأة البينة . وإن لم يدخل بها كان القول قول المرأة مع يمينها ، وعلى الزوج البينة : والله أعلم وأحكم .

## باب في الامارات (١) والتزويج

وجائز للرجل أن يتزوج لنفسه ، أو يأمر من يتزوج عليه ، أو يستخلف من يتزوج عليه ، وكذلك الولي إن شاء زوج وليته بنفسه ، وإن شاء أمر من زوجها ، وإن شاء استخلف من زوجها : وكذلك سيد الأمة والعبد ، وإذا أمر رجل رجلاً أو استخلفه على أن يتزوج عليه امرأة فتزوجها عليه من قبل أن يقبل الإمارة أو الخلافة :

فأما الإمارة فلا يحتاج فيها إلى قبولها فتزويجه عليه جائز وأما الخلافة فلا يجوز نكاحه عليه حتى يقبل الخلافة ، وقيل بجوازه من غير قبول الخلافة .

وأما إن قال له المأمور لا أتزوج عليك ، ثم تزوج عليه بعد ذلك فتزويجه جائز في وجه الإمارة

وأما الخلافة إذا أنكرها أو تبرأ منها فلا يجوز له ما فعل بعد ذلك . وإذا أمر رجل رجلاً أو استخلفه أن يتزوج عليه امرأة ، ثم غاب عنه فزعه الأمر من الإمارة أو من الخلافة ، ثم تزوج عليه بعد ذلك ،

---

(١) الإمارة هي أن يكلف الإنسان شخصاً ليقوم له بعمل ما نيابة عنه ، أى أن يصدر إليه أمراً بذلك ، ولا تتوقف صحة إنجاز ذلك العمل على قبول المأمور ورضائه بما كلف به ، فإذا أنجز ما كلف به اعتبر ذلك صحيحاً ، ولو لم يعلن عن قبوله للأمر ، بل ولو اعترض في أول الأمر . ولا تكون الإمارة إلا في أفراد المسائل ، أى في القيام بمهمة واحدة .

أما الخلافة فهي أن يحول شخص شخصاً آخر حتى التصرف في مكانه تصرفاً عاماً . ولا يتم هذا إلا بقبول الخليفة ، ولذلك فكل عمل أنجزه الخليفة لا يتم إلا إذا قبل الخلافة قبل ذلك .

أما الوكيل فيتأرجح بين المأمور والخليفة ، فيكون في صورة المأمور إذا وكل على أفراد المسائل ، ويكون في صورة الخليفة إذا وكل وكالة عامة شاملة ، ولا تتم حينئذ إلا بقبوله للوكالة .

فتزويجه جائز عليه ولازم له . وكذلك البيع والشراء ، والطلاق والعتاق .  
ومنهم من يقول : بألا يلزمه الطلاق والعتاق ويلزمه ما سواهما مما  
ذكرنا ، وإذا أمر رجل رجلاً أو استخلفه أن يتزوج عليه ولم يسم له شيئاً  
من ذلك فتزوج عليه أربعة في عقدة واحدة فلا يلزمه منهن شيء .

ومنهم من يقول بأن يلزمه جميع ذلك إذ لم يسم له شيئاً من ذلك . وأما  
إن تزوجهن عليه واحدة بعد واحدة ، فالأولى لازمة له . ولا تلزمه الثلاثة  
الأواخر فإن شاء الأمر قبلهن وإن شاء أنكرهن ، وأما إن أمره أو استخلفه  
أن يتزوج عليه أربعة فتزوجهن عليه واحدة بعد واحدة أو في عقدة واحدة ،  
فذلك جائز ولازم للأمر . وإذا أمر رجل رجلاً أو استخلفه أن يتزوج عليه ،  
ولم يسم له شيئاً فتزوج عليه أمة فلا يلزمه ذلك فإن شاء أنكره وإن شاء أمضاه ،  
ولا يجوز له إجازته إلا إن كان ممن يحل له نكاح الإمام وإن تزوج عليه  
معتوق ففيه قولان ، منهم من يقول بأن يلزمه ، ومنهم من يقول  
بألا يلزمه . وكذلك المرأة إذا استخلفت رجلاً وأمرته أن يزوجه ، فتزوجها  
لعبد فلا يلزمها ذلك ، فإن شاءت أجازته وإن شاءت أنكرت . وإن تزوجها  
لمعتوق ففيه اختلاف ، منهم من يقول بأن نكاح المعتوق لازم لها ، ومنهم  
من يقول لا يلزمها ذلك . فإن شاءت أجازته وإن شاءت أنكرت . وإن  
تزوج عليه كتابية فهي لازمة له ، وإن تزوج عليه مجنونة فلا يلزمه ذلك  
فإن شاء أجازها ، وإن شاء أنكره . وإن تزوج عليه طفله فالنكاح معلق  
إلى بلوغها ، فإن أجازته فهو لازم له وإن أمره أن يتزوج عليه امرأة  
فتزوج عليه كتابية ، فهمن من يقول بأن النكاح لازم له ، ومنهم من يقول  
بألا يلزمه نكاحها . وأما الطفلة والأمة والمجنونة فلا يلزمه نكاحهن ،  
وقيل في الطفلة غير ذلك . وأما إن حلف على أن يتزوج ولم يسم شيئاً فتزوج  
أمة أو كتابية فقد برئ من يمينه إذا كان ممن يحل له نكاح الأمة وإن تزوج  
الطفلة فالنكاح معلق إلى بلوغها ، فإن أجازته فقد برئ من يمينه ، وإن  
أنكرته فلا يبرأ من يمينه ، ومنهم من يقول إذا حلف على أن يتزوج أو على  
أن يبيع فتزوج تزويجاً فاسداً أو باع بيعاً فاسداً فقد برئ من يمينه ، وإذا أمر

رجل رجلاً أو استخلفه أن يتزوج عليه فتزوج عليه أخت المأمور ، أو أمه ، أو ذات محرم منه ، فالنكاح لازم للآمر وجائز عليه في ذلك كله ، إلا أن يتزوج عليه ابنته فلا يلزمه ذلك النكاح ، فإن شاء أجازته وإن شاء أنكره . وإذا أمر رجل رجلاً أو استخلفه أن يتزوج عليه امرأة معروفة أو غير معروفة فتزوجها عليه فإذا هي ذات محرم من الأمر وقد مسها ، فليس على المأمور شيء من صداقتها إن لم يعلم بأنها ذات محرم منه ، وإن علم بأنها ذات محرم منه ثم غره بها فهو ضامن لصداقتها ، والنسب ثابت ، وللرأفة صداقتها من ذلك الذي تزوجها عليه في الحكم ، فيما بينه وبين الله . وإذا أمر رجل رجلاً أو استخلفه أن يتزوج عليه امرأة ، فتزوج عليه بغير صداق (٢) فذلك النكاح لازم . وإن أمره أن يتزوج عليه بغير صداق فلا ينفع أمره في ذلك ولا يتزوج عليه بغير صداق ، وإن تزوج عليه بغير صداق فهو لازم له . وإن أمره أن يتزوج عليه امرأة بغير صداق فتزوجها عليه بصداق وهو أقل من عقرها (٣) فهو لازم له . وإن تزوجها بصداق وهو أكثر من عقرها ، فلا يجوز عليه نكاحه إلا أن يشاء أن يجيزه . وإن أمره أن يتزوج عليه امرأة بصداق معلوم فتزوجها عليه بغير صداق فإن كان الصداق الذي أمره أن يتزوج به عليه أقل من عقرها فلا يلزمه ذلك النكاح إلا إن شاء أن يجيزه . وإن كان الصداق الذي سمى له أن يتزوج به عليه أكثر من عقرها فهو لازم له لأنه قد جرت إليه في ذلك منفعة . وإذا أمر رجل رجلاً أو استخلفه أن يتزوج عليه امرأة بصداق مسمى ولم يسم له المرأة بعينها ، فتزوج عليه بأقل مما سمى له من الصداق ، أو بأكثر منه ، فلا يلزمه ذلك النكاح . وكذلك إن أمره

---

(٢) جميع الصور التي يتم فيها الزواج بدون تحديد للصداق يرجع فيها إلى صداق المثل أو العقر ، إذا لم يتم فيها الاتفاق بين الطرفين .  
(٣) العقر هو أقصى ما يحكم به عند عدم تقدير المهر إذا وقع المس .  
فإذا تجاوزته الاتفاق الجارى بين المأمور والمرأة أو بينه وبين ولها ، يكون الأمر بالخيار : إن شاء أمضى وإن شاء رد ، أما إذا كان أقل من العقر فالنكاح لازم له لأن المهر لم يخرج عن حد العرف المعمول به .

أن يشتري له سلعة غير معروفة بعينها بضمن معروف فاشتراها له بضمن هو أكثر مما سمي له ، أو بدون ذلك ، فلا يلزمه ذلك الشراء إلا أن يشاء أن يجيزه . وإن أمره أن يتزوج عليه امرأة معروفة بعينها ، بصداق معلوم ، وقد سماه له ، فتزوجها عليه بأقل مما سمي له من الصداق ، فنكاحه لازم له . وإن تزوجها عليه بأكثر مما سمي له ، فلا يلزمه ذلك النكاح ، إلا إن شاء أن يجيزه . وإن لم يعلم الأمر بتلك الزيادة إلا بعد مس المرأة فالنكاح لازم له ، ويكون المأمور ضامناً لتلك الزيادة . وقد قيل إن النكاح لازم للأمر مس المرأة أو لم يمسه بالذي سماه للمأمور من الصداق ، وتكون الزيادة على المأمور . وكذلك إن أمره أن يشتري أمة له بضمن مسمى فاشترى له بأكثر مما سمي له من الثمن فلا يجوز عليه ذلك الشراء إلا أن يجيزه . وإن لم يعلم الأمر بتلك الزيادة حتى تسراها فهي لازمة له ، وتكون الزيادة على المأمور ، وأما إن أمره أن يشتري له سلعة بضمن مسمى فاشتراها بأكثر مما سمي له من الثمن فلا يلزمه ذلك الشراء . وإن لم يعلم الأمر بتلك الزيادة حتى أكل (٤) ذلك الشيء إذا كان مما يوكل فعليه قيمته يوم أكله ، قل ذلك أو أكثر ، وعلى المأمور الزيادة إن كان الذي اشترى به أكثر من قيمته يوم هلك . وإن كان ذلك أرضاً فعمرها الأمر وعمل فيها ، ثم علم بالزيادة بعد ما أكل من ثمارها ، واستغل من غلاتها ، وتعنى (٥) في عمارتها ؛ فليرد الأرض إن شاء على صاحبها مع ما أكل من ثمارها ، وما استغل من غلاتها ، ويرد عنه صاحب الأرض قيمة ما عمر فيها ، وما تعنى . وإذا أمر رجل رجلاً أن يتزوج عليه امرأة . ولم يسم له من الصداق شيئاً ، فوكل ذلك إليه ، فتزوجها

---

(٤) كلمة الأكل هنا تمثيل ، والمراد أنه إذا استهلك ذلك الشيء فعليه

القيمة .

(٥) التعنى هو التعب وحصول المشقة ، فإذا كان المدفوع في المهر ، أو ثمناً للشراء أرضاً ثمنها أكثر مما حدده الأمر فقبلها دون أن يعلم بالزيادة ، واشتغل فيها ، فلما علم بالزيادة أنكرها ، فإن الأرض تعود لصاحبها وعليه أن يدفع ثمن ما حدث فيها من العمارة ، وقيمة العناء الذى بذله الأمر .

المأمور عليه بأكثر مما يوجد به مثل تلك المرأة من الصداق وحبان في ذلك وخان في ذلك فالنكاح لازم للأمر . وعلى المأمور ضمان ما خان به ، وكذلك إن أمره أن يشتري له سلعة فاشتراها له بأكثر من ثمنها ، فالشراء لازم . وعلى المأمور غرم ما خان به من الثمن وهذا فيما بينه وبين الله ، وأما في الحكم فقد بينا أن الشراء والنكاح لازم للأمر بذلك الثمن وبذلك الصداق . ومنهم من يقول إن تزوجها عليه بأمر فاحش بأكثر مما يتغابن الناس فيه مثل ذلك الصداق وخرج من العادة فلا يلزم الأمر ذلك النكاح . وكذلك الشراء والبيع . وإذا أمر رجل رجلا أن يتزوج عليه امرأة معروفة وهي يومئذ بكر فتوفى في ذلك المأمور حتى تزوجها رجل آخر غيره ثم طلقها أو مات عنها فتزوجها عليه بعد ذلك فلا يلزمه ذلك النكاح إذا مسها الزوج الأول الذى طلقها أو مات عنها . وإن طلقها من قبل أن يمسه وكانت بكرأ على حالها فالنكاح لازم له . وأما إن كانت امرأة ثيباً فالنكاح لازم له أى للأمر مسها الزوج الأول أو لم يمسه لأنها ثيب في أول ذلك وفي آخره . وإذا أمر رجل رجلاً أن يتزوج عليه أربع نسوة فلما غاب المأمور تزوج الأمر بنفسه أربع نسوة ثم تزوج عليه المأمور بعد ذلك أربع نسوة أخرى فنكاح الأربعة اللواتى تزوج عليه المأمور غير جائز ولا يلزم الأمر منه شيء من ذلك النكاح . ولا من الصداق . وكذلك المأمور فليس عليه شيء من صدقاتهن . وأما إن تزوج عليه المأمور أربع نسوة ثم تزوج الأمر بنفسه أربعاً أخرى ولم يعلم بتزويج المأمور عليه فنكاح الأمر غير جائز لما تزوج بعد المأمور وليس عليه شيء من صدقاتهن لأن النكاح فاسد وإن لم يعلم الأمر بنكاح المأمور حتى مس الأربعة التى تزوج فالنكاح ثابت لما ولدن منه ، وعليه صدقاتهن . وليس عليه أن يعتزل اللواتى تزوج عليه المأمور حتى تنقضى عدة اللواتى مس لأنهن لسن بنسائه . وإذا تزوج الرجل امرأة على رجل بغير أمره ، فعلم بذلك فأنكر النكاح ، فعلى الذى تزوج عليه نصف الصداق . ومنهم من يقول إن كانت ممن لا يحل له نكاحها فعليه جميع صداقها ، إلا أن أخبر أهلها بذلك . قبل النكاح وأعلمهما أن الذى تزوج عليه لم يأمره بذلك . فإن شاء أمضى وإن شاء أنكر . وإن أنكر

فليس عليه شيء من صداقها . وإذا تزوج الرجل امرأة على رجل بغير أمره ثم تزوج بعد ذلك المتزوج عليه أربع نسوة أو أخت الأولى ثم طلقهن أو متن عنه ثم علم بنكاح الذى تزوج عليه المرأة الأولى فأجازه ورضيه فلا يجوز ولا يقيم عليها حتى يجمد النكاح . لأن نكاح الأولى قد انفسخ حين تزوج أربعا . أو تزوج أخت المرأة الأولى . وإذا أمرت المرأة وليها أن يزوجه بصداق معلوم لرجل معروف فزوجها له بأكثر مما سميت له فالنكاح لازم لها . وجائز عليها . وإن زوجها له بأقل من ذلك فإن شاءت أجازت وإن شاءت أنكرت . وإن لم تعلم بذلك حتى مسها فالنكاح لازم لها . وهو ضامن لما نقص من الصداق . فإن أمرته أن يزوجه بصداق مسمى ولم تسم له رجلا معروفاً فزوجها بأقل مما سمته من الصداق أو بأكثر منه فلا يلزمها ذلك النكاح إلا إن شاءت أن تجيزه . وإن لم تعلم المرأة بمخالفة الولي بالذى فعل من نقصان الصداق أو زيادته حتى مسها الزوج فالنكاح لازم للمرأة . وعلى الولي ضمان ما نقص من الصداق إذا زوجها بأقل مما سمته له ، ولا ضمان عليه في الزيادة إذا زوجها بأكثر مما سمته له من الصداق . وكذلك إذا أمر رجل رجلا أن يتزوج عليه امرأة بصداق مسمى ، ولم يسم له امرأة بعينها ، فتزوج عليه امرأة بأكثر مما سمى له أو بأقل فلا يلزمه ذلك النكاح في الوجهين . وإن لم يعلم بذلك الأمر حتى مس فالنكاح لازم له . وعلى المأمور ضمان ما زاد . وليس عليه شيء مما نقص . وإذا أمر رجل امرأة فتزوجت عليه امرأة أخرى فلا يجوز ذلك النكاح . وهو فاسد ، لأن النساء ليس لهن في أمر النكاح ولا الطلاق (٦) شيء . وكذلك لو أن امرأة

---

(٦) إذا اشترطت المرأة عند العقد أن يكون طلاقها بيدها في بعض الأحوال : كما إذا تزوج عليها أو غاب عنها مدة معلومة . أو أنهمك في ارتكاب بعض الكبائر الضارة بالأسرة ، كلعب القمار أو شرب الخمر . فإن الطلاق يكون بيدها عند وقوع ذلك ، وما عليها إلا أن تستحضر الشهود وتقول لهم . أخذت بشرطى وطلقت نفسى ، فتكون بذلك طالقا ، وهو طلاق بائن على الأرجح ، لا يتم فيه الرجوع إلا باتفاقهما ، وإذا صبرت =

أمرت امرأة أخرى فزوجها لرجل فلا يجوز ذلك . وكذلك ان أمرها الولي على التزويج فتزوجت فلا يجوز ذلك . وإن أمر رجل طفلاً أن يتزوج عليه امرأة فتزوجها عليه فلا يجوز ذلك النكاح . وكذلك إن أمرت المرأة طفلاً فزوجها لرجل فلا يجوز ذلك النكاح . وإذا زوج الرجل وليته لطفل فالنكاح متعلق إلى بلوغه فإن شاء أجازته وإن شاء أنكره . وإذا أمر الرجل عبد غيره فتزوج عليه امرأة فالنكاح جائز إذا كان العبد بالغاً وعاقلاً إلا أنه لا يجوز له أن يستخدم عبد غيره بغير إذن سيده (٧) . وكذلك إن أمرت المرأة العبد فزوجها لرجل فهو جائز إلا أنها لا تستخدم عبد غيرها إلا بإذن سيده . وإذا أمر الرجل المسلم رجلاً مشركاً أن يتزوج عليه امرأة فزوجها له فلا ينبغي له أن يعقد المشرك نكاح المسلم أو المسلمة فإن فعل فالنكاح جائز . وإذا أراد الرجل أن يتزوج امرأة وهو وليها فليزوجها له ولى آخر غيره . وإن كان أقصى منه . وإن لم يكن لها ولى غيره استخلفت من زوجها له هي . أو ثلاثة نفر (٨) من المسلمين . وإذا أرادت المرأة أن تزوج خادمها

---

= المرأة فلم تطلق نفسها لأول مخالفة توقعاً لصلاح حال الزوج ، أو إمكان العشرة . لا يسقط حقها في الطلاق ، وهذا ما يعبر عنه بعض الفقهاء بقولهم « ولا يضرها الانتظار » .

(٧) في هذه المسألة والمسألة التي بعدها يكون النكاح صحيحاً ، ولكن الأمر به عاص لاستخدامه مال غيره وهو العبد دون أخذ الإذن من صاحب المال .

وما يقص في هذا الباب أن العالم الحليل [ أبا الليث ] رجع إلى بلده بعد فترة طويلة من الدراسة ، فر بأمة تستقى من بئر ، وكان قد عطش عطشاً شديداً فطلب منها أن تسقيه فالتفت إليه مؤنبة وقالت : أنتستخدم أموال الناس يا جاهل ؟ .

فاستحيا ورجع إلى المدرسة التي كان بها ليم تعليمه .  
(٨) المرأة لا يحق لها أن تباشر زواج نفسها أو زواج غيرها بنفسها ، فإذا احتاجت أن تتزوج أو أن تزوج غيرها فولها يقوم بمباشرة ذلك عنها ، =

فلزوجها ولها . . وأما عبدها إذا تزوج عليه ولها فهو جائز . وأما إن تزوجت على عبدها أو زوجت أمها فلا يجوز ذلك النكاح . وكذلك العبد إن تزوج بنفسه فأجازت المرأة النكاح فهو جائز . وإذا أمر رجل رجلين أن يتزوجا عليه وفرقهما في الإمارة فتزوج عليه كل واحد منهما على حدة فهو جائز . وإذا تزوجا عليه جميعاً فهو جائز . وإن تزوج عليه أحدهما وولى الآخر فهو جائز . وأما إن جمعتهما في الإمارة فلا يجوز نكاحهما حتى يجتمعا عليه أو يتزوج عليه أحدهما ويرضى الآخر أو يرضى هو بنفسه ذلك . وإذا أمر رجل ثلاثة نفر أن يتزوجوا عليه ، وقد فرقهم في الإمارة فتزوج عليه أحدهم واحدة وتزوج الآخر اثنتين وتزوج الثالث ثلاثاً ولم يعلم الأول منهم من الآخر فإنه يجزى على طلاق الأثنتين والثلاث ولا يجزى على طلاق الواحدة لأن نكاحها جائز على كل حال (٩) . كانت الأولى أو الأخيرة .

---

= فإذا لم يكن لها ولى ، أو كان لها ولى يريد هو أن يتزوجها ممن لا يحرم عليها ، أو كان لها ولى ولكنه يريد أن يعطلها أو يعطل مصالحها ، فلها أن تستخلف شخصاً يقوم عنها بذلك ، ولها أن تلتجئ إلى جماعة من المسلمين فينتدبون ثلاثة منهم أو أكثر ، يجعلون لها خليفة يقوم عنها بالمهام التي لا يصح أن تباشرها المرأة .

ولا تضطر المرأة إلى هذه المواقف إلا إذا لم يكن جهاز حكومي مسلم مسئول يقوم برعاية أمور المسلمين جميعاً وإلا فالقاضي أو الوالى أو غيره مما ممن يقوم بعملها وإن اختلفت الألقاب هو « ولى من لا ولى له » . ما دام هناك حاكم مسلم يعود في أحكامه إلى شريعة الله .

(٩) لأنها إذا كانت الأولى فنكاحها صحيح قطعاً بلا شك ، وإذا كانت بعد الأثنتين فهي ثالثة . ونكاحها صحيح بلا شك ، وإن كانت بعد الثلاثة فهي رابعة فنكاحها صحيح بلا شك ، أما إذا كانت الأخيرة فإن نكاح من سبقها من الأثنتين والثلاثة فاسد ، سواء سبق الزواج بالأثنتين أو بالثلاثة ، فهي منفردة في هذه الحالة وزواجها صحيح بلا شك ، وترتب عليه جميع الحقوق والواجبات .

ولكل واحدة منهن ربع صداقها (١٠) إذا كان النكاح بصداق . فإن لم يكن الصداق فلكل واحدة منهن نصف المتعة وهذا إذا تزوج عليه تلك الاثنتين في عقدة واحدة وتزوج عليه صاحب الثلاثة تلك الثلاثة في عقدة واحدة وإذا تزوجهن عليه كلهن في غير عقدة واحدة . واحدة بعد واحدة . فإنه يجبر على طلاقهن كلهن ولكل واحدة منهن ربع صداقها إذا أصدقها فإن لم يكن لها صداق فنصف المتعة ، وإن مات من قبل أن يفعل ذلك ولم يمسه ولم يعلم شيئاً من ذلك قسم ميراثهن بينهن كلهن على السواء ليس لكل واحدة منهن فضل على غيرها . وأما إن تزوج صاحب الثلاثة تلك الثلاثة في عقدة واحدة وصاحب الاثنتين تلك الاثنتين في عقدة واحدة ثم مات من قبل أن يطلق شيئاً منهن قسم ميراثهن على أربع وعشرين سهماً فالثلاثة منهن تسعة أسهم وللأثنتين ثمانية أسهم وللواحدة سبعة أسهم ولكل واحدة من الثلاثة والاثنتين نصف صداقها إن كان لها صداق ولاواحدة جميع صداقها .

---

(١٠) المطلقة قبل الدخول تستحق نصف الصداق ، وكل طائفة من هؤلاء يحتمل أن تكون هي الأولى فتستحق النصف وتحتمل أن تكون هي الأخيرة ، فلا تستحق شيئاً فرجعت إلى نصف ما تستحقه لو انفردت عملاً بالحايتين ، لثلا يلزم الترجيع بغير مرجح ، فأعطيت الربع ، ويعطيهن نصف المتعة إذا لم يكن صداق لإتباعاً لنفس التقدير .

## باب في عقد النكاح

ويجوز عقد النكاح في جميع الساعات والأيام والشهور إلا ما يشغل من ذلك عن الفروض اللازمة فلا تترك الفروض اللازمة حتى تفوت أوقاتها بالاشتغال عنها بعقد النكاح . ولا ينبغي لمن أطاع الله واطقاه ، وعلم أن الخير والشركه بيد الله جل جلاله وتقدست أسماؤه ، يصيب به من يشاء ويصرفه عن من يشاء ، أن يتطير بالساعات ولا بالشهور ولا بالأيام في عقد النكاح . ولا في البيع ولا في الشراء ، ولا في السفر ، وما أشبه ذلك ، لأنه قد قيل : لاتعاد الأيام فتعاديك . وقد روى عن الشيخ رضى الله عنه عن أبي محمد خصيب (١) رضى الله عنه أنه قال في يوم الأربعاء الأخير من الشهر أنه يحذر بالعلم (٢)

---

(١) أبو محمد خصيب بن إبراهيم التميمي « عالم جليل من علماء القرن الرابع الهجري » ، ذكره الباروني في الطبقة السابعة . أخذ العلم عن عدد من الأسيخ أمثال أبي يحيى الفرسطائي ، وأبي الربيع سليمان بن هارون اللالوني ، وتخرج عليه عدد من فطاحل العلماء منهم أبو زكريا ، يحيى ابن سفيان اللالوني ، وعليه درست العاملة الفاضلة أم ماطوس التي التحقت بمدرسته وكانت تأتيها من قريتها (جار لإصرا) والترجمة الحرفية لهذه الكلمة البربرية ( بين الأسوار ) .

اشتهر أبو محمد بالكرم والإنفاق في سبيل الخير حتى عتبت عليه زوجته وأبناءؤه ذلك ، وقد اتخذ لنفسه مبدء ألا يترك عنده ما يتجاوز الحول . وقد ذكر المؤرخون أن محاصيله الزراعية كثيرة جداً تبلغ أحياناً ألف مودى ، وهو مكيال لانعرفه الآن ، ولكن الشماخي قدره بما يساوى اثنتي عشرة وية ، وقد لرت الويبة في عصرنا هذا بستة كيلو من القمح ، أى ثلث المرطة ( مكيالنا المعروف ) .

(٢) استناداً إلى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « آخر أربعاء من الشهر نحس مستمر » . وقيل إنه اليوم الذى نزل فيه العذاب =

في النكاح والبيع والشراء والسفر وما أشبه ذلك من الأمور . لأنه قيل :  
إن الأمم السالفة التي أصابها المثلثات والهلاك إنما أصابها في ذلك اليوم فلذلك  
ينبغي أن يحذر فيه ما ذكرنا . وقيل : إن معنى قول الله عز وجل من  
سورة القمر آية ١٩ ( إنا أرسلنا عليهم ريحاً صرصراً في يوم نحس مستمر )  
إنه ذلك اليوم . والذي يقول به المنجمون من كراهية النكاح لاختلاف  
البروج والطبائع وفي استواء بعض الدراري فمنهم من أجاز ذلك ومهم من  
لا يجيزه (٣) ويجوز للصائم عقد النكاح في صيامه ويكره للمعتكف في  
اعتكافه فإن فعل فهو لازم غير متقضى ويجوز للمحرم عقد النكاح في  
إحرامه بالحج أو بالعمرة أو بهما جميعاً معاً (٤) وقد روى عن النبي صلى الله

---

على قوم عاد. قال المحققون والنحس مستمر عليهم إلى يوم القيامة . والحديث  
إن صح يؤول بهذا .

قال القطب رحمه الله في شرح النيل : وأوله بعض بأنه نحس مستمر  
على الكفار ، وقال أبو ستة رحمه الله في الحاشية : ومن منع من ذلك ، وقال  
إنه لا يحذر شيء من ذلك قال : المراد نحس مستمر على الكفار .  
قلت هذا هو الحق ، وليس في الأيام بوصفها أياماً أي أثر على العمل ،  
وتفضيل بعضها على البعض أو مطلقاً لا يثبت إلا بتشريع .

(٣) الحق أنه لا يجوز الاستناد إلى ما يقوله المنجمون . وقد صحت  
أحاديث كثيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في النهي عن تصديق  
المنجمين وعن العمل بما يشيرون به ، فلا يحل لنا أبداً أن نترك  
ما جاء عن « لا ينطق عن الهوى . إن هو إلا وحى يوحى » ونأخذ بأقوال  
أهل الطبائع واختلاف المطالع واستواء الدراري وظنون التنجيم . ومن  
صدق المنجمين فقد كفر بما نزل على محمد صلى الله عليه وسلم .

(٤) هذا قول : والقول الثاني : عدم الجواز وقد ذكرهما معاً الشيخ  
عامر الشامخي في الإيضاح في باب الحج .

وقد أورد القطب رحمه الله في شرح النيل جملة في المناقشات التي جرت =

عليه وسلم أنه تزوج ميمونة بنت الحارث الهلالية وهو محرم ، ، ويجوز عقد النكاح في البقاع كلها ؛ في المسجد أو في غيره . ويجوز عقده سرا وعلانية إذا كان تاماً شروطه من الولى والصداق والشهود والرضا . وإذا قال المزوج للزوج زوجته فلانه أو هبتها لك أو بعثها لك على وجه النكاح فهو جائز لأنه قد قيل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ثلاثة جدهن جد وهزلهن جد : النكاح والطلاق والعتاق . فمن لعب بشيء من ذلك فهو جائز عليه ما فعل من ذلك إذا تمت أسبابه وشروطه . وإذا قال

---

في الموضوع دون أن يرجح أحد القولين ، ولعله من المفيد أن أنقل للقارئ الكريم ما قاله الأستاذ سيد سابق في فقه السنة :

قال : يحرم على المحرم أن يعقد النكاح لنفسه أو لغيره بولاية أو وكالة ، ويقع العقد باطلا لا ترتب عليه آثاره الشرعية . مما رواه مسلم وغيره عن عثمان بن عفان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« لا يَنْكَحُ الْمُحْرِمُ ، ولا يُنْكَحُ ولا يَخْطُبُ »

ورواه الترمذى وليس فيه « ولا يخطب » وقال حديث حسن والعمل على هذا عند أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

وبه يقول الشافعى وأحمد وإسحاق ، ولا يرون أن يتزوج المحرم وإن نكح فنكاحه باطل ، وما ورد من أن النبي صلى الله عليه وسلم : « تزوج ميمونة وهو محرم » فهو معارض بما رواه مسلم من أنه تزوجها وهو حلال . قال الترمذى : اختلفوا في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة ، لأنه صلى الله عليه وسلم تزوجها في طريق مكة ، فقال بعضهم تزوجها وهو حلال ، وظهر أمر تزوجها وهو محرم ، ثم نبى بها وهو حلال بسرف ، في طريق مكة ، وذهب الأحناف إلى جواز عقد النكاح للمحرم ، لأن الإحرام لا يمنع صلاحية المرأة للعقد عليها ، وإنما يمنع الجماع ، لا صحة العقد .

قلت : وقد حاول كثير من شراح الحديث أن يجمعوا بين الحديثين ، ولكن أغلبهم يميلون إلى المنع استناداً إلى حديث عثمان ، وإلى ما روى من أن أبا بكر وعمر فرقا بين من تزوجا وهما محرمان .

الزوج زوجت فلاناً لفلاتة فهو جائز . والذي ينبغي أن يقول زوجت فلانة فلان . وكذلك لو أن رجلاً قال لرجل بعثك هذه الدنانير بهذه السلعة فهو جائز . والذي ينبغي أن يقول بعثك هذه السلعة بهذه الدنانير لأن الدنانير والدرهم أثمان الأشياء ، والأشياء مثمان لها ، ومنهم من يقول الدنانير والدرهم يكونان أثماناً للأشياء ومثمانات . وإذا زوج الرجل وليته لرجل فأبى قبول النكاح ولا رده فلا يجبر على قبوله ولا على رده . ولا يجوز للمرأة أن تزوج غيره حتى ينكر النكاح : ومنهم من يقول يجبر على قبول النكاح أو رده . وكذلك لو أن رجلاً باع لرجل سلعة أو وهبها له فأبى على قبول الشراء أو الهبة ولا على ردهما فلا يجبر على قبول ذلك ولا على إنكاره . ولا يجوز لصاحب السلعة فيها بيع ولا هبة ولا تصرف حتى ينكر الأول (٥) البيع أو الهبة . ومنهم من يقول إذا قال رجل لرجل بعني هذه السلعة أو طلبه إلى هبتها أو إلى تزويج وليته فزوجها إياه أو وهبها إياه أو باع له ما طلب إليه بالتمن الذي طلبه إليه أن ذلك لازم له من غير قبول . وقيل إن الماضين يفعلون مثل ذلك في النكاح (٦) . إن الولي إذا زوج وليته لرجل بعد طلب

(٥) قال العلامة أبو ستة في الحاشية ما يلي :

بقي قول ثالث ، ذكره صاحب الإيضاح رحمه الله ، وهو : أنه إذا قام من المجلس ولم يقبل ، فلا شيء له ، وجاز لصاحب السلعة فيها التصرف . أقول : ينبغي أن يقال بذلك في النكاح . انتهى .

(٦) الفرق بين هذه الصورة والصورة التي سبقها — سواء كانت في باب البيوع أو في باب النكاح — واضح ، والقول الذي ذكر المؤلف أن الماضيين يفعلونه ، ليس من العادات القبيحة أو من التقاليد المخالفة لأصول الشريعة ، بل هو منسجم مع أحكام الشريعة وخاضع لطرفي الإيجاب والقبول في باب المعاملات ، وذلك لأن الرجل الذي يتعنى ويخطب ويهدى ويحضر للعقد إذا سكت عند العقد ، فإن سكوتة لا يعتبر رفضاً ولا يحتاج منه إلى إعلان الرضا والقبول ، لأن القبول قد دل عليه ذهابه إلى أسرة المرأة وخطبتها منهم وفرضه الصداق وتقديمه للهدايا تم حضوره للعقد ، وإذا كانت هذه =

النكاح وتسمية الصداق قام الزوج من غير قبول النكاح على عهد أبي ذرأبان ابن وسيم رحمه الله فقال لهم بماذا يشهدون إذا لم يقبل النكاح فكان ذلك عندهم حسناً فأخفوا به . وإذا زوج الرجل امرأة لرجل فقبل النكاح واشترط رضاء أبويه (٧) عند قبول النكاح فهو لازم له . وإذا زوج الرجل لرجل إحدى بناته أو إحدى إمامته ، وكانت له بنات كثيرة أو إماء كثيرة ، فلا يجوز ذلك النكاح ، حتى يسمى له التي زوجها له بإسمها . وأما إن كانت له ابنة واحدة أو أمة فقال زوجتك ابنتي أو أمتي ولم يسمها له بإسمها فمنهم من يقول لا يجوز ذلك النكاح . ومنهم من يقول بجوازه فيما بينه وبين الله إذا لم تكن له إلا ابنة واحدة وأمة واحدة ، ولا يجوز في الحكم ولا يشهد

=الأحوال جميعاً لا تدل على الرضا والقبول، فليس هناك شيء يدل عليه .  
أما الرفض أو عدم القبول فهو فعلاً يحتاج إلى الإعلان عليه ، لأنه ليس هناك ما يدل عليه ولو بطريق الاحتمال ، فمن عدل عن الزواج وجب عليه أن يفصح عن ذلك حتى لا يكون الزواج لازماً له . فاذهب إليه الماوضون من عدم اعتبارهم لسكوته رفضاً أو عدولاً عن الخطبة ينسجم مع أحكام الشريعة ، لا سيما وأن الشريعة الإسلامية قد اعتبرت السكوت رضا في بعض الحالات التي يغلب فيها الحياء ، ولو لم يتقدمه ما يدل عليه . ونفس هذا الموقف يجري في البيوع ، فمن طلب بضاعة معينة بسعر محدد فوافق رب السلعة على ذلك لا تنتظر الشاري حتى يصرح بقبول البيع ، وإنما تعتبر العملية منتهية ولا داعي لتعطيل مصالح الناس في النكاح أو في البيوع تمسكاً برويتية بعض القيود التي كان الغرض منها الحيلولة دون وقوع المشاكل بين الناس إذا اتضح أن تلك القيود أصبحت لا لزوم لها أو قام بلها ما يعني عنها .

(٧) قال العلامة أبو ستة رحمه الله في الحاشية :

«الظاهر أنه لا خصوصية لأبويه ، وإنما نص عليه لأنه المتوهم في الغالب ولعله إنما لم يفغه الشرط لتحقيق الأمر عند القبول ، والشرط بمنزلة الاستثناء وهو لا ينفع في النكاح ولا في الطلاق ولا في العتاق . انتهى .»

به الشهود حتى يسميها باسمها . وإن زوج له إحدى بناته وسماها له باسمها ثم مات الأب ونسى الشهود تلك التي زوج له . فإنه يؤخذ بطلاقهن جميعاً (٨) ويكون عليه نصف الصداق بينهما ، ولا متعة لمن (٩) . وإن لم يفرض للتي تزوج شيئاً فلهن متعة واحدة بينهما ، وله أن يحدد النكاح لواحدة منهن أيهن شاء - ما لم يمسهن (١٠) أو مس واحدة منهن ، فإن مسهن أو مس واحدة منهن فلا يحدد النكاح لواحدة منهن ، وإذا تراضى الرجل والمرأة على صداق مائة دينار وقد علم الشهود بما تراضيا عليه ، فلما زوج الولي غلط في تسمية الصداق فزوجها له بخمسين أو مائة وخمسين ، فقبل الزوج النكاح ، فعملوا بغلط المزوج في تسمية الصداق ، فالنكاح لازم لهما . وللمرأة من الصداق ما تراضيا عليه من أول مرة . ولا يضر الزوج ما زاد الولي عليه من الصداق بالغلط ، ولا يضر المرأة ما نقص منه بالغلط . والشهود إنما يشهدون بما عقدوا عليه النكاح إذا لم يعلموا غير ذلك . ولا يشتغلون بمن ادعى الغلط منهما . . وأما إن علموا بما تراضيا عليه من الصداق أول مرة ، وعلموا بغلط المزوج فلا يشهدون بشيء من ذلك الصداق ، لأن الذي عقدوا عليه النكاح لم يراضيا عليه . والذي تراضيا عليه لم يعقدوا عليه

(٨) قال أبو ستة رحمه الله في الحاشية :

« لأن كل واحدة منهن يحتمل أن تكون هي الزوجة ، ولذلك أيضاً كان نصف الصداق بينهما لئلا يلزم الترجيح من غير مرجح .

(٩) قال أبو ستة في الحاشية ما يلي :

« ولا متعة لمن ، لأن الصداق مسمى ولم يقع الدخول » .

(١٠) قال أبو ستة رحمه الله في الحاشية :

أما إذا مسهن فالأمر ظاهر لتيقن الزنى لمن لم يعقد عليها . والتي عقد عليها تحقق أنها حرمت عليه يقينا لأنه زنى بأختها وهي في عصمته ، وأما إن مس واحدة فلأنه يحتمل أنها غير التي عقد عليها ، وكل واحدة من البواقي يحتمل أنها هي التي عقد عليها ، فيلزم أنه زنى بأختها وهي في عصمته ، فتحرم عليه .

( النكاح )

النكاح ، والذي ينبغي أن يفعله إذا علموا بالغلط أن يجددوا النكاح بما تراضيا عليه من الصداق ، وكذلك لو أن رجلا تراضى مع رجل في بيع سلعة على ثمن معلوم ، فلما عقد البيع غلط في تسمية الثمن فالبيع لازم لهما . ولا يجوز لكل واحد منهما الرجوع منه ، وعلى المشتري ما تراضيا عليه من الثمن دون ما غلط به ، ولا يشهد الشهود إلا بما عقدوا عليه البيع ، ولا يشتغلون بمن ادعى الغلط منهما إن لم يعلموا غير ذلك . وإن علموا بالغلط فلا يشهدوا بشيء . لأن الذى عقدوا عليه البيع لم يراضيا به ، والذي تراضيا عليه من الثمن لم يعقدوا البيع به . والذي ينبغي للشهود الذين يشهدون لعقد النكاح أن يسموا الزوج والمرأة بأسمائهما وأسماء آبائهما ، ويعلموا الولي أنه ولي إذا كان يمكن أن يكون ولي هو دونه . مثل الأخ والعم . وأما الأب فلا يمكن أن يكون ولي هو دونه . وإن كان ذلك في ملأ من الناس فجاء هؤلاء بجماعتهم وهؤلاء بجماعتهم وكان الأمر مشهوراً غير مستراب ، فلا بأس بذلك . وكذلك رأيناهم يفعلون . وإذا كان الأمر مشهوراً غير مستراب فلا يسألون عن اسم الزوج واسم أبيه . ولا عن الولي أنه ولي إن لم يكن له ولي هو دونه (١١) .

وقد روى الشيخ رضى الله عنه عن أبي محمد عن أبيه أنه جاءه رجل وامرأة ليترجعا مراجعة الفداء ، فقال لهم الشيخ أبو عبدالله : عرفوهم لنا .

---

(١١) قال أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر الفرسطاني رحمه الله :  
« لا تصح شهادة الشهود على النكاح إلا باستماع مفهوم ، والمعرفة للزوج والمرأة بحضورهما أو بمعرفة أسمائهما وأسماء آبائهما وقبائلهما » انتهى .  
قلت : إن معرفة شخص الرجل واسمه ، ومعرفة اسم المرأة والتأكد من رضاها ، ومعرفة ما اتفقا عليه وما اشترطه كل منهما على الآخر من أهم ما ينبغي أن يلم به الشهود ، وأن يحرصوا على معرفته بدقة وبحرص شديدين ، لا سيما في هذا العصر الذى تعددت فيه المشاكل واختلت الموازين والقيم .

والأجود في عقد النكاح أن يسمى الزوج إذا أراد أن يزوج الطفلة بأنها طفلة ، والمجنونة بأنها مجنونة والغائبة بأنها غائبة ، فان لم يسم شيئاً من ذلك فالنكاح لازم غير فاسد ، وأما الطفل والمجنون والغائب والأعمى فلا يزوج عليهم وليهم حتى يسمى الطفل أنه طفل ، والمجنون أنه مجنون ، والغائب أنه غائب ، والأعمى أنه أعمى ، فإن لم يسم ذلك فالنكاح لازم فيما بينهم وبين الله ، وأما في الحكم فالله أعلم . وكذلك في البيع والشراء إذا أراد خليفتهم أن يبيع شيئاً من أموالهم أو يشتري عليهم ، فلا يعقدون ذلك عليهم حتى يسموا ما ذكرنا . وإذا كان للمرأة وليان فزوجاها جميعاً واحداً بعد واحد فرضيتهما جميعاً فهي للأول منهما . وإذا تزوج الرجل امرأة على رجل بغير إذنه فأخبره بالنكاح ولم يخبره بالصداق فرضى النكاح فلما علم قدر الصداق أنكر فقد لزمه النكاح (١٢) بذلك الصداق حين رضيه . وكذلك لو أن رجلاً باع سلعة رجل بغير إذنه بشئ معلوم فأخبره بالبيع فرضيه فلما علم بقله الثمن أنكر ، فالبيع لازم له (١٣) . وكذلك إن اشترى عليه سلعة بغير إذنه فأخبره بالشراء فرضيه فلما علم كثرة الثمن أنكره . فالشراء لازم له . وكذلك الميت إذا استخلف على وصيته رجلاً غائباً فات فأخبر الخليفة بالخلافة فقبلها فلما علم كثرة الوصية أنكرها فهي لازمة له بجميع ما فيها . وكذلك إن تزوج الرجل وليته بصداق معلوم فأعلمت بالنكاح فرضيته ، فلما علمت بقله الصداق أنكرت فالنكاح لازم لها ، وإذا قال الزوج زوجت هذه المرأة لهذا الرجل وهما حاضران فهو جائز ، وإن لم يذكر

---

(١٢) يلزمه ذلك النكاح بالصداق المتفق عليه ، وذلك لأن الأصل في النكاح ألا يكون إلا بصداق معين ، وقبول الرجل لذلك النكاح دون سؤاله على مبلغ الصداق دليل على قبوله للصداق المتفق عليه مهما كان قدره ، كما أن سكوته دليل على استعداده لدفع ما يطلب منه لو لم يفرض الصداق .  
(١٣) إنما لزمه البيع بذلك الثمن ، لأن البيع لا يكون إلا بشئ معين ، فجازته للبيع دون السؤال عز. الثمن يعد رضا بذلك الثمن حيث لم يسأل عنه البائع الذي تولى العملية .

أسماءها وأسماء آبائها ؛ وإن سماها فهو أحسن ، وإن لم تحضر المرأة فحتى يسميها باسمها واسم أبيها ؛ وإن لم يعرف لها أب وكانت ابنة أمها سميت باسمها واسم أمها فإن لم يكن لها أب ولا أم فحتى تكون حاضرة فيسميها باسمها ويشير إليها ، وكذلك الزوج مثل المرأة ، وإن نسبها إلى أمها وقد عرف لها أب فلا يجوز ذلك ، وكذلك إن نسبها إلى جدها دون أبيها ؛ وقيل : إن النكاح يلزم بذلك فيما بينه وبين الله ، وإذا زوج الرجل وليته لرجلين ، واحد بعد واحد ، فرضيتهما جميعاً فهي للأول منهما كما ذكرنا في الأولين المختلفتين . وإن زوجها لها في عقدة واحدة فقال لها زوجتكما فلانة فقبلا فرضيتهما جميعاً ، فلا يجوز ذلك النكاح ، وكذلك لو أن رجلاً تزوج عليه رجلان ثمان نساء ، كل واحد منهما أربع نساء واحد بعد واحد فرضيهن جميعاً فقد لزمه نكاح الأربع الأوائل منهن ، دون الأواخر . وكذلك إن تزوجهن عليه رجل واحد . أربعة في عقدة واحدة ، ثم أربعة في عقدة أخرى فرضيهن جميعاً فقد لزمه نكاح الأربعة الأوائل منهن ، وكذلك لو تزوج عليه ثمان نساء واحدة بعد واحدة ، ولم يجمعهن في عقدة واحدة فرضيهن جميعاً فقد لزمه نكاح الأربع الأوائل منهن ؛ وأما إن تزوجهن عليه كلهن في عقدة واحدة فرضيهن كلهن فلا يجوز ذلك النكاح ، وكذلك إن رضى منهن أربعاً أو دون ذلك فلا يجوز ذلك النكاح ؛ ولكنه يجدد النكاح لمن شاء منهن أربعاً أو ما دونهن ، ما لم يمسهن ، فإن مسهن كذلك فقد حرم من عليه ، وإذا تزوج الرجل امرأة على وليه وهو غائب بغير أمره ثم قدم الغائب وقد ماتت المرأة ورضى النكاح فعليه إتيان الورثة بأنه لم يرض النكاح رغبة منه في الميراث ؛ ومنهم من يقول : ليس عليه يمين .

وروى الشيخ رضى الله عنه عن أبي أيوب ( التمنكرتى (١٤) ) أنه قال :

---

(١٤) أبو أيوب العباسي بن أيوب التمنكرتى نسبة إلى «تمنكرت» وهي قرية من قرى الحراية ، تسمى اليوم «بقيلة» من علماء القرن الرابع ، ذكره البارونى في الطبقة السابعة ، اشتهر بالعلم والعمل والورع وقد كانت =

إذا قال الزوج إنما رضيت النكاح رغبة مني في الميراث ، فذلك له ولا يمين عليه ، وكذلك إذا زوج الرجل وليته لرجل وهي غائبة فقدمت وقد مات الزوج فرضيت النكاح فمثل ذلك ، وكذلك لو أن رجلاً باع لرجل سلعة فوجد فيها عيباً فأراد ردها على البائع فقال له البائع أحلف أنك لم تردّها فراراً من غلاء ثمنها فمثل ذلك على اختلافهم في المسألة بأن يكون عليه يمين وبألا يكون عليه ، وإذا تزوج الرجل امرأة على وليه وهو غائب فات في غيبوبته تلك من قبل أن يعلم منه إنكار ولا رضا فلا ترثه المرأة ولا يمين لها على الورثة بأنه لم يرض النكاح ، وأما إن زوج الرجل وليته وهي غائبة فاتت في غيبوبتها تلك من قبل أن يعلم منها إنكار ولا رضا ، فإنه يرثها . وإذا تزوج الرجل امرأة غائبة على وليه وهو غائب فات جميعاً في غيبوبتهما من قبل أن يعلم منهما قبول النكاح ولا إنكاره ، فلا يتوارثان . وإذا تزوج الرجل على وليه وهو غائب ثم قدم فأنكر النكاح فلا يلزمه النكاح ولا الصداق . فإن أتت بولد قبل قدومه فهو لازم له ، وأما إن تزوجها عليه غير وليه ممن أراد ضرره وكانت المرأة من أهل الرية فلا يلزمه الولد ؛ وقد روى عن أبي عبدالله أنه قال : لا يلزمه الولد في عقد الأولياء إلا في عقد الأب . وإذا زوج الرجل وليته لرجل وهي غائبة فقدمت فأنكرت النكاح فلا يلزمها النكاح ، ولا صداق لها ؛ فإن جاءت ومعها ولد وهو

---

له أيضاً دراية بعلم الفلك والنجوم ، يضرب به المثل في التقوى والورع ، وعمر طويلاً حتى صار يصاب بالذهول أحياناً .

كان حريصاً على الطهارة ، متشدداً فيها ، فإذا خرج وخشى أن يدركه وقت الصلاة خارج بيته حمل معه إناء لتسخين الماء ، وكان يقتصر في طعامه - في أغلب أحواله - على البسيطة ، وهي خليط من دقيق القمح والعدس والفول بعد أن تخلص ثم تعجن بالزيت ، وكان يعتذر عن هذا الأكل خوفاً أن يظن به الترفه وطلب الملاذ ويؤكد أنه ما اختاره إلا لأنه يناسب معدته ، وأنه لا يلجئه إلى كثرة الوضوء إذ يستطيع أن يحفظ بطهارته لمدة طويلة ، عكس ما يقع لمن يكثر الأكل مع التخليط .

ممن يمكن أن يولد بعد تزويجها فهو لازم له في الحكم ، ولا يلزمه فيما بينه وبين الله إذا لم يمسه ، وكذلك إن تزوجها وهي حاضرة فأنت بولد بعد ستة أشهر فهو لازم له في الحكم ولا يلزمه فيما بينه وبين الله إذا لم يمسه ، ولا يضيّق عليه في العدالة بين أولاده وبين ذلك الولد ، وإن جرح الرجل امرأة تم تزوجها بعد ذلك فماتت من ذلك الجرح فلا يرثها ؛ ومنهم من يقول يرثها . وكذلك إن جرحته ثم تزوجها بعد ذلك فمات من ذلك الجرح فقيل بأن ترثه وقيل بالأثر ، والأطفال إذا تناكحوا وعقد النكاح عليهما أولياؤهما فلا يرث كل واحد منهما صاحبه ، وكذلك المجانين ، وكذلك الطفل ، والمجنونة والمجنون والطفلة ، وأما الطفل والبالغة والبالغ والطفلة والمجنون والعاقل والمجنونة فمات أحدهما فالعاقل والبالغ منهما يورث ولا يرث في جميع ما ذكرنا ؛ وأما جنون حدث بعد النكاح فلا يبطل الميراث ؛ وإذا تزوج الرجل امرأتين وأصدق لكل واحدة منهما فس إحداها وهي معروفة ثم طلق إحداها وهي غير معروفة فتطليقة واحدة ثم مات في عدة التي مس فلها جميع صداقها وثلاثة أرباع الميراث ، والتي لم يمسه ربع الميراث أو ثلاثة أرباع الصداق (١٥) وإن لم تعرف التي مس

(١٥) قال العلامة أبو ستة في الحاشية :

« إنه إنما كان لها جميع صداقها ، لأنه قد مسها ، وإنما كان لها ثلاثة أرباع الميراث لأنها على تقدير أنها هي المطلقة لها نصف الميراث فإنها شريكة لضررتها حيث طلقت طلاقاً رجعيّاً ، ومات في عدتها ، وعلى تقدير أن تكون المطلقة غيرها فلها كامل الميراث لأن التي طلقت قبل الدخول لا ميراث لها ، لأنها لا عدة عليها ، ومجموع الميراث ستة أرباع ، فتأخذ نصفها ، وهو ثلاثة أرباع ، وإنما كان للتي لم يمسه ما ذكر لأنها على تقدير لا شيء لها ، وعلى تقدير آخر لها النصف ، فتأخذ نصفه وهو الربع ، لئلا يلزم ترجيح من غير مرجح ، وإنما تأخذ ثلاثة أرباع الصداق لأنها أيضاً على تقدير تستحق نصفه ، وعلى تقدير تستحقه كاملاً فتأخذ نصف المجموع كما هو ظاهر .

ولا التي طلق قسم ميراثهما وكان لهما صداقان إلا ربعاً بينهما فإن عرفت التي طلق ولم تعرف التي مس كان للتي لم يطلق جميع صداقها وثلاثة أرباع الميراث ، وللتى طلق ربع الميراث وثلاثة أرباع الصداق ، وإذا اعترف الرجل بالزنى فرجم فمات ورثته امرأته ، فإن أوقفت عليه البينة فلا ترثه ، وكذلك المرأة إذا اعترفت على نفسها بالزنى فرجمت فمات ورثها زوجها ، فإن أوقف عليها البينة فلا يرثها ، وإذا كان للرجل أربع نسوة فطلق إحداهن ولم تعرف ، ثم تزوج امرأة أخرى ثم طلق إحدى نساته ولم تعرف ، ثم تزوج امرأة أخرى فمات ولم يعرف اللواتى طلقن منهن قسم ميراثهن على أربع وستين سهماً فللاخيرة منهن الربع ، وهو ستة عشر سهماً وبقيت ثمانية وأربعون سهماً كان للتي تليها ربعهن ، وهو اثنا عشر سهماً ، وبقي ستة وثلاثون سهماً قسم بين الأربع الأوائل بينهن لكل واحدة منهن تسعة أسهم ، والله أعلم وبالله التوفيق .

## باب الشروط في عقد النكاح

وإذا تزوج الرجل امرأة واشترط عليها في عقد النكاح ألا تنفق لها عليه ولا كسوة ولا سكنى ، فهو شرط فاسد لا يجوز ، وكذلك إن اشترط عليها أن تكون نفقته وكسوته وسكناه عليها فهو شرط فاسد لا يجوز (١) .

(١) الشروط التي تشترطها المرأة على الرجل في عقد الزواج ، أو يشترطها الرجل على المرأة لا تخرج عن الوجوه الآتية :

(أ) شروط يجب الوفاء بها ، وهي ما كانت من مقتضيات العقد ومقاصده ، ولم تكن منافية أو مخالفة لحكم الله أو حكمته ، وذلك كأن تشترط عليه النفقة والكسوة بالمعروف ، وكذلك العشرة الطيبة وألا يقصر في حقها شيئاً ، أو أن يشترط عليها ألا تخرج من بيته إلا بإذنه ، أو ألا تنشر عليه ، أو ألا تأذن لأحد بالدخول إلى منزلها إلا بإذنه ، وما شابه ذلك ، وجميع هذه الشروط وأشباهاها يجب الوفاء بها ، لأنها من مقتضياته ومستلزماته .

(ب) شروط لا يجب الوفاء بها ، وهي ما كان منها منافياً للعقد ، كأن تشترط عليه ألا يمسه أبداً ، وأن يشترط هو عليها أن تكون نفقتها عليها ، أو أن تنفق عليه ، وألا يبيت عندها إلا مرة واحدة في الأسبوع ، وما أشبه هذا ، فهذا النوع من الشروط مناف لأصل العقد ، ومناقض للحكمة من الزواج .

ومفوت للغرض الذي من أجله شرع النكاح ، ولذلك يقال في مثلها : العقد صحيح ، والشرط باطل .

(ج) شروط التزام وإلزام ، وهذه شروط فيها بعض الإخلال بمقتضيات العقد ، ولكنها لا تخل بها إخلالاً يفوت المصلحة منها ، وهي مع ذلك تكون في صالح الجانب الأضعف ، فيحفظ حقوق المرأة من تقلبات الأيام ، أو تصون الأسرة من عوامل التفكك والانحلال . وذلك كأن تشترط عليه =

وكذلك إن اشترطت عليه ألا يملك شيئاً من طلاقها وألا يمسه .  
شرط فاسد لا يجوز .

وإذا تزوج الرجل امرأة فعليه نفقتها وكسوتها وسكنائها ، وطلاقها بيده .  
فإن شاء أمسك وإن شاء طلق ، ، وله جماعها متى شاء إلا ما قد حرم عليه  
جماعها في الحيض والنفاس .

وإذا تزوج الرجل امرأة واشترطت عليه في عقد النكاح ألا ينقلها  
من بلدها ولا يرحلها منه فهو جائز ، ولها شرطها ، ولا يدرك عليها الخروج  
من بلدها إلا برضاها .

وإن تزوجها على ذلك ثم نقلها من بلدها بأمرها أو بغير أمرها ثم  
رجعت إلى بلدها ثم طلبها مرة أخرى إلى النقل من بلدها فأبى فلها ذلك ،  
وليس في ارتحالتها من بلدها في المرة الأولى ما يبطل عليها شرطها في عقد  
النكاح ، وإن تبرأت إليه من ذلك الشرط فقد خرج من يدها .

وإذا تزوج الرجل امرأة واشترطت عليه أن يكون طلاقها بيدها فهو

---

ألا يخرجها من بيتها أو من بلدها ، أو ألا يتزوج عليها ، أو ألا يمارس  
بعض المعاصي التي تلحق أضرارها بأفراد الأسرة ، كالقمار وشرب الخمر .  
والفقهاء إزاء هذا النوع من الشروط على رأيين : منهم من يرى العقد  
صحيحاً والشروط ملغاة ، ومنهم من يرى أن العقد يفسح بمجرد المخالفة .  
وهم متفقون على أنه إذا اشترطت أن يكون الطلاق بيدها حين ارتكاب  
الزوج للمخالفة فإن ذلك لها ، ويكون من حقها أن تطلق نفسها إذا أخل  
الزوج بالشرط .

(د) شروط محرمة ولا يجوز الوفاء بها ، وذلك كأن تشترط المرأة  
أو وليها على الرجل أن يطلق زوجته الأولى ، أو أن يشترط أحدهما أن يتم  
الزواج بدون صداق ، من باب الشغار ، أو من باب الهدايا ، أو من باب  
الترف والمثلق ، فهذه أساليب محرمة ، وشروط يجب ألا تثار وإذا أثرت  
فيجب ألا يستجاب لها .

جائز إذا كان معلقاً إلى أمر معروف مثل التزويج عليها أو التسرى عليها أو المكث عنها في السفر سنة ، فهو جائز . وأما إن اشترطت عليه ذلك في عقد النكاح ولم يكن معلقاً إلى أمر معروف فنهى من أجاز ذلك ومنهم من لا يجيزه . وإذا تبرأت إليه من ذلك الأمر الذى اشترطت عليه فقد خرج من يدها ؛ فإن تزوج عليها فطلقت نفسها فإذا المرأة التى تزوج عليها ذات محرم منه فطلاقها باطل ، وإذا راجع عليها امرأة فأداها قبل ذلك فلها أن تطلق نفسها إن شاءت ؛ وإذا راجع عليها امرأة طلقها طلاقاً مملك فيه الرجعة فليس لها أن تطلق نفسها ، وإذا تزوج عليها ولم تطلق حتى طلق التى تزوج عليها أو ماتت عنه فليس لها أن تطلق بعد ذلك ، وكذلك إن تسرى عليها ولم تطلق حتى ماتت تلك الأمة التى تسراها عليها أو باعها أو وهبها فليس لها أن تطلق ؛ وإن سافر عنها فتحسب السنة من الوقت الذى استحق به اسم السفر ، وذلك من الوقت الذى جاوز فيه فرسخين عن مسكنه ؛ فإن جاوز ذلك بعد طلوع الشمس فلتحسب من الليلة المقبلة ، وإن كان قبل طلوع الشمس فلتحسب من الليلة الماضية ، وكذلك إن مات عنها أو فقد عنها أو آلى منها أو طلقها وهى ممن لا تحيض ، فحد جميع ما ذكر من ذلك طلوع الشمس فما كان منه قبل طلوع الشمس فلتحسبه من البارحة ؛ وإن كان بعد طلوع الشمس فلتحسبه من الليلة المقبلة ، وكذلك في الحيض والنقاس مثل ما ذكرنا . وإن كان اشترطت عليه أن تطلق نفسها إذا مكث عنها في السفر سنة أو تزوج عليها أو تسرى عليها طلقت نفسها متى ما شاءت ؛ وإن لم تشرط ذلك إلا أنها تطلق نفسها إذا تزوج عليها أو تسرى عليها أو مكث عنها في السفر سنة ولم تشرط متى ما شاءت ، فإن لم تطلق عند رأس السنة فلا تطلق بعد ذلك ، وكذلك إذا تزوج عليها فإن لم تطلق عند التزويج فلا تطلق بعد ذلك ، وإذا تزوج عليها أخرى أو تسرى عليها أخرى فلها أن تطلق . وكذلك إن رجع من سفره ثم سافر مرة أخرى فلها أن تطلق . وأما إن أطال المكث في سفره ذلك ولم تطلق عند رأس السنة ، وكان الشرط على أن تطلق إذا مكث عنها في السفر سنة ولم تشرط عليه متى ما شاءت فلا تطلق بعد ذلك ، ومنهم من يقول بأن تطلق عند رأس السنة الثانية ، وعلى هذا القول إن تطلق

عند رأس السنة الثانية . فلتطلق عند رأس السنة الثالثة ، والرابعة ، وإذا تزوج الرجل امرأة وأصدقها صداقاً على أن يكون في العاجل مائة ، وفي الآجل مائتان ، فلها أكثر الصداقين في العاجل ؛ وإذا تزوج الرجل امرأة وأصدقها ديناراً إلا حبة ، أو ديناراً وحبة ، فالنكاح جائز ، ويكون لها ما سمي من الصداق ، ولكنه لا يحكم به الحاكم ، والله أعلم ، وبالله التوفيق .

## باب في نكاح المشركين إذا أسلموا

وإذا أسلم المشرك من شركه وتحتة ثمانى نسوة وقد أسلمن معه ، فإذا تزوجهن واحدة بعد واحدة فليقم على الأربع الأوائل منهن ويترك ما فوق ذلك ، وإذا تزوجهن جميعاً في عقدة واحدة فلا يقيم على واحدة منهن ، ولكنه يحدد النكاح لمن شاء منهن ، الأربع وما دونهن ، ومنهم من يقول لا بأس عليه أن يقيم على أى أربع شاء منهن ، وإن تزوج أربعاً منهن في عقدة واحدة وأربعاً في عقدة واحدة ، فليقم على الأربع الأوائل منهن ، فإن أسلم وأسلمت معه الأربع الأواخر منهن ، فإنه يقيم عليهن ، فإن أسلم بعد ذلك الأربع الأوائل فلا يرجع إليهن ، وليقم على اللواتى أقام عليهن أولاً . وإذا أسلم المشرك وخلف امرأته في الشرك ، ثم أسلمت بعد ذلك فلا يقيمان على نكاحهما الأول ، ولكن يستأنفان النكاح ، ومنهم من يقول بأن يقيما على نكاحهما الأول ما لم تنقض عدتها ، فإذا انقضت عدتها ثم أسلمت فليستأنفا النكاح ، ومنهم من يقول بأن يقيما على نكاحهما الأول ولو انقضت العدة ما لم تزوج أو يتزوج أختها أو أربع نسوة ، ثم أسلمت فلا يقيمان على نكاحهما الأول حتى يستأنفا النكاح ، وإن تزوجت في الشرك ثم مات عنها زوجها أو طلقها ثم أسلمت فلا يقيمان على نكاحهما الأول حتى يستأنفا النكاح ، وكذلك إن تزوج عليها أختها أو أربع نسوة من قبل إسلامها ثم ماتت عنه أختها التى تزوج في الإسلام أو طلقها أو ماتت تلك الأربعة اللواتى تزوج أو طلقهن ثم أسلمت بعد ذلك ، فلا يقيمان على نكاحهما الأول حتى يستأنفا النكاح ، وكذلك إن تزوج عليها أختها أو أربع نسوة من قبل إسلامها ، ثم ماتت عنه أختها التى تزوج في الإسلام أو طلقها أو ماتت تلك الأربعة اللواتى تزوج أو طلقهن ثم أسلمت بعد ذلك فلا يقيمان على نكاحهما الأول حتى يستأنفا النكاح ، وإذا أسلم المشرك وتحتة أختان وأسلمتا معه فلا يقيم على واحدة منهما ولا يحدد النكاح لواحدة منهما بعد ذلك ، مسهما أو لم بمسهما ، ومنهم من يرخص أن يحدد النكاح لمن شاء منهما إذا لم بمسهما أو يتزوجهما في عقدة واحدة ، ومنهم من يرخص

أن يحدد النكاح لمن شاء منهما مسهما في الشرك أو لم يمسهما ، وكذلك إن تزوجهما واحدة بعد واحدة ، فليقم على الأولى منهما مسهما في الشرك أو لم يمسهما ، أو مس واحدة منهما دون واحدة ، في قول المرخصين ، إذا كان النكاح على الرشد عندهم في مثلهم الأولى . وإذا أسلم المشرك ونحته امرأة وأمها أو امرأة وابنتها أو ابنة ابنها أو ابنة ابنتها أو جدتها وأسلمتا معه جميعاً ، فلا يقيم على واحدة منهما ولا يستأنف النكاح لواحدة منهما ، مسهما أو لم يمسهما أو مس واحدة منهما دون الأخرى ، أو تزوجهما في عقدة واحدة ، أو متفرقات ، وإذا تزوج المشرك في شركه أخته أو أمه أو غيرها من ذوات المحارم فمات عنه فورثها أو مات عنها فورثته ثم أسلم أو أسلمت فليس على واحد منهما رد ما أخذ من الميراث من الآخر إن لم يسلم إلا وقد قسم المال وأخذ نصيبه ، وإن لم يقسم حتى أسلم فلا يأخذ بعد ذلك ، وكذلك ما ورثوا في شركهم على خلاف ما في ملة الإسلام ، ثم أسلموا فلا يردون ما قسم ولا يأخذون ما لم يقسم . . وإذا أسلم المشرك من شركه وترك امرأة في الشرك وهي مجوسية أو وثنية أو أمة أو كتابية محاربة ، فلا يتزوج أختها في الإسلام حتى تعتد التي ترك في الشرك إذا مسها قبل إسلامه . وإن لم يمسهما فليزوج أختها متى شاء ، وكذلك إن ترك أربعاً في الشرك فلا يتزوج في الإسلام حتى تنقضي عدة اللواتي في الشرك ، فإن انقضت عدة واحدة منهن زوج واحدة في الإسلام ، فإن انقضت عدة الأخرى زوج الأخرى في الإسلام ، إن شاء ، وإن انقضت عدة الثالثة زوج الأخرى ، فإن انقضت عدة الرابعة زوج الأخرى ، إن شاء ، وكذلك إن تزوج واحدة في الشرك فلا يتزوج في الإسلام أربعاً حتى تعتد التي في الشرك ، وإن تزوج قبل انقضاء العدة في ذلك كله لم يفرق بينهما ولا يحرم عليه ما تزوج في الإسلام قبل انقضاء عده ما ترك في الشرك ؛ وكذلك المسلم إذا طلق امرأته ثلاث تطليقات أو فادأها أو طلقها طلاقاً بائناً أو خرجت عنه بالتحريم فلا يتزوج أختها ، ولا يتزوج أربعاً من النساء حتى تنقضي عدة الأولى . أو تموت تلك الأولى . وكذلك إن طلق أربعاً ثلاث تطليقات فلا يتزوج أربعاً أخرى حتى تنقضي عدة الأوائل أو يمتن ، فإن انقضت عدة واحدة منهن أو ماتت

فليزوج واحدة أخرى ، فإن انقضت عدة امرأة أخرى أو ماتت من اللواتي طلق فليزوج أخرى فإن تزوج في ذلك كله قبل انقضاء العدة فلا يفرق بينهما ، ولا يحرم عليه ما تزوج . وأما إن طلق طلاقاً يملك فيه الرجعة فلا يتزوج حتى تنقضي العدة ، فإن تزوج أخت التي طلق أو تزوج أربعاً فرق بينهما وحرمن عليه إذا مسهن ؛ وذلك إذا تزوج تلك الأربعة في عقدة واحدة ، وأما إن تزوجهن واحدة بعد واحدة فلا تحرم عليه إلا الأخيرة منهن إذا مسها ، فإنها خامسة . وهي التي يفرق بينه وبينها . وإذا تزوج أخت التي طلق طلاقاً يملك فيه الرجعة قبل انقضاء عدتها فقد حرمتا عليه جميعاً مس الأخيرة منهما أو لم يمسها . وإذا أسلم المشرك وترك امرأته في الشرك وهما جميعاً كتابيان معاهدان ، فذكر الشيخ رضي الله عنه عن أبي سهل أن أبا يحيى الدرفي وأبا نصر (١) رحمهما الله اختلفا في ذلك فقال أبو نصر : يقيم عليها وقال أبو يحيى : لا يقيم عليها ، ولا يجيد بكم إذا كان المسلم ينكح الكفائية ، فإن الشرك قد فرق بينهما في هذا الوجه ، وإذا أسلم المشرك وأسلمت معه امرأته وقد أصدقها في الشرك خيراً أو خنزيراً وقد قبضت ذلك في شركها فقد برئ الزوج من ذلك ؛ وإن قبضت عنه الخمر بعينه والخنزير ثم أسلمها فأهرقت الخمر وقتلت الخنزير ، فلا ترجع على الزوج بشيء من صداقها إذا كانت قبضته في الشرك ، وإن لم تقيض شيئاً من ذلك حتى أسلمها فليعطيها قيمة ذلك عند أهل الكتاب بقيمة العَدُول منهم ، ومنهم من يقول لا يستحب للمسلمة أن تأخذ قيمة الخمر والخنزير ، وإذا أسلم المشرك وترك امرأته في الشرك فعليه أن يعطيها صداقها ، وكذلك إن أسلمت المرأة وتركت زوجها في الشرك فإنها تدرك عليه صداقها . وذكر الشيخ رضي الله عنه أن المرأة إذا أسلمت من الشرك وهي حامل وزوجها

---

(١) أبو نصر زار بن يونس النفسي ، من علماء القرن الرابع الهجري ، ذكره الباروني في الطبقة السابعة ، أخذ العلم عن أبي محمد الكباوي وغيره ، وأخذ عنه أبو سهل البصري محمد التندميرقي ، وأبو يوسف وجدليش بن في اليوجلاني نسبة إلى يوجلين قرية بجنادو وغيرهما ، وهو ممن مرت عليه نسبة الدين .

في الشرك فلا تدرك عليه النفقة ؛ وكذلك إن أسلم وترك امرأته في الشرك وهي حامل فلا تدرك عليه النفقة ؛ ويعجبني أن تكون عليه النفقة في هذا الوجه ، وإذا أسلم المشرك وترك امرأته في الشرك وهي حامل ثم وضعت ولداً كان ولدها ذلك مسلماً ؛ لأنه قد جره الإسلام إليه ، سواء كان الأب حراً أو عبداً ، أو كانت الأم حرة أو أمة ، كانا محاربين أو معاهدين ؛ وكذلك إن أسلمت المرأة وهي حامل وتركت زوجها في الشرك ثم وضعت حملها ، كان ولدها ذلك مسلماً ، لأنه قد جره إسلامها مثل ما ذكرنا في الزوج ؛ وكذلك كل من أسلم من الزوجين من الشرك كان إسلامه يجر أولاده الأطفال حراً أو عبداً (٢) وإذا أسلم المشرك وتحتة أمة وأسلمت معه فلا يقيم عليها — على النكاح الأول — إن كان ممن لا يحل له نكاح الإمام . وإذا أسلم المشرك وأسلمت معه امرأته من قبل أن يمسه في شركها فلا يقيمها على النكاح الأول حتى يستأنفا النكاح . وكذلك إن أسلم الزوج ثم أسلمت المرأة بعد ذلك ، أو أسلمت المرأة ثم أسلم الزوج بعد ذلك فلا يقيمها على النكاح الأول حتى يستأنفا النكاح . وكذلك إن أسلم الزوج وترك امرأته في الشرك من قبل أن يمسه فله أن يتزوج أختها أو أربعا من النساء في يوم إسلامه ، وكذلك إن أسلمت المرأة وتركت زوجها في الشرك كان لها أن

(٢) قال القطب رحمه الله في شرح النيل :

ويجر من أسلم منهما صغار أولاده — وهم من لم يبلغ — إلى الإسلام ولو كان الذي أسلم منهما هو الأم ، وكانت أمة أو حرة .  
وقال في الديوان : وإن كان من أسلم منهما غير حر لم يجر الولد للإسلام والصحيح ما ذكره المصنف فيما قيل زيادة للإسلام ومزية له .  
وقال مالك لا يكون إسلام الأم إسلاماً لولدها — وبه قال بعض أصحابنا — إلا إن كان ابن أمة ، وأما الجحد فقال في الديوان : إسلامه لا يجر أولاد بنيه الأطفال ، وقيل يجرهم إن مات أبوهم . انتهى كلام الديوان .  
وبالأول قال أهل العراق ، وكذا قالوا في إسلام الجدة أم الأم وقيل في إسلامها إنه يجرهم ، ويتبع الولد أمه في الحرية والعبودية .

تتزوج من يوم إسلامها . وكذلك المسلم إذا طلق امرأته من قبل أن يمسيها جاز له أن يتزوج أختها أو أربعا من النساء من يومه ذلك ، وجاز للمرأة أن تتزوج من يومها ذلك ، وكذلك إن خرجت بالتحريم ، وأما إن ماتت عنه امرأته جاز له أن يتزوج أختها أو أربعا من النساء من يومه ذلك مسيها أو لم يمسيها ، وأما المرأة إذا مات عنها زوجها فلا تتزوج حتى تعتد مسيها أو لم يمسيها . وإذا ارتد الرجل إلى الشرك وترك امرأته في الإسلام ثم رجع إلى الإسلام فلا يقيم على نكاحها الأول حتى يستأنفا النكاح ، ومنهم من يقول : إذا رجع من قبل أن تنقض عدها أقاما على نكاحها الأول . وكذلك إن ارتدت المرأة مثل ذلك . وإذا ارتدت المرأة وتزوجت في ارتدادها ، ثم أسلمت فلا يقيم على نكاحها وإذا ارتد الرجل وإمرأته إلى الشرك ، ثم رجعا جميعاً فليستأنفا النكاح ، ومنهم من يخصص أن يقيما على نكاحها الأول إذا رجعا من ارتدادهما قبل انقضاء العدة إن لم يكن مسيها في ارتدادهما ، فإن مسيها في ارتدادهما فقد حرمت عليه . وكذلك إن ارتد إلى الشرك فتزوج امرأة مشركة في ارتداده ، ثم أسلم وأسلمت معه فلا يقيم على نكاحها ، وليستأنفا النكاح إن لم يكن مسيها في ارتداده . فإن مسيها في ارتداده فقد حرمت عليه . وكذلك إن ارتدت المرأة إلى الشرك فتزوجها في ارتدادها رجل فأسلم وأسلمت معه فلا يقيم على نكاحها الذي تناكحا في الارتداد ، وليستأنفا النكاح إن لم يكن مسيها في ارتدادها ، فإن مسيها في ارتدادها فقد حرمت عليه . وإذا ارتد الرجل إلى الشرك وارتدت معه امرأة أخرى وهي ليست بامرأته ، ثم تناكحا في ارتدادهما ثم أسلما جميعاً فلا يقيم على نكاحها ذلك الأول ، وليستأنفا النكاح إن لم يكن مسيها في ارتدادهما . فإن مسيها في ارتدادها فقد حرمت عليه . وإذا ارتد الرجل إلى الشرك فصار يهودياً أو نصرانياً ، فلا تؤكل ذبيحته ، مثل الذين ارتد إليهم (٣) . وإن ارتد الرجل عن امرأته إلى الشرك أو ارتدت عنه امرأته

---

(٣) المرتد عن الإسلام إلى اليهودية أو المسيحية لا يعامل معاملة أهل الكتاب ، وليس له إلا الإسلام أو السيف فلا تؤكل ذبيحته ، ولا تتزوج =

ثم رجع أو رجعت وذلك كله من قبل أن يمسا فلا يقيمان على النكاح الأول حتى يستأنفا النكاح . وإذا ارتد الرجل عن امرأته إلى الشرك فلا تزوج امرأته حتى تعتد ثلاث قروء إن كانت ممن تحيض أو ثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض ، فإن ارتد عنها وهي حامل فلا تزوج حتى تضع حملها وتعتد بعد ذلك ثلاثة قروء . ومنهم من يرخص أن تزوج إذا وضعت حملها ولا تعتد من بعد ذلك . وكذلك المسلم إذا خرجت عنه امرأته بالتحريم وهي حامل أو آلى منها وهي حامل فلا تزوج حتى تضع حملها وتعتد بعد ذلك ثلاثة قروء ، ومنهم من يرخص أن تزوج إذا وضعت حملها . وإذا طلق امرأته فاعتدت حيضة أو حيصتين فارتد عنها إلى الشرك فلا تزوج حتى تعتد ثلاثة قروء من يوم ارتداده . وكذلك إن طلقها وهي ممن لا تحيض فاعتدت شهراً أو شهرين ثم ارتد عنها زوجها إلى الشرك فلا تزوج حتى تعتد من بعد ذلك ثلاثة أشهر من يوم ارتداده . وقد قيل بأن تزوج إذا انقضى ما بقي من عدة الطلاق الأول ، وكذلك إن آلى منها فكثت شهراً أو شهرين أو ثلاثة فارتد عنها فلا تزوج حتى تعتد ثلاثة قروء من يوم ارتداده ، إن كانت ممن تحيض ، أو ثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض ، وكذلك المسلم إذا طلق امرأته فاعتدت حيضة أو حيصتين إن كانت ممن تحيض ، أو شهراً أو شهرين إن كانت ممن لا تحيض أو آلى منها فكثت شهراً أو شهرين أو ثلاثة ثم خرجت عنه بالتحريم فلا تزوج حتى تعتد ثلاثة قروء إن كانت ممن تحيض ، أو ثلاثة أشهر إن كانت لا تحيض . وأما المرأة إذا خرجت من زوجها بالتحريم فذلك على وجهين فإن كان أبوه أو ابنه هو الذى مسها فحرمها على زوجها فلا تزوج حتى تعتد ستة قروء ، وثلاثة منها للمسيس الذى مسها ابن زوجها أو أبوه . وثلاثة أخرى للفرقة التى حدثت بينها وبين زوجها ، وأما إن كان زوجها هو

---

=بنته بعد رده ، ولا يحل بلله ، ولا تؤخذ منه جزية ، ولا يوضع تحت الذمة ولا يقبل منه عهد ، ولا يؤمن على نفسه أو ماله ، بل يعامل معاملة المرتد إلى الشرك وعبادة الأصنام ، ولا فرق بينهما .

الذى مس ابنتها أو أمها فحرمت عليه بذلك ، فلتعتد ثلاثة قروء أو ثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض . وليس عليها أكثر من ذلك (٤) : وأما إن مسها أبوه أو ابنه وهى حامل فحرمها عليه ، فلا تتزوج حتى تضع حملها و تعتد من بعد ذلك ستة قروء ، أو ستة أشهر إن كانت ممن لا تحيض وأما إن مس زوجها أمها أو ابنتها وهى حامل فحرمت عليه بذلك فلا تتزوج حتى تضع حملها وتعتد بعد ذلك ثلاثة قروء وليس عليها أكثر من ذلك والله أعلم .

---

(٤) الفرق بين هذه الصورة والصورة التى قبلها أن المرأة فى الصورة الأولى قد حرمت عليه بمس وقع عليها من أبى الزوج أو ابنه ، فكان عليها أن تعتد من هذا المس الذى هو سبب التحريم ، والذى وقع عليها من غير الزوج ، وعليها أيضاً أن تعتد عدة أخرى من مس الزوج ، وهى العدة المشروعة عند الفراق ، ومن العلماء من يرى أن المرأة ذات الزوج لا تجب عليها عدة بمس الحرام ، فلا يكون عليها إلا عدة واحدة بناء على هذا القول . أما الصورة الثانية فالتحريم وقع بسبب مس من زوجها وقع على غيرها أى على أمها أو بنتها ، فليس عليها فى هذه الحالة إلا عدة واحدة ، هى عدة الفراق عن زوجها بسبب حرمتها عليه .

وفى الموضوع مباحث وخلافات بين الفقهاء ، لا سيما إذا وقع المس وهى حامل فى كلتا صورتين .

## باب في نكاح المتعة ونكاح الشفهر

ونكاح المتعة قيل : إنه منسوخ ، نسخته آية الميراث ، وقيل إنه نسخه نهي النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن متعة النساء وعن أكل لحوم الحمير الإنسية ، وقيل إنه غير منسوخ إلا أنهما لا يتوارثان إذامات أحدهما . وهو شيء كان يفعلونه في الجاهلية وفي صدر الإسلام ، وذلك أن يتزوج الرجل امرأة على صداق معلوم إلى أجل معلوم ، فإذا تم الأجل الذي بينهما خرجت عنه بغير طلاق ، وإن اتفقا أن يزيدا في الصداق وتزيده في الأجل فعلا ، وإن مات أحدهما قبل الأجل الذي بينهما فلا يتوارثان ، ومن قال بأنه غير منسوخ فقد يوجب الميراث بينهما إذا مات أحدهما في ذلك الأجل الذي بينهما ، وهما يتوارثان ، وبقي النكاح على حاله غير منسوخ عنده . وأكثر القول بأنه منسوخ ، وقد روى عن ابن عباس (١) رضي الله

---

(١) قال الأستاذ سيد سابق في فقه السنة ما يلي :

« وقد روى عن بعض الصحابة وبعض التابعين أن زواج المتعة حلال ، واشتهر ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه .

وفي تهذيب السنن :

وأما ابن عباس ، فإنه سلك هذا المسلك في إباحتها عند الحاجة والضرورة ولم يبيحها مطلقاً ، فلما بلغه أكثر الناس منها رجع ، وكان يحمل التحريم على من يحتاج إليها .

وبعد أسطر قال سيد سابق :

« فقال ابن عباس : إنا لله وأنا إليه راجعون ، والله ما هذا أفتيت ، ولا هذا أردت ، ولا أحلت إلا مثل ما أحل الله : الميتة والدم ، ولحم الخنزير ، وما تحل إلا للمضطر ، ما هي إلا كالميتة والدم ولحم الخنزير . انتهى ما أورده سيد سابق .

عنه أنه قال « لو أطاعنى عمر فى نكاح المتعة لم يجلد على الزنا إلا شتى » ونكاح الشغار لا يجوز (٢) . وهو مأخوذ من شجر الكلب إذا رفع إحدى رجله

(٢) قال سيد سابق فى فقه السنة :

ومن صور الزواج المقرن بشرط غير صحيح : زواج الشغار ، وهو أن زوج الرجل وليته رجلاً على أن يوجه الآخر وليته وليس بينهما صداق . وبعد إيراد أدلة المنع قال :

« استدلت جمهور العلماء بهذين الحديثين على أن عقد الشغار لا يتعقد أصلاً ، وأنه باطل .

وذهب أبو حنيفة إلى أنه يقع صحيحاً ، ويجب لكل واحدة من البنتين مهر مثلها على زوجها ، إذ أن الرجلين سميما ما لا يصلح تسميته مهراً . إذ جعل المرأة مقابل المرأة ليس بمال . فالفساد فيه من قبل المهر ، وهو لا يوجب فساد العقد كما لو تزوج على خمر وخنزير ، فإن العقد لا يفسخ ويكون فيه مهر المثل « انتهى » .

وقال القطب رحمه الله فى شرح النيل :

« وهو من أعمال الجاهلية ، سواء أعلننا صداقيهما أم لا ، ولا يعطى أحدهما للآخر شيئاً ولو عيناه » . وقال بعد قليل : « وذكر فى الأثر أنهما حرمتا وليس مقابلاً لقول آخر ، إذ لا قائل بجواز البقاء عليه لاتفاقهم أنه لا إرث فيه . والمراد اتفاق أصحابنا . ويبعد أن يريد أنهما حلتا ، وقيل حرمتا ، ويريد بالحل قولاً لغيرنا ، فيفرقان ولا يجتمعان أبداً إن مس ، وهو الصحيح .

قال ابن عبد البر : أجمعوا أن نكاح الشغار لا يجوز ، ولكن اختلفوا فى صحته ، فالجمهور على البطلان ، وعن مالك يفسخ قبل الدخول لا بعده ، وأجازته الحنفية وأوجبوا مهر المثل . وهو رواية عن ابن حنبل ، وحملوا النهى على التنزيه . وإن قيل : النهى للتحريم بقى أن النهى يدل على الفساد أولاً يدل عليه ، وعلى التحريم والتفريق وبالمس جروا فى الديوان . إذ قال : وإن مست حرمت .

ليبول ، وهو أن يزوج الرجل وليته لرجل ، ويزوجه الآخر ابنته . ويجعلان  
صداق هذه بصداق هذه ، فلا يجوز ذلك ؛ وإن فعلا كان النكاح لازماً .  
ولكل واحدة منهما صداق أنسابها إذا مسها ، وإذا زوج الرجل أمة لعبد  
رجل وزوج الآخر أمة لعبد الأول ، وجعلا صداق هذه بصداق هذه  
فلا يكون ذلك شغاراً . وإن زوج الرجل أمة لرجل وزوج له الآخر أمة ، وجعلا  
صداق هذه بصداق هذه فلا يجوز لمن كان له ما يدرك به تزويج الحرّة  
تزويج الأمة ، وهؤلاء لكل واحد منهما أمة فلا يتزوج الأمة من كانت  
له أمة ، إما أن يتسراها وإما أن يتزوج بها ، وأما إن كان ممن لا يحل له أن  
يتسراها ولم يكن في ثمنها ما يدرك به نكاح الحرّة ، فلا يكون ذلك شغاراً  
في الإماء ، والله أعلم .

### باب في نكاح العبيد (١) والاماء

ولا يجوز نكاح العبد إلا بإذن سيده ، وكذلك طلاقه وفداؤه وإبلاؤه وظهاره ومراجعته ، فلا يجوز شيء من جميع ما ذكرنا إلا بإذن سيده ، وكذلك الأمة ، فلا يجوز لها شيء من ذلك إلا بإذن سيدها ، قال الله تعالى :

[ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ ]

(سورة النحل آية ٧٥)

وليس للعبد شيء مما ذكرنا إلا بإذن سيده ، وليس له ميراث ولا شهادة ، وكذلك يبعه وشرأوه لا يجوز إلا بإذن سيده ، وكذلك العبد إذا كان بين شريكين أو أكثر من ذلك ، فلا يجوز ما عقد عليه أحدهما دون سائرهم ، من نكاح ، أو طلاق ، أو فداء ، أو مراجعة ، وأما البيع والهبة فلا يجوز له يبعه ولا هبته إذا باعه كله أو وهبه كله . وأما إن باع نصيبه منه أو وهب نصيبه منه فهو جائز . وأما إن دبر نصيبه فيه ، أو دبره كله ، أو اعتنق نصيبه فيه ، أو أعتقه كله ، أو كاتب نصيبه منه ، أو كاتبه كله ، فهو جائز على شركائه ويضمن لهم أنصباؤهم في قيمته إن لم يجيزوا له ما فعل . وأما المكاتب والمكاتبة فهما حُرَّان عندنا في قول أصحابنا فما فعلا فهو جائز من نكاح ، أو إعتاق ، أو فداء ، أو طلاق ، أو مراجعة أو بيع أو شراء ، أدى ما كوتب به أو لم يؤده إذا تمت المكاتبة بينه وبين سيده . ونكاح الأمة بإذن سيدها . وليس هو إلى أبيها أو لإختها أو شيء من أولياتها أحراراً كانوا أو عبيداً ، وكذلك العبد مثل الأمة . ونكاح عبيد اليتيم والمجنون وإمأتهما إلى خليفتهما ، أو إلى أولياتهما ، ونكاح عبيد المرأة وإمأتهما إلى أولياتها وإن أمرت المرأة أيضاً غير وليها فزوج أو طلق أو فادى أو راجع فهو جائز . والأجود أن يكون إلى وليها . ولا يزوج خليفة اليتيم عبيده وإماءه .

---

(١) ألغت القوانين الدولية نظام الرق فلا وجود للعبيد في عصرنا هذا ، ولذلك فقد تركنا هذا الباب دون أى تعليق لعدم الحاجة إليه أصلاً في عصرنا هذا .

ومنهم من يقول يزوج عبيده ولا يزوج إماءه ، ومنهم من يقول يزوجهما فيما بينهما . عبيده وإماءه . ولا يزوجهم لغيرهم ، ومنهم من يقول بأن يزوجهم جميعاً فيما بينهم ، ولغيرهم إذا رأى أن في ذلك مصلحة له . وأما إن استمسكوا به عند الحاكم فإنه يؤخذ بتزويجهم . ذكورهم وإناثهم بالضرب حتى يزوجهم ، وإذا تزوج العبد أو الأمة بغير إذن سيده فأجاز سيده تزويجه من قبل أن يتماسا فهو جائز . وأما إن أجازته بعد المسيس فلا يجوز ، وقد حرمت عليه . ومنهم من يرخص إذا أجازته قبل المسيس أو بعده . وأما النسب فهو ثابت إذا تزوج العبد بغير إذن سيده أو تزوجت الأمة بغير إذن سيدها ، فأجاز النكاح أو أنكره فالنسب ثابت . وإذا تزوج الرجل وليته لعبد ثم أعتقه سيده أو باعه أو وهبه من قبل أن يقبل النكاح فقبل المعتق أو المشتري أو الموهوب له فلا يقيمان على ذلك النكاح حتى يستأنفاً النكاح ، ومنهم من يرخص أن يقيما على نكاحهما من غير استئناف ، وكذلك لو أن رجلاً زوج أمة لرجل ثم أعتقها سيدها أو باعها أو وهبها من قبل أن يقبل الزوج النكاح ، ثم قبل بعد ذلك ، فلا يقيمان على ذلك النكاح ، وليستأنفاه ، ومنهم من يرخص أن يقيما على ذلك النكاح وكذلك إن زوج الرجل أمته لعبد رجل فعتق العبد أو أعتقت الأمة قبل القبول ثم قبل المعتوق بعد ذلك ، مثل التي ذكرنا قبلها ، وإذا كان للرجل عبد وأمة فأراد أن يزوج الأمة للعبد فزوجها له فقبل العبد النكاح فأجاز له قبوله ، فهو جائز ، وأما إن أمر غيره أو استخلفه فقبل عليه فهو جائز ، وكذلك إن أمر غيره أو استخلفه ، فزوج الأمة للعبد فقبل عليه أو قبل العبد فأجاز قبوله فهو جائز ، وإذا كان لرجل عبد وأمة فلا يزوج تلك الأمة لذلك العبد إلا بصداق . وإن أصدقها ذلك العبد فلا يجوز ذلك ، وكذلك إذا كان العبد لرجل ، ولرجل آخر أمة فتزوج رب العبد الأمة على عبده فأصدقها ذلك العبد فلا يجوز ذلك ، وكذلك لو أن رجلاً تزوج على عبده امرأة حرة فأصدقها ذلك العبد فلا يجوز ذلك ، لأنه إذا قبل عليه النكاح وجب للمرأة نصف العبد عند قبوله فيبطل النكاح . وإذا أمر الرجل عبده أو أمته بالنكاح فكل ما تناكحا به من الصداق فهو لازم للسيد ، وإن أمره

أن يتزوج بعشرة دنانير فزوج بعشرين أو أكثر فالذى سمي هو اللازم له .  
وتكون الزيادة فى رقة العبد ، فاجاوز قيمة رقة العبد كان عليه إن عتق  
يوماً . وإذا كان العبد بين رجلين فأمره أحدهما أن يتزوج بعشرة دنانير  
وأمره الآخر بالتزويج ولم يسم له شيئاً من الصداق فتزوج بمائة دينار أو أقل  
من ذلك أو أكثر فعلى الذى أمره بالعشرة نصفها ، وعلى الآخر الذى لم يسم  
له شيئاً نصف المائة . وما بقى فهو فى رقة العبد ، نصيب الذى لم يسم له  
شيئاً من الصداق ، وما فوق ذلك فلا يلزمه ، وإن أمره أحدهما أن يتزوج  
بعشرة دنانير والآخر أمره بعشرين فتزوج بمائة ، فعلى الذى أمره بالعشرة  
نصفها ، وعلى الذى أمره بالعشرين نصف العشرين ، وما فوق ذلك فهو  
فى رقة العبد بينهما ، وما فوق ذلك لا يلزمهما ، وإن تزوج بخمسة فهى  
بينهما نصفان ، وكذلك ما زاد على الخمسة حتى يبلغ العشرة التى سمي له  
أحدهما ، فإن زاد على العشرة فلا يلزمه ما فوق ذلك حتى يكمل صاحب العشرين  
نصف العشرين التى أمره بها ثم يكون ما بقى فى رقة العبد . وكذلك إذا كان العبد  
بينهما اثلاثا فعلى صاحب الثلث ثلث ما سمي وعلى صاحب الثلثين ثلثا ما سمي وما  
فوق ذلك فهو فى رقة العبد بينهما ، وإذا تزوج الرجل على عبد أمة بصداق معلوم ثم  
باعه أو وهبه أو أعتقه من قبل أن يمسه ، ثم مسها بعد ذلك فعلى الأول نصف الصداق  
وعلى الثانى النصف الباقى . وأما إن أعتقه أو وهبه أو باعه بعد المسيس فعلى  
الأول جميع الصداق ، وكذلك إذا زوج الرجل امته لرجل بصداق معلوم ،  
ثم باعها أو أعتقها من قبل أن يمسه الزوج ثم مسها بعد ذلك ، فللأول  
نصف الصداق ، وللثانى النصف الآخر . وإن باعها أو وهبها أو أعتقها  
بعد المسيس فاللأول جميع الصداق .

ويجوز للعبد نكاح امرأتين نصف ما للحر ، وإن تزوج ثلاثا أو أربعا  
فليس بحرام ، فإن اعتق بعد ذلك جاز له أن يقيم عليهن ، فإن فادى إحداهن  
فلا يرجعها وإن طلقها طلاقاً يملك فيه الرجعة جاز له أن يرجعها ولا يجوز  
لحر نكاح الأمة إلا بعد عدم الطول وخوف العنت لقول الله تعالى (وَمَنْ  
لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحِ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ

أبمانكُم من قَتِيَا تَكْتُمُ الْمُؤْمَنَاتِ ) ثم قال ( ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ ) • (سورة النساء الآية ٢٥) • وتفسير العنت المشقة ، وقيل إن العنت هو : الزنا ، ولا يجوز للحر نكاح الأمة إلا بعد اجتماع الشرطين اللذين ذكرنا : من عدم الطول وخوف العنت إلا ما ذكر في بعض الكتب عن جابر بن زيد رضى الله عنه أن امرأة سألته فقالت إن رجلاً خطب إلى جاريتي أفأزوجها له ؟ فقال لها : لا فعاد إليها الرجل فعادت إلى جابر ابن زيد ، فقال لها : لا فعاد إليها الرجل فعادت إلى جابر فقال لها : لا ، فعاد إليها الرجل فقال لها : إن لم تزوجنيها أوقعها حراماً فأخبرت بذلك جابراً فقال لها زوجها له فهذا هو العنت وإن اجتمع عليه عدم الطول وخوف العنت فلا يتزوج إلا واحدة ، فإن أيسر بعد ذلك جاز له أن يقيم عليها حين تزوجها بحلال ، فإن فادأها بعد ذلك فلا يرجعها . وكذلك إن أيسر بعد الفداء فلا يرجعها . فإن فادأنا ثم أيسر في العدة ثم افتقر في العدة استأنف النكاح . وأما إن تزوجها وهو غنى ثم افتقر بعد ذلك ، فلا يقيم عليها حتى يجدد ذلك النكاح . إن لم يكن مسها ، فإن مسها على ذلك فقد حرمت عليه . وإن تزوج الرجل أمة فلا يتزوج عليها الحرة بعد ذلك ، ومنهم من يقول إذا رضيت الحرة بذلك فهو جائز ويكون للحرة يومان ويوم للأمة . وإن تزوج الحرة على الأمة ولم تعلم بها الحرة ثم علمت فلها أن تنكر النكاح إن شاءت ، ومنهم من يقول . نكاح الحرة طلاق الأمة ونكاح الأمة طلاق الأمة ، ومنهم من يقول : نكاح الحرة طلاق الأمة ، ونكاح الأمة طلاق الحرة . وإن كان بين رجلين عبد وأمة فزوجا الأمة للعبد بصداق معلوم ، ثم اقتسهما فأخذ أحدهما الأمة والآخر العبد من قبل أن يمسهما العبد ، ثم مسها بعد ذلك فالنصف الأول من الصداق بينهما والنصف الآخر الذى وجب بالميسر الذى كان بعد القسمة فهو للذى أخذ الأمة منهما على الذى أخذ العبد ، وإن مسها قبل القسمة كان الصداق بينهما جميعاً ، وإذا اشترى

رجل عبداً ثم علم بأن له امرأة ، فذلك عيب يرد به ، وكذلك الأمة إذا كان لها زوج فهو عيب ترد به ، وكذلك إن اشترى رجل عبداً فتزوج له امرأة ثم اطلع على عيب كان فيه قبل الشراء فلا يرد به بذلك العيب الذى كان فيه قبل الشراء حين تزوج عنده ، لأن التزويج الذى حدث عنده عيب ، وكذلك الأمة إذا تزوجت عنده فلا يرد بها بعيب كان فيها قبل الشراء ، وإذا طلق على العبد طلاقاً بائناً أو طلقت الأمة طلاقاً بائناً جاز لهما ردهما بالعيب الذى كان فيهما قبل الشراء ، وإذا اشترى الرجل عبداً ، وله امرأة ولم يكن مسها عند البائع فسها عند المشتري ، فإذا فيه عيب كان فيه قبل الشراء ، فله أن يرد به إن شاء ، وإن رده كان عليه نصف الصداق ، وكذلك إن اشترى أمة ولها زوج ولم يكن مسها زوجها فسها عنده ، فإذا فنها عيب كان فيها قبل الشراء ، فله أن يرد بها به إن شاء ، فإن ردها فله نصف الصداق الذى وجب بذلك المسيس الذى كان عنده ، ويحبسه لنفسه مثل الغلة . وقيل بأن يرد به مع الأمة إذا ردها . وإذا أعتق العبد وله امرأة فإن شاء أقام عليها وإن شاء اختار نفسه ، سواء كانت امرأته حرة أو أمة ، ولا يكون ذلك الخيار طلاقاً ، فإن تزوجها بعد ذلك فهى عنده على ثلاث تطليقات ، وكذلك إذا اعتقت الأمة ولها زوج ، فإن شاءت أقامت عليه ، وإن شاءت اختارت نفسها ، سواء كان زوجها حراً أو عبداً مسها أو لم يمسه ، ولا يكون ذلك الخيار طلاقاً ، فإذا تناكحها بعد ذلك كانت عنده على ثلاث تطليقات ، وفى بعض الكتب إن ذلك الخيار طلاق فى العبد والأمة جميعاً ؛ وأما الحرة إذا تزوجت العبد ثم عتق فلا خيار لها ؛ لأن الحر خير من العبد ، وقيل بأن يكون لها أن تختار نفسها إن شاءت ، ولا يكون لها الخيار فى العبد والأمة إلا قبيل المسيس إذا اعتقا ، وأما إن مسها بعد العتق فلا خيار لمن عتق منهما . فإن ادعى أو ادعت أنها لم تعلم بالعتق فلا يقبل قولها فى ذلك . وإذا در الرجل عبده أو أمته إلى شهر قبل موته أو أقل من ذلك أو أكثر فلا يزوجهما إلا برضاها ، فإن زوجها برضاها فات قبل الأجل ، فلا يكون لكل واحد منهما خيار ، وإن مات من بعد انقضاء الشهر من يوم زواجهما كان

لها الخيار ولا يضرهما ذلك المسيس الذي بينهما قبل موته بعد وقوع الحرية عليها لأنها لا يدركان علم وقوع الحرية عليهما ، فلا يبطل بذلك المسيس خيارهما . وإن عتقت الطفلة ولها زوج فاختارت نفسها فلا يجوز خيارها في طفولتها ، وإن أراد وليها — إذا كان حراً — أن يختار لها أو يستخلف لها خليفة يختار لها نفسها ، فلا يجوز ذلك ، وكذلك الطفل إذا عتق وله امرأة ، فلا يجوز خياره في طفولته ، فإن بلغ بعد ذلك أنكر إن أراد كما ينكر الأطفال نكاحهم إذا بلغوا ، وإذا أعتق الرجل أمته لوجه الله فلا يستحب له أن يتزوجها ، ولا أن يستخدمها ، فإن فعل فليس بحرام ، وكذلك المرأة إذا أعتقت عبداً فلا يستحب لها أن تزوجه ولا أن تستخدمه ، فإن فعلت فليس بحرام ، وأما إن أعتقته لدين كان عليها فلا بأس عليها في تزويجه ، وكذلك الرجل أعتق أمة لدين كان عليه فلا بأس عليه في تزويجها وخدمتها برضاها ، وإذا أعتقت المرأة عبداً على أن يتزوجها فلما عتق العبد أبي على الزويج فلا يجبر عليه ، ولا يُرد في الرق ، وكذلك إذا أعتق الرجل أمته على أن يتزوجها ، فلما عتقت أبت على النكاح فلا يجبر عليه ، ولا ترد في الرق ، وإذا خطب رجل إلى رجل بنته فغره بأتمته فزوجها إياه ، فإن شاء الزوج أقام عليها إن كان ممن يحل له نكاح الإماء ، وإن شاء أنكر ، فإن أنكر فلا صداق عليه ، مسها أو لم يمسه . وإن ولد منها أولاداً فليس عليه شيء من قيمتهم ، وأما إن خطب إليه أمته فزوجه ابنته فغره ، كان لها الصداق ، وليست كالأمة . وإذا غرت الأمة بنفسها رجلاً فتزوجها وهو يظن أنها حرة فعلم بأنها أمة فعليه عقرها إن كان قد مسها . وإن لم يمسه فلا شيء عليه . وإن غره بها غيره فعلى الذي غره بها صداقها ، وعليه قيمة الأولاد إن ولد معها الذي تزوجها ، وإذا غر العبد بنفسه قوماً فزوجوه وليتهم ثم علمت المرأة بأنه عبد بعد ما مسها فصداقها في رقبته . وليس على المولى أكثر من ذلك . وترد المرأة بجميع ما أنفق عليها . وقيل بأن لا يكون عليها رد ما تلف من يدها ، ولترد ما كان قائماً في يدها . وإذا زوج الرجل أمته لابنه أو لأخيه فذلك جائزاً ، وأما أبوه إذا كان عبداً فهو جائز أيضاً ، وإذا كان حراً فله زعها منه ويتسراها إن شاء ، وإن زوجها لابنه أو لأبيه أو أخيه فالدوا

منها فهم أحرار ، وكذلك كل مالا يحل له نكاحه من نسبه فانه يعتق عليه إذا ملكه ، وأما إن زوجها لعمه أو خاله فلا يعتق ما ولدوا منها لأنه يحل له نكاح ابنة عمه وابنة خاله ، وإذا زوج الرجل لعبده ابنته أو أخته أو أمه أو خالته أو عمته فهو جائز وليس بحرام ، إلا أنه لا يستحب له أن يكون بيده عصمة من ذكرنا من النساء ، وإذا كان للمرأة عبد فتزوج العبد أم تلك المرأة أو ابنتها أو عمها أو خالتها فلا يستحب ذلك ، فإن فعل فهو جائز ، وإذا ورثت المرأة من زوجها - وهو عبد - نصيباً معروفاً قليلاً أو كثيراً فقد بطل النكاح ، وكذلك إذا ورث الرجل من امرأته وهي أمة نصيباً معروفاً فقد بطل النكاح ، وإذا تزوج الرجل أمة فجلبها فعليه نفقتها وكسوتها وإن لم يجلبها فلا نفقة عليه ولا كسوة ولا سكنى فإن كانت عند زوجها بالليل وعند سيدها بالنهار ، فعلى زوجها نفقتها وكسوتها بالليل ، وعلى سيدها بالنهار وإن طالب الزوج السيد أن يجلبها فلا يدرك عليه ذلك ، وكذلك إن طلب السيد إلى الزوج أن يجلبها فلا يدرك عليه ذلك إلا إن تراضيا أن يجلبها ، فإن لم يراضيا على ذلك كانت عند سيدها ، وعليه نفقتها وكسوتها وسكنائها وبأنتها زوجها في الأوقات التي لا يشغلها فيها عن عمل سيدها ؛ وتلبس ثياب الزوج في فراشها ولا يعزل عنها إلا بإذنها وإذن سيدها . ولا تتبعه في صلاته وتصلى صلاة سيدها ، وإذا قالت المرأة لرجل أنا معتوقة فلا يتزوجها ولا يستخدمها ، لأنها قد أثبتت الرق في نفسها . ومنهم من يقول : إن لم يعلم لها أصل الرق قبل ذلك ، فله أن يتزوجها أو يستخدمها . وكذلك الرجل إذا قال للمرأة أنا معتوق فلا تزوجه ولا تستخدمه ، لأنه قد أثبت الرق في نفسه ، ومنهم من يرخص إن لم تعلم له أصل الرق قبل ذلك أن تزوجه مثل التي قبلها . وكذلك معاملتهما في البيع والشراء والإجازات حتى يعلم أصل ما ادعوا من ذلك . وإذا تزوج الرجل امرأة وهي حرة عنده فسها فإذا هي أمة قوم ، فلا يتزوجها بعد ذلك ولا يتسراها ، ومنهم من يرخص ؛ وأما نسبه منها فهو ثابت . وإذا تزوج الرجل أمة وهي حرة عنده فسها فإذا هي أمة وله فيها نصيب فنسبه منها ثابت ، ولا يتزوجها بعد ذلك ولا يتسراها ، ومنهم من يرخص . وإذا تزوج الرجل أمة بإذن سيدها

فبا عنده فسها ، فإذا هي لغير الذى زوجها له . فلا يتزوجها بعد ذلك ولا يتسراها ، ومنهم من يرخص ، وإذا تزوج أمة بإذن سيدها فبا عنده فسها فإذا هي بينه وبين شريك له فيها ، فلا يتزوجها بعد ذلك ولا يتسراها . ومنهم من يرخص . وإذا تزوج الرجل أمة ثم ورث منها نصيباً فسها بعد ذلك ولم يعلم بما ورث منها ، ثم علم بعد ذلك فلا يتزوجها ولا يتسراها ، وإذا تزوج الرجل أمة فبا عنده بإذن سيدها فى الظاهر ، فإذا هي حرة وقد مسها قبل ذلك ، فلا يتزوجها بعد ذلك ، ومنهم من يرخص . وإذا اشترى الرجل أمة فتسراها فإذا هي بينه وبين شريك له فلا يتزوجها بعد ذلك ولا يتسراها ، ومنهم من يرخص ، وإذا اشترى الرجل أمة فتسراها فإذا هي لغير الذى اشتراها منه ، فلا يتزوجها بعد ذلك ولا يتسراها ، ومنهم من يرخص . وإذا اشترى الرجل أمة عنده فى الظاهر فتسراها فإذا هي حرة فلا يتزوجها بعد ذلك ومنهم من يرخص ، والله أعلم وبالله التوفيق .

## باب في نكاح الأطفال والمجانين

وإذا تزوج على الطفل وليه . أو زوج الطفلة ولها ، فهو جائز (١) ومنهم من يقول بالأب يعقد النكاح على الأطفال إلا الأبوان ، ومنهم من يقول بالأب يعقد النكاح على الأطفال أب ولا غيره حتى يبلغوا ، وإن لم يكن

(١) قال صيد سابق في فقه السنة ما يلي :

أما الصغيرة فإنه يجوز للأب والجد تزويجها دون إذنها إذ لا رأى لها ، والأب والجد برعيان حقها ويحافظان عليها .

وقد زوج أبو بكر رضى الله عنه ابنته عائشة أم المؤمنين من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي صغيرة دون إذنها . إذ لم تكن في سن يعتبر فيها إذنها ، وليس لها الخيار إذا بلغت .

واستحب الشافعية ألا يزوجه الأب أو الجد حتى تبلغ ويستأذنها ؛ لتلا يوقعها في أسر الزواج وهي كارهة :

وذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز لغير الأب والجد من الأولياء أن يزوج الصغيرة ، فإن زوجها لم يصح .

وقال أبو حنيفة والأوزاعي وجماعة من السلف : يجوز لجميع الأولياء ، ويصح ، ولها الخيار إذا بلغت ، وهو الأصح لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج أمامة بنت حزة وهي صغيرة ، وجعل لها الخيار إذا بلغت ، وإنما زوجها النبي صلى الله عليه وسلم لقربه منها وولايته عليها ، ولم يزوها بصفته نبياً ، إذ لو زوجها بصفته نبياً لم يكن لها حق الخيار إذا بلغت ، لقول الله تعالى :

[ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا

أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ] . الآية ٣٦ من سورة الأحزاب .

وهذا المذهب قال به من الصحابة : عمر ، وعلى ، وعبدالله بن مسعود =

للطفل والطفلة ولى عقد عليهما خليفتهما إن كان خليفة الأب أو عن خليفة العشرة ، فهو جائز . وإن كان لهم ولى وخليفة فليجمعاً أمرهما على ذلك ، ورؤى عن أبي صالح سدرات (٢) أنه تزوج طفلة ، فقيل له بأن من الفقهاء من لا يجيز نكاح الأطفال حتى يبلغوا ؟ فقال لهم : لو علمت بذلك القول فيما قبل تزويجي إياها ما تزوجتها : وإذا تزوج على المحنون ولىه أو خليفته فهو جائز . وكذلك المحنونة إذا زوجها ولىها أو خليفتها إن لم يكن لها ولى فهو جائز . وإن كان لها ولى وخليفة فليجمعاً أمرهما على ذلك ، وسواء جنونها كان في طفولتهما أو حدث إليهما بعد بلوغهما . وكذلك الأبكم والبكاء ، إن كان ذلك من

---

سوابن عمر ، وأبو هريرة رضى الله عنه أجمعين . انتهى .

قلت وهو مذهب أصحابنا ، فأجازوا للولى أن يزوج الطفلة مراعاة لمصلحتها ، سواء كان الولى أباً أو غيره ، ولكنهم أعطوا لها حق الخيار عند البلوغ . وهى تشبه أن تكون فترة تجربة تمارس فيها الفتاة شئون ربة البيت بجميع جوانبها ، حتى الجانب العاطفى منها .

فإذا وجدت أن هذا الزواج لا يسعدها استطاعت أن تتخلص منه بسهولة عند البلوغ ، ودون أن يترك أى أثر أو مشكلة ، ضرورة أن الفتاة قبل البلوغ لا يمكن أن يكون لها أطفال ، وهم أهم مشكلة تتجمع عليها الأنظار عند الفراق بين الزوجين .

(٢) أبو صالح سدرات من علماء القرن الرابع ، ذكره البارونى فى الطبقة الثامنة ، كان يسكن بعض القرى الصغيرة من منطقة الرجمان ، لأعرف مكانها اليوم بالضبط ، وكانت تسمى ( أغل ) ويبدو أنه كان فيها فى أواخر أيامها وقد زح منها السكان ، ولم يبق فيها إلا القليل ممن لا يحسن شيئاً من مسائل الدين ، فكان يؤذن ويقم الصلاة ، ويؤم من يحضر ويقم فيها الشهادة وعقود الزواج وغيرها من العقود ، فاستوحش من هذه الحياة وخاف على نفسه من عدم المساعدة والمؤانسة فى العبادة والمذاكرة فانتقل إلى ( تاغرمين ) حيث عاش إلى جوار زميله وصديقه الشيخ أبى محمد التغمي .

طفولتهما . وإن حدث فيهما من بعد بلوغهما ، فالله أعلم . وإذا تزوج على  
الطفل وليه امرأة فأصدقها من ماله أو من مال ذلك الطفل فهو جائز وكذلك  
ولي المحنون . فإذا بلغ الطفل أو أفاق المحنون فإن أراد أقاما على ذلك النكاح .  
وإن أراد أن ينكراه أنكره . فإن أنكر النكاح بعد المسيس كان للمرأة جميع  
صداقها ، وإن أنكر قبل المسيس فعلى الولي نصف الصداق . من ماله إلا أن اشترط  
على المرأة في عقد النكاح ألا يكون عليه شيء . إذا أنكر الطفل ذلك النكاح  
عند بلوغه ، أو المحنون عند إفاقته . وإن طلق الولي عليهما فلا يجوز طلاقه عليهما  
وكذلك خليفتهما فلا يجوز عليهما طلاقه ، وكذلك طلاق الطفل والمحنون ،  
فلا يجوز عليهما ، وإن بلغ الطفل فأنكر النكاح ، وقد مات الأب ، فللمرأة  
نصف الصداق من مال الأب إذا لم يشترط الأب ما ذكرنا في عقد النكاح ؛  
وإذا زوج الطفلة أو المحنونة وليها ثم بلغت الطفلة أو أفاقت المحنونة فإن  
شاءت أقامت على النكاح ، وإن شاءت أنكرت . فإن أنكرت فلها جميع  
صداقها إن مسها . وإن أنكرت النكاح قبل المسيس فلا صداق لها . وإن  
أنكر الطفل أو الطفلة النكاح الذي عقده عليهما وليهما ، فلا يكون ذلك  
طلاقاً ؛ وهي : فرقة وقعت بغير طلاق . فإن أراد أن يترجعا فلا مراجعة  
بينهما ؛ فإن اراد ذلك فليستأنفا النكاح ، ومنهم من يقول بأن يترجعا .  
وكذلك الأمة إذا اعتقت أو العبد إذا اعتق فاختارا نفسيهما ، فلا يكون  
خيارهما ذلك طلاقاً ، ولا مراجعة بينهما وليستأنفا النكاح إن أرادا ذلك ،  
ومنهم من يقول بأن يترجعا بعد إنكارهما وبعد خيارهما إن تراضيا على  
ذلك ، فنأجاز مراجعتهم فهو : يعد إنكار من أنكر منهما ، وخيار من  
اختار منهما طلاقاً . وقد قال فيها ذلك أبو محمد . وإذا تزوج على الطفل وليه  
فأراد أن ينكر النكاح فلينكره عند أول بلوغه ، ولا يمين عليه إن أنكره  
أول بلوغه ، وإن مكث بعد بلوغه زماناً فأنكر فلا يقبل منه إنكاره في  
الحكم . وكذلك المحنون إذا تزوج عليه وليه أو خليفته ، ثم أفاق فأراد  
إنكار النكاح فلينكره عند أول إفاقته ؛ وكذلك المحنونة عند أول إفاقتها ،  
وكذلك الأب بكم والبكاء ، فلينكرا عند أول إفاقتهما . فإن أفاقا بعد إفاقتهما  
زماناً فلا يقبل منهما إنكارهما بعد ذلك في الحكم . وأما الطفلة إذا أرادت

الإنكار فلتنكر في طفولتها وفي شببتها ، وفي بلوغها عند الحاكم أو عند الأئمة إن كانت في موقع لا تصل فيه إلى الحاكم . وإن أنكرت في الطفولة فلا تزعم من زوجها إن كان ممن لا يخاف عليها عنده ، وجاز له أن يمسا ، فإذا تشابه بلوغها فتردد إلى الأئمة ، ، ولينظرن إليها في كل يوم ثلاث مرات عند طلوع الشمس ، وعند زوالها ، وفيما بين الظهر والعصر ، فإذا تبين بلوغها أنكرت عند تلك الأئمة ، ثم تسير إلى الحاكم وتنكر عنده إن كان في موضع تقدر عليه فيه . وإن كانت في موضع لا تقدر فيه على الوصول إلى الحاكم . أنكرت عند الأئمة ، ويبلغون ذلك إلى الحاكم ، ويجزى في ذلك الخبر دون الشهادة ، فإن أنكرت في الشبهة والبلوغ ولم تنكر في الطفولة جاز إنكارها ، وإن أنكرت في الطفولة والشبهة ولم تنكر في البلوغ لم يجز إنكارها في الحكم ، وكذلك إن أنكرت في الطفولة والبلوغ ولم تنكر في الشبهة لم يجز إنكارها (٣) وإن أنكرت في الطفولة

---

(٣) الواقع أن الفقهاء تشددوا في إعطاء فرصة الاختيار للفتاة تشدداً كبيراً وهم مع تسليمهم بأن لها حق الاختيار عند البلوغ ، إلا أنهم كادوا يسلبونها هذا الحق مما فرضوه من القيود على الاختيار ، كما أنهم لم يضعوا أى اعتبار للعوامل النفسية لفتاة يراد منها أن تتخذ موقفاً صارماً يحدد لها حياتها وحياة عشير لها عاشت معه فترة من الزمن ، وارتبطت به برباط من الميثاق الغليظ ، ولا لما قد يسيطر عليها من الخوف والحياء والتردد ، ولم يلحظوا أنها ربما لم تنتبه إلى شببتها ، أو حتى إلى دخولها في مرحلة البلوغ . والذي يتأمل القيود التي أحاط بها الفقهاء هذا الاختيار يبدو له كأنها يريد الفقهاء أن يفوتوا عليها فرصة الاختيار التي منحت لها ، وعند الرجوع إلى حديث أمامة الذي هو مصدر هذا التشريع ، يتضح أنه ينبغي أن تعرف الطفلة عند الزواج أن لها حق الخيار أو حق رفض ذلك الزواج إذا شاءت عند بلوغها ، ولا أثر لاختيار الرفض والقبول قبل البلوغ ، كما أن الحديث لم يشر لهذه المرحلة الوسطى التي سميت الشبهة ، ولذلك فلا داعي لأن يوضع لها حساب في مثل هذا الموقف الحساس ، بل ينبغي أن تعطى للفتاة فرصة =  
( النكاح )

ثم بدأ لها بعد ذلك أن تقيم على نكاحها فلها ذلك . وأما إن أنكرت في الشبهة ثم أرادت أن تقيم على نكاحها فلا تقيم عليه ، وليستأنف النكاح فيما بينهما وبين الله . لأن إنكارها في الشبهة هو شبهة ، وإذا تزوج على الطفل وليه امرأة ثم بلغ فأنكر النكاح فلا يزوج أم تلك المرأة التي أنكرك ، وله أن يزوج ابنتها . وأما الطفلة إذا أنكرت النكاح فلا تزوج ابن الذي أنكرت ، ولها أن تزوج أباه . وإذا تزوج على الطفل وليه امرأة ثم مات عنها من قبل أن يمسخها فلها جميع صداقتها ولا ميراث لها منه ، وكذلك المخبون ، وكذلك الطفلة إذا ماتت عن زوجها من قبل أن يمسخها فلورثتها جميع صداقتها . ولا ميراث لزوجها منها (٤) ، وكذلك المخبونة إذا ماتت عن زوجها من قبل أن يمسخها . وإذا تزوج على الطفل وليه امرأة فماتت ، ثم بلغ فأنكر النكاح . فقد لزمه ما يرث منها ولا يجوز إنكاره للنكاح بعد موتها ؛ وكذلك الطفلة إذا أنكرت النكاح بعد موت زوجها ، فقد لزمها الميراث والعدة ؛ وكذلك المخبون والمخبونة . وكذلك لو أن رجلاً تزوج طفلة فطلقها ثلاث تطبيقات ، ثم بلغت فأنكرت النكاح . فقد لزمه ذلك الطلاق ، ولا يزوجها بعد ذلك حتى تنكح زوجاً غيره . وإذا دخل الرضا بنفس الطفل أو الطفلة

---

=معقولة عند البلوغ، تستطيع معها أن تعلن اختيارها بنوع من الهدوء والاطمئنان ، ولا تؤخذ بالمباغثة والاستعجال والتهديد بتفويت الحق .

(٤) زواج الأطفال زواج صوري يجب به الصداق المفروض بالمس ، فإذا كان أحدهما بالغاً ، فهو زواج حقيقي بالنسبة للبالغ منهما ، وصوري للغير البالغ ، وبناء على ذلك فتترتب على البالغ كل الحقوق ، أما غير البالغ فينتبى زواجه صورياً حتى يبلغ فيقر أو يرفض ، ولذلك فقد اعتبر الفقهاء مس غير البالغين كلا مس ، ولا يترتب عليه شيء من أحكام التحريم النسبي ، فيحرم به ما يحرمه العقد ولا يحرم به ما يحرمه الدخول ، ولم يثبت بمسها إلا الصداق ، ويرى بعض الفقهاء أن الزوج إذا كان طفلاً ، فالمهر واجب في مال وليه للنسب تولى تزويجه ، وغير البالغ منهما يرث البالغ إذا توفى ، ولا يرث البالغ منهما من لم يبلغ في حال وفاته .

في شبهتهما فلا ينكران في بلوغهما . وإذا مات الطفل عند شبهة بلوغه ، فادعت المرأة أنه بالغ قبل موته فعليها البينة ويجزيها خبر الأئمة في ذلك ؛ وإن لم تكن لها بينة فلا ميراث لها ؛ لأن الطفولة هي الثابتة فيه حتى يتبين بلوغه ، ولها اليمين على ورثته على علمهم . وكذلك الطفلة إذا ماتت عند شبهة بلوغها فادعى زوجها أنها بالغة قبل موتها فعليه البينة ويجزيه في ذلك خبر الأئمة ؛ فإن لم تكن له بينة فلا ميراث له منها ، وعليه جميع الصداق ، وله اليمين على ورثتها على علمهم ؛ وأما إن مات الطفل في طفولته ولم يقارب حد الشبهة فادعت امرأته أنه قد بلغ قبل موته فلا تقبل لها بينة . ولا يمين لها على الورثة ؛ وكذلك الطفلة إذا ماتت في طفولتها ولم تقارب حد الشبهة فادعى زوجها أنها قد بلغت قبل موتها فلا يشتغل بادعائه . ولا يمين له على الورثة ، ولا تقبل له بينة ؛ وإذا تزوج على الطفل وليه امرأة فأراد الولي أن يجلبها له ، فله ذلك إذا كان الطفل ممن محرزها ويصونها ؛ وقد اقترب بلوغه . وإذا كان ذلك ممن لا يحرزها ولا يصونها ولا تكون لملته حاجة بالنساء ، فلا يدرك عليها ذلك إن كرهت ؛ وعليه النفقة والكسوة والسكنى إن طلبت إليه ذلك ؛ وإذا تزوج الرجل طفلة ، فأراد أن يجلبها فنعته من ذلك ولها لصغرها فله أن يجلبها إن كانت ممن يمكن له أن يتمتع بها ، وقد استغنت عن أمها ، وإن كانت في حد لا يمكن منها المسيس ولا تستغنى عن أمها ، أو كانت مريضة ، فلا يدرك عليها ذلك ، وأما إن طلب الولي إلى الزوج أن يجلبها ، فله ذلك صغيرة كانت أو كبيرة ، وعليه نفقتها وكسوتها وسكنائها إن طلب الولي ذلك إليه . وعليه إجارة المرضعة . إن كانت ممن ترضع (٥) وإذا زوج الطفلة ولها وهي حاضرة أو غائبة فعلى الزوج نفقتها وكسوتها

---

(٥) الواقع أن هذه الصورة بعيدة جداً عن الواقع ، والزواج من طفلة في سن الرضاع وبعدها بقليل ، وإن فرض الفقهاء إمكانها ، وأعطوا حكم الجواز إلا أنها تشبه أن تكون ضرباً من العيب .  
أما الصورة المحتملة لزواج غير البالغين ، والتي كانت تقع ، فإن تكون الفتاة في سن المراهقة أو دونها بقليل ، وكذلك الفتى مع ندره حصول =

وموثنها . وأما إن كانت بالغة فليس عليه نفقتها حتى يعلم منها قبول النكاح ، وكذلك لو أن رجلاً تزوج امرأة على وليه الطفل وهو غائب أو حاضر فعليه نفقتها وموثنها حتى يبلغ الطفل . وأما إن تزوجها على وليه البالغ وهو غائب أو حاضر فلا تدرك عليه نفقتها وموثنها حتى يعلم منه قبول النكاح ، ومنهم من يقول بأن تدرك عليه نفقتها وموثنها لأنه قد عطلها ومنعها . وإذا تزوج على الطفل وليه امرأة فأتت بولد بعد موته فلا يثبت نسبه ، وهو ابن أمه . إذا مات عنها فيا دون ثمانين سنين ؛ فإن مات عنها وقد خرج من السنة التاسعة ودخل في العاشرة فأتت بعد ذلك بولد فقد لزمه ، ومنهم من يقول : إذا خرج من الثامنة ، ودخل في التاسعة فقد لزمه ، وقيل عن أبي الربيع الالوتى رحمه الله : إنه ألزم الولد لابن سبع سنين وأجاز أن يكون البلوغ شعرة واحدة إذا كانت سوداء ، وإن لزمه الولد الذى ذكرنا فلا ترثه المرأة فيا دون ثلاث عشرة سنة إلا أن كانت علامة البلوغ

---

ذلك ، بحيث يتصور أن يتكون بوجودهما معاً بيت ، ولو احتاج هذا البيت إلى رعاية من ولى الأمر ، وهذا ما كان يقع بالفعل في مجتمعاتنا ، فكانت الفتاة تزوج مع البلوغ أو قبله ، فيتم تدريبها وتعليمها وتعودها على معايشة الزوج في بيت الزوج ، وإذا كان الزوج وأسرته ممن يحسنون الإشراف والتوجيه ، فلأنهم سرعان ما يفرضون أوامر المحبة بينهم وبين تلك الطفلة ويعودونها على ما يحبون منها ، ويعتادون هم سلوكها وما تحبه منهم ، وبذلك تستقر أركان البيت السعيد ، وتكون هذه الفترة من الزواج قبل البلوغ ، والتي لا تنتج عنها روابط مادية كالأولاد بمثابة تجربة وتعارف ، فإن نجحت استقرت واستمرت ، وإن فشلت لم تنتج عنها مأسا ولم تنهك فيها حرمات الله ، ولم يجد فيها الشيطان مرتعاً ، ولم تنحدر فيها الغرائز إلى ارتكاب ما حرمه الله . على أن القوانين الوضعية للأحوال الشخصية في أكثر البلاد الإسلامية أصبحت تحدد سن الزواج بالنسبة للفتى والفتاة ، وغالباً ما تحدد سن الفتاة بالسادسة عشرة ، وسن الفتى بالثامنة عشرة اتباعاً لبعض القوانين في الغرب ، وبعضهم يحدددها بسن البلوغ . وهم قليل .

فيه ، وإن مات وقد خرج من أربع عشرة سنة ودخل في الخامس عشرة سنة ورثته ، وكذلك المرأة إذا ماتت وقد خرجت من ثلاث عشرة سنة ودخلت في الرابع عشرة سنة ورثها زوجها ولزمها ما يلزم النساء ، وقيل عن أبي محمد عبدالله بن الحخير رحمه الله أنه أجاز فداء جارية وهي ابنة أربع عشرة سنة . وإذا تزوج الطفلة رجل فمات عنها أو طلقها ثم أتت بعد ذلك بولد فلا يلزمه . فإن مات عنها أو طلقها وقد خرجت من السنة الثامنة ودخلت في التاسعة فقد لزمه ، ومنهم من يقول : إذا خرجت من السابعة ودخلت في الثامنة فقد لزمه ، وأما ما دون ذلك فهو ابن أمه . ولا يلزم الزوج إلا ما ذكرنا من قول أبي الربيع الالوتى رحمه الله ، والله أعلم ، وبالله التوفيق .

## باب المعيوبين من الرجال والمعيوبات من النساء (١)

والمعيوبون من الرجال (٧) أربعة : المجنون والمجنون والأبرص الفاحش  
البرص والعين ، وهو الذى لا يستوى على السرج ، والأبرص الفاحش ،

(١) قال أستاذنا باكلى عبد الرحمن فى تعاليقه على ( النيل ) ما يلى :

عيوب النكاح هى :

الجذام ، البرص الجنون - الصرع - العنة - العفل - الرتق - القتل  
الحب - النخش - الاختلاط - القرن - الحصر - الخشاء - الاعتراض -  
الاستئصال - الملس - بخر الفم - بخر الفرج - العته - هى العيوب الرئيسية  
التي كاد الإجماع يقع عليها مع التأجيل فى العنة ، والاعتراض ، والعفل ،  
وهناك عيوب أخرى بالمرتبة الثانية .

ويذهب الكثير إلى أنه لا يقع بها الخيار ، وهى : العمى - البكم -  
الصمم - العجمة - عدم الثدي - قيح المنظر - عدم الحيض - ييس الساقين  
الشلل - عدم انطلاق الرجلين - العور العرج - العسم - البول فى الفراش -  
غيبوبة العقل عند الجماع ، الحدث عنده - إلى غيرها . .

قال الصنعانى :

وخلاصة القول : أن علماء الأمة اختلفوا فى التفاصيل ، فروى عن على  
وعمر أنه لا ترد النساء إلا فى أربع : فى الجنون - والجذام - والبرص ،  
والداء فى الفرج .

وروى أيضاً عن ابن عباس ( أربع لا يجزن فى بيع ولا فى نكاح :  
المجنونة ، والمجنومة ، والبرصاء ، والعفلاء ) .

والرجل يشارك المرأة فى ذلك ، ويرد بالحب ، والعنة ، على خلاف  
فى العنة ، وفى أنواع من المنفرات خلاف .

واختار ابن القيم أن كل عيب ينفر الزوج الآخر منه ولا يحصل به  
مقصود النكاح . =

منهم من يقول البرص الفاحش هو الكثير الفاحش بكثرته ، ومنهم من يقول :  
الفاحش منه ما كان ظاهراً منه في موضع لا يستره ، ولا يخفى على الناس

= ( وهو السكون والمودة والرحمة ) ، يوجب الخيار وهو أولى من البيع .  
إلى أن قال :

« وأما الاقتصار على عيين ، أو ثلاثة ، أو أربعة أو خمسة ، دون ما هو  
أولى بها أو مساويها فلا وجه له . فالعمى ، والخرس ، والطرش ، وكونها  
مقطوعة اليدين أو الرجلين ، أو أحدهما . من أعظم المنفرات ، والسكوت  
عنه من أقيح التدليس والغش ، وهو مناف للدين والأخلاق ، إنما ينصرف  
إلى السلامة فهو كالمشروط عرفاً .

وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لمن تزوج امرأة وهو لا يولد  
له: ( أخبرها أنك عقيم ) فإذا تقول في العيوب التي هذا عندها كمال لانقص .  
انتهى .

( من سبيل الإسلام يتصرف .

إن ما ذهب إليه ابن القيم قيم وفي غاية من المعقولة ، ذلك أننا إذا  
حصرن العيوب في التي أجمع عليها العلماء بالخصوص ، نجد من بينها ما هو  
أكثر مضرة وعدوى في أغلب حالاته ، وخطر على حياة الإنسان ، لا يعطونه  
تلك الأهمية كالزهرى المشهور بالإفرنجى ( السيفيليس ) فإنه من أخبث  
الأدواء المتقلة من الأصل إلى الفرع ، يلوث — إن لم يعالج سلالات  
متعاقبة بجراثيمه الفتاكة التي تتطور إلى أدواء مختلفة ، كالعمى ، والور ،  
والصم والإجهاض ، وفقدان الوعي إلى كثير غيرها .  
على أن هناك من جعله من العيوب التي يثبت بها الخيار . كالعلامة  
السالمى ) في جوهرته .

وعليه فالأصلح بهذه الرابطة الخطيرة التي تضمن لنا حياة النوع وسلامته  
التعميم لا الحصر .

انتهى من تعاليتى باكلى على النيل .

(٢) قال أبو إسحاق الحضرمي رحمه الله في (مختصر الحصال) والعيوب=

والمعويات من النساء (٣) : الخنونة والخنومة ، والبرصاء الفاحشة البرص  
والعفلاء ، والرتقاء والمفتول يعالجان أنفسهما سنة .

وروى الشيخ رضى الله عنه عن أبي سهل رحمه الله أنه قال : أربعة  
لا يجزن في بيع ولا نكاح ولا عتاق ، وهم الذين ذكرنا . وإذا خطب  
الرجل امرأة إلى وليها وفي المرأة عيب من العيوب التي ذكرنا والولي عالم به  
فليس على الولي أن يعلم الخاطب به إلا أن يسأله عنه ، فلا يكتمه إياه بعد  
سؤاله إياه عنه . وكذلك المرأة فليس عليها أن تعلمه به إلا إن سئلت عنه ، فإن  
سئلت عنه فلا تكتمه ، ومنهم من يقول : ليس للولي والمرأة كتمان  
سئلا عنه أو لم يسألا عنه . فإن سئلا عنه وكتماه وغر الخاطب بالعيب ولم  
يشعر به حتى مسها ثم طلق من أجل ذلك ، رجع إلى الولي بالصداق ورجع  
الولي به على المرأة ؛ وإن لم يطلق ، أو طلق لا من أجل ذلك العيب فلا  
يرجع بالصداق على الولي ، ولا الولي على المرأة . وإذا تزوج الرجل امرأة  
ثم طلقها من قبل أن يمسا ، فأخذت منه نصف الصداق إن أصدقها  
أو المتعة إن لم يكن أصدقها ، فإذا فيها عيب من العيوب التي ذكرنا فليس  
على المرأة رد المتعة إذا أخذها ، أو نصف الصداق إذا أخذته ، وإذا تزوج  
الرجل امرأة وفيها عيب من العيوب التي تُردُّ بها ثم برئت من ذلك العيب  
من قبل أن يردها به فله ردها به بعد ذلك ولو برئت منه ، وكذلك الرجل  
إذا كان به ذلك العيب ، ثم برئ منه مثل المرأة . وكذلك لو أن رجلا  
اشترى من رجل سلعة وفيها عيب من العيوب التي تردُّ بها فبرئت من قبل

---

=التي في الرجل أربع خصال . : الخنون - الخصاء - قطع الذكر - العنة  
قال : ولها الخيار في جميع ذلك في الوقت ، إلا في خصلة واحدة فإنه يؤجل  
فيها سنة ، وهي : العنة .

(٣) قال أبو إسحاق الحضرمي رحمه الله في ( مختصر الخصال ) : وست  
خصال في المرأة يقع بها فسخ النكاح : الخنون ، والجذام ، والبرص ،  
والقرن ، والرتق ، وأن يكون بها خنش ، وقد قيل : النخش .

أن يردّها له ، فله ردها بعد ذلك ، ولو بعد ما برئت . وأما ما حدث من العيوب في المرأة وفي الرجل بعد النكاح فلا يرد في كل واحد منهما به ، وإذا تزوج الرجل امرأة وفيها عيب من العيوب التي ذكرنا وفي الرجل عيب مثل عيب المرأة أو عيب هو غيره من العيوب التي ذكرنا ، فلكل واحد منهما الرد لصاحبه . وإذا تزوج الرجل امرأة فإذا بها عيب فرضى به . ثم علم بعيب آخر غيره فله ردها به . وكذلك الرجل إذا رضيت المرأة بعيبه ، ثم علمت بعيب غيره فلها رده به ، وكذلك السلعة . وإذا تزوج الرجل امرأة فإذا فيها عيب فردّها ثم تزوجها بعد ذلك فأراد إنكارها بذلك العيب ، فلا يدرك ردها به . وكذلك إن ردت المرأة الزوج بالعيب ثم تزوجته بعد ذلك فأرادت رده بذلك العيب فلا تدرك رده به ، وكذلك لو أن رجلا اشترى من رجل سلعة فردّها عليه بعيب ، ثم اشترها منه بعد ذلك فأراد ردها بذلك العيب الأول فلا يدرك ردها به ؛ وإذا تزوج الرجل طفلة فإذا فيها عيب فله ردها به ، وكذلك الأمة ، والكتانية على مثل ما ذكرنا في الطفلة . وكذلك المرأة إذا تزوجت طفلا فلها رده بما ذكرنا من العيوب إذا كانت فيه . وكذلك العبد . وإذا تزوج الرجل امرأة وفيها عيب ترد به أو في الرجل عيب يرد به فأت أحدهما من قبل الرد ورثه الباقي منهما . وإذا تزوج الرجل امرأة فإذا فيها عيب فردّها به . وكان في الرجل عيب فردّته به . وقد توارى عن الشهود الذين حضروا لعقد النكاح ، وقد تصادقا على الوطاء أنه لم يكن بينهما فلا يزوجها من أراد تزويجها حتى تعتد في الحكم ، فإن أتت بولد بعد ذلك لزمه ، وكذلك لو أن رجلا طلق امرأته من بعد ما توارى عن الشهود ، فلا تزوج حتى تعتد في الحكم ، فإن أتت بولد بعد ذلك لزمه ، وليس لها إلا نصف الصداق ، تصدق في الصداق ولا تصدق في الولد . ولا في العدة . لأنه قيل توثمن في الذي لها ولا توثمن في الذي عليها . وإن لم يطأها فلا عدة عليها فيها وبينها وبين الله ، وتلزمها في الحكم ، ولا يلزمه الولد إن لم يمس فيها بينه وبين الله ، ويلزمه في الحكم وإذا تزوج الرجل امرأة فإذا فيها عيب فردّها به أو فيه عيب فردّته به في المجلس الذي تزوجها فيه ، فلا تلزمها العدة ،

ولا يلزم الرجل الولد وإذا تزوج الرجل امرأة فإذا عيب وقد تواری  
بمن الشهود ، أو فيه عيب وقد تصادقا على الوطاء بأنه لم يكن بينهما فلها  
رده وله ردها . وإذا ادعى أنه قد مسها فلا تدرك رده في الحكم — كذلك  
إن ادعت المرأة أنه قد مسها فلا يدرك ردها في الحكم ، وجائز لهما —  
ذلك فيما بينهما وبين الله — أن رد المغيوب بعينه إن لم يمسه تواری أولم  
يتوار فيما بينهما وبين الله ، لأنه إذا مسها فلا تدرك رده ، علمت أو لم  
تعلم ، وكذلك الرجل إذا مسها فلا يدرك ردها ، علم بالعيب أو لم يعلم  
به ، ومنهم من يقول : إن لم يعلم بالعيب فله ردها بعد المس ، ولها صداقتها ؛  
وإن ادعت المرأة أنه قد مسها وقال الزوج : إنها بكر فلا يشتغل به ،  
ولا يُدْرِكُ اليمين عليها ، وكذلك إن ادعى الزوج أنه قد مسها وادعت المرأة  
أنه لم يمسه فلا يشتغل بقولها ولا تدرك اليمين عليه بأنه قد مسها وإن  
ردها بالعيب أو ردهه به فلا يكون ذلك طلاقاً ، وهي فرقة وقعت بغير  
طلاق ؛ وإن تزوجها بعد ذلك كانت عنده بثلاث تطليقات ؛ وإن أراد  
ردها بالعيب فادعت المرأة أنها قد أعلمته به قبل التزويج فعليها البينة وبجوبها  
خير الأمانة . فإن لم تكن لها بينة فعليها اليمين . وكذلك إن ادعت أنه قد علم  
بالعيب بعد النكاح ورضى به فعليها البينة ، فإن لم تكن لها بينة فعليها اليمين  
على الإقرار بالرضا ؛ وكذلك إن كان العيب في الزوج فأرادت رده به .  
فادعى أنه قد أعلمها قبل النكاح فعليها البينة ، فإن لم تكن له بينة فعليها  
اليمين ؛ وكذلك إن ادعى أنها قد علمت بالعيب بعد النكاح ورضيت به  
فعليه البينة ، فإن لم تكن له بينة فعليها اليمين على الإقرار بالرضا ، ولا يدرك  
عليها اليمين بأنها لم يدخل الرضا في قلبها ولا تدرك عليه اليمين بمثل ذلك ،  
وكذلك لو أن رجلاً اشترى من رجل سلعة وفيها عيب فأراد ردها به فادعى  
البائع أنه قد أعلمه بالعيب قبل الشراء فعليها البينة ، فإن لم تكن له بينة فعلى  
المشتري اليمين على الإقرار بالرضا ، ولا يدرك عليه بأنه قد دخل في قلبه  
الرضا ، وكذلك الرضا بالنكاح ، فانه يدرك عليها اليمين على الإقرار بالرضا  
ولا يدرك على دخول الرضا في قلبها ؛ ويدرك اليمين أيضاً على الأمر بالنكاح  
قبل التزويج ؛ وإذا تزوج على الطفل وليه امرأة فإذا عيب فلا يدرك  
الولي ردها حتى يبلغ الطفل ، وكذلك ولي الطفلة لا يدرك رد زوجها

بالعيب حتى تبلغ الطفلة ، فإذا بلغت أنكرت النكاح كما تنكر الطفلة إذا بلغت ، ولا ترده بالعيب إذا مسها في طفولتها ، ولكنها تنكر النكاح كما ينكر غيرها من الأطفال ، وإذا تزوج الرجل امرأة ثم مسها فيما دون الفرج ، فلا يدرك ردها بالعيب بعد ذلك ، وكذلك المرأة لا تدرك رد الزوج بالعيب بعد الوطء فيما دون الفرج ، وقد قال بعضهم : إن عقد الولي لا ينتقض إلا بالطلاق ، ولكن يجبر الزوج على الطلاق إذا كان فيه عيب رده ، فإن طلقها على ذلك فلا صداق عليه ولا متعة ، ولا يعد عليه ذلك الطلاق طلاقاً . ومنهم من يقول : هو طلاق ، وإذا تزوج الرجل امرأة على رجل بأمره أو بغير أمره ، فإذا فيها عيب ترد به فلا ردها به حتى يعلم بذلك الذي تزوجها عليه ، فإن شاء رد وإن شاء أمسك ، وكذلك لو أن رجلاً اشترى لرجل سلعة بأمره أو بغير أمره ، فإذا فيها عيب ترد به . فلا ردها به حتى يعلم بذلك الذي اشتراها عليه ، فإن شاء رد وإن شاء أمسك ؛ وقيل غير ذلك ، وإذا تزوج الرجل امرأة فإذا هي رتقاء فأراد ردها فليات إلى الحاكم فليتكرها عنده ، ثم يوجئها الحاكم سنة ، فإن عالجتها نفسها في تلك السنة فهي زوجته ؛ وإن لم تعالج نفسها فليست له زوجة ، وعلى الزوج في تلك السنة نفقتها وكسوتها ، وعلى أهلها عقاقيرها وسكنائها أو على المرأة ذلك من مالها ، ولا يازم الزوج ذلك ، فإن مات أحدهما فيما دون السنة ورثه الآخر ، وإن أتت إلى الحاكم بعد سنتين أو أكثر من ذلك وقد عالجتها نفسها وأدعت أنها قد عالجتها نفسها قبل انقضاء السنة التي أجلها الحاكم وادعى الزوج أنها لم تعالج نفسها إلا بعد انقضاء السنة ، فعلى المرأة البينة بأنها قد عالجتها نفسها قبل انقضاء السنة التي أجلها الحاكم ، فإن مسها فيما دون الفرج ولم يعلم بعيبها فلا تلزمه بذلك ولا صداق عليه ، ومنهم من يقول بأن لزمته بذلك وعليه الصداق ، وأما إن مسها فيما دون الفرج وقد علم بعيبها فقد لزمه النكاح وعليه الصداق ؛ وإن أنكرت أن تكون رتقاء نظرت إليها الأمينات من النساء والرتقاء هي التي كانت مثل الثقب في الصخرة ، فلا يمكن منها ما يمكن من النساء من أمر الجماع في الفرج ، وإذا تزوج الرجل امرأة فإذا هو مفتول ، فأرادت رده فلتأت به إلى الحاكم

فرده ، ثم يؤجله الحاكم سنة ، وعليه في تلك السنة نفقتها وكسوتها ، فإن مات أحدهما فيما دون تمام السنة ورثه الآخر ، وإن أتى بعد سنتين أو أكثر من ذلك وقد عالج نفسه فادعى أنه قد عالج نفسه قبل انقضاء السنة ، ودعت المرأة أنه لم يعالج نفسه إلا بعد انقضاء السنة ، فعليه البينة بأنه قد عالج نفسه قبل انقضاء السنة ، ، فإن لم تكن له بينة فلا يمين له عليها ؛ فإن لم يعالج نفسه فيما دون السنة فليست بزوجه ، وإن ادعت أنه مفتول قبل التزويج وادعى الزوج أنه قد حدث إليه بعد التزويج فعليه البينة بأنه قد حدث إليه ذلك بعد التزويج ، فإن لم تكن له بينة على ذلك فلا يمين له عليها ، وإن أنكر أن يكون مفتولا جربه الأمانة بالزعران على عانته ورفغيه ، ثم يترك إلى المرأة وهو مأسور مكتوف ، فإن وجد ذلك الزعران على عانة المرأة ورفغيها فليس هو بمفتول ، وإلا فهو كما قالت (٤) ؛ ولا يلزم الولد العين ولا المستأصل ؛ ويلزم المحبوب ، وفي الخصى قولان ، منهم من يقول : لا يلزمه ، ومنهم من يقول بأنه يلزمه ، وروى ذلك عن مزور بن عمران وزير الإمام عبد الوهاب رضى الله عنهما ، ولا تؤكل ذبيحة العين وتؤكل ذبيحة المحبوب والمستأصل إن استؤصل بالحديد ، وإن استؤصل بعله غير الحديد بقرح أو غير ذلك من علة غير الحديد ، فلا تؤكل ذبيحة . وشهادتهم جميعاً جائزة إذا كانوا عدولا . وإذا غلبت المرأة على نفسها فزنى بها من زنى ثم خطبت في عدتها فلا تترك وليها إلى خطبتها ولا إلى تزويجها ، ولتكن به عن ذلك ولا تصرح به ، فإن زوجها في تلك العدة فنكاحها باطل وفاسد فيما بينهما وبين الله ، ولا تصدق في الحكم إن ادعت ذلك بعد التزويج فإن ادعته قبل التزويج صدقت ولا يجوز عليها النكاح ، وإن كانت ثيباً فخطبها

---

(٤) أثبت القطب رحمه الله في (شرح النيل) أن هذه العملية غير مضمونة النتائج ، فقد تلعب فيها الصدقة ، وقد تؤثر عليها الحيلة ، وإذا كانت هي أنجح وسيلة عرفت لتحقيق الموضوع والخروج من الإشكال في العصور السابقة ، فليس من حاجة إليها اليوم ؛ لأن الطب الشرعى يستطيع أن يحل هذا الإشكال على أسس علمية فيها مقنع للجميع ۞

الخطاب على أنها بكر فلتعرفه بذلك أنها ليست بيكر ، وإن لم تعرفه بذلك فزوجها وأصدقها صداق البكر أخذت نصف الصداق ، وإذا زوج الرجل امرأة ثم غلبت على نفسها فزنى بها من زنى فلا يمسه زوجها بعد ذلك حتى تعتد من ذلك المسيس ، وإن مسها من قبل أن تعتد فقد حرمت عليه . إن لم يكن مسها قبل ذلك ، وإن مسها قبل ذلك ثم مسها بعد ما غلبت على نفسها من قبل أن تعتد من ذلك المسيس ففيه قولان ، منهم ، من يقول : حرمت عليه ، ومنهم من يقول لا تحرم عليه ، وأما المفقود والغائب إذا أخذ امرأته بعدما قدم وقد مسها الزوج الآخر ومسها من قبل أن تعتد من مسيس الزوج الآخر ، فقد حرمت عليه . وكذلك المرأة الواهلة إذا تزوجت فسها الذى زوجها ثم علمت بغلطها في العدة فراجعها الزوج الأول فلا يمسه حتى تعتد من مسيس الآخر ، فإن مسها من قبل أن تعتد منه فقد حرمت عليه ، وإذا زوج الرجل امرأة على أنها بكر ، فإذا هى ثيب فليس عليه أن يسألها عن ذلك ، فان سألها عن ذلك فاعترفت بغلبة الرجال من قبل التزويج فله أن يقيم عليها إذا تبين له أنها تزوجت قبل ذلك ، وإن لم يتبين له أنها تزوجت قبل ذلك فاعتلت بالغلبة على نفسها بالزنى فلا يقيم عليها (٥) ، وقد قيل إنها حرمت عليه ، وإن اعتلت

(٥) يدخل الفتى على زوجته لأول مرة وهو يتخيل أنه سيجدها عذراء نفية لم تمسها يد من قبله ، فإذا فوجيء بأنها فاقدة للبكارة ، فلا شك أن صدمة عنيفة تصيبه ، ولا يخلو مسلكه عن بعض المواقف الآتية :

(أ) قد تتغلب عليه سماحة الطبع وحسن الظن وعدم البحث عن الماضي ، فلا يسألها عن سبب زوال بكارتها ، وإنما يسكت ويستمر معها في طريق الحياة ، وهو موقف كريم ، والإسلام يعطيه الحق في أن يقف هذا الموقف الكريم ، ولا يطالبه بالبحث والتفتيح عما مضى .

(ب) تتعاوره الشكوك ، ويغلب عليه سوء الظن ، ولكنه لا يريد أن يحدث زوجته فيطلقها في الحال دون أن يسألها ودون أن يثير مشكلة البكارة ، وهو أيضاً موقف نبيل .

(ج) يسألها فتنكر أن يكون اتصل بها شخص — تدعى أنها لا تعرف =

بعلة أخرى غير الرجال مثل : الغسل ، أو القروح فله أن يقيم عليها ، وإذا تزوج الرجل امرأة فأنت بولد قبل أن تنقضى ستة أشهر من يوم تزويجها أو تحرك الولد في بطنها من قبل أن تنقضى أربعة أشهر وعشرا من يوم تزويجها ، فلا يلزمه ذلك الولد ، وإذا كان لها زوج قبل ذلك لزمه ذلك

---

= عن الموضوع شيئاً أو ترد ذلك إلى حركة أو حادثة — والإسلام في هذا يغلب جانب حسن الظن ، ويأمره بإمسакها والاستمرار معها .

(د) يسألها فتجيبه بأن ما حدث لها كان غلبة وقهراً ، وقد تسمى له شخصاً بعينه ، وقد تدعى بأنها لم تعرف الفاعل لأنها لم تره إلا في ذلك اللقاء صدفة ، أو لأن ما وقع كان في الظلام ، أو غير ذلك من الصور .

وهي في جميع هذه الصور قد أقرت بالزنى ، فلو تم ذلك الزنى كما تقول هي بالغلبة والإكراه ، لم يترتب عليه شيء بالنسبة لعلاقتها الزوجية ، وفي إمكان الزوج أن يستمر معها دون حرج .

أما لو تم الزنى بمطوعة منها ورضاء فلإنها تحرم عليه . والوصول إلى اليقين في مثل هذه الحالة مستحيل أو شبه مستحيل ، ولهذا يرجح فراقها .

وقال بعض الفقهاء : إن صدقتها في أنها مغلوبة لم تحرم عليه ، وإن لم يصدقها لم يجز له أن يبقى عليها ، وهناك قول شاذ ذكره القطب رحمه الله في (شرح النيل) أن إقرارها بما وقع منها قبل العقد لا يحرمها ، وعبارته : « وقول الكراهية ، وقول التحريم مبنيان على أن المرأة إذا أقرت بزنى سابق على عقد النكاح ، وصدقها زوجها أو شهد به أربعة شهود تحرم ، وقيل : لا تحرم لسبقه على العقد » . انتهى .  
وقال بعد أسطر :

« قال شاذ منا : إنه لا تحرم عليه لتقدم الزنى على النكاح » . أى ولو كان بمطوعها .

الولد ، وجازئ للآخر أن يتزوجها بعد ذلك في قول بعضهم ، ومنهم من يقول : لا يتزوجها ، وإن لم يكن لها زوج قبل ذلك . كان الولد ابن أمه . ولا يتزوجها بعد ذلك . وإذا غلظت المرأة في عدتها ثلاثة أيام فتزوجت ، ثم علمت بغلظها بعد النكاح ، فللزواج الأول الذى طلقها مراجعتها ما دامت تلك الثلاثة الأيام ، إن لم يطلقها طلاقاً بانئناً . فإن لم يمسه الآخر فليس عليها عدةٌ ، وجازئ للأول الذى راجعها أن يمسه من ذلك اليوم ، وإن مسها الآخر فليعتزلها الأول إذا راجعها حتى تعتد من المسيس الذى مسها الآخر ؛ فإن مسها الأول من قبل أن تعتد من مسيس الآخر فقد حرمت عليه ، فإن أتت بولد فيما دون ستة أشهر من يوم أخذها الزوج الأول لزم الآخر . وعليه نفقتها حتى تضع حملها ، فإذا وضعت فلا يقربها حتى تعتد من مسيس الآخر ، ولا يكون وضعها لحملها من الآخر انقضاء عدتها منه ، وإن أتت بولد من بعد ستة أشهر من يوم أخذها الأول أو تحرك الولد في بطنها من بعد أربعة أشهر وعشراً من يوم أخذها فهو للأول . الذى أخذها . وإن علمت بغلظها في تلك الثلاثة الأيام ، ولم يراجعها الأول حتى انقضت عدتها ، فلا يقيم الآخر عليها إلا بنكاح جديد ، ولا يتزوجها الأول إن أراد تزويجها بعد انقضاء تلك الثلاثة الأيام ، ولا يتزوجها ولا يخطبها حتى تعتد من مسيس الآخر ، وكذلك غيره من الناس ، فلا يتزوجها حتى تعتد من مسيس الآخر فإن أراد الآخر تزويجها فليس عليها عدة من مسيسه ، وليتزوجها من يومه إن شاء بعد انقضاء تلك الثلاثة الأيام ، وإن لم تعلم بغلظها حتى انقضت تلك الثلاثة الأيام فليعتزلها الآخر الذى هى عنده حتى تنقضى ثلاثة أيام من بعد علمها بغلظها وليتزوجها إن شاء بنكاح جديد ، وعلى هذا القول فإن شئت تزوجته أو تزوجت الأول أو تزوجت غيرها ، ومنهم من يقول بأن يقيم عليها الآخر بالنكاح الأول وليعتزلها حتى تنقضى الثلاثة الأيام من بعد علمها بغلظها ، ومنهم من يرخص ألا يعتزلها ، ومنهم من يقول : كان للأول أن يراجعها في تلك الثلاثة الأيام التى علمت فيها بغلظها ويتوارثان فيها إن مات أحدهما ، وعلى هذا القول إن لم يراجعها الأول فلا يقيم الآخر عليها إلا بنكاح جديد ، ، فإن شئت تزوجته وإن شئت تزوجت غيره أو تزوجت

الأول فإن أرادت تزويج الأول أو غيره من الناس ، فلا تزوجه حتى تعتد من مسيس الآخر ، وإن راجعها الأول في تلك الثلاثة الأيام فلا يمسه حتى . تعتد من مسيس الآخر ، وإن لم يراجعها الأول ولم يتزوجها الآخر ولم تكن تزوجت غيره ، فإن أنت بولد فهو لازم للآخر ، والثاني فيه قولان ، ولا يلزمه الثالث ، ولا يجوز لها ما ذكرنا من الغلط إن بدأت في عدتها من أول الشهر ، وإن لم تبدأ في عدتها من أول الشهر جاز لها غلطها وإن غلطت أكثر من ثلاثة أيام فلا يجوز لها ذلك ، وقد روى عن أبي هارون الحلالي (٦) رحمه الله أنه رخص للمتوفى عنها زوجها في غلطها خمسة أيام لكل شهر يوم ، وللعشرة الأيام الزائدة على أربعة أشهر يوم ، وإن مات عنها زوجها من أول الشهر جاز لها غلط يوم واحد في العشرة الأيام الزائدة على أربعة أشهر والله أعلم وبالله التوفيق .

---

(٦) أبو هارون (موسى بن يونس الحلالي) إمام جليل ، وعالم فاضل من علماء القرن الرابع ، ذكره الباروني في الطبقة السابعة ، أخذ العلم عن أبي القاسم البغطوري (أحد جذور مانو) قال عنه زميله وصديقه ابن ماطوس لو علم الناس ما ينفعهم لازدحموا على باب داره كما ازدحمون عند باب دار أبي عبيدة) ؟

كان غزير العلم ووافر المال ، فكان ينفق من علمه على طلابه ، أما ماله فكان يقسمه على ثلاثة أقسام متساوية .

قسم ينفق منه على عائلته ومن يلزمه نفقته .

وقسم ينفقه على الضيوف وأبناء السبيل والحقوق التي تجب عليه أو على بلده في هذا الجانب .

أما القسم الثالث فينفق منه على طلاب مدرسته الملتحقين بأقسامها الداخلية وقد كان ينفق عليه أعداد كبيرة من الأماكن البعيدة ، فيتولى إيوائهم والإنفاق عليهم ، وقد تخرج عليه عدد كبير من فطاحل العلماء ومن أشهرهم أبو يحيى الفرسطاني .

## باب الدعاوى (١) في النكاح

وإذا تزوج الرجل امرأة فأراد أن يثبت نكاحها عند الحاكم بخبر الأمانة أو بخبر أهل الحمله وخاف من المرأة أن تنكر النكاح فإنه يأتي إلى الحاكم ويقول له : فلانة بنت فلان هي امرأتى وأنا زوجها ، وقد تزوجتها فليكلفه الحاكم البينة على ذلك ، فإن أتى بأمينين أو ثلاثة نفر من أهل الحمله أو رجل أمين ورجلين من أهل الحمله فقالوا للحاكم : فلانة بنت فلان زوجة هذا الرجل - يعنون المدعى - وهو زوجها وقد تزوجها فهو جائز ، فيثبت النكاح بذلك ، ويجزى الخبر في ذلك ، وسواء في ذلك إذا بلغ الخبر على النكاح في حياة المرأة أو من بعد موتها ، وكذلك المرأة إذا أرادت أن تبلغ الخبر على النكاح بالأمانة أو بأهل الحمله فعلت ، وتقول للحاكم : فلان بن فلان زوجى وأنا زوجته ، وقد تزوجنى ، فتبلغ الخبر على ذلك بالأمانة أو بأهل الحمله إن لم يسترابوا ، كان ذلك في حياة الزوج أو بعد موته ، فهو جائز ، فإذا كان الإنكار فلا يجوز في النكاح إلا الشهادة ، ولا تجزى فيه شهادة أهل الحمله بعد الإنكار ، وإنما يجوز خبرهم في النكاح إن لم يكن الإنكار ، ولم يسترابوا : وإن استرابوا فلا يجوز قولهم في النكاح ولا في غيره ، وإذا استمسكت المرأة برجل فادعت أنه زوجها فأنكر ذلك فعليها البينة ، وليس لها عليه نفقة في الأجل الذى يؤجله الحاكم أن تأتي فيه بينتها ؛ فإن لم تكن لها بينة فعليه اليمين . وإذا ادعى رجل إلى امرأة أنها زوجته ، فعليه البينة ، وعليه نفقتها ، حتى يأتي بينته ؛ فإن طلبت المرأة عليه حميلا فلها ذلك ، وإن

---

(١) مسائل الدعاوى والمرافعات والمقاضاة قد نظمها قوانين محددة لآبد من اتباعها في المحاكم ، وللقضاء والمحاكم إجراءات وأساليب لآبد من مراعاتها والالتجاء إليها .

فن أراد الآن أن يحصل على حقوقه بطريق الخصومة والالتجاء إلى القضاء ، فلا بد أن يتبع الإجراءات القانونية ويلتزم باتباعها .

طلبت إلى الحاكم أن يحلفه لها بطلاقها ثلاثا ، إن لم يأت بيينة إلى ذلك الأجل الذى يؤجله الحاكم له ، فلها ذلك ، فإن لم يأت بيينة إلى ذلك الأجل لزمه ذلك الطلاق ، وإن لم تكن له بيينة فعليها اليمين .

وذكر الشيخ رضى الله عنه عن أبي سهل عن أبي يحيى (٢) الدررى رحمه الله أنه قال : إذا ادعى رجل إلى امرأة أنها زوجته فطلبت المرأة إلى الحاكم أن يحلفه لها بطلاقها ثلاثا إن لم يأت بيينته إلى أجل يؤجله له فلها ذلك قال :

وشيوخ أهل هذا الزمان يقولون مثل ذلك : إذا ادعت المرأة إلى الرجل أنه زوجها فيؤجلها الحاكم أجلا تأتى فيه بيينتها ثم طلبت إلى الحاكم أن يحلفه لها بطلاقها إن لم يوف عند الحاكم عند الأجل لتقيم عليه بيينتها ، فلها ذلك وقد روى عن أبي الفضل أنه كان إذا حلف الناس بالآيمان ختم لهم بعد الآيمان بثلاث تطليقات ، ولم يجوز له ذلك بعضهم .

وأما الأشياخ فالذى يقولون : إن الحاكم إذا حلف بالآيمان أن يقول لمن حلف إن حثت بهذه الآيمان فامراتك عليك كأمك ، فإنهم يفعلون ذلك لمن يخافون منه إذا كان فيه حق شديد وأمر يفوت . وإذا ادعى رجل إلى امرأة أنها زوجته فأنكرت المرأة ذلك ، ولم تكن له بيينة على ذلك ، فحلفها على ذلك ، أو لم يحلفها . ثم مات بعد ذلك ، فكذبت المرأة نفسها ، وصدقت قوله فى ادعائه أنها زوجته ، فلا ترثه . ومنهم من يقول : إذا كذبت نفسها بأن ترثه . وكذلك إن ادعت المرأة إلى الرجل أنه زوجها

---

(٢) أبو يحيى بن أبي محمد الدررى عالم جليل من علماء القرن الرابع ذكره البارونى فى طبقة واحدة مع والده هى الطبقة السابعة .

تولى الحكم على جبل نفوسة بعد والده فأحسن السيرة . أخذ العلم عن أبي محمد الكبارى ، واشتغل بالتدريس بالإضافة إلى انشغاله بشئون الحكم . وقال عن نفسه ( لقد جمعت العلم بالقصعة وفرقته بالأقداح ) يشير بذلك إلى أن الإقبال على التعليم قد قل عما كان عليه فى عهد طلبه للعلم .

فأنكر ذلك ، ولم تكن لها بيعة ، فحلّفته على ذلك أو لم تحلّفه ، ثم ماتت المرأة فكذبت في جحوده للنكاح ، فلا يرثها . ومنهم من يقول : يرثها إن كذب نفسه . وكذلك لو أن امرأة ادعت إلى زوجها أنه طلقها ثلاث نطليقات أو طلاقاً بائناً فأنكر الزوج ذلك ، ولم تكن لها بيعة على ذلك فحلّفته ، أو لم تحلّفه ، ثم مات بعد ذلك ، فكذبت نفسها في ادعاء الطلاق ، فلا ترثه ، ومنهم من يقول بأن ترثه إذا كذبت نفسها . وإذا ادعى الرجل إلى امرأة أنه قد فادها ، ولم تكن له بيعة على ذلك ، فحلّفها أو لم يحلّفها على ذلك ، فإنه يجبر على طلاقها . حتى يطلق طلاقاً بائناً يقطع عصمتها إذا طلبت المرأة ذلك إلى الحاكم ، وإذا ادعت المرأة إلى زوجها أنه قد طلقها ، فلا يسعها المقام عنده إذا أيقنت بالطلاق البائن فلتهرب ونفدى نفسها منه بما استطاعت من مهرها أو مالها ، إن لم تكن لها بيعة على ذلك ، فإن كانت لها بيعة وقفها عليه . وإن لم تكن لها بيعة فعليه العين . ولا يسعها المقام عنده حتى تحلّفه . فإن حلّفته فليس له عليها بعد ذلك حقوق ولا طاعة ، وتنزله منزلة غيره من الناس ممن أراد البغي عليها ، ولا تزين له ، وتمنعه من نفسها ، ما استطاعت (٣) فإن لم تجد إلى الخروج من عنده سيلاً فلها عليه النفقة والكسوة والسكن ؛ لأنه قد عطلها ومنعها من الأزواج وإذا ادعى الرجل إلى المرأة أنه قد تزوجها ، وأنكرت المرأة ذلك فأوقف عليها البيعة ثم استمسكت المرأة به بعد ذلك على النفقة والكسوة وغير ذلك من حقوقها ، فإن الحاكم ينصب الحصومة بينهما على ذلك ؛ وكذلك إن استمسكت به المرأة على الصداق ، وترثه إذا مات . وكذلك لو أن امرأة ادعت إلى زوجها أنه قد طلقها طلاقاً بائناً ، أو ثلاثاً . فأنكر الزوج ذلك

---

(٣) قال القطب رحمه الله في ترتيبه للمدونة الكبرى :

« يجب عليها ألا تسلّم له نفسها بأى حال من الأحوال ، ولو أدى الأمر بها إلى قتله أى عليها ألا تتمكن من نفسها ، فإن لم تجد إلى ذلك سيلاً بغير قتله فلها ، بل عليها أن تقتله ولا تقيم معه على فراش حرام . التعبير لصاحب التعليق وليس للقطب .

ولم تكن للمرأة بينة فحلفتة . أو لم تحلفه ثم استمسكت به بعد ذلك على النفقة والكسوة والصداق ، فإن الحاكم ينصب الخصومة بينهما على ذلك ، ولو قالت في ادعائها : أعطى حتى من فلان بن فلان زوجي ، وإذا ادعى رجل أنه قد تزوج طفلة فصدقه وليها فيما ادعى فأنكرت الطفلة ذلك فلا يشغل بإنكار الطفلة ، وترك في يده حيث صدقه الولي فيما يدعى إن لم يُخْتَفَ عليها في يده أن يخرجها من بلادها ، حتى تبلغ فتخاصم بحجتها ، فإن كانت ممن يُخْتَفَ عليها من ظلمه فلا ترك في يده . وإن اختصم رجلان في امرأة فادعاها كل واحد منهما أنها زوجته ، فكذبتهما جميعاً ، فليكلف الحاكم كل واحد منهما أن يأتي ببينة ، فإن أتى كل واحد منهما ببينته فليكلفا التاريخ ، فإن كان تاريخهما واحداً ، أو لم يكن لهما تاريخ ، أوجب على طلاقها كلاهما طلاقاً بائناً ، فإن لم تكن لهما بينة فعلى اليمين لكل واحد منهما ، فإن أتى أحدهما ببينة ولم تكن للآخر بينة قضى بها لصاحب البينة . وإن أقرت بأحدهما أنه زوجها وأنكرت الآخر فالذي أقرت به هو القاعد فيها ، وعلى الآخر البينة .

وذكر الشيخ رضي الله عنه عن أبي يوسف (٤) مجدول التزغتي رحمه الله أنه قال : لا يكون ابن آدم مثل العود يعنى الذي أقرت به هو القاعد فيها . ومنهم من يقول لا يكون قاعداً فيها بإقرار المرأة .

---

(٤) أبو يوسف مجدول النفوسى التزغتي من علماء القرن الرابع ذكره البارونى فى الطبقة الثامنة ، كان غنياً وافر المال ، ولانشغاله بماله لم يتول التدريس رغم إلهام الناس عليه بذلك لازم مجلس أبى محمد الكباوى فلما توفى انتقل إلى أبى محمد الدرغى . وكان يقول :

عجب لمن لم يتعلم عند أبى محمد الكباوى أو أبى محمد لدرغى كيف يجد ما يفنى للناس ؟ وذلك لشدة إعجابه بشيخه .

وكان كثير السؤال والمناقشة ، وكان معروفًا بالتقوى والصلاح مع كثرة المال وغزارة العلم .

وكذلك العبد أو الأمة إذا ادعاه رجلان فأقر بأحدهما أنه سيده وأنكر الآخر على مثل ما ذكرنا من الاختلاف في المرأة .

وأما السلعة إذا اختصم عليها رجلان وهي في يد أحدهما ، ثم أتى كل واحد منهما بالبينة أنها له ، قضى بها للذي ليست في يده . ومنهم من يقول : إنما يقضى بها للذي هي في يده ، ومنهم من يقول إذا أتى كل واحد منهما بالبينة أنها له قسمت بينهما ولا يلتفت إلى من كانت السلعة في يده ، وإن ادعت المرأة إلى رجل أنه زوجها فأنكر الرجل ذلك ، ولم تكن لها بينة على ذلك ، ثم ادعت بعد ذلك إلى ولد ذلك الرجل أو والده أنه زوجها ، فلا يشتغل بادعائها ، ولا يترك أن يتزوجها ، وكذلك الرجل إذا ادعى إلى المرأة أنه قد تزوجها ، فأنكرت المرأة ، ولم تكن له بينة على ذلك ، ثم ادعى بعد ذلك إلى أمها أو ابنتها أنه قد تزوجها ، فلا يشتغل بادعائه ولا يترك أن يتزوجهن ، وإذا ادعت المرأة إلى رجل أنه زوجها ، فكلفها الحاكم البينة على ذلك ، فأجلها أجلا تأتي فيه بينتها ، فأنت بولد فيما دون ستة أشهر من يوم أقامت فيه بينتها ، فلا يلزمه ذلك الولد ، وإن أتت به من بعد ستة أشهر من يوم أقامت فيه بينتها فهو لازم لذلك الرجل الذي ادعته المرأة إذا أتت بينتها ، ثم أرّخ تاريخها فكان فيه أكثر من ستة أشهر من يوم تزوجها إلى يوم ولد ، وإذا ادعت المرأة إلى العبد أنه زوجها . فأنكر العبد ذلك والسيد ، فعلى المرأة البينة ، فإن أتت بها ثبت النكاح ، وإن لم تكن لها بينة فعلى العبد البين ، فإن أقر العبد بالنكاح ، وأنكره السيد ، فعليه البين إن لم تكن للمرأة بينة ، وإن أقر السيد بالنكاح وأنكره العبد جاز على العبد إقرار السيد ولزمه النكاح في الحكم ، ولا يقرب المرأة فيما بينه وبين الله ، ولا يمسه حتى يعلم بالنكاح ، وكذلك إن ادعى العبد على المرأة أنها زوجته ، فأنكرت المرأة ذلك ، وأنكر السيد ، فعلى العبد البينة بوقفها على المرأة على النكاح ، وعليه بينة أخرى على السيد — بأنه قد أجاز له النكاح ، وكذلك الأمة إذا أنكرت النكاح وأقر به سيدها جاز عليها إقراره وثبت عليها النكاح ، ولا تمكنه من نفسها حتى تعلم النكاح ، وقد قيل بأن الأمة إذا قال لها سيدها هذا زوجك قد زوجتك له ، فإنها تصدقه على ذلك إذا كان

أميناً . وأما إن ادعت الأمة النكاح وأنكره الزوج والسيد ، فعليها البينة على النكاح وعلى السيد إجازة ذلك النكاح . وإذا ادعت المرأة التزويج وادعى رجل آخر أنه زوجها فلا تزوج حتى تنقضى خصومتها مع ذلك الرجل ، فإن لم يثبت له شيء من أمره أو تركت التزويج . فإن أبيه أن يخاصمها وأراد تعطيلها وتبين الضرر منه إليها ، قيل له إن يقيم البينة على ما ادعاه من نكاحها ، وإن لم يفعل تزوجت المرأة ، والله أعلم .

## باب في المسيس وإرخاء المستر

إذا تزوج الرجل امرأة ثم طلقها في ذلك المجلس كان لها نصف الصداق ، ولا عدة عليها ، ولا يلزمه الولد إن أتت به بعد ذلك ، وإذا تزوج الرجل امرأة فتوارى عن الشهود من المجلس الذى تزوجها فيه ، وجب عليه جميع الصداق عند الناس في الحكم ، وإذا طلبت المرأة إلى الشهود أن يشهدوا لها به ، شهدوا عليه كله ، ولا يضييق عليهم أن يعلموا أنه قد مسها أو لم يمسه حين توارى عنهم من المجلس الذى تزوجها فيه ، ويلزمه الولد إن أتت المرأة به بعد ذلك ، ولا يلزمه فيما بينه وبين الله إن لم يمسه ، وكذلك الصداق لا يجب عليه إلا نصفه إن لم يمسه ، وكذلك المرأة لا تلزمها العدة إن لم يمسه ، وأما في الحكم فقد لزمهما جميع ما ذكرنا إذا تواريا عنهم . أو غلقوا دونهم باباً . أو رخوا سترًا . فقد لزمهما جميع ما ذكر من الولد ، والعدة ، والصداق (١) وإذا مس الرجل المرأة مسياً تاماً ، فإن كانت

---

(١) إذا تم العقد ثم وقعت خلوة بين الزوجين - كيفما كانت تلك الخلوة - بأن أغلق دونهما باب ، أو أرخى ستر أو انفصل الزوجان عن الحضور والشهود انفصالاً يمكن فيه المس ، كما لو خرج الشهود ، بل ولو كان انفصالاً اعتبارياً كما نقله القطب رحمه الله عن أصحاب الديوان ، وذلك كأن يتم العقد ليلاً ، ويشملهم ظلام لا نور فيه . أى إذا أتحت لهما فرصة للمس بأى احتمال ولو كان احتمالاً ضعيفاً ، فقد لزم الصداق والولد إن جاءت بعد ستة أشهر من ذلك التاريخ ، وتلزم العدة إن وقع الطلاق بعد ذلك . وهذه الأحكام تترتب على هذه الصور من المس ، ولو كان الزوج مجنوناً أو مجبوباً أو عينا أو أفتل ، أو خصياً . ويلزم الصداق والعدة وإن صرحا بأنهما لم يتماسا .

أما الصداق فإن قالت إنه لم يمسه فلا يلزمه إلا النصف . فإن لم يتماسا حقيقة في تلك الخلوة التى أتحت لهما ، فلا عدة عليها ولا يلزمها الولد =

امرأته ، فقد وجب عليه جميع صداقها ، ووجب عليهما جميعاً الغسل من الحنابة ، ويلزمه الولد ، وتلزم المرأة العدة ، وإذا طلقها طلاقاً غير بائن واحداً أو اثنين - ومات أحدهما في العدة توارثا ، وإن طلقها تطليقتين أو ثلاثا لزمه ما طلق . ووجب عليهما الإحصان . وحرم على المرأة والد ذلك الرجل ، وولده ، وحرم على الرجل أم تلك المرأة ، وما فوقها ، وحرم عليه ما ولدت وما سفل ، ويتنقض صيامهما إذا كانا صائمين أو أحدهما أو اعتكافهما إذا كان معتكفين . أو أحدهما ، وبطل إحصانها إن كانا محرمن بالحج . أو أحدهما ، أو عمرتهما إن كانا معتمرين . أو أحدهما . فإن كان مظاهراً منها فقد حرمت عليه إذا مسها ذلك المسيس من قبل أن يكفر عن ظهاره ، وكذلك إذا كان مولياً منها حرمت عليه ، وكذلك إن طلقها واحدة أو اثنتين ، فس ذلك المسيس من قبل أن يراجعهما . حرمت عليه . ويحلها بذلك المسيس لمن طلقها ثلاثا ، ويتقطع به فراش الأول ، وإذا كان ذلك المسيس الذي مسها محرام ، حرمت عليه تلك المرأة وما فوقها من الأمهات والجدات ، وما ولدت وإن سفلن ، وحرم عليها هو وما فوقه من الآباء والأجداد ، ، وما تحته من الأولاد ، وإن سفلوا ، وإن كان ذلك محرام لزمهما الكفر . والمغلظة . ولزمه عقرها إن غلبها على نفسها . وإذا مس الرجل امرأته في أول ما مسها فيما دون الفرج ، أو نظر إلى ما بطن من فرجها . أو مسه بيده . فقد وجب عليه جميع صداقها ؛ ولزمه الولد إذا مسها فيما دون الفرج ، وإن طلقها بعد ذلك تطليقتين أو ثلاثة هل

---

= فيما بينهما وبين الله، ويلزمها ذلك في الحكم . لأن العدة والولد تلزمان بالخلوة وإمكان الوطء ولو انتفيا من المس وأقرا بعده ، لأن العدة قطع للشبهة . ولأن الولد للفراش ، وقد أمكن أن يقع المس منهما فلا يكون نفيهما إياه حجة على عدمه . والولد يلحق الزوج بأدنى شيء ولو لم يصح العدة إذا لم يتعمد الزنى .

وقد قيل : كل وطء يدرأ فيه عن صاحبه الحد ، يلحق فيه الولد .

( عن شرح النيل بتصرف ) .

يلزمه ما طلق ؛ أم لا يلزمه إلا واحدة ، وإن طلقها واحدة هل عليها العدة ،  
أو هل له مراجعتها ؛ أو هل يتوارثان في العدة ؟ فالله أعلم (٢) .

وكذلك إن طلقها واحدة أو اثنتين فسها فيما دون الفرج ، أو نظر إلى  
ما بطن من فرجها أو مسه بيده ، من قبل أن يراجعها . فالله أعلم (٣) .

---

(٢) الخلوّة إذا كان فيها مس غير كامل يترتب عليها جميع ما يترتب  
على المس الكامل من حيث الحكم . ولكن فيما بين الزوجين وبين الله  
هل يترتب عليهما ذلك ، وهل يشمل هذا المس الناقص قوله تعالى :  
( فَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ) .

أو أن المس في الآية الكريمة لا يشمل المس الناقص . وإنما ينصرف  
إلى المس الكامل الحقيقي ، لقد تردد المؤلف في ذلك ، ويبدو أن الحق أن  
المس الناقص ، وهو التي تقدمت صورته في المسائل السابقة في الأصل  
لا ترتب عليه أحكام المس الكامل فيما بين الزوجين وبين الله ؛  
وعليهما أن يكيفا سلوكهما وأن يتصرفا طبقاً للحكم الحقيقي الذي  
بينهما وبين الله .

(٣) لم يجزم المؤلف بحكم المظاهر إذا مس زوجته مساً ناقصاً . أى فيما  
دون الفرج أو نظر إلى ما بطن من فرجها أو مس فرجها بيده . هل تحرم  
عليه بذلك المس أو لا تحرم . وكذلك في باب الإيلاء هل يعد ذلك فيئاً  
ومسيئاً ويفنى عن المس الحقيقي فلا تخرج المرأة أو لا يعد مسيئاً أو فيئاً  
فتخرج المرأة بالإيلاء إذا تمت مدة الإيلاء .

والذي يتبادر إلى ذهني دون أن أعرفه يا سيدي لأحد : أنه يجب  
التفريق بين المس فيما دون الفرج ، وبين النظر ولمس اليد ؛ لأن الفرق  
واضح بينهما ، وحين يكون الاستمتاع ، في الصورة الأولى حاصلًا بالجهاز  
الذي هو آلة الاستمتاع الجنسي ، فإنه في الصورة الأخرى بعيد جداً  
عن ذلك .

وكذلك إن ظاهر منها ففعل مثل ذلك من قبل أن يكفر عن ظهاره ،  
أو آلى منها ففعل مثل ذلك من قبل أن يكفر عن يمينه ، فالله أعلم .

وإذا تزوجت المرأة طفلاً فسها ، فعليها الغسل من الجنابة ، فإذا بلغ  
بعد ذلك فدفع النكاح ، فعليها العدة ، ولا يتزوج كل واحد منهما ما ولد  
الآخر ولا ما ولده ، والله أعلم .

## باب فيما تبطل به المرأة صداقتها (١)

وإذا زنت المرأة فقد بطل صداقتها . وكذلك إن ارتدت إلى الشرك (٢) أو علمت سحراً ، أو قتلت نفسها ، أو قتلت زوجها ؛ أو قتلت أحداً غيره ،

(١) بطلان الصداق بسبب فوات المرأة عن الرجل بعد الزواج والمس وإن قرره الفقهاء ، إلا أنه يحتاج إلى التأمل وإعادة النظر . فالصداق حق للمرأة تكتسب نصفه بمجرد العقد ، وتكتسبه كله بالدخول ، بل إن المرأة تستحق العقر أو صداق المثل ولو بزواج منفسخ أو بأى مس لم تكن هي فيه مريدة للزنى أو مطاوعة عليه ولو وقع المس مرة واحدة والسنة قد أعطتها صداقتها كاملاً في النكاح الفاسد بما أصاب منها ، وبمجرد الدخول يصبح كامل الصداق ملكاً للمرأة ، يجوز لها التصرف فيه عدا المؤجل طبعاً كما تصرف في بقية أملاكها ، وليس مشروطاً في الصداق أن يبقى ودعية مضمونة ، وليست المرأة مرهونة به عند الزواج ، ولا مشروطاً عليها أن تبقى تحته مدى الحياة ليستمتع بها ، ولا تفوت عليه أبداً .

إن فواتها عليه بسبب عمل من أعمالها كفواته عليها بسبب عمل من أعماله ، يلحق كل واحد منهما جزاءه بحسب أحكام الشريعة ، من أدب ، أو نكال ، أو تعزير ، أو حد . وليس من حقه أن يطالبها برد الصداق ، كما ليس من حقها أن تطالبه برد ما أخذ من شبابها وجمالها ، والفقهاء عادة يقدرون الصداق للبركة ، فكيف ترد له الصداق كاملاً وقد أزال بكارتها إن تزوجت بكرراً .

قد يستساغ أن تطالبه برد الصداق إن عملت ما عملت بنية تفويت نفسها عليه إذا ثبت عليها ذلك بالأدلة الثابتة ، أما غير ذلك فيبدو أنه يحتاج إلى مزيد من التأمل ، ومع ذلك فأنا أقول : لاحظ النظر مع وجود الأمر .

(٢) قال أبو إسحاق في ( مختصر الخصال ) : والذي يبطل المهر عن الزوج

=

وإن لم تبرئه منه خصلتان :

فقد أبطلت صداقها إذا قتلت به ، وأما إن قتلت أحداً ففعلت ولم تقتل به فلا تبطل صداقها بذلك ، وإذا فعلت المرأة وجهها من الوجوه (٣) الذى تبطل بها صداقها ، ثم تاب فلا يرجع إليها صداقها بعد ما بطل . ومنهم من يقول : إذا تاب مما فعلت رجوع إليها صداقها ، وإذا فعلت المرأة فعلاً تبطل به صداقها ، ثم استمسكت بزوجها عليه عند الحاكم ، فلا يشتغل الحاكم بآدائها ، ولا ينصب الخصومة بينهما على ذلك الصداق ، إذا تبين عنده أنها قد أبطلته ، فإن استمسكت به المرأة على صداقها فادعى أنها قد أبطلته ، فعليه البيعة ، ويجزيه خبر الأمانة فى ذلك ، فان لم تكن بيعة ، فلا يمين له عليها بأنها لم تبطله . وإذا تزوج الرجل امرأة بغير صداق ، ففعلت فعلاً تبطل به المرأة صداقها ، ثم أصدقها بعد ذلك صداقاً ، فلا يبطله الفعل الأول . وإذا تزوج الرجل امرأة بغير صداق ، فوجب عليه عقرها ، ففعلت فعلاً تبطل به المرأة صداقها ، فقد أبطلت ذلك العقر . وأما إن تزوجها بغير صداق ، ففعلت فعلاً تبطل به المرأة صداقها ، ثم مسها بعد ذلك ، فلا يبطل عقرها ذلك الفعل ، الذى كان من قبل أن يجب لها عليه العقر . وإذا قبضت المرأة صداقها من زوجها ، فأقام عندها زماناً ، فأكلت من ثماره ، واستغلت من غلاته ، ثم فعلت فعلاً تبطل به المرأة صداقها ، فعليها الصداق الأول

---

١ - الارتداد .

٢ - الزنى على قول ، وقيل كل فراق يأتى منها مما ليس لها أن تفعله ، فإن صداقها يبطل .

(٣) يحدد الفقهاء الوجوه التى تبطل بها الصداق بأنها جميع الأعمال التى ينتج عنها تفويت نفسها عليه . لأن الزوج ما دفع الصداق إلا لتبقي معه وليستمتع بهذا البقاء إلى جانبه . فإذا عملت عملاً فوتت به عليه نفسها حتى له أن يأخذ الصداق الذى دفعه ، ولا عبرة بنيةها للتفويت وعدم نيتها أما الأعمال التى تفوتها على الزوج ويبطل بها الصداق ، فهى : الزنى ، والسحر ، والردة ، والقتل ، سواء قتلت زوجها أو نفسها أو غيرها . راجع - إن شئت - التعليق رقم (١) من هذا الباب .

الذى أخذته منه بقيمته ، وجميع ما أكلت من ثماره ، ومن غلاته ، وما هلك في يدها فهي ضامنة له . وإذا تزوجت المرأة رجلاً فأصدقها صداقاً ، ثم طلقها فتزوجت زوجاً غيره بصداق آخر ، ففعلت فعلا تبطل به المرأة صداقها ، فقد أبطلت صداقها عند الزوج الآخر الذى هى عنده ، ولا يبطل الصداق الذى لها على الزوج الأول ، بفعل فعلته عند الآخر بعد يبنونها منه . وإذا تزوج الرجل امرأة بصداق معلوم فافتدت منه بصداقها ، أو ببعضه ، ثم فعلت فعلا تبطل به المرأة صداقها ، ثم راجعها بعد ذلك زوجها ، فلا تبطل شيئاً من صداقها الذى افتدت به ، والذى لم تفنتد منه به . وإذا تزوج الرجل امرأة بصداق معلوم ، ثم طلقها طلاقاً بائناً ، ثم تزوجها بصداق جديد ، ففعلت فعلا تبطل به المرأة صداقها ، فقد بطل الصداق الآخر الذى هى عنده به . ولا يبطل الصداق الأول . وإذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين ثم فعلت فعلا تبطل به المرأة صداقها ، وهى فى العدة أبطلت صداقها ، وإن فعلت ذلك الفعل من بعد انقضاء عدتها فلا تبطله ، ولا تبطل الطفلة والمجنونة صداقها إذا فعلت شيئاً مما ذكرنا من الوجوه التى تبطل بها المرأة صداقها إذا كانت بالغة عاقلة . وإذا أمر رجل رجلاً أن يتزوج عليه امرأة بصداق معلوم ، فتزوجها عليه بأكثر من ذلك قسمها ، ولم يعلم بالزيادة ، ففعل المأمور ضمان تلك الزيادة ، وتبطل المرأة أيضاً تلك الزيادة إذا فعلت فعلا تبطل به المرأة صداقها ، وكذلك المرأة إذا أمرت ولها أن تزوجها بصداق معلوم ، فتزوجها بأقل من ذلك ، ولم تعلم بالنقصان حتى مسها الزوج ، فعلى الولى ضمان ذلك النقصان ، وتبطله المرأة إذا فعلت فعلا تبطل به المرأة صداقها . وإذا تزوج الرجل أمة بصداق معلوم ففعلت فعلا تبطل به الحرة صداقها ، فلا تبطله الأمة بذلك ، لأن الصداق لسيدها ، فلا يبطله ما فعلت . فإن فعلت ذلك بإذن سيدها فقد بطل صداقها ، وكذلك إن قتلها سيدها فقد بطل صداقها بذلك ، وكذلك إن باعها فى موضع لا يدرکہا فيه زوجها فقد بطل صداقها بذلك ، ومنهم من يقول لا تبطله بذلك فليجز إليها زوجها من حيث جازت ، وكذلك إن أعتقها سيدها فاختارت نفسها . فقد بطل صداقها بذلك . وإن أعتقها من قبل أن يمسه الزوج ولم تختَر نفسها ففعلت فعلا تبطل

به المرأة صداقتها فلا يبطل النصف الذى لسيدها فى ذلك الصداق ، ويبطل النصف الباقى الذى لها ، وإذا تزوج الرجل أمة ، بصداق معلوم ، ثم باعها سيدها بعد ما مسها الزوج ، ثم فعلت بإذن سيدها الآخر فعلا تبطل به المرأة صداقتها ، فلا يبطل صداقتها بذلك . لأنه للسيد الأول ، وأما إن فعلت ذلك بإذن سيدها الآخر من قبل أن يمسه الزوج عند السيد الأول فقد بطل النصف الذى للسيد الآخر ، ولا يبطل النصف الذى للسيد الأول من ذلك الصداق . وإذا تزوجت المرأة عبداً بصداق معلوم ، ثم باعه سيده ، أو وهبه ، أو أعتقه ، من قبل أن يمسه . ثم فعلت فعلا تبطل به المرأة صداقتها ، ثم مسها بعد ذلك ، فقد أبطلت النصف الذى على السيد الآخر . أو على المعتوق ، ولا يبطل النصف الذى على السيد الأول . وأما إن باعه أو أعتقه أو وهبه أو أعتقه بعد ما مسها العبد ، ثم فعلت فعلا تبطل به المرأة صداقتها ، فلا يبطل شيء من ذلك ، لأنه على الأول كله . والراكبة والمركوبة إذا فعلتا ذلك فلا يبطل صداقهما بذلك ، ولا يحرمهن ذلك على أزواجهن ، ولا يحرم على كل واحد منهما نسل الأخرى ، وقد هلكتا بذلك ، وأنهدم صيامهما بذلك إن كانتا صائمتين . وكذلك اعتكافهما . وكذلك حجمها . وعمرتها وعليهما المغلظة . وإذا أدخل الرجل أو المرأة التحريم بين الزوجين ، فهو ضامن للصداق مثل ، الرضاع ، والزنى ، إلا أن أرضعت بالضرورة فلا ضمان عليها . وإذا تزوج الرجل امرأة بصداق ثم جحدت النكاح ، ولم تكن له بينة على ذلك ، فلا شيء عليه من صداقتها إذا منعتة من نفسها ، وأنكرت النكاح . والله أعلم .

### باب فيما تحرم المرأة على زوجها وما تبين به منه من غير طلاق

وإذا مس الرجل امرأته في دبرها (١) معتمداً فقد حرمت عليه أبداً . وإن لم يعتمد فلا تحرم عليه . وكذلك إن مسها في فيها (٢) فقد حرمت عليه أبداً . وإذا تزوج امرأة ثم تزوج عليها أمها معتمداً أو غير متعمد فقد حرمت عليه أبداً . وكذلك ما فوقها من الجذات . وكذلك ابنتها ، وابنة ابنها . وابنة ابنتها . وإن سفلن ، فقد حرمن عليه أبداً ، وكذلك إن تزوج عليها أخيها معتمداً . فقد حرمت عليه أبداً . وإن لم يعتمد فنه من يقول تحرم عليه ، ومنهم من يقول لا تحرم عليه . وإذا نظر الرجل إلى فرج أم امرأته معتمداً أو مسه (٣) بيده فقد حرمت عليه امرأته أبداً وكذلك

---

(١) قال القطب رحمه الله في ( شرح النيل ) :

ورخص بعض ألا تحرم كما في ( الديوان ) وكتاب ( الألواح )  
وغرهما ولو تعمد ذلك مراراً ، إذ لا فرق عند التحقيق بين المرة  
وأكثر .

ورخص أبو يحيى الفرسطائي وألزم لكل منهما خمسة دنانير يتصدقان  
بها على أهل الولاية في أرحامهما ، وليس على من لم يعتمد ذلك منهما شيء .  
قلت : الخطأ مرفوع ، والعمل نفسه فاحشة ، والإقدام عليه كبيرة .  
وفي تحريم الزوجة به تشديد .

(٢) قال القطب رحمه الله في ( شرح النيل ) كأنهم قاسوا الفم على الدبر  
لأنه لا يكون منه النسل . والصحيح أن لا تحرم بالمس في الفم ، ولو غابت  
الحشفة نقل عنه بتصريف قليل .

(٣) حكى القطب رحمه الله في ( شرح النيل ) أن المس باليد لا يحرم  
إلا إذا كان عمداً ولغير ضرورة . قال : ومثال الضرورة الطب إن تبين  
له أو التنجية .

ما فوقها من الحدات ؛ وكذلك إن مس ما بطن من فرجها ، أو مس في الفرج ، أو فيها دون الفرج ، أو في أى موضع من جسدها فقد حرمت عليه امرأته أبداً . وكذلك أختها ، وكذلك ابنتها . وابنة ابنتها . فقد حرمت عليه امرأته . أبداً ، في جميع ما ذكرنا إذا كان متعمداً .

وذكر الشيخ رضى الله عنه ، عن أبي سهل رحمه الله ، قال ( وأظنه عن أبي يحيى الدرفى رحمه الله ) : إن الرجل إذا نظر إلى ما بطن من فرج ابنته البالغة متعمداً ، فقد حرمت عليه امرأته ، وإن لم يتعمد فمنهم من يحرمها ، ومنهم من لا يحرمها . وإذا نظر إلى ما بطن من فرج ابنته الطفلة متعمداً ، فمنهم من يحرمها ومنهم من لم يحرمها . وإن لم يتعمد فلا تحرم عليه ، وإذا نظرت المرأة إلى فرج ولد زوجها منها . أو من غيرها ، أو إلى فرج ابن ابنه ، أو إلى فرج ابن ابنته ، إذا كان بالغاً ، فقد حرم عليها زوجها . وإذا نظرت المرأة إلى فرج والد زوجها ، أو جده ، فقد حرم عليها زوجها ، ومنهم من يقول لا يحرم عليها . ولا يكون ما بطن من الرجال مثل النساء ؛ وكذلك إن وطئها ابنه وما تحته ، أو والده لوما فوقه ، فقد حرمت عليه أبداً ؛

وذكر الشيخ رضى الله عنه عن أبي محمد أن امرأة من تندميرة يقال لها «زمنى» أنها مكنت ابنها من نفسها وهو طفل حتى خالطها ، فقالوا بأن يحرمها ذلك على زوجها ؟ وإذا زنت المرأة وعلم الزوج بزناها فقد حرمت عليه أبداً ، وكذلك إن زنى الرجل وعلمت المرأة بزناه فقد حرم عليها . وإن لم يعلم بزناها ولم تعلم بزناه فلا يقع التحريم بينهما إلا إن زنت بمن يحرمها عليه ممن ذكرنا من آباءه وأبنائه ، فقد حرمت عليه . علم بذلك أو لم يعلم به ، وكذلك إن زنى الزوج ولم تعلم المرأة بزناه فلا يحرم عليها إلا إن زنى بمن يحرمه عليها زناه ممن ذكرنا من أمهاتها ، أو بناتها ، أو أخواتها ، فقد حرم عليها علمت أو لم تعلم (٤) . وأما إن أقر لها بالزنى فلا تصدقه في ذلك

---

(٤) إذا زنى أحدهما بأجنبي عنهما ، ولم يعلم الثاني بزناه لم تقع الحرمة ، وليس في المسألة إلا ذنب الفاحشة ممن ارتكبتها منهما ، أما إذا زنى أحدهما =

وكذلك إن أقرت له بالزنى . فلا يصدقها فى ذلك ؛ وإذا تزوجت المرأة طفلاً فأرضعته أمها أو جدتها ، أو ابنتها أو ابنة ابنتها ، أو اختها أو ابنة أخيها فقد حرم عليها ، وكذلك إن أرضعته بنفسها ، فقد حرم عليها ، وكذلك البالغ إذا تزوج طفلة فأرضعها أمه ، أو جدته ، أو ابنته ، أو ابنة ابنه ، أو ابنة ابنته ، أو أخته ، أو ابنة أخته ، أو ابنة أخيها ، أو امرأته ، البالغة فقد حرمت عليه ، وكذلك إن تزوج طفلتين فأرضعتهما امرأة واحدة فقد حرمتا عليه ، وكذلك الطفل والطفلة إذا عقد النكاح عليهما أو لياؤهما فأرضعتهما امرأة واحدة فقد حرمت عليه ، وحرم عليها ، وإذا ارتدت المرأة إلى الشرك فقد حرمت على زوجها . حتى ترجع منه إلى الإسلام ؛ وكذلك إن ارتدت الزوج إلى الشرك فقد حرم على امرأته حتى يرجع منه إلى الإسلام ؛ وإذا تزوجت المرأة عبداً فلكته أو ملكت منه بعضه بمرث أو غيره فقد حرم عليها ؛ وكذلك إذا تزوج الأمة فلكها ، أو ملك بعضها بمرث أو غيره فقد حرمت عليه ، ، وبطل النكاح الأول الذى بينهما ؛ وإذا تزوج العبد امرأة . ثم عتق فاختار نفسه فقد حرمت عليه ؛ وبطل النكاح حتى يجدد النكاح ، وكذلك الأمة إذا تزوجت حراً . أو عبداً . ثم اعتقت فاختارت نفسها ؛ فقد حرمت عليه . حتى يستأنفا النكاح . وإذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين ، ثم مسها ، من قبل أن يراجعها ، فقد حرمت عليه أبداً . وكذلك إن حلف بطلاقها ليفعلن كذا وكذا فسها من قبل أن يفعل فقد حرمت عليه أبداً ، وإذا مس الرجل امرأته فى حيضها أو فى نفاسها متعمداً . فقد حرمت عليه . ومنهم لا يجرمها عليه وإن مسها

---

من تقع الحرمة بينهما بسبب الزنى به ، فإن غير العالم منها ناج ولا إثم عليه . أما مرتكب الزنى فهو فوق ما عليه من إثم بارتكابه للزنى ، مقيم على فراش حرام ومصر على معصيته ، ولا تتأذى له التوبة وهو كذلك . فإن كان الفاعل هو الرجل فعليه أن يفارق المرأة حالاً ، وإن كان الفاعل هى المرأة فعليها على الأقل أن تتحایل على عدم تمكين الزوج منها ، وأن تعمل على الانفصال بكل وسيلة .

### (النكاح)

وهو محرم بحج أو عمرة فلا يحل له ما فعل من ذلك ، ولا تحرم عليه امرأته ؛  
وقد قيل بأن تحرم عليه بذلك ، وإذا مس الرجل امرأته ، ولم يعلم بأنها  
امرأته ، وهو متعمد بإصابة الحرام منها ، فمنهم من يكفره (٥) بذلك ، ومنهم  
من لا يكفره ، ولا تحرم عليه امرأته ؛ وقد قيل في بعض الكتب بأن تحرم  
عليه ، وإذا تزوج الرجل امرأة وهو متعمد أنها ذات محرم منه ، أو  
ذات زوج ، فإذا هي ليست بذات محرم منه ، ولا بذات زوج فسها  
على ذلك ، فمنهم من يكفره ومنهم من لا يكفره . وأما النكاح فهو ثابت  
ولا تحرم عليه ، والله أعلم وبالله التوفيق .

---

(٥) الكفر إذا أطلق على الموحد في المخالفات العملية ، دائماً يقصد به  
كفر النعمة ، ويلجأ إليه الفقهاء ، لأن كلمة المعصية قد تطلق على الصغيرة  
أما الكفر فلا يكون إلا على الكبيرة ، ولذلك فإن فقهاء أصحابنا يحرصون  
أن يعبروا بكلمة الكفر أو الهلاك في جميع الكبائر ، لأنها أدل عليها وأكثر  
إحساء لمعنى شدة التحريم . وأشد تنفيراً من المعصية وأسبابها .

## باب في حقوق الزوج على المرأة وحقوق المرأة على الزوج

ومن حقوق الزوج على المرأة أن تحفظه في نفسه وماله ، ولا تحمله مالا طاقه له به من الموثنة ، ولا توكل عيشته إلى غيرها ولو كان له مائة خادم ، ولا تدخل في موضع يربها فيه ، ولا تدخل منزل من بكرهه ولا تصادق (١) من يبغضه ، ولا تبغض من يصادقه ، وتبر أبويه وإخوته ، وذوى قرابته ، وجيرانه ، ما استطاعت ، ولا تخرج من منزله بغير إذنه ، ولا تبهر ماله وعليها أن تكرم ضيفه ، ولا تعصيه إن أمرها بشيء إلا إن أمرها بمعصية الله ، فإن أمرها بمعصية الله فلا طاعة للمخلوق في معصية الخالق ، ولا تخالفه في أمره ونهيه ، وتخفص نفسها لكي تسره إذا نظر إليها . ولا تمنعه من نفسها إذا دعاها ولو كانت على قتب بعير ، ولا تصومن نافلة إلا بإذنه ، ولا تصلين نافلة إلا بإذنه ، ولا تشهد عرساً ولا وليمة إلا بإذنه ، ولا تأتى مندومة ولا مأتما ، ولا تشهد ما فيه هو ، ولا منكر ولا نياحة ، بإذنه ولا بغير

---

(١) يرى بعض الفقهاء أن الصداقة والبغض هنا مقصود بهما الولاية والبراءة الشرعيتان ، وفي ذلك إشكال لأنها يجب أن تتولى من يتولى ، وبغض من يبغض إذا كانا مستحقين لذلك ، أما إذا كان زوجها يتولى من لا يستحق الولاية ، أو يبغض من لا يستحق البغض ، فليس لها أن توافقه على ذلك ، لأنه « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » .

وأقصى ما يقال في هذا المقام محافظة على رابطة الزوجية ومراعاة لمصلحة الأسرة أن لا تتظاهر أمامه بعكس ما يقول ، فتتولى وبغض سراً ، ولكن يترتب على ذلك كثير من الإشكالات .

ومنها كيف توفق بين ولاية زوجها وولاية من يتبرأ منه زوجها .

ويظهر أن حمل كلمة الصداقة والبغض في عبارة المؤلف على غير الولاية والبراءة الشرعيتين أسلم ، وذلك في معاملة الناس ، تحسن لمن أحسن ، وتتلطف مع من يتلطف ، وتتنجهم ممن منه في المعاملات الدنيوية .

إذنه . ولا تسأله طلاقاً ، ولا تسخط ما رزقها الله منه . وقد قيل : إن المرأة إذا سألت من زوجها طلاقاً فقد اتخذت لنفسها منزلاً في النار ، وحقوق الزوج على المرأة كثيرة غير ما ذكرنا وقد تركناه حباً للاختصار لئلا يطول به الكتاب .

ومن حقوق المرأة على الزوج : ألا تجوع ولا تعرى ولا تظلم ولا تشعث ولا يوعدها بضارة ، ولا يهجر أهلها ، ولو كانوا غير مرضيين ، ولا يدخل إليها إلا بوجه منطلق ، غير عبوس ، وليس له عليها طحين ، ولا خبز ولا غزل ، ولا نسج إلا إن شاءت أت تطوع من نفسها ، وليس لها عليه حل ، ولا حرير ، والذي ينبغي للمسلم والمسلمة إذا اجتمعا على الحلال أن يتعاونوا على دهرهما . وقد روى عن الإمام عبد الوهاب رضى الله عنه أنه لما ماتت امرأته قال : رحم الله هذا الشخص ، قد أعانني على الدهر ولم يعن الدهر على .

وذكر الشيخ أبو يوسف عن أبي عبد الله بن أبي الفضل أنه قال : كانت النساء في رقابنا بثلاث ، وأتبعهن ثلاث ألا يجعن ، ولا يشعثن ، ولا يعرين ، وأن نسرت وتحمّل ، ونتجرع ، ولا تمنع المرأة زوجها من جماعها إن شاء .

ولها أن تمنعه من جماعها بالنهار في رمضان وتصيح عليه .

ولها تمنعه من جماعها في آخر الليل من رمضان في وقت لا تدرك فيه الاغتسال من جنباتها قبل الصبح ، وكذلك قضاء رمضان لها أن تمنعه من نفسها في القضاء بالنهار . إلا أنها لا تصيح عليه في القضاء (٢) ، ولها أن تمنعه

---

(٢) قال القطب رحمه الله في ( شرح النيل ) : « ولها منعه بهروب واضطراب من وطئها نهاراً في رمضان أو صوم كفارة أو نذر إن أذن لها في نذر ، وتصيح عليه ولا تقاتله ، وفي آخر الليل بقدر ما لا تدرك الغسل إن كانت تغتسل أو التيمم إن كانت تتييم مع مقدمات ذلك .  
وتمنعه في قضاء رمضان بلا صياح ، لأن القضاء ليس له زمان معين . =

من نفسها ومن جماعها في الحيض والنفاس وتصيح عليه ، إلا فيما دون الفرج ، فلا تمنعه من ذلك في حيض ولا نفاس ؛ وليس له أن يأتها فيما بين الظهر والعصر ، ولا فيما بين المغرب والعشاء إن كرهت ذلك ، لئلا يتقص عليها طهارتها ، ولا يجامعها في موضع يراه الناس فيه ، وتمنعه من ذلك إذا أَرَادَهُ منها . ولا يحملها مالا تطيق من الجماع في صغرها ، وقد قيل : إنه إذا دخل عليها فيما دون ثمانى سنوات ، فهو ضامن لما أصابها من أجل ذلك . ولا ضمان عليه إذا تجاوزت الثمانى سنوات .

---

— أو ما آخر الليل فلأن الجماع لم يحرم لذاته ، وبشكل عليهما أن الانقياد لإبطال الصوم معصية ، والقاهر على ما يبطله عاص ، وللوسائل حكم المقاصد ، فلا يجوز له إتيانها في القضاء ولا في آخر الليل ، فلا مانع من جواز الصباح عليه . انتهى المقصود منه نقل بتصرف .

ثم قال القطب رحمه الله بعد أسطر : « ولا صباح في صوم النفل ولو صامت بإذنه ، ولا في سائر ما وجب من صوم عليها ، لكفارات ، أو نذر ، أو قتل إذا لا وقت للكفارة والنذر وصوم القتل » . انتهى بتصرف .

ويظهر لى ولاحظ للنظر مع وجود الأثر — أنه بولغ في حقوق الزوج في هذا الصدد ، فكيف يسوغ للزوج أن يفسد على زوجته نفلها أو نذرهما أو قضاءها أو كفارتها إذا كان صومها لذلك على إذن خاص منه لذلك الصيام . ألا يكون استئذانها منه وموافقته تعييناً للوقت وتحديداً للزمن الذى تؤدي فيه تلك الكفارة أو ذلك النذر أو القضاء ، وأصبح ذلك الوقت وقتاً خاصاً بذلك الصوم يشبه الوقت المخصص للفريضة مع الفارق طبعاً ، وإذا أبيح للزوج أن يهدم صوم زوجته متى شاء ولو أذن لها ، فكلاً صامت جاهها يطلب حقه في الاستمتاع ، فأبطل عليها عملها . ففى تستطيع أن تؤدي ما ترتب بذمتها من حقوق الصوم ؟ بل هل تحرم المرأة من نافلة الصوم ، وهى أيسر القربات عليها ، وأدناها إلى نفسها ؟

ويظهر لى — والله أعلم — أنه يجب أن يفرق بين صوم أذن لها فيه ، وصوم لم يأذن لها فيه ، فقد نلتمس له عذراً في نقضه =

ولا يجامعها وهي حامل جماعاً يضر بذلك الحمل وعليها الاستمكان له من نفسها في جماعها ، وعليها الاستدخال . ولا يعزل عنها إلا بإذنها ، ولا تعزل عنه إلا بإذنه ، وأما السرية فله أن يعزل عنها بغير إذنها ، ولا يعزل من امرأته إذا كانت أمة إلا بإذنها . أو بإذن سيدها . ولا يحدث الرجال بما تخلو به منها ، ولا تحدث النساء بما تخلو به منه . وقد قيل : إن من حدث الناس بما تخلو به من امرأته كمن فعله في حرام ، وكذلك المرأة إذا حدثت بما تخلو به من زوجها .

ولا يجامعها وهي نائمة لأنها تحتاج من الشهوة مثل الذي يحتاج هو منها . ولأنه لا يدرى لعلها حائض أو غير حائض . ولكي تغتسل من جنابتها والله أعلم وأحكم .

---

= لصوم لم يأذن لها فيه . أما الصوم الذي أذن فيه سواء كان نفلاً أو قضاء أو كفارة فما يسوغ له أن يبطله لها ، وقد سبق لها عهد بذلك ، وهو ملزم بالوفاء بالعهد ، وينبغي له أن يملك إربه ويضع نفسه في مكانها لو كانت تستطيع أن تفسد عليه هو الآخر صومه بالحق لا بالإغراء .  
أما إذا أغراها فاستجابت أو أغرته فاستجاب فإن كل واحد منهما يتحمل عمل نفسه ، والله أعلم .

## باب في نفقة المرأة وكسوتها وسكنها ومؤنتها

وإذا تزوج الرجل امرأة فعليه: نفقتها، وكسوتها، وسكنها بالمعروف بما آتاه الله، لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها (١). وإذا تزوج الرجل امرأة فلا

(١) قال الأستاذ سيد سابق في ( فقه السنة ) ما يلي :

المقصود بالنفقة هنا توفير ما تحتاج إليه الزوجة من طعام ، ومسكن ، وخدمة ، ودواء ، وإن كانت غنية . وهي واجبة بالكتاب والسنة والإجماع .

وقال القطب رحمه الله في ( شرح النيل ) :

والمشهور عند قومنا وعليه الأكثر أن نفقة الزوجة مقدره بالكفاية .

وقدرها الشافعي بالمد ، فعلى الموسر مدان كل يوم ، والمتوسط

مد ونصف ، والمعسر مد :

والتقدير بالمد رواية عن مالك أيضاً ، ومثله لأصحابنا ، وفي التقدير

بالمد نظر ، ولا دليل عليه .

ويقول القطب أيضاً : والنفقة ما به قوام معتاد دون سرف ، وأما

السرف فليس نفقة في الشرع ولا يحكم به . انتهى .

هذا وبالرجوع إلى النصوص التي شرعت النفقة ، وإلى المناقشات الطويلة.

التي جرت بين الفقهاء في الموضوع نستطيع أن نخرج بملخص يعتمد على

ما يلي :

(١) يراعى في النفقة عدة عوامل ، من أهمها الحالة الاقتصادية

والاجتماعية للزوجين .

(ب) البيئة التي يعيش فيها الزوجان .

(ج) الانتقال إلى بيت الزوجية ليس معناه تغييراً كاملاً فجائياً للحياة.

التي كانت عليها المرأة في أسرتها .

(د) ينبغي ألا تقتصر في الغذاء على عنصر الكم وإنما يجب أن نخلط

عنصر الكيف أيضاً ، وفي موضوع اللباس ينبغي ألا تقتصر على الضروري =

يضيق عليها نفقتها وكسوتها وموئنتها ما لم يجلبها (٢) إلا إن طلبت إليه ذلك ، فإن طلبت فهو واجب عليه جلب أو لم يجلب ، إلا أن تركها تهاوناً بها فعليه

---

من السّرة والوقاية من البرد والحر ، لكي ينبغى أن نلاحظ الجانب الجمالى ، حسب ذوق البيئة أيضاً .

(هـ) نفقة الزوجة في بيت زوجها ليست ضرورة مفروضة للتنحية من هلاك الجوع ، وإنما هي وسيلة لحياة كريمة معاشة لا يكون فيها الإسراف والتبذير ، ولكن لا يكون فيها الحفاف والتقتير .

(و) المجتمعات في البيئة الواحدة مترابطة ، وينبغى أن يتاح للزوجة كى تعيش في مستواها الاجتماعى ، أن لا تشعر بحرمان ولا بامتهان زميلاتها ، وبالنظر إلى هذه العوامل وغيرها يخفى من أنظارنا تماماً ما يراه السابقون في تقدير النفقة بالمد أو المدين ، وإنما ينبغى أن يكون الأساس مستمداً من المعروف ، فما تعيش عليه أغلب النساء من مستواها ومن الكفاية هو المعروف . وما استجاب لجميع متطلباتها الضرورية وبعض الكمالية والجمالية هو الكفاية . وقد تطورت الحياة في هذا العصر تطوراً كبيراً في الغذاء والكساء والسكن والحقوق دائماً تتطور مع ما يتطور ، وإذا كانت الفكرة السائدة أن المد أو المدين من الشعر أو التمر أو غيرها مقدار كاف للغذاء ، فقد أثبت العلم اليوم أن الغذاء لا يعتمد أساساً على الكم ، ولكن على النوع ، وهذا ما ينبغى أن يوضع في الحساب ، فليس المقصود من النفقة أن تعيش المرأة عيشة الضرورة ولو كانت يابسة كعود الحطب ، لاعتمادها على التمر فقط ، أو متفخة ككيس الدقيق لاعتمادها على الشويات فقط ، وإنما يجب أن توفر لها النفقة المفروضة غذاء يحفظ عليها صحتها وسلامة جسمها وحواسها ، ويساعدها على الاحتفاظ بنضارتها وحيويتها وإشراق بشرتها ، لأن كل هذه الأشياء أسباب للمحافظة على قلب الزوج ، ولا سيما إذا كان قلباً جافاً جافياً غليظ الإحساس ، اضطرت معه الزوجة أن تصل إلى القضاء للحصول على « لزمة العيش » أو سرة الظهر ، أو كنة الشتاء أو الصيف .

(٢) جمهور الفقهاء يرون أن النفقة تجب على الزوج للزوجة ، لأنها =

حقوقها ، فإذا جلبها فعليه نفقتها ، وكسوتها ، ومؤنتها ، ومن كسوتها خمسة أثواب ملحفة ، وجلباب ومقنعة ، ووقاية ، وأخفاف (٣) وإذا استسكت المرأة زوجها عند الحاكم على نفقتها ومؤنتها فادعى الزوج أنه قهر ، وزعمت المرأة أنه غنى ، فإن الناس في ذلك على ثلاثة منازل : صاحب الدرجة العليا في المال ، وصاحب الدرجة الوسطى ، وصاحب الدرجة السفلى في المال ، فادعت المرأة أنه في الدرجة الوسطى ، أو في العليا . فأنكر الزوج ذلك ، فعلى المرأة البينة ، ويميزها الخبر في ذلك ، فإن لم تكن

---

مُعظلة عن العمل من أجله ، ولكي توفر له سكناً وراحة ومتمعة .  
أما الظاهرية فيرون أن سبب وجوب النفقة هو الزوجية نفسها ، فحيث وجدت الزوجية وجدت نفقة الزوجة على الزوج ، وبناء على هذا عندهم فيجب نفقة الصغيرة ولو لم تجلب ، ولو كانت غير صالحة للاستمتاع ، وكذلك وجوب نفقة الناشز في حال نشوزها .

قال ابن حزم : ولو أنها في المهد ، ناشزاً أو غير ناشز ، غنية كانت أو فقيرة . ذات أب كانت أو يتيمة ، حرة كانت أو أمة .  
(٣) أنواع الثياب وكميتها وعددها أيضاً تخضع لاختلاف البيئات واختلاف الأزمنة والأمكنة ، فليس من السهل أن تحدد أنواع اللباس ولا كميتها ثم تفرض على جميع الناس ، وإنما يرجع فيه إلى ما يستعمله النساء المؤمنات العفيفات الصالحات في كل بلد ، مع الملاحظة السابقة ، وهي : أن المرأة ما دامت تعيش في بيت زوجها فلا بد أن تصان كرامتها وأن تنفق نفقتها من غذاء وكساء وسكن مع المستوى الاجتماعي لها فلا تترك فريسة لشعور الحرمان والحسرة .

وقد أطال القطب رحمه الله في موضوع اللباس وعرض أنواعها كانت معروفة أو مستعملة في بعض البيئات في البلاد الإسلامية ، وذكر عدة أنواع كانت مستعملة في ( وادي ميزاب ) ذكر بأسمائها البربرية أمثال : نكيت ، أشبوك ، أسس ، تملفا ، تمقرنت ، تملفا ، تمرنت . وكل هذه إنما هي نماذج وأمثلة .

له بيعة فلا يمين على الزوج . وليتفق على الدرجة السفلى . وأما إن تصادقا أنه نى الدرجة العليا في المال ، ثم ادعى الزوج أنه قد نزل من درجته إلى درجة في المال ، فعليه البيعة ، فإن لم تكن له بيعة فلا يمين له على المرأة ، وكذلك إن تصادقا أنه في الدرجة السفلى ، ثم ادعت المرأة بعد ذلك أنه قد طلع من درجة إلى درجة في المال فعليها البيعة ، فإن لم تكن لها بيعة فلا يمين لها على الزوج ، وإنما يجبر الحاكم في نفقة المرأة على الزوج بالضرب حتى يتفق من غير عدد ، وكذلك المرأة من الإماء والعبيد ، وأما نفقة الحيوان فلا يجبر عليها إلا بالحبس ، ويجبر على الكسوة بالحبس ، ومنهم من يقول : وإنما يجبر على الكسوة بالضرب في أيام الشتاء . وينفقها من جل طعام ذلك البلد على قدر نظر ذوى العدل من المسلمين ، فإن طلبت المرأة في نفقتها برا ، إن كان ر ، وشعيراً ، إن كان شعير غير مطحون ، فلها ذلك . فإن طلبت دقيماً فلها ذلك ، وإن طلبت تمرأ فلها ذلك ؛ وإن طلبت منه خبزاً فلها ذلك ، فإن أعطاها فزعمت أنه لم يحسن عمله فبريه أمينا ينظر إليه إن كان جيداً أو كان رديئاً ، فإن كان رديئاً رده الزوج ، واستبدل آخر مكانه . وإن أبت المرأة أن تؤاكله ، أو تؤاكل أبويه ، أو نساءه ، أو ولده من غيرها ، أو عبيده ، فلها ذلك ، وإن قبضت المرأة من زوجها نفقة شهر أو أقل من ذلك ، أو أكثر ، ثم ماتت أو مات أو طلقها طلاقاً بائناً ، أو خرجت عنه بالتحريم ، من قبل انسلاخ الشهر فما بقى منها فهو مردود إلى الزوج ، أو إلى ورثته من بعد موته . وكذلك الكسوة . ولا تطعم من تلك النفقة سائلا ولا غيره إلا بإذنه ، ولا تغير تلك الكسوة إلا بإذنه ، فإن هلكت تلك النفقة أو الكسوة قبل الأجل من غير تضييع رجعت على الزوج . فإن ضيعت فلا ترجع عليه . وكذلك الولي لا يرجع على وليه بنفقته وكسوته إذا هلك من يده بتضييعه ، ولا يطعم منها سائلا إلا بإذنه . ولا يغير كسوته إلا بإذنه . وإذا قبضت المرأة من زوجها نفقة شهر برأ أو شعيراً فأرادت أن تستبدل به تمرأ أو غيره مما يوافقها من الأطعمة فلها ذلك إن لم تقلد على الشعير الذي أخذت منه بمرض أو غيره . وإذا قبضت المرأة من زوجها نفقة شهر ثم مرضت حتى انسلخ ذلك الشهر فلا تأكلها

بعد ذلك الشهر ، وهى مردودة إلى الزوج ، وأما إن مرضت في أول الشهر وأفاقت في آخره فلها أن تأكل في آخر الشهر ما قبضت في أوله . وإذا مضت المرأة إلى حج قد وجب عليها فلا نفقة على زوجها في مسيرها ، ولها نفقته في رجوعها ، ومنهم من يقول : لها النفقة في المسير ، ولا نفقة لها في الرجوع (٤) وإذا غاب الزوج فطلبت المرأة إلى أولياء زوجها أن يستخلفوا لها خليفة يعطيها نفقتها وكسوتها وموثنها فلها ذلك ، ولا يدرك عليها ذلك الخليفة أن يحبسها مثل الزوج ، وكذلك ولي الطفل إذا طلب حبس امرأة ذلك الطفل ، فليس له ذلك في الحكم ، إذا كان ذلك الطفل ممن لا يصونها ولا يحفظها ، أو ممن لا يكون له حاجة بالنساء . وأما إن هرب الزوج عن امرأته وطلبت أولياءه أن يأتوا به ، فلها ذلك عليهم ، فإذا كان داخلا في الحوزة ، فإن طلبت إلى الحاكم أن يجعل لها عليه نفقتها وموثنها . فلها ذلك إذا تبين عند الحاكم أنه هرب عنها فراراً من نفقتها وموثنها وحقوقها ، فليكتب عليه الحاكم نفقتها وكسوتها وموثنها . فإذا قدم أجبره الحاكم عليها بالحبس حتى يؤديها . ولا ترضع المرأة ولدها من غيره إلا بإذنه ، إلا إن لم يقبل من غيرها فلترضعه . ولا نفقة لها عليه في وقت رضاعها ، وكانت نفقتها على والد ذلك الولد أو في مال الولد إن لم يكن له والد ، وكذلك إن كانت حاملة من غيره مثل الواهلة (٥) إذا حملت من الزوج الآخر أو امرأة الغائب أو المفقود إذا قدم ، فنفقته على الذى يشغلها حتى تضع حملها ،

---

(٤) قال القطب رحمه الله (في شرح النيل): وإن لزمها الحج لزم الزوج نفقة زوجته ما بقيت لتحيا ، وتوحدى حقوق الله وحقوق الخلق ، ألا ترى أن حقوقها لازمة في حیضها ونفاسها وفي نهار رمضان مع أنه ممنوع من جماعها .  
(٥) تقدم في تعليق سابق أن الواهلة هى : المرأة التى أخطأت في حساب عدتها يوماً أو يومين أو ثلاثة ، وتزوجت في أحد تلك الأيام التى أخطأت فيها ، فإذا أدركت خطأها وعرف مطلقها بذلك وطالب برجوعها لأنها لا تزال في العدة ، فلأنها ترجع إليه ، فإذا حملت من الزوج الآخر فلأن نسب الطفل إليه يثبت ، وعلى زوجها الأول الذى رجعت إليه ألا يبمسها =

وإن طلب الزوج إلى المرأة أن يجبهها فله ذلك ، ولا يغلط عليها بآباً ، وإن يصرف عنها من يحدنها من الرجال والنساء والخيران ، فله ذلك في الحكم ، وعليه أن يؤنسها وتدرك عليه حميل (٦) نفقتها ، وحميل الوجه ، وإن طلبت إليه أميناً تكون عنده ينظر إليها إذا خافت من ضربه وقتاله ، فلها ذلك ؛ وعليه بيت تسكن فيه ، وإناء تغسل به ، ومغسلها وغسل ثيابها إذا تنجست ؛ وعليه فراشها ، ومصباحها ، ولا يسكنها في بيت مظلم ولا موحش ، ولا في بيت له جار يؤذيها مثل الصانع الذي يجتمع الناس عنده أو معصرة أو في قرب من السوق أو في طريق غير مستر ، وإذا حبست المرأة على التعدي ، فعلى زوجها نفقتها وكسوتها وموئنتها . وإن طلبت إليه أن يأتيها في حبسها ، فلها ذلك ، ويغلط الباب عليه . معها في حبسها ، والله أعلم .

---

في العدة من الزوج الثاني ، أو في أثناء الحمل إذا كانت حاملاً ، وفي هذا الحال تكون نفقتها على والد الجنين الذي في بطنها ، وهو الرجل الذي تزوجته في العدة خطأ حتى تضع حملها .

(٦) الحميل هو الضامن . وحميل النفقة هو من يضمن إحضار نفقتها في مواعيدها ، أما حميل الوجه فهو من يضمن لها أن يحضر الزوج ذاته عند طلبه لإحضار النفقة .

## باب في العدالة بين النساء

قال الله تعالى :

[ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ] .

(سورة النساء آية ١٢٩)

قيل إنه قد شدد (١) بعضهم فيمن قد عدل بين نسائه وفيمن زعم أنه حج من غير تعب ، وفيمن زعم أنه قد فرح لصبيه قد ولدت عنده .

(١) لأن زعمه بأنه يستطيع العدل أو أنه حج بدون تعب أو أنه فرح لميلاد صبيته — مخالف لطبيعة الحياة ، ولأنه يخالف ظاهر القرآن الكريم في قوله تعالى :

[ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ] .  
وقوله تعالى :  
[ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بِالْغَيْهِ إِلَّا يَشُقُّ الْأَنْفُسَ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرؤُوفٌ رَحِيمٌ ] .

وقوله تعالى :

[ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ]  
(سورة النحل آية ٥٨)

والآية الثانية وإن نزلت في الأسفار عامة فإن السفر إلى الحج داخل في عموم اللفظ ، وربما بالأولى ، لما فيه من قيود كواجبات الإحرام .  
أما الآية الثالثة فهي في المشركين ، ولكن حالة فرح الناس بالذكر أكثر من فرحهم بالأنثى ، وهذا ما فطر عليه الناس ، والذي يزعم أنه خلاف ذلك فكأنما يرد على الله تبارك وتعالى ما وصف به خلقه ، ومن هذا الباب شدد من شدد على منكر ذلك ، وقالوا : =

وإذا كان لرجل امرأتان أو أكثر من ذلك فعليه أن يعدل بينهما في النفقة ، والكسوة ، والحماح ، وقيل : إن الشدة في العدالة في الحماح . وإذا أعطى الرجل لنسائه نفقة شهر ، وكسوة سنة ، فاستفرغت إحداهن نفقتها ، أو بليت كسوتها عند انقضاء ذلك الشهر أو السنة أو قبل ذلك ، وبقيت للأخرى منهن فليسوا بينهما في العطفة حينئذ . وليأخذ من التي أفضلت ما أفضلت من نفقتها . وكسوتها ، ولا يدعها لها . وكذلك إن استقرضت إحداهن قبل ذلك الأجل فليسوا بينهما في الذي يعطيهن حينئذ ، ويأخذ من التي أفضلت تلك الفضلة من نفقتها وكسوتها . ولا يخزن ماله عند إحداهن دون الأخرى ، ولا ينزل أضيافه عند إحداهن دون الأخرى ، ومنهم من يرخص أن يخزن ماله عند إحداهن إذا كانت أمينة لا تخونه في ذلك . إذا كانت الأخرى خائنة . وينزل أضيافه عند إحداهن إذا كانت تحسن القيام بمؤنتهم ، ويأتمنها في ذلك إذا كانت الأخرى لا تحسن ذلك ، ولا يأتمنها عليه . وإذا كانت عند الرجل امرأة في بيته ، والأخرى عند أبيها ، فعليه أن يعدل بينهما ، ومنهم من يرخص ألا تضيق عليه العدالة بينهما ، حتى يجلب الأخرى ، وكذلك إذا كانت إحداهن في السر (٢) والأخرى في العلانية مثل الأولى . وإذا مضت إحداهن إلى حج ، أو زيارة والدها ، فلا تضيق عليه العدالة بينهما حتى ترجع ، وكذلك إذا كانت إحداهن في حوض أو نفاس ، أو كانت مريضه فلا تضيق عليه العدالة حتى تطهر من حوضها أو نفاسها ، أو تفيق من مرضها ، ومنهم من يشدد

---

= إن العدالة مستحيلة لكنه معفو على غير المقدور منها .  
والتعب من الحج حاصل ، ولكن ينبغي للمؤمن أن يستعذب الألم في سبيل الله .

وتوقع استقبال مولود ذكر هو الطبيعة الغالبة على الناس ، فإذا كان المولود أنثى وجب على المؤمن أن يسر بهية الله ، وأن يشكره على نعمه .  
(٢) قال القطب رحمه الله في شرح النيل : أراد بالسر عدم إشهار النكاح سواء استكمتم الشهود ، وقلنا بصحة النكاح ، أو لم يستكمتم .

عليه أن يعدل بينهما في ذلك كله . وكذلك إذا كانت إحداهن في منزل والأخرى في منزل آخر بعيد عن الأول ، فربما يطول مكثه عند إحداهن دون الأخرى لحاجة ، فعليه أن يعدل في ذلك فيما عند كل واحدة منهن ، ومنهم من يرخص إن لم يتعمل إلى ذلك وكذلك إن مرض في نوبة إحداهما وأفاق في نوبة الأخرى ، ؛ وإذا جلب الرجل امرأتين ، أو ثلاثة ، في ليلة واحدة ، أو في يوم واحد ، فليبدأ من الكبيرة منهن ، ثم التي تليها ، وكذلك إن كن عنده فسافر عنهن زماناً أو مرزمن كثير أو سافرن عنه ثم رجع من سفره ، أو أفاق من مرضه أو رجعن من سفرهن ولم يعلم التي استأخرت عليها نوبتها ، فليبدأ من الكبيرة منهن ، وإذا أراد القسمة بينهن فليعط لكل واحدة منهن يوماً وليلة ، أو ليلة ويوماً فأى ما فعل من ذلك فهو جائز ، في تقديم اليوم أو الليلة ، ولا يعطى لإحداهن ليلة وللأخرى يوماً ، ولا يقم عند إحداهن ثلاثة أيام أو خمسة ، ويقم عند الأخرى مثل ذلك . ولكن كما قدمنا يوماً وليلة لكل واحدة ؛ وإن خرج من عند إحداهن في ليلتها ، أو في يومها من الغد ، ثم رجع في ليلته تلك ، أو في يومه الذي خرج فيه عنها ، فليرجع للتي خرج عنها فليستتم لها ما بقي من ليلتها ، أو يومها ، وإن رجع من بعد انقضاء ليلتها أو يومها ، فليرجع لصاحبها التي لم يخرج من عندها . فليقم عندها ما بقي من الليلة واليوم ، وإن رجع ليلاً أقام عندها حتى تغيب الشمس أيضاً في ذلك اليوم ، ويرجع عند الأخرى . وإذا كانت عنده مسلمة وكتابية فمنهم من يقول : يعطى للمسلمة يومين ، وللكتابية يوماً ، لأن للكتابية على الثلث من المسلمة في دينها وطلاقها وعدتها . وكذلك في العدالة . ومنهم من يقول يساوى بينهما ، لأنهما حرتان جميعاً . ومنهم من يقول : يساوى بين المسلمة والكتابية في الطلاق والعدة . وإذا كانت له حرة وأمة على وجه يجوز له جمعهما ، مثل العبد إذا أعتق وكانت عنده أمة ثم تزوج عليها حرة برضاها على قول من يجيز ذلك ، فلاأمة يوم ولحرة يومان ، وسواء كان الزوج حراً أو عبداً ، وفي بعض الكتب ، إن العبد إذا كانت تحته حرة وأمة فليعط للحرة يوماً ، لأنه من

جنس الإمام ؛ والذي ذكرناه من التفاضل بين الحرة والأمة وبين المسلمة والكتابية إنما هو في الليالي والأيام . وأما النفقة والكسوة فليعط لكل واحدة منهن ما يقوم بها من نفقتها وكسوتها ، وإذا كان للرجل امرأة ثم تزوج عليها أخرى فعليه أن يعدل بينهما . فليعط للأخرى مثل ما عند الأولى من حليها وثيابها ، وزينتها ، ومنهم من يقول : إنما عليه أن يعدل بينهما من يومه ذلك ، ولا يضيق عليه ما مضى وكذلك الأولاد والله أعلم .

ولا يجامهن جميعاً في بيت واحد ، ولا يجامع واحدة منهن حيث تراها صاحبها . وإذا اغتسل من جنابة إحداهن فلا يغتسل من جنابها مرة أخرى حتى يغتسل من جنابة الأخرى . وإذا كان للرجل امرأتان فأتى إحداهما في نوبة الأخرى فلتخوفه بالله وتذكره أمر العدالة . فإذا فعلت ذلك فلا تمنعه من نفسها إذا أراد جماعها . وإذا كان للرجل امرأة واحدة فلها ليلة من أربع ليال ، فلا يصلح فيها نافلة . ولا يصوم يومها نافلة إلا بإذنها . ويتفرغ إليها . ويؤدى إليها حقها . ويتفرغ في الثلاثة الأيام الباقية للعبادة والصوم ، وفيها أحب من أمر دنياه وآخرته ، وإذا كان له اثنتان فليعط لكل واحدة منهما يوماً وليلة . ويتفرغ لأمر دنياه وآخرته يومين ، وإذا كان له ثلاث نسوة أعطى لكل واحدة منهن يوماً وليلة ، ويتفرغ لأمره يوماً واحداً . وإذا كان له أربع نسوة أعطى لكل واحدة منهن يوماً وليلة . ولا يتفرغ لنفسه في أمره إلا فيما لا بد منه ، في نوبة كل واحدة منهن ؛ وإن حللته إحداهن في يومها وليلتها وتبرأت إليه من حقوقها ، فمنهم من يجيز ذلك ، ومنهم من لا يجيزه . وأما إن أعطت إحداهن نوبتها لواحدة من صواحبها فلا يجوز ذلك ، وليعدل بينهن ما استطاع ، والله أعلم .

### باب في التسرى (١)

قال الله تعالى: ( وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ، إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ . فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ )

( سورة المؤمنون الآيات ٥-٧ )

وجائز للرجل أن يتسرى ما شاء من إمائه ، وليس عليه في ذلك عدد مؤقت لا يتعداد مثل النكاح . وليس عليه العدالة بين سراريه ، ولا بين امرأته وسريته ، وإذا أراد الرجل أن يتسرى أمة فليستشهد على ذلك عند دخوله عليها ، ولا يتسرى قبل الاستشهاد لئلا يفاجئه الموت فيحول بينه وبين الإشهاد ، أو يمنع من علة تخالطه في عقله أو تمنعه من الكلام فيستعبد أولاده ، ولا يستشهد قبل الدخول عليها لئلا يفاجئه الموت أو تحدث عليه حادثة فتمنعه من وطئها فيلزم له غير ولده ، فلذلك يستشهد على التسرى عند الدخول عليها ، فليحضر شهوده فيرخي بينه وبينهم سترأ فيستشهدهم في حال الجماع . وإن تسراها ثم استشهد بعد ذلك فلا تحرم عليه ، وليس المراد في الاستشهاد على التسرى إلا لئلا يستعبد ولده ، لا أنه لا يجوز التسرى إلا بالإشهاد عليه مثل النكاح . وإذا تسرى الرجل أمة فأنث بولد دون ستة أشهر من يوم تسراها فلا يلزمه ، وإن أنث به من بعد ستة أشهر من يوم تسراها لزمه ، وإن أنث بولد فيما دون ستة أشهر قبل غروب الشمس في اليوم الأخير من تمام ستة أشهر ، وأنث بولد آخر من بعد غروب الشمس أو من الغد بعد تمام ستة أشهر لزمه الأخير منهما ولا يلزمه الأول . وكذلك المرأة إذا تزوجها على ذلك الخال . وإذا كانت لرجل أمة فأنث

(١) هذا موضوع آخر انتهى بانتهاء الرق . فنذ الغنى الاسترقاق الفردي اختفت أحكام العبيد كما اختفت أحكام أمهات الأولاد والسراري والحواري .

بولدين من بطن واحدة فأقر بأحدهما أنه ولده. وأنكر الآخر . فإن أتت بهما في يوم واحد أو ليلة واحدة لزمها جميعاً . وإن أتت بأحدهما في يوم والآخر من الغد فأقر بالأخير منهما وأنكر الأول لزمه الذى أقر به . ولا يلزمه الأول الذى أنكره فى الحكم . وإن أقر بالأول وأنكر الأخير لزمها جميعاً . وهو قول الشيخ رضى الله عنه . وربما قال : يلزمه الذى أقر به ولا يلزمه الذى أنكره . ولا يفرز الأول من الأخير ، ولا الأخير من الأول .

وقال أبو محمد رحمه الله : إذا ولدتهما من بطن واحد فأقر بأحدهما وأنكر الآخر لزمها جميعاً . ولا يفرز الأول من الأخير . ولا الأخير من الأول . ولا يستحب للرجل أن يتسرى أمة ورثها من والده أو من ولده لئلا يكون قد تسراها . وأما التحريم فلا تحرم عليه إن لم يتسراها والده أو ولده . ولا يتسرى الرجل أمة حتى يستبرئها . وسواء فى ذلك اشتراها أو ورثها أو وهبت له أو اشتراها من إمام أو امرأة أو ذى محرم منها ، أو من طفل فلا يتسراها فى ذلك كله ، حتى يستبرئها ، ومنهم من يرخص ألا يكون عليه الاستبراء إذا اشتراها من المرأة .

وروى عن الإمام عبد الوهاب رضى الله عنه أنه قال : ليس على إماء النساء استبراء ، كما أنه ليس على بناتهن استبراء ، وكذلك إن كان له فيها نصيب فأشترى نصيب شريكه منها أو ورثه . فلا يتسراها حتى يستبرئها وإذا اشترى الرجل أمة ، فتسراها ولم يستبرئها فأتت بولد ، فلا يثبت نسه ، ومنهم من يقول . بأن نسه ثابت ؛ ومنهم من يقول بأن يعتقه ويعطيه من ماله شيئاً يعيش به . وأما التحريم فقد حرمت عليه أبداً . ولا يجوز للرجل أن يتسرى أمة بينه وبين شريكه ، فإذا تسراها فقد حرمت عليه ولا يثبت نسه ، وهو قول أبى نصر رحمه الله ، وروى عنه أنه قال : عبد يباع . ومنهم من يقول بإثبات نسه ، وهو قول أبى يحيى الذرفى رحمه الله . وإذا أذن الرجل لعبده أن يتسرى من إمامته فلا يجوز ذلك ولا تجوز العارية فى الفروج . وإذا أراد الرجل أن يبيع سريته فلا يبيعها حتى يستبرئها :

وإذا اشترى رجل من رجل أمة على أنه بالخيار إلى شهر أو إلى شهرين فجعلها في يد أمين ثم ثبت الشراء بينهما عند ذلك الأجل الذى بينهما ، فلا يتسراها المشتري حتى يستبرئها ولا يجزيه استبرؤها عند الأمين . ومنهم من يرخص إذا تمت عدتها عند الأمين . وإذا اشترى الرجل أمة فتسراها فأنت بولد ، فإذا شراؤه منسوخ فلا يثبت نسبه منها إذا كان الانفساخ مما يميزه العلماء ، ومنهم من يقول بإثبات نسبه . لأن الناس ليسوا كلهم بعلماء . وأما إذا كان الانفساخ مما لا يميزه العلماء فنسبه ثابت ، وإذا دبر الرجل أمة إلى شهرين بعد موته فجاز له أن يتسراها ؛ وأما إن دبرها إلى موته أو إلى موتها أو إلى موت غيرها من الناس فلا يتسراها ، ومنهم من يقول بأن يتسراها إن دبرها إلى موته . لأن الأموات قد استحالت منهم الأفعال ؛ وإذا دبرها إلى شهر قبل موته أو قبل موتها أو قبل موت أحد غيرها من الناس فلا يتسراها ، وإذا دبر الرجل أمة ثم باعها فتسراها المشتري ، ثم علم المشتري بالتدبير ، فنسبه منها ثابت ؛ ثم يرد الأمة إلى سيدها . وليس عليه عقرها ؛ ولا قيمة ولد المشتري منها ، لأنه قد غره بها . فإن لم يعلم البائع بالتدبير ، وإنما دبرها مورثه ، إلى سنة ، أو إلى سنتين من بعد موته . فباعها ولم يعلم بتدبير مورثه . فعلى المشتري عقر الأمة وقيمة الأولاد ، وإذا غضب الرجل أمة ثم باعها فتسراها المشتري فولدت عنده أولاداً ، ثم قدم سيدها الأول فأخذها ، فنسب المشتري منها ثابت ، وعليه عقرها وقيمة الأولاد ، ويرجع بذلك كله على الغاصب الذى غره بها . وإذا تزوج ارجل أمة ثم اشترها فليس عليه استبرؤها بعد الشراء وليستشهد على التسرى إذا أراد أن يتسراها ، وإن لم يستشهد على التسرى بعد الشراء فأنت بأولاد لزمه الأول ، والثانى فيه قولان ، ولا يلزمه الثالث . وإذا أعتق الرجل سريته فأنت من بعد عتقها بأولاد ، فالأول لازم له ، والثانى فيه قولان ولا يلزمه الثالث ، وكذلك إن مات وتركها لورثته فأنت من بعد موته بأولاد : فإن الأول لازم له ، والثانى فيه قولان ، ولا يلزمه الثالث ؛ فإن أتت بولدين من بطن واحد فهما بمنزلة ولد واحد ، فإن اقتسمها الورثة من بعد موته فما أتت به فيما دون ستة أشهر من يوم اقتسموها ،

فهو لازم له ، ولا يلزمه ما أتت به من بعد ستة أشهر من يوم اقتسموها ، وكذلك إن ورثها وارث واحد فما أتت به من بعد موت سيدها فيما دون ستة أشهر لزمه ، ولا يلزمه ما فوق ذلك . وإذا مات الرجل وترك سريته حاملة منه ، فأحكامها موقوفة حتى تضع حملها ، فإن ولدت ولدًا حيًا كانت أحكامها الموقوفة ماضية على أحكام الحرار . وإن أسقطت سقطاً ميتاً كانت أحكامها في ذلك الأجل أحكام الإماء . ومثل ذلك : الجراحات ، والقتل ، والغذف ، والزنى ، وما أشبه ذلك مما تختلف فيه أحكام الحرار والإماء فإن ولدته وهو حي خرجت حرة من نصيبه ، ومنهم من يقول : تخرج من جميع المال ، ومنهم من يقول تستسعى للورثة في أنصباهم ولا تستسعى لولدها ، ومنهم من يقول : تستسعى لولدها ولغيره ، ومنهم من يقول : يأخذ الورثة من المال بقدر ما ينوبهم منها ، ولا يعطى لولدها شيء من ذلك ، ومنهم من يقول : بأن تخرج من ثلث المال ، وكذلك غير أم الولد من العبيد والإماء إذا خرج بالنسب لذي محرم منه على مثل ما ذكرنا من الاختلاف في أم الولد . وإن مات سيدها وقد أحاطت الديون بماله فلا تعتق ، لأن ولدها لم يرث منها شيئاً حين كانت الديون محيطة بمال سيدها . وكذلك إن مات عنها وهي مرهونة في الكفاف من الديون بقيمتها فلا تعتق ، وإذا باع الرجل سريته ثم اشتراها أو ورثها أو ردت إليه بيعت في ذلك المجلس ، فليس عليه استبرأؤها بعد ذلك ؛ ولا ينقطع فراشه منها ، ومنهم من يقول بأن ينقطع فراشه منها إذا خرجت من ملكه في ذلك المجلس أو في غيره . وإذا باع الرجل نصف سريته فما أتت به من ولد فيما دون ستة أشهر فهو لازم له . وما فوق ذلك فالله أعلم . وإذا تزوج الرجل أمة ثم اشترى نصفها ، أو ورثه ، فما أتت به من ولد بعد ذلك فيما دون ستة أشهر فهو لازم له ، وما فوق ذلك فالله أعلم . وإذا زوج الرجل سريته لعبده أو لغير عبده — لأحد من الناس — فما أتت به من ولد فيما دون ستة أشهر فهو لازم له ، وما فوق ذلك فلا يلزمه . وإن زوجها للطفل أو لمن لا يلزمه الولد . فما أتت به من ولد بعد ذلك فيما دون ستة أشهر فهو لازم للأول ؛ وما فوق ذلك فلا يلزمه ؛ ولا يلزم الطفل ويكون ابن أمه . وقيل بأن يلزم الأول .

وإذا باع الرجل سريته أو وهبها لامرأة أو لطفل أو لغيرهما من الناس فما أتت من ولد فيها دون ستة أشهر فهو لازم للأول . وما فوق ذلك فلا يلزمه وإذا دبر اليهودى أمته ، ثم باعها لمسلم ثم زوجها ذلك المسلم لرجل فولدت عنده أولاداً ثم علموا بتدبير اليهودى ، فإن الأمة ترد ولا يجوز بيعها ، ولانكاحها ، وترد عند المسلمين فتخدمهم ، ويأخذ اليهودى أجرتها ، ونسب الأولاد ثابت وقد جرهم الإسلام ، ويؤخذ اليهودى على بيعهم . وأما إن تسراها ذلك المسلم الذى اشتراها فولدت عنده أولاداً ، ثم علم بتدبير اليهودى فنسب المسلم الذى اشتراها ثابت ، وليس عليه لليهودى عقرها ، ولا قيمة الأولاد .

وروى الشيخ رضى الله عنه عن أبى سهل رحمه الله أن اليهودى إذا باع مدبرته لمسلم فزوجها ذلك المسلم لغيره فولدت عنده أولاداً ثم علموا بتدبير اليهودى فإن الأمة ترد إلى اليهودى . وتخدم عند المسلمين ، ويأخذ اليهودى قيمة خدمتها . ويجبس المشتري الأولاد ، وهذا على قول من يقول : إن المشتري لا يرد الغلة في الانفساخ ؛ وقد قال بعضهم بذلك القول : أن يرد المشتري الغلة ويدرك العناء في العيوب ولا يرد الغلة ولا يدرك العناء في الانفساخ ، وقد قال مثل ذلك أبو زكرياء رحمه الله : والمأخوذ به أن يرد المشتري الغلة ويدرك العناء في الانفساخ . ولا يرد الغلة ولا يدرك العناء في العيب ؛ وإذا باع الرجل أمته مع ولدها ثم أقر بالولد أنه ولده بعد البيع ، فلا يقبل قوله في ذلك ؛ وإن اشتراه يوماً أو ورثه جاز عليه إقراره الأول ولزمه ، ولكن إن عرفت منه التوبة الصادقة فإنه يعان على رده من طريق الاستحسان والعفة ، ولا يبيع الرجل سريته وهى حامل منه ، ومنهم من يرخص في بيعها إذا استثنى حملها . وإذا تسرى الرجل أمته فلا يتسرى أختها حتى تخرج الأولى من ملكه ببيع أو هبة ، أو زوجها لغيره .

وذكر الشيخ رضى الله عنه عن أبى عبدالله محمد بن جلداسن رحمهم الله أنه قال : انظروا ما يفعل العلم : لو أن رجلاً اشترى أمة فلا تسراها

حتى يستبرئها ولا يزوجها لعبدته حتى يستبرئها ، وإن زوجها لغير عبده  
فلا استبراء عليه ، وروى عن ابن عباس رضى الله عنه أنه كره وطء  
لأحدى عشرة مملوكة :

أمتك مشرّكة ، وأمتك زانية ، وأمتك مشرّكة ، وأمتك حاملا من  
ضرك وأمتك لها زوج ، وأمتك وطئها أبوك ، وأمتك وطئها ابنك ،  
وأمتك هي عمتك من الرضاعة ، وأمتك هي خالتك من الرضاعة ، وأمتك  
وأُمها وأمتك وأختها . والله أعلم .

### باب في الرضاع (١)

ولا ترضع المرأة ولد غيرها إلا بإذن زوجها ، إلا أن يكون ذلك الولد الذي أرادت أن ترضعه مضطراً . فإن كان مضطراً فلا تحتاج إلى إذنه ،

(١) قال الأستاذ سيد سابق في فقه السنة :

الظاهر أن الإرضاع الذي يثبت التحريم هو مطلق الإرضاع . ولا يتحقق إلا برضعة كاملة ، وهي أن يأخذ الصبي الثدي ويمتص اللبن منه ولا يتركه إلا طائئاً من غير عارض يعرض له .

فلو مص مصة أو مصتين فإن ذلك لا يحرم لأنه دون الرضعة ولا يؤثر في الغذاء قالت عائشة رضي الله عنها : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تحرم المصّة ولا المصتان » . رواه الجماعة إلا البخارى .

والمصّة هي الواحدة من المص ، وهو أخذ السير من الشيء ، يقال أمصه ومصصته أى شربته شرباً رقيقاً ، هذا هو الأمر الذي يبدو لنا راجحاً . وللعلماء في هذه المسألة آراء نجملها فيما يلي :

(١) إن قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم ، أخذاً بإطلاق الإرضاع في الآية ومما رواه البخارى ومسلم عن عقبه بن الحارث :

تزوجت أم يحيى بنت أبي إهاب ، فجاءت أمة سوداء فقالت ، ( قد أرضعتكما ) فأنثت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك ، فقال : ( كيف وقد قيل ؟ . . . دعها عنك ) فترك الرسول صلى الله عليه وسلم السؤال عن عدد الرضعات ، وأمره بتركها دليل على أنه لا اعتبار إلا بالرضاع فحيث وجد اسمه وجد حكمه ، ولأنه يتعلق به التحريم فيستوى قليله وكثيره كالوطء الموجب له . ولأن إنشاز العظم وإنبات اللحم يحصل بقليله وكثيره ، وهذا مذهب على ، وابن عباس ، وسعيد بن المسيب ، والحسن البصرى ، والزهرى ، وقتادة وحامد ، والأوزاعى ، والثورى ، وأبي حنيفة ، ومالك ، ورواية عن أحمد .

(ب) إن التحريم لا يثبت بأقل من خمس رضعات متفرقات ، وهو =

وقد قيل : إنه إذا جعلت المرأة ثديها في فم حية خير لها من أن تجعله في فم ولد غير ولدها بغير حاجة ، لئلا تشتبك على الناس أنسابهم . وإذا أرادت المرأة أن ترضع ولداً غير ولدها ، فلتستشهد على ذلك لثلاثتنا كح ذوو المحارم . وإذا جعلت المرأة ثديها في فم الطفل ولم تتيقن أنه تجرع من لبنها أو لم يتجرع منه ، فهو شبهة ، فلا يتزوجها ، ولا يصفحها . وكذلك إن قطرت من لبنها في أذنه ، أو في عينه ، أو في منخره ، أو في جراحه ، أو في حلقه لتداويه بذلك . ولم تتيقن أنه وصل شيء من لبنها إلى جوفه ، أو لم يصل ، فهو شبهة ، فلا يتزوجها ، ولا يصفحها . وإن صبت في فيه من إناء أو من ثديها فهو رضاع ، وإن قاءه بعد ذلك فهو رضاع إذا وصل إلى جوفه . وكذلك شارب الخمر إذا قاءه بعد ما شربه فعليه الحد ؛ وإن جعلت المرأة لبنها في ماء أو في لبن شاة أو في طعام فأطعمته جميع ذلك الطعام ، أو سقته جميع ذلك الماء أو اللبن أو الأكثر منه فهو رضاع ، وأما إن شرب الأقل منه فهو شبهة ، فلا يتزوجها ولا يصفحها . وأما إن جعلته في دقيق ، أو في طعام يابس فأطعمته ذلك الطعام قليلاً أو كثيراً فهو رضاع ؛ وإذا جعلت المرأة لبنها في إناء واحد فشربه طفلان أو ثلاثة فهو رضاع ، وإن جعلت امرأتان أو ثلاثة لبنهن في إناء واحد فشرب الطفل بعضه دون بعض فهو شبهة فلا يتزوج كل واحدة منهن ، ولا تصافحها . وإن شربه كله فهو رضاع لهن كلهن وإن شربه طفلان أو ثلاثة أو شربوا بعضه فهو شبهة ، فلا يتزوج كل واحد منهم شيئاً من تلك النساء ولا يصفحهن . وإذا أرضعت المرأة ابن سنتين فما دون ذلك فهو رضاع ، وإن أرضعت

---

=مذهب عبدالله بن مسعود ، وإحدى الروايات عن عائشة وعبد الله بن الزبير ، وعطاء ، وطاوس ، والشافعي ، وأحمد في ظاهر مذهبه ، وابن حزم وأكثر أهل الحديث .

(ج) إن التحريم يثبت بثلاث رضعات فأكثر ، وهو مذهب أبي عبيد ، وأبي ثور ، وداود الظاهري وابن المنذر ورواية عن أحمد .

ابن ثلاث (٢) سنين فهو شبهة فلا يتزوج ولا يصفح ، وإن أرضعت ابن أربع سنين فما فوقه فليس برضاع فليتزوج ولا يصفح ، ومنهم من يقول : أبعد الريبة أربع سنين ، فما أرضعت فيما دون أربع سنين فلا تزوجه . وإذا كان للرجل امرأتان أو أكثر من ذلك ، أو كانت له سرية وامرأة ، أو سريتان أو أكثر من ذلك ، فكل من أرضعته إحداهن من لبنه فلا يتزوج من أرضعته الأخرى ، لأن اللبن كله لفحل واحد ، وإذا طلق الرجل امرأته أو مات عنها ، ثم تزوجت زوجاً غيره فإذا مسها فقد انقطع لبن الأول ، ومنهم من يقول حتى تحمل ، ومنهم من يقول لا ينقطع لبن الأول حتى تضع حملها . وإذا زنى الرجل بامرأة فلا يتزوج أبوه أو ابنه من أرضعت من لبنه ذلك ، ولا يجوز أن يسترضع للطفل لبن الميتة ، لأنه نجس . وإن استرضع للطفل فهو رضاع ، ومنهم من يقول : لا يتحول إلى غيرها ، ولا يجاوزها ، ومنهم من يقول بأنه يتحول إلى غيرها وتكون مثل غيرها في التحويل ؛ ولبن الأمة والمشركة هو رضاع ، ولا يجاوزهن . ولا يتحول إلى غيرهن ، ومنهم من يقول يتحول إلى غيرهن مثل لبن الحرة والمسأبة . ومن قال بالألا يتحول إلى غيرها فليتزوج ما فوقها وما تحتها ، ولا يصفحها وإن أسلمت المشركة فما أرضعت في شركها فهو مثل رضاع المشركات ، وما أرضعته بعد إسلامها فهو مثل رضاع المسلمات ، وكذلك الأمة إذا أعتقت فما أرضعته قبل عتقها فهو مثل رضاع الإماء ، وما أرضعته بعد عتقها فهو مثل رضاع الحرائر . وكذلك ما أرضعته المشركة الكتابية المعاهدة من لبن المسلم فهو مثل رضاع المسلمات ؛ وأما ما أرضعته الحرة من لبن العبد فهو رضاع الحرائر . وكذلك ما أرضعته المسلمة من لبن المشركة فهو مثل رضاع المسلمات وزيد المرأة رضاع مثل لبنها . وإن تغير لبن المرأة بدم أو قيح فهو شبهة إذا لم يغلب عليه اللبن وإذا غلب عليه اللبن

---

(٢) قال الشيخ عبد العزيز التميمي رحمه الله في (النيل) : « وإن أرضعت ابن حولين فأقل فرضاع ، لا أن ابن ثلاثة فأكثر فليتزوج ولا يصفح » .

فهو رضاع ، وما أرضعته الحارية قبل أن يمسه فحل فهو شبهة . ومنهم من يقول : كل ما أنبت اللحم والدم فهو رضاع ، وكذلك إن حلبت المرأة من ثديها ما ليس بلبن خالص ، وهو كالماء مثل الأولى . وإذا قالت المرأة : إني قد أرضعت فلاناً وفلانة فلا يتناكحان . وإن تناكحا فرق بينهما . وإن قالته بعد ما تناكحا فلا يفرق بينهما إذا كانت حاضرة وكان النكاح ظاهراً غير خفي إلا أن تكون متولاه فادعت النسيان ، وإذا قالت المرأة : إني قد أرضعت فلاناً ، وهو ممن لا يمكن أن ترضعه فلا يشتغل بقولها . وإذا قالت المرأة : إني قد أرضعت فلاناً وفلانة ، ثم قالت بعد ذلك : إنها لم ترضعهما فلا يتناكحان بعد ذلك ، ولا يشتغل بقولها إنها لم ترضعهما . وإذا قال أمينان : إن فلانة قد أرضعت فلاناً وفلانة ، ثم قالت تلك المرأة التي نسب إليها الرضاع لم أرضعهما ، فلا يشتغل بقولها ، وقول الأمانة أحق أن يتبع من قولها : وشهادة النساء دون الرجال في الرضاع فيها خلاف ، فبهم من يقول بجوازها ومنهم من لا يجوزها في الرضاع دون الرجال ، إلا أن كان معهن رجل . وإذا خطب الرجل امرأة فزعمت امرأة أنها قد أرضعتهما ، ثم خطب أخرى فقالت مثل ذلك ، ثم أخرى فقالت مثل ذلك فكل ما أراد أن يتزوج امرأة قالت مثل ذلك ، فلا يشتغل بقولها إذا كانت ممن تستراب (٣) والله أعلم e وبالله التوفيق .

---

(٣) موقفها من هذا الرجل يبعث الشكوك فيها ويجعلها مسترابة ، وإن لم تكن من قبلها كذلك .

## باب في الفقد (١) وبالله التوفيق

والفقد (٢) من رأى المسلمين على عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه

(١) قال القطب رحمه الله في (شرح النيل) :

والفقد هو انقطاع خبر إنسان مع إمكان الكشف عنه ، والمفقود من انقطع خبره مع إمكان الكشف عنه ، وشرع حكم الفقد بإجماع أهل العصر على عهد عمر بن الخطاب لأنه جرى على يده زمان ولايته ، ولم ينكر عليه أحد من أهل عصره ، فكان حكمه وسكوتهم إجماعاً .

(٢) جاء في دليل السالك إلى مذهب الإمام مالك: «المفقود هو من انقطع خبره مع إمكان الكشف عنه .

وأقسامه خمسة :

الأول : مفقود في دار الإسلام في غير زمن الوباء ، فتعتد زوجته عدة وفاة ابتداءها بعد الأجل إن رفعت أمرها إلى الحاكم أو لجماعة المسلمين ، فيؤجل أربعة أعوام بعد العجز عن خبره بالبحث عنه في الأماكن التي يظن ذهابه إليها ، فإذا انقضت عدتها حلت للأزواج .

الثاني : مفقود في زمن الوباء ، فتعتد زوجته عدة الوفاة بعد ذهابه وورث ماله ، لغلبة الظن بموته .

الثالث : مفقود في مقاتلة بين أهل الإسلام ، فتعتد زوجته عدة وفاة في يوم التقاء الصفين ، إذا شهدت البيعة أنه حضر صف القتال ، وإلا كما لمفقود في بلد الإسلام وورث ماله حين شروع زوجته في العدة .

الرابع : مفقود في أرض الشرك فتمكث الزوجة لمدة التعمير إن دامت نفقتها ، وإلا فلها التطلق لعدمها ، ومدة التعمير سبعون سنة من ولادته .

الخامس : مفقود في مقاتلة بين المسلمين والكفار ، فتعتد الزوجة عدة بعد سنة ، بعد النظر في شأنه ، والتفتيش حتى يغلب على الظن عدم حياته ، ويورث ماله حينئذ ، نقل بتصريف .

وهو خمسة أوجه (٣) منها من أحاط به الماء ثم لم ير بعد ذلك حياً ولا ميتاً ، ومن أحاط به الحريق ولم ير بعد ذلك حياً ولا ميتاً ، ومن أحاط به الرجال في المعركة ولم ير بعد ذلك حياً ولا ميتاً ، ومن خرج في الليل وليس معه سلاح ولم تعلم له حاجة هو طالبها . والمتخلف عن الرفقة ؛ وقد قيل في المتخلف من الرفقة أن يكون غائباً . ومن حمله السيل ، فمنهم من يقول : هو مفقود لأنه قد أحاط به الماء ، ومنهم من يقول هو غائب . ومن حملته دابة فهو غائب ، وكذلك من انهدم عليه جبل أو حائط ولا يطاق نزعه فهو غائب والفقد جائز على الحر والعبد ، والذكر والأنثى ، والطفل والبالغ ، والعاقل والمجنون في جميع ما ذكرنا من وجوه الفقد إلا أن الأطفال والعبيد والنساء لا يميزون عليهم الفقد إذا أحاط بهم الرجال في الحرب وهم في ذلك الوجه غيب ومن أحاط به الحريق في خصّ أو في بيت والناس حوله حتى سكن ذلك الحريق فلا يكون في ذلك مفقوداً ، ولا يحكم عليه بالموت ولا يجوز في الفقد إلا الأمانة . ولا يجوز فيه قول أهل الجملة وإذا قال ثلاثة نفر من أهل الجملة : إن فلاناً هو مفقود وقد فقد فلا يكون مفقوداً بقولهم ،

---

(٣) هذه هي الأوجه التي وقع الإجماع على اعتبارها داخلة تحت أحكام المفقود ، أما الأحوال التي تشبهها مما يغيب فيها الشخص في مظنة هلاك ، ثم لا يرى بعد ذلك حياً ولا ميتاً ، كمن وقع عليه الجبل أو احتمله حيوان مفترس ، فإنها تلتحق بأحكام الغائب .

والفرق بين حكم الغائب والمفقود كبير ؛ لأن المفقود إذا ثبت فقده يحكم بموته بعد تمام أربع سنوات فتتسم أمواله وتزوج نساؤه أما الغائب فقد اختلف الآراء حوله :

من الفقهاء من يرى أنه لا يحكم عليه بالموت أبداً مهما طال غيابه . ومنهم من يرى أن يحكم على موته في مدد زمانية تراوح بين سبعين سنة ومائة وعشرين سنة فعلى أيسر الأقوال لا يحكم بموته إلا بعد سبعين سنة ، وحينئذ تطلق زوجته وتورث أمواله . ومنهم من يقول : لا يحكم بموته إلا إذا انقضى جميع أئداده .

وكذلك إن صح فقده ، فقالوا : إنهم قد رأوه حياً فيما دون أربع سنين ، أو بعد أربع سنين من يوم فقده ، فلا يحكم بحياته بقولهم ، وأما إذا قال ثلاثة نفر من أهل الحمله : إنهم قد قتلوا فلاناً وهو مفقود قد صح فقده فيما دون أربع سنين من يوم فقده ، أو بعد أربع سنين من يوم فقده قتلوا به ، ولا يقسم ماله ، ولا تنكح امرأته ، وكذلك إن قال ذلك أقل من ثلاثة نفر من أهل الحمله أو أكثر : قتلوا به ، ولا يقسم ماله ، ولا تنكح امرأته . ولا يجوز قولهم في ذلك إلا على أنفسهم . وأما الأمانة إذا قالوا إن فلانا هو مفقود جاز قولهم في فقده ، وكذلك إن قالوا بعد صحة فقده : إنهم قد رأوه حياً فيما دون أربع سنين من يوم فقده أو بعد أربع سنين من يوم فقده جاز قولهم . وزال عنه اسم الفقد ، وصار غائباً . وكذلك إن قالوا إنه مات فيما دون أربع سنين من يوم فقده . حكم بموته . وكذلك إن قالوا : إنه قد مات يوم كذا وكذا بعد أربع سنين من يوم فقده جاز قولهم وحكم بموته في الوقت الذي نسبوا إليه موته في ميراثه وأحكامه . وإذا قال ثلاثة نفر من من أهل الحمله : إن فلانا الغائب قد مات ، حكم بموته إن لم يسترأبوا في قولهم ، ولم يكن قبل ذلك إنكار لموته . ولا يجوز قولهم في موته بعد الإنكار ولا يجوز إنكار موته إلا لورثته أو لزوجته ، وإذا قال ثلاثة نفر من أهل الحمله إن فلانا الغائب قد مات وحكم بموته ، ثم قال بعد ذلك ثلاثة نفر آخرون من أهل الحمله إنه حي فلا يجوز قولهم في حياته بعد الحكم بموته . وإذا قال أمينان : إنه حي بعد الحكم بموته بقول أهل الحمله حكم بحياته ، وإن قال أمينان إن فلانا الغائب قد مات ثم قال أمينان آخران ، إنه حي حكم بحياته ، بعد الحكم بموته بقول الأمانة ، وإن قال ثلاثة نفر من أهل الحمله إن فلانا الغائب قد مات ، حكم بموته كما ذكرنا فإن قال بعد ذلك أمينان : إنه حي حكم بحياته ، وإن قال بعد ذلك ثلاثة نفر من أهل الحمله إنه قد مات فلا يحكم بموته . وإن قال أمينان : إنه قد مات حكم بموته . وإذا حكم بموته بقول الأمانة ، ثم قال بعد ذلك أمينان إنه حي فلا يحكم بحياته حتى يقدم ، والغائب الذي تجوز عليه أحكام الغياب هو الخارج من الحوزة فإذا صح غيبته فهو غائب حتى يدخل في

منزله ومن كان على طرف من الحوزة وكان بين منزله وحد الحوزة أقل من فرسخين فلا تجوز عايه أحكام الغياب إذا خرج من الحوزة ، وكذلك الصلاة لا يقصرها إذا خرج من الحوزة حتى يجاوز فرسخين من منزله ، وقيل غير ذلك . وإن أتى على المفقود أربع سنين من يوم فقده ، حكم بموته ، وقسم ماله ، ولا تنكح امرأته حتى يطلقها أولياء المفقود ، ثم تعتد بعد ذلك أربعة أشهر وعشراً وقد قيل بأن تزيد على ذلك يوماً ونصف يوم ، وهو الذى حكم به عمر بن الخطاب رضى الله عنه فيما بلغنا . روى ذلك الشيخ رضى الله عنه عن أبي عبدالله (٤) الفرسطائى رحمه الله وعن غيره مثل

---

(٤) هو أبو عبدالله محمد بن بكر الفرسطائى ، من أعظم أئمة الإباضية ، عاش فى القرنين الرابع والخامس وتنقل بين بلاد الإباضية فى جبل نفوسة إلى بنى مصعب ، وأقام فى جميع درياهم واعظاً ومرشداً ومعلماً ، وكان طلابه يتقلون معه من بلد إلى بلد ، كأنهم جيش صغير من الشباب ، يكثر أحياناً ويقولون أحياناً ، ومتوسطهم حسبما يفهم من مصادر التاريخ : ما بين المائة ، والثلاثمائة . وكانوا فى تنقلاتهم فى البادية يحملون معهم مساجد متقلة - بتعبير العصر - وذلك أنهم يحضرون أشكالا خاصة من الحصر تحمل على الجمال ، فإذا نزلوا أسرعوا إلى بنائها كما رسموها ليؤدوا فيها الصلاة وليدرسوا فيها فتيهم من الحر والقر .

ولعل أهم عمل تركه هو النظام الذى وضعه وسماه نظام العزابة ، والذى لم يتطرق أى فساد أو انحلال خلق إلى المجتمع الإباضى فى كل من ليبيا وتونس ، إلا بعد ما تركوه ، ولا يزال النظام معمولاً به عند الإباضية فى الجزائر ، ولذلك فالمجتمع الإباضى فى الجزائر إلى اليوم ربما كان أنظف مجتمع إسلامى فى هذا العصر .

وقد سمعت أن بعض الشباب المنحرف بدأ يتمرد عليه ويحاول تحطيمه ، وأريد أن أذكر لأولئك الشباب - إن كان ما سمعت حقاً - إن دينهم وأخلاقهم ونظمهم الاجتماعية النظيفة سوف تتحطم يوم يتحطم ذلك النظام ، ولا يبنك مثل خبير :

ذلك . وإن مكثت امرأة المفقود بعد الأربع سنين من يوم فقدته سنة أو سنتين أو أكثر من ذلك ، ، ثم طلقها أولياء المفقود فلا تنكح حتى تعتد بعد طلاق الأولياء بأربعة أشهر وعشراً . وإن كان له وليان أو أكثر من ذلك فطلقها واحد منهم فهو جائز ، ويؤخرون بطلاقها عند الحاكم إذا طلبت المرأة إليهم ذلك ويجبرون على طلاقها بالضرب روى ذلك الشيخ رضى الله عنه عن أبي زكريا الألوقي رحمه الله وقيل : إنهم يجبرون على طلاقها بالحبس . وإن لم يكن له ولي حاضر طلق الذى يليه ، فإن لم يكن له ولي طلق عليه حاكم المسلمين ، أو جماعتهم . وإن طلق عليه أولياؤه ثم قدم بعد ذلك فاختر أقل الصداقين ، ثم مات عنها الزوج الآخر ، أو طلقها ، فتزوجها الأول الذى اختار أقل الصداقين كانت عنده على ثلاث تطليقات ، ولا يعد عليه طلاق الأولياء طلاقاً . وإن تزوجت امرأة بعد انقضاء عدتها من غير طلاق الأولياء ، فرق بينهما ، ومنهم من يقول لا يفرق بينهما . روى ذلك الشيخ أبو سهل (٥) اللالوقى رحمه الله . وإن طلق الأولياء عند الحاكم من غير جبر فهو جائز ، وكذلك إن طلقوا عند أنفسهم ولم يعترفوا عند الحاكم فهو إذا كان الفقد صحيحاً ، والمفقود فيما دون

---

= أخذ العلم عن : الإمام أبي نوح سعيد بن زنفيل ، وأبي زكرياء : فصيل ابن أبي مسور ، وغيرهما من فطاحل العلماء والأئمة ، وهذا بعد ما أخذ المبادئ الأولى فى بلده « فرسطاء » وانتقل إلى ( جربة ) ثم استمر فى تنقلاته وإصلاحاته العلمية والعملية والاجتماعية ، واستقر به المقام آخر الأمر فى ( أجلو ) حيث توفى رحمه الله سنة ٤٤٠ هـ على أرجح الأقوال .

(٥) أبو سهل اللالوقى كان رحمه الله من أكثر علماء ( نالوت ) حيوية وحركة ولا يفوقه فى ذلك إلا أبو الربيع سليمان ، ولعل اتصاله بكل طبقات الناس جعلته أكثر شهرة من غيره ، وسببت له فى أن تنقل عنه أقوال فى الفقه وفتاوى عديدة ، لا يخلو منها كتاب من كتب الفقه ، لا سيما فى كتب النوازل المسماة عاقد بـ « اللقط » كالمعلقات ، ولقط أبي موسى ، ولقط أبي عزيز ، وغيرها .

أربع سنين من يوم فقده حتى في الحكم ، تنفق امرأته وعبيده من ماله ، ومن مات من ورثته ، ورثة الأمة والحرة مستويات في ذلك النقد والحبيض والنفاس وقيل أيضاً في الإيلاء مثل ذلك ، وإن فقدت المرأة ومضى على فقدها أربع سنين من يوم فقدها حكم بموتها ، وقسم مالها ، وحل لزوجها نكاح أختها ، ونكاح أربع نسوة ؛ وليس عليه طلاق ولا عدة ، وليتزوج إذا تمت أربع سنين من يوم فقدها إن شاء وإذا كان لرجل أربع نسوة فقدن عنه جميعاً ثم تزوج أربع نسوة أخرى بعد تمام الأربع سنين من يوم فقدهن ، ثم قدمت واحدة من الأربع الأوائل ، فإن تزوج الأربع الأواخر في عقدة واحدة خرجن عنه كلهن إذا قدمت واحدة من الأربع الأوائل ، وإن تزوجهن واحدة بعد واحدة ، ثم قدمت واحدة من الأربع الأوائل خرجت الأخيرة من الأربع الأواخر ، فإذا قدمت الثانية من الأوائل خرجت التي تلي الأخيرة ، فإذا قدمت الثالثة من الأوائل خرجت الثالثة من الأواخر ، فإذا قدمت الرابعة من الأوائل خرجت الأولى من الأواخر ، وليس عليه اعتزال الأربع الأوائل حتى تنقضى عدة الأربع الأواخر اللواتي خرجن عنه ، وليس لمن عليه صداق إن لم يمسهن ، فإذا مسهن فلهن صدقاتهن ، وثبت نسبه منهن إذا ولدن عنده وإن قدم الأوائل من بعدهم الأواخر فعليه رد ميراثه منهن . وكذلك إن طلق الأواخر ثم قدم الأوائل المفقودات فعلى الأواخر رد ما أخذن منه من المتعات وأنصاف الصدقات . وليس عليهن رد الصدقات الكاملات إذا مسهن ، وكذلك إن مات الزوج فورثه الأربع الأواخر ثم قدم الأربع الأوائل فعلى الأواخر رد ما أخذن من الميراث ويأخذهن الأربع الأوائل في ميراثهن منه ، وكذلك صدقاتهن إن لم يمسهن فعليهن ردهن في حياته ، ومن بعد موته إن لم يمسهن ، وكذلك إن تزوج أخت المفقودة ثم قدمت المفقودة بعد موت أختها ، فعلى الزوج رد ميراثه من أختها ، وكذلك إن قدمت المفقودة بعد موت الزوج ، فعلى أختها رد ميراثها منه ، وكذلك : إن قدمت المفقودة بعد ما طلق الزوج أختها فعليها رد ما أخذت منه من المتعة ونصف الصداق ، والله أعلم ، وبالله التوفيق .

## باب آخر من الفقد

وإذا قدم المفقود وقد تزوجت امرأته ، فإن شاء أخذها ، وإن شاء اختار أقل الصداقين . وتفسير ذلك : إن أصدقها المفقود عشرة وأصدقها الآخر عشرين ديناراً . فاختار المفقود أقل الصداقين فليس عليه شيء من العشرة التي أصدقها إياها وإن أصدقها الأول عشرين وأصدقها الآخر عشرة فليعتلها الأول من تلك العشرين التي أصدقها العشرة الزائدة على صداق الآخر وتسقط عنه العشرة التي تقابل صداق الآخر . فإن أصدقها الأول عشرة : وأصدقها الآخر عشرة فليس عليه شيء من صداقتها إن كان مساوياً لصداق الآخر . وإن تزوجها الأول من غير صداق ، وتزوجها الآخر بغير صداق ، ولم يمس كل واحد منهما ، فليأخذ امرأته ، ولا خيار له . وكذلك إن تزوجها كل واحد منهما بغير صداق ثم مسها أحدهما ولم يمس الآخر فليأخذ امرأته ، فإن مساً جميعاً فإن شاء أخذ امرأته وإن شاء اختار أقل العقرين ، وإن أصدقها كل واحد منهما ، ولم يمس كل واحد منهما ، فليأخذ امرأته ولا خيار له . وقيل بأن يختار أقل الصداقين مساً جميعاً أو لم يمساً وكذلك إن مس أحدهما ولم يمس الآخر فليأخذ امرأته . وقيل بأن يختار أقل الصداقين . وإن تزوج الرجل طفلة . أو مجنونة ، ثم فقد عنها ، ثم تزوجت من بعد تمام فقده ، ثم قدم فليأخذها ولا خيار له إذا قدم ، وهي في طفولتها أو في جنونها الأول . وإن قدم وقد بلغت الطفلة أو أفاقت المجنونة ، فإن شاء أخذها وإن شاء اختار أقل الصداقين . وأما إن تزوجها الآخر وهي عاقلة ثم حدث لها الجنون بعد ذلك ثم قدم المفقود ، فإن شاء المفقود إذا قدم أخذها وإن شاء اختار أقل الصداقين . وإن فقد عنها وهي عاقلة ثم حدث لها الجنون بعد ذلك ، ثم تزوجها الآخر وهي في جنونها ، ثم قدم المفقود ، فليأخذ امرأته ولا خيار له ، وإذا تزوج الرجل طفلة أو مجنونة ثم فقد عنها فأرادت الطفلة إنكار النكاح عند حضور بلوغها ، أو المجنونة عند إفاقتها ، فلها ذلك فيما دون أربع سنين ، وإن لم تبلغ الطفلة ولم تنفق المجنونة إلا بعد انقضاء الأربع سنين ، فليس لها ذلك ولا يجوز إنكارها

( النكاح )

للمفقود بعد ما حكم بموته ، وكذلك الطفل أو المجنون إذا تزوج عليه  
وليه ، ثم فقد امرأته فبلغ الطفل أو أفاق المجنون ، فإن شاء أنكر النكاح  
وإن شاء أقام عليه فيما دون أربع سنين التي هي أجل المفقودة ، وإن بلغ  
الطفل أو أفاق المجنون بعد الأربع سنين من يوم فقدها فلا يجوز إنكاره  
للنكاح . وإذا تزوج على الطفل أو المجنون ووليه امرأة ، ثم فقد ثم تزوجت  
امرأته بعد تمام فقده عنها ، ثم قدم بعد ذلك فليأخذ امرأته ولا يختار له  
وليه أقل الصداقين ، وأما إن قدم الطفل بعد بلوغه أو المجنون بعد إفاقته ، فإن  
شاء أخذ امرأته ، وإن شاء اختار أقل الصداقين ، وأما إن فقد عنها وهو  
صحيح ، ثم قدم بعد تزويجها وهو مجنون ، فليأخذ امرأته ، ولا يختار له  
وليه ولا خليفته أقل الصداقين : وإذا قدم المفقود وقد تزوجت طفلاً  
أو مجنوناً فليأخذ امرأته ولا خيار له . وإذا تزوجت الزوج الآخر وهو  
صحيح ثم حدث له جنون بعد ذلك ، ثم قدم المفقود ، فإن شاء أخذ امرأته  
وإن شاء اختار أقل الصداقين ، وكذلك إن تزوجت الآخر وهو طفل  
أو مجنون ثم قدم المفقود بعد بلوغ الطفل الذي تزوجته أو بعد إفاقة المجنون  
الذي تزوجته ، فإن شاء أخذ امرأته ، وإن شاء اختار أقل الصداقين ، وإذا  
تزوجت امرأة المفقود ، ثم طلقها ذلك الزوج أو مات عنها ، ثم قدم الأول  
فعلينا رد المتعة إذا أخذها من الزوج الآخر ، وكذلك نصف الصداق ،  
فعلينا رده إن طلقها من قبل أن يمسه ، وكذلك الميراث إن أخذته منه بعد  
موته فعلينا رده إذا قدم الأول ، . وكذلك امرأة الغائب إذا قدم زوجها  
بعد ما حكم بموته فعلينا رده ما ذكرنا في امرأة المفقود ، وأما صداق المسيس  
فليس عليها رده ، وكذلك لو أن رجلاً تزوج امرأة ثم طلقها فأخذت منه  
المتعة أو نصف الصداق إذا طلقها من قبل أن يمسه ، فإذا هي ذات محرم  
منه فعلينا رده ما ذكرنا من المتعة ونصف الصداق ، وكذلك إن مات فورثته  
أو ماتت فورثها ، فإذا هي ذات محرم منه فعلى كل واحد منهما رد ما أخذ  
من الميراث من الآخر ، وأما صداق المسيس فليس عليها رده ، وإذا  
تزوجت امرأة المفقود بصداق معلوم فمسا ثم افتدت منه بذلك الصداق ،  
ثم قدم المفقود بعد ذلك فليأخذ امرأته ، وعلى الزوج الآخر صداقها الذي

افتدت به منه . ولا يجوز عليها ذلك الفداء ، وكذلك امرأة الغائب إذا تزوجت ثم قدم الغائب فلا يجوز عليها الفداء إذا افتدت من الزوج الآخر فلتأخذ صداقها إذا مسها وإن لم يمسا فقد بينا ذلك قبل هذا ، وكذلك لو أن رجلاً تزوج امرأة بصادق معلوم ، ثم مسها . أو تزوجها بغير صادق فسها . ثم افتدت منه بصداقها ، أو بعقرها ، فإذا هي ذات محرم منه ، فلتأخذ منه صداقها أو عقرها إذا كان النكاح فاسداً . وإذا فقد الرجل عن امرأته فتزوجت زوجاً غيره بعد تمام فقده ، ثم فقد الثاني فتزوجت الثالث ، ثم فقد الثالث فتزوجت الرابع كما يجوز التزويج في الحكم ، ثم قدموا جميعاً وهي عند الرابع فإن شاء الأول أخذها ، وإن شاء اختار أقل الصداقين ، وكانت للذي هي عنده . ولا تكون للثاني ، ولا للثالث ، ولها صداقها من الثاني ، والثالث إذا مسها ، وإن قدم الثالث أول مرة فإن شاء أخذها ، وإن شاء اختار أقل الصداقين : فإن أخذها الثالث بعد قدمه ، ثم قدم الثاني ، فإن شاء أخذها ، وإن شاء اختار أقل الصداقين : وإن أخذها الثاني بعد قدمه ، ثم قدم الأول ، فإن شاء أخذها ، وإن شاء اختار أقل الصداقين . وإن اختار الأول أقل الصداقين بعد قدمه أقامت المرأة عند الثاني . وإن قدم الثالث أول مرة فاختار أقل الصداقين ، ثم قدم الثاني فاختار أقل الصداقين : ثم قدم الأول فأخذها ، فترد المرأة من الثاني والثالث والرابع صداقها إن مسوها . وإن لم يمسوها فلا ترد عنهم شيئاً . وإذا فقد الرجل عن امرأته ، فكل ما أتت به من ولد فيها دون الأربع سنين فهو لازم له في الحكم ، وأما ما أتت به من بعد الأربع سنين من يوم فقده لزمه الأول ، والثاني فيه قولان ، ولا يلزمه الثالث . وإن فقد عنها فأتت بأولاد كثيرة فيما دون الأربع سنين ، ثم صح بعد ذلك موته بعد شهر من يوم فقده ، فقد لزمه الأول ، والثاني فيه قولان ، ولا يلزمه الثالث ، وكذلك الغائب إذا غاب عن امرأته ، فطالت غيبته عنها . فأتت بعد غيبته بأولاد كثيرة ، فهم لازمون له جميعاً ، فإن صح موته بعد شهر من يوم غيابه لزمه من ذلك الأول ، والثاني فيه قولان ، ولا يلزمه الثالث . وإن فقد الرجل عن امرأته فأتت من بعد الأربع سنين من يوم فقده بأولاد كثيرة ، ثم تزوجت الثاني ،

ثم فقد عنها فأتت من بعد تمام فقده بأولاد كثيرة؛ ثم تزوجت الثالث ثم فقد عنها فأتت من بعد تمام فقده بأولاد كثيرة ، ثم قدموا جميعاً فليأخذ الأول جميع ما كان بينه وبين تزويج الثاني ، وليأخذ الثاني جميع ما كان بينه وبين تزويج الثالث ، وليأخذ الثالث جميع ما كان بينه وبين قدومهم . ومنهم من يقول بأن يلزم الثاني من الأولاد الذين بينهم وبين الثالث ، الأول منهم ، والثاني فيه قولان ويلزم الثالث الأول من بعد تمام فقده ، والثاني فيه قولان ويلزم الأول ما بقي من الأولاد ، الذين بينهم بعد ما ذكرنا ، مما يلزم الثاني والثالث ومنهم من يقول بأن يلزم الزوج الأولى الولد الأول من بعد تمام فقده ، والثاني فيه قولان ويلزم الزوج الثاني الولد الأول بعد تمام فقده . والثاني فيه قولان ، ويلزم الثالث الولد الأول بعد تمام فقده والثاني فيه . قولان ، وكان الباقون بنى أمهم . وإذا هربت المرأة من زوجها ، فدخلت في بلد آخر . ولم تعرف فيه ، فتزوجت فيه زوجاً فطلقها ذلك الزوج ، الذى زوجها أو مات عنها . فأتت بعد ذلك بأولاد كثيرة ، ثم قدم زوجها الأول فأخذها ، لزم الزوج الثاني الأول من أولئك الأولاد الذين أتت بهم بعد موته أو طلاقه ، والثاني فيه قولان . وما فوق ذلك لزم الأول وإذا غصبت المرأة فتزوجها ذلك الغاصب . أو تسراها . فأظهر ذلك وأعلنه ، واتخذ لها بيتاً ، فأتت عنده بأولاد كثيرة : فهم جميعاً لازمون الأول ، ومنهم من يقول بأن يلزم الأول ما أتت به من أولئك الأولاد فيما دون ستة أشهر من يوم تسراها الغاصب ، وما فوق ذلك كانوا بنى أمهم . ولا يلزم الأول . وفي بعض كتب المتقدمين عن علي (١) ابن أبي طالب أن امرأة المفقود هي مبتلاة لا تتزوج حتى يأتيها موت زوجها أو طلاقه والمعمول به ما قلناه من أن امرأة المفقود إذا مضى على فقده أربع سنين

---

(١) قال القطب رحمه الله في (شرح النيل) :

وأما ما روى عن علي أنه قال : امرأة المفقود لا تتزوج حتى يأتيها موته أو طلاقه غير صحيح عنه ، بل الصحيح عنه أنه قال كعمر ، وكذا قال عثمان ، وإن صح فعله قبل انعقاد الإجماع .

قسم ماله ، واعتدت امرأته أربعة أشهر وعشراً . فتزوج إن شاءت بعد طلاق الأولياء . وإن قدم المفقود بعد ذلك وقد تزوجت امرأته فإن شاء أخذها وإن شاء اختار أقل الصداقين ، وهو المأخوذ به عندنا ، ومنهم من يقول بأن يختار أكثر الصداقين . ومنهم من يقول بأن ما يأخذ امرأته ولا خيار له . ومنهم من يقول بأنها حرمت عليه وعلى الآخر . وأما الغائب إذا قدم وقد تزوجت امرأته فليأخذها عليه ولا خيار له . وقد قيل بأن يختار أقل الصداقين مثل المفقود . وليس عليه العمل . وقد قيل بجواز قول أهل الحملة في الفقد وليس عليه العمل ، والله أعلم .

### باب آخر من الفقد

وإذا قدم المفقود وقد تزوجت امرأته ، فمات من قبل أن يعلم منه خيار ولا غيره ، ورثته المرأة ، وخرجت من يد الآخر ؛ فإن شاءت تزوجته وإن شاءت تزوجت غيره بعد العدة . وكذلك إن ماتت المرأة بعد قدوم المفقود من قبل أن يعلم منه خيار ولا غيره ، ورثها الزوج . وإذا قدم المفقود وقد تزوجت امرأته ، فأخذها ، فلا يمسه حتى تعتد من مسيس الزوج الآخر إن مسمها . وإن مسمها الأول من قبل أن تعتد من مسيس الآخر حرمت عليه . وإن لم يمسه الآخر فلا عدة عليها ؛ وإن اختار المفقود امرأته ، وقد مسمها الزوج الآخر ، فما أتت به من ولد فيما دون ستة أشهر من يوم أخذها لزم الزوج الآخر وما فوق ذلك لزم المفقود الذي أخذها في الحكم ولا يلزمه فيما بينه وبين الله إلا ما أتت به من بعد ستة أشهر من يوم مسمها . وكذلك الغائب إذا قدم من غيابه وقد تزوجت امرأته فأخذها على مثل ما ذكرنا . وإذا قدم المفقود وقد تزوجت امرأته فأخذها وهي حامل من الآخر ، فلا يمسه حتى تضع حملها ؛ ثم تعتد من بعد ذلك ثلاثة قروء أو ثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض ؛ فإن طلقها المفقود وهي حامل من الآخر فلا تزوج حتى تضع حملها ؛ ثم تعتد من بعد ذلك ستة قروء فثلاثة منها لمسيس الزوج الآخر ، وثلاثة أخرى منها لطلاق زوجها ، وتقدم بنيتها عدة المسيس ، وتؤخر عدة الطلاق ؛ وإن مات عنها ذلك المفقود وهي حامل من الآخر فلا تزوج حتى تضع حملها ثم تعتد من بعد ذلك ثلاثة قروء لمسيس الزوج الآخر وبعدها أربعة أشهر وعشرأ لموت زوجها ، فإن مات المفقود عنها وهي غير حامل من الآخر فلا تزوج حتى تعتد ثلاثة قروء لمسيس الزوج الآخر ؛ وتعتد أربعة أشهر وعشرأ لموت زوجها ، فإن طلقها ذلك المفقود وهي غير حامل من الزوج الآخر ، فلا تزوج حتى تعتد ستة قروء ؛ ثلاثة قروء منها لمسيس الزوج الآخر ، وثلاثة أخرى لطلاق زوجها ، فتقدم بنيتها عدة المسيس وتؤخر عدة الطلاق . وإن مضت عليها ثلاثة قروء من يوم طلاقها فلا يرجعها بعد ذلك ، ولا يتوارثان إن مات أحدهما بعد

ثلاثة قروء . وإن طلقها طلاقاً بائناً فلا يتزوجها ولا يحطبها ذلك المفقود الذى طلقها حتى تعتد ستة قروء وكذلك الزوج الآخر فلا يحطبها ولا يتزوجها حتى تعتد ستة قروء . وكذلك غيرها من الناس . ومنهم من يرخص أن يتزوجها الأول إذا مضت ثلاثة قروء من يوم طلقها إن شاء ، وقد قيل بالرخصة أن يتزوجها من يوم طلقها إن شاء ، وقد قيل بالرخصة أيضاً أن يتزوجها الزوج الآخر إذا مضت ثلاثة قروء من يوم طلقها الأول ، وإن أخذها المفقود فحاضت حيضة أو حيضتين ثم طلقها فلا تزوج حتى تعتد ما بقى من عدة المسيس ، ثم تعتد بعد ثلاثة قروء لعدة الطلاق . وكذلك إن مات عنها بعد ما مضت من عدة المسيس حيضة أو حيزتان ، فلا تزوج حتى تعتد ما بقى من عدة المسيس ، ثم تعتد بعد ذلك أربعة أشهر وعشرأ لموت زوجها . وإن أخذها من قبل أن يمسه الزوج الآخر ، فطلقها ، أو مات عنها ، فليس عليها إلا عدة الطلاق إن طلقها . أو أربعة أشهر وعشرأ إن مات عنها زوجها . وكذلك إن أخذها الأول ولم يمسه قبل فقده ولا من بعده ، فطلقها فليس عليها إلا عدة المسيس ، وليس عليها عدة الطلاق إن لم يمسه المفقود الذى طلقها من قبل فقده ، ولا من بعده ما أخذها . وإن مات عنها المفقود ، ولم يمسه الآخر ، ولا المفقود ، أولاً ولا آخرأ فليس عليها إلا أربعة أشهر وعشرأ .

وقال أبو محمد رحمه الله إن تقدم امرأة المفقود إذا طلقها بعد قدومه بنيتها عدة الطلاق وتؤخر عدة المسيس .

ذكر الشيخ رضى الله عنه عن أبي سهل أن أبا يحيى الدرقي وأبا نصر رحمهما الله اختلفا في ذلك ، فقال أحدهما بأن تقدم عدة الطلاق بنيتها وتؤخر عدة المسيس . وقال آخر بأن تقدم عدة المسيس وتؤخر عدة الطلاق ، وإن طلق الرجل امرأته تطليقة أو تطليقتين ، ثم فقد عنها فإن انفقت عدتها فيما دون أربع سنين من يوم فقده تزوجت إن شاءت ولا ترث ذلك المفقود ، إذا انقضت عدتها قبل الأربع سنين . فإذا انقضت عدتها بعد الأربع سنين ورثت زوجها ، ولا تزوج حتى تعتد أربعة أشهر

وعشرًا من يوم تمام أربع سنين ، وإذا وهب الرجل امرأته لرجل آخر أو باعها له أو بدلها له بامرأته فتواري بها الآخر ، فقد حرمت على زوجها . لأنه قد باعها له ، ، ومنهم من يقول لا يخرمها عليه ذلك . والله أعلم وأحكم .

وإذا فقد الرجل عن امرأته وهي أمة فتم أربع سنين من يوم فقده . فليطلقها أولياؤه ، ثم تعتد بعد ذلك شهرين وخمسة أيام . وإن كانت كتانية اعتدت ثلث أربعة أشهر وعشرًا . ومنهم من يقول بأن تعتد أربعة أشهر وعشرًا مثل المسلمة لأنها حرة . وأما الفقد فهن فيه سواء . وقد قيل إن امرأة المفقود : إذا طلقها أولياؤه بعد أربع سنين وبعد أربعة أشهر وعشرًا ، فلا عدة عليها . ولتزوج من يومها إن شئت ، وإذا فقد العبد عن امرأته اعتدت من بعد أربع سنين أربعة أشهر وعشرًا وطلق عليه سيده ، ثم تتزوج إن شئت . وقيل بأنها تعتد أربعة أشهر وعشرًا بعد طلاق السيد ، فإن قدم العبد بعد ذلك ، فلا خيار له . وقد جاز طلاق سيده . وإن فقد العبد مع سيده فطلق على العبد ورثة السيد بعد تمام فقدها ، ثم قدم بعد ذلك مع سيده فإن شاء أخذ امرأته . وإن شاء اختار أقل الصداقين باذن سيده . وإن قدم دون سيده أخذ امرأته . وإن فقد عبد المرأة حتى تم فقده . وطلق عليه أولياء المرأة بإذنها . فإن قدم بعد ذلك جاز عليه طلاق ولي المرأة ولا خيار له . وإذا فقد عبد الغائب أو الطفل أو المجنون فتم فقده . طلق عليه وليه أو خليفته . وإذا قدم المفقود وقد تزوجت امرأته فأخذها فعليها إعادة ما خالفت فيه حكم زوجها الأول من الصلوات عند الآخر ، وكذلك عيبه ، ومنهم من يرخص . وأما عيب الغائب ونساؤه إذا قدم بعد ما حكم بموته فعليهم إعادة ما اختلفوا معه من صلاتهم عند الآخر . أما إن قدم المفقود وقد تزوجت امرأته فاختار أقل الصداقين ، فليس على المرأة إعادة ما اختلفت معه من صلاتها عند الآخر ، وإذا قال ثلاثة نفر من أهل الحيلة : إن فلانا الغائب قد مات يوم كذا وكذا ، فلا تتزوج امرأته حتى تعتد أربعة أشهر وعشرًا من يوم شهدوا بموته . ومنهم من يقول بأن محكم بموته من يوم نسبوا إليه موته ، والله أعلم .

وإذا قال رجل واحد من أهل الحملة أو رجلان أنهما قتلان فلاناً الغائب قتلان به (١). ولا يقسم ماله ، ولا تنكح امرأته ، وأما إن أقر بقتله ثلاثة نفر من أهل الحملة أو أكثر من ذلك قتلوا به ، وقسم ماله ، ونكحت امرأته .

---

(١) الإقرار بحجة على المقر فقط ، أما على غيره فلا تكون حجة حتى يجتمع إليه ما يقويه كأن تكون من أميين ، أو من ثلاثة من أهل الحملة ، ولكن يبحث في موضوع الإقرار عن معنى الأمانة ، وإلى متى يستمر الوصف بها ، وذلك أن القاتل حتى وإن كان في نظر الناس أميناً ، ولكنه عندما يقر بالقتل لا يكون أميناً إلا إذا كان القتل خطأ ، أما إذا كان القتل عمداً ظلماً ، فإن وصف الأمانة ينزاح عن لبسه بذلك .

## باب في الظهار (١)

قال الله تعالى: ( الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ  
مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُنَّ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ  
لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا )

[ سورة المجادلة آية : ٢ ]

فقيل : إن الظهار هو طلاق الجاهلية ، وقيل : إن من ظاهر من امرأته

(١) قال سيد سابق في فقه السنة :

وهو قول الرجل لزوجته : أنت على كظهر أمي . والظهار كان طلاق  
الجاهلية فأبطل الإسلام هذا الحكم ، وجعل الظهار محرماً للمرأة حتى  
يكفر زوجها ، وذهب الجمهور إلى أن الظهار يختص بالأم كما ورد في  
القرآن وكما جاء في السنة . فلو قال لزوجته أنت على كظهر أمي كان مظاهراً ،  
ولو قال لها أنت على كأختي لم يكن ظهاراً .

وذهب البعض ، منهم الأحناف ، والأوزاعي ، والثوري ، والشافعي  
في أحد قولي ، وزيد بن علي إلى أنه يقاس على الأم جميع المحارم . فالظهار  
عندهم تشبيه الرجل لزوجته في التحريم بإحدى المحرمات عليه على وجه  
التأييد . بالنسب أو المصاهرة أو الرضاع ، إذ العلة هي التحريم المؤبد .  
انتهى بتصرف قليل .

وجاء في دليل السالك : الظهار تشبيه المسلم المكلف من تحل من زوجة  
أو أمة أو جزئها بمحرمة أو ظهر بنية وإن تعليقا ، وهو حق الله تعالى  
لا يسقط بلون كفارة ، وحكمه الحرمة ، لأنه منكر من القول وزور .  
وأركانها أربعة :

الأول : مظاهر وهو : الزوج أو السيد .

=

ولم يعلق ظهره إلى شيء فقد عصي (٢) ربه ، وإن علقه إلى فعل يفعله أو لا يفعله فلا بأس بذلك ، ولا يشدون في عصيانه . وإذا قال الرجل لامرأته أنت على كظهر أمي ، فهو ظهار . والبطن والظهر في ذلك سواء . وكل شيء من جسدها مثل ذلك . هو ظهار . وإن قال : هي عليه كبطن أمه ، ، أو ساقها ، أو فخذه ، فهو ظهار . وكذلك إن جعل ظهرها عليه كظهر أمه أو بطنها عليه كبطن أمه ، أو ساقها عليه كساق أمه ، أو فخذهما عليه كفخذ أمه ، فهو ظهار . وإن قال : هي عليه كأمة فهو ظهار ، وإن قال : هي كأمة ، فإن عني بذلك ظهاراً فهو ظهار . وإن زعم أنه لم يرد بذلك ظهاراً ، فلا يحكم عليه بالظهار ، ويصدق في ذلك إن قال يريد هي عنده كأمة ، أو مثل أمه في البر والحجة . وإذا قال الرجل لامرأته : هي عليه كظهر أخته فهو ظهار . مثل أمه . وكذلك الابنة والعمة ، والحالة ، مثل ذلك . وكذلك جميع ذوات المحارم من النسب والصر والرضاع

---

=الثاني : مظاهر منه ، وهو : الزوجة أو الأمة ، ولو مدبرة .

الثالث : مشبه به ، وهو : من حرم وطؤه أصالة من آدمي أو غيره .

الرابع : صيغة دالة عليه . انتهى بتصرف .

وقال الشيخ عبد العزيز في ( النيل ) :

الظهار تشبيه المسلم المكلف من تحل له أو جزءها بظهر محرم أو جزء

آخر ، وإن بصهر أو رضاع ، وهو قيل - طلاق الجاهلية .

(٢) قال القطب رحمه الله في ( شرح النيل ) :

عصي عصيانياً لا يدرى ما هو عند الله أصغير أم كبير وهكذا حيث

أطلقوا العصيان ولا قرينه ، وإن علق لم يكن عصيانياً ، قلت : الظاهر أن

الظهار كبيرة مطلقاً ، لأن الله سبحانه وتعالى وصف الظهار بأنه منكر

من القول وزور ، ثم رأيت ابن السبكي قال إنه من الكبائر .

ولعل أصحابنا لم يذكروه فيها لدخوله في شهادة الزور التي يذكرون ،

وقد سماه الله جلّ وعلا « زورا » ولعل مرادهم بالعصيان هنا الكبيرة

بقرينة الآية .

فهو ظهار مثل الأم ، لا كما قال من زعم أن الظهار لا يكون إلا في الأم .  
ففي ذوات المحارم كلهن ظهار مثل الأم . قياساً على الأم . لأن علة التحريم  
واحدة . وإذا قال الرجل لامرأته هي عليه كظهر المشركات (٣) فهو  
ظهار . وإن قصد إلى مشركة بعينها فليس بظهار ؛ فهو كفارة اليمين إلا أن  
تكون تلك المشركة من ذوات المحارم ، وكذلك إن قال : هي عليه كظهر  
المجوسيات أو الوثنيات فهو ظهار . وإن قصد إلى مجوسية أو وثنية بعينها  
فهو كفارة اليمين وليس بظهار ، لأن تحريمهما مما يمكن فيه النقلة إلى التحليل .  
وهو كفارة اليمين . والتحريم الذي لا ينفك ولا ينتقل إلى التحليل فهو  
كفارة الظهار ، وإذا قال الرجل لامرأته هي عليه كظهر الكتابيات ، ففي  
المعاهدات منهن كفارة اليمين ، وفي المحاربات الظهار . وإن قصد إلى امرأة  
بعينها معاهدة أو محاربة فهو كفارة اليمين . وإذا قال الرجل لامرأته هي عليه  
كظهر نساء الرجال ، فهو ظهار . وإن قصد إلى امرأة بعينها ولها زوج فهو  
كفارة اليمين ، وإذا قال الرجل لامرأته : هي كظهر امرأة معروفة ، وقد  
زنى بها ، أو زنى بها أبوه ، أو ابنه ، أو من يحرمها عليه ، أو زنى بها أو بابنتها  
فهو ظهار . وإذا قال الرجل لامرأته : هي عليه كظهر النساء فجمع النساء  
ولم يسم شيئاً منهن ، فهو ظهار . وإذا قال الرجل لامرأته هي عليه كظهر

---

(٣) إذا شبه المظاهر زوجته بمشركة واحدة معينة أو غير معينة لم يكن ذلك  
التشبيه ظهاراً لأن تلك المشركة قد تسلم وتحل له ، وكذلك كل ما يشبه هذا  
من المحرمات الموقفات اللواتي يحرمن عليه بسبب ، فإذا زال السبب زالت  
الحرمة وأمكن الزواج دون عوائق لا شرعية ولا طبيعية ، أما إذا شبهها  
بجميع المشركات أو بجميع ذوات الأزواج ، فإنه ظهار ، لأنه يستحيل  
أن تسلم جميع المشركات أو أن تطلق جميع المتزوجات ثم يصحجن حلالاً له .  
وكل ما يشبه هذه الصيغة من الأفراد والجميع يعطى حكم ما سبق . فكلما  
شبهها بامرأة واحدة محرمة عليه مؤقتاً كالمشركة والمتزوجة وأخت زوجته ،  
فكل هذا ليس ظهاراً وعليه كفارة اليمين ، وكل ما شبهه بما لا يمكن أن  
يحل له أبداً فهو ظهار وعليه كفارة الظهار .

نساء بنى فلان لقبيلة معروفة ؛ أو لرهط معروف فعليه كفارة اليمين .  
 إن لم يكن فيهن المحارم . وإن كانت فيهن ذوات المحارم فهوظهار . وإذا  
 قال الرجل لامرأته هي عليه كالميتة ، أو الدم ، أو لحم الخنزير ، أو الخمر  
 فعليه كفارة اليمين ؛ وإذا قالت المرأة لزوجها : هو عليها كظهر أبيها  
 أو ابنها أو أخيها ، فهوظهار ، وكذلك جميع ذوى المحارم منها من النسب  
 والنسهر والرضاع ؛ وكذلك إن قالت له : هو عليها كظهر المشركين . فهو  
 ظهار . وإن قصدت إلى مشرك بعينه ، أو إلى عبدها : فعليها كفارة اليمين .  
 لأن ذلك مما ينتقل تحريمه إلى التحليل ؛ وإذا ظاهرت المرأة من زوجها  
 فله أن يطأها من قبل أن تكفر عن ظهارها . ولا بأس بذلك . ولا يكون  
 ظهارها مثل ظهار الرجال ، وكذلك إن مضت عليها أربعة أشهر ولم تكفر  
 فلا تخرج امرأته بالإيلاء وإن مات عنها زوجها أو طلقها أو خرجت عنه  
 بالتحريم . فعليها كفارة الظهار بعد ذلك ، وكذلك الرجل إن ظاهر من  
 امرأته فماتت عنه ، أو طلقها أو خرجت عنه بالتحريم ، فعليه كفارة ظهاره  
 بعد ذلك .

رواه الشيخ رضى الله عنه عن أبي سهل رحمه الله عن أبي يحيى الدرقي  
 رحمه الله .

ومنه من يقول إذا ماتت أو طلقها فلا كفارة عليه . وإذا قال الرجل  
 لامرأته : هي عليه كظهر هؤلاء النساء ، وهن جماعة وهن ذوات المحارم  
 عنه كلهن ، فليس عليه إلا ظهار واحد . وإن قال لها هي كظهر هذه  
 المرأة وهذه ، أو كظهر فلانة ، فعليه لكل واحد منهن ظهاراً وإذا قال  
 هي عليه كظهر فلانة من ذوات المحارم فليس عليه إلا ظهار واحد ، وإذا  
 قال الرجل لامرأته هي عليه كظهر أخته ، أو ابنته ، أو عمته ، أو خالته ،  
 وليس له أخت ولا ابنة ولا عمة ولا خالة ، فهوظهار (٤) . وإذا قال

هذه النساء منكم  
 فهن أختها  
 المزدوج  
 شاملاً  
 أختها  
 وشبهه عدلها  
 حيث لا يظهر  
 لغة العدة

(٤) لأن المقصود من التشبيه هو التشديد في الحرمة وليس المقصود  
 شخص الأم أو الأخت أو البنت . غير أنه لما كانت الأم أعظم حرمة من =

الرجل لامرأته هي عليه كظهر أبيه ، أو أخيه ، أو ابنه ، أو غيرهم ممن لا يحل له نكاحه لو كان امرأة ، فهوظهار . ومنهم من يقول في الرجال كلهم كفارة اليمين ، وكذلك المرأة إذا قالت لزوجها هو عليها كظهر أمها أو أختها أو ابنتها ، فهوظهار(٥). ومنهم من يقول كفارة اليمين . وإذا ظاهر

---

= جميع الناس وأعلامهم منزلة في نفس ولدها كان اسمها أسبق الأسماء إليه ، ومقامها أول مقام يقفز إلى ذهنه وهو في حالة غضب واحتياج ، وهو حين يظاهر كأنه يريد أن يقول لزوجته أنه لو اقترب منها فهو في مقام من يهتك حرمة أمه أو حرمة أخته أو حرمة ابنته أو من يجرى على لسانه من ذوات المحارم المحترمات ، وقاس الفقهاء جميع المحرمات على ذوات المحارم كما سبق ، وعلى هذا المعنى اعتبر مظاهراً ولو لم يكن عنده من يشبه بها زوجته ممن يحرم عليه .

(٥)ظهار المرأة من الرجل لا يترتب عليه إلا كفارة الظهار في صورته المختلفة من الظهار ، أو كفارة اليمين في صورته المختلفة من كفارة اليمين ، أما نتائج الظهار من تحريم الوطء ووجوب الفراق وما إلى ذلك فلا يترتب منهما عليهما - هي وزوجها - شيء . لأن العقد والقوامة ليست بيدها ، وإنما هي بيد الزوج ، وإنما لزمها الكفارة سواء كانت كفارة ظهار ، أو كفارة يمين لأن الألتجاء إلى أسلوب الظهار والنطق به هو نفسه حرام ، وتصور وضع الأم في موضع الزوجة ، أو وضع الزوجة في موضع الأم بالنسبة للرجل ، أو وضع الأب في موضع الزوج ، أو وضع الزوج في موضع الأب ، منكر من القول وزور .

الأم لا تكون زوجة ، والأب لا يكون زوجاً ، والزوجة لا تكون أمّاً ، والزوج لا يكون أباً ، ومن وضع واحداً منهم في موضع الآخر فقد جاء بالمنكر والزور .

وإذا كان هو حراماً بالنسبة للرجل فهو بالنسبة للمرأة - التي لا تملك =

الرجل من سرية فهو ظهار وإن مسها من قبل أن يكفر فقد حرمت عليه ، وقد روى عن عمرو بن فتح رضى الله عنه : أن عليه كفارة اليمين في سرية ، وأما إن لم يتسراها فعليه كفارة اليمين . وإذا قال الرجل لبعده امرأتك عليك كظهر أمك عليك فهو ظهار ، وكذلك إن قال له هي عليك كظهر أمي على ، فهو ظهار . وأما إن قال له هي عليك كظهر أمك على ، أو كظهر أمي عليك فهو كفارة اليمين إلا أن تكون أم العبد من ذوات المحارم من السيد ؛ أو تكون أم السيد من ذوات المحارم من العبد . فهو ظهار ، وكذلك لو أن رجلاً قال لامرأته هي عليه كظهر أم فلان على فلان ، يريد ابنها فهو ظهار ؛ وكذلك أخت ذلك الرجل أو ابنته عليه . وإذا ظاهر الرجل من امرأته فلا يريها ظهراً ولا بطناً حتى يكفر عن ظهاره . وكذلك إن آلى منها بطلاقها ، أو طلقها ، فلا يرى لها ظهراً ولا بطناً حتى يراجعها ؛ وإذا مس الرجل المظاهر امرأته من قبل أن يكفر عن ظهاره ، فقد حرمت عليه . وإن مضت عليه أربعة أشهر . ولم يكفر خرجت عنه بالإبلاء . وهي تطليقه . وإذا ظاهر الرجل من امرأته في حين الجماع ، فقد حرمت عليه ؛ وكذلك إن آلى منها بطلاقها ، أو طلقها في حين الجماع . فقد حرمت عليه ؛ ومنهم من يقول : إن نزع نفسه في ذلك الوقت وتأخر عنها ، فيكفر عن ظهاره ، وليستشهد على مراجعة طلاقه ، ومنهم من يقول : بمسك نفسه كما هو على حاله حتى يكفر عن ظهاره وليستشهد على طلاقه إن أمكنه ذلك في ذلك الوقت ؛ فإن تقدم أو تأخرت حرمت عليه . وإذا حلف الرجل بطلاق امرأته ، أو بظهارها ، لا يجمعا ، فمنهم من يقول ، يقدم على الجماع ويحدث نفسه بالنوى ، ثم يراجعها إن حلف بطلاقها ، أو يكفر عن ظهاره إن حلف بظهارها ، ومنهم من يقول : يحضر الشهود ويرخى بينه وبينهم سترأ ، ثم يطعن طعنة لا يتقدم ولا يتأخر ، ثم يستشهد على مراجعتها ، وإن حلف بالظهار فليحضر خادماً ، فيرخى بينه وبينهم سترأ ،

---

= شيئاً من وسائل الفراق - أشد حرمة ، ولذلك فقد لزمها الكفارة ، ولن تم توبتها حتى تكفر .

فيظعن طعناً ، ثم يعتقها ، ومنهم من يقول : بأن يمسه مسياً كاملاً ، لأنه بذلك يقع عليه الخنث ، ثم يعتق بعد ذلك عنظهاره ، أو يستشهد على الطلاق إن حلف بالطلاق ، وهو قول أبي هارون (٦) الجلالى رحمه الله . وإذا ظاهر الرجل منها عبداً ، فأجاز له سيدهظهاره ، فلا يجزى العبد صوم ولا إطعام ، لأن سيده يملك الرقبة ، فإن باعه أو وهبه أو أعتقه فلا يمسه بعد ذلك حتى يكفر عنظهاره ذلك ، وعلى البائع الكفارة عن ذلك الظهارة بعد البيع أو الهبة أو العتق على قول من يوجب كفارة الظهار عليه ، بعد موت امرأته التي ظاهر منها ، أو بعد طلاقها ، فإن كفر عنه البائع أو الواهب على ذلك القول أجزأ وذلك عن المشتري أو الموهوب له أو المعتوق ، ولا تكون عليه كفارة أخرى بعد ذلك ، وإن كفر عن ذلك الظهار أو المعتوق ، أو المشتري ، أو الموهوب له ، فقد أجزى ذلك على البائع أو الموهوب . وأما إن حلف لعبده بظهار امرأة عبده ، لا يفعل كذا وكذا ، ثم باعه ، أو وهبه ، أو أعتقه ، ثم فعل ذلك العبد بعد خروجه من ذلك الأول فلا يحنث بذلك ، ولا تجب عليه كفارة الظهار ، لأن الظهار الأول قد زال حكمه بخروج العبد من ملكه ؛ وكذلك إن حلف لعبده بطلاق امرأة عبده ، لا يفعل كذا وكذا ، أو ليفعلن كذا وكذا ، ثم باعه أو وهبه ، أو أعتقه ، ثم لم يفعل العبد ذلك من بعد خروجه من ملك الأول ، حتى مضت أربعة أشهر فلا تخرج امرأته تلك بالإيلاء . لأن الإيلاء قد زال حكمه بخروج العبد من ملك الأول الذى آلى عليه . وكذلك إن باع نصفه فلا يقع عليه الإيلاء بعد ذلك ، وإن باعه أو وهبه ثم دخل في ملكه بمرات أو هبة استقبله الإيلاء فإن كان في الإيلاء الأول ، فليس عليه إلا ما بقي منه . وإن دخل في ملكه بعد خروج الإيلاء الأول فليستقبل الإيلاء من يوم دخل في ملكه ، وإن باعه أو وهبه ثم اشترى بعد ذلك نصفه ، أو ورث منه نصفه ، فلا يستقبله الإيلاء حتى يدخل في ملكه كله ،

---

(٦) قول أبي هارون أيسر وأنسب للناس من تلك العمليات السابقة المعقدة التي ما أحسب أحداً يستطيع تطبيقها ، أما تلك الصور التي تتطلب إحضار الأمة فقد أصبحت مستحيلة لاستحالة وجود الإماء والعبيد .

فيستقبله الإيلاء حينئذ . وإن باعه أو وهبه ثم فعل ذلك الشيء ، ودخل في ملكه بعد فعله ذلك الشيء استقبله الإيلاء ، ولا ينفعه ما فعل العبد في غير ملكه ، ولا يبرئه ذلك من الإيلاء ، وكذلك إن حلف لعبد بطلاق امرأة عبده . لا يفعل كذا وكذا ، ثم باعه ، أو وهبه ، أو باع نصفه ، أو وهب نصفه : ثم فعل ذلك الشيء فلا يقع عليه الطلاق . وكذلك إن اعتقه ، وإن اشتراه بعد ما باعه أو بعد خروجه من ملكه ثم فعل ذلك الشيء وقع عليه الطلاق إن لم يفعل ذلك الشيء عند المشتري ، فإن فعله عند المشتري الأول ثم أعاد فعله بعد دخوله في ملك الخالف فلا يقع عليه الطلاق حينئذ ، وكذلك : إن اشترى نصفه : أو ورث منه نصفه ، فلا يقع الطلاق عليه حتى يملكه . وكذلك إن حلف له بحريته لا يفعل كذا وكذا ، ثم باعه ، أو وهبه : ثم دخل في ملكه بعد ذلك ، ففعل ذلك الشيء ، عتق إن لم يفعله عند المشتري الأول ، فإن فعله عند المشتري الأول ثم أعاد فعله بعد دخوله في ملك الخالف لم يعتق . ومنهم من يرخص إذا خرج من ملكه ثم اشتراه بعد ذلك ألا يلزمه انطلاق ولا العتاق ولا الظهار ولا الإيلاء ، لأنه قد زال الحكم الأول ، فلا يضر الخالف الأول حين خرج من ملكه ، وإن حلف له بعتقه لا يفعل كذا وكذا ثم باع نصفه ، أو وهب نصفه ، أو ورث نصفه ، ففعل ذلك الشيء عتق ، وكذلك إن باعه كله ثم اشترى بعد ذلك نصفه أو ورث منه نصفه ثم فعل ذلك الشيء عتق ، وإن حلف لعبد بظهار امرأة عبده لا يفعل كذا وكذا ، ثم باع نصفه أو وهب نصفه ، ففعل ذلك الشيء لم يقع عليه الظهار ، وإن ظاهر العبد من امرأته ، ثم أجاز له السيد ذلك فليستقبل الإيلاء ، من يوم إجازة سيده ذلك الظهار ، وكذلك الإيلاء والطلاق مثل الظهار ، وإنما تحسب المرأة عدة الطلاق والإيلاء من يوم أجاز سيده ذلك ، وكذلك إن طلق عايه أحد الشريكين أو آلى عليه ، أو ظاهر عليه ، ثم أجاز ذلك شريكه فلا يحسب ذلك إلا من يوم أجاز السيد أو الشريك ذلك الطلاق أو الظهار أو الإيلاء فلا تحرم عليه ، وكذلك لو أن رجلا طلق امرأة رجل بغير أمره ، ثم مسها ، ثم علم بذلك الزوج ، ثم أجاز الطلاق الذي طلق عليه فلا تحرم عليه امرأته ، والله أعلم وبالتوفيق .

باب في العتق عن الظهار (١)

قال الله تبارك وتعالى : (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَ تَوْعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ . فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا)

[ المجادة الآيتان ٣ ، ٤ ]

وإذا ظاهر الرجل من امرأته وهو قادر على العتق ، فصام ، أو أطعم ، فلا يجزيه ذلك فإن مسها على ذلك الحال ، فقد حرمت عليه ، وكذلك إن لم يقدر على العتق . وهو يستطيع الصوم فأطعم فلا يجزيه ذلك ، فإن مسها على ذلك الحال فقد حرمت عليه ، وإذا ظاهر الرجل من امرأته فلا يجزيه في العتق عن ظهاره عبد مشرك ولا أمة مشركة ، وإذا أعتق الرجل عن ظهاره طفلاً فعليه نفقته حتى يبلغ الحلم ، كان ذلك الطفل محتاجاً أو غير

(١) ليس لنا تعليق على هذا الباب لعدم وجود العيب وعدم إمكان العتق . لقد انتهى باب العتق في الكفارات عموماً ، منذ ألغى الرق ، وانتهت العبودية الفردية ، وأصبحت الكفارات تؤدي بالإطعام أو بالصيام . وأعظم الكفارات هي : كفارة القتل ، وتؤدي الآن بالصوم ، لأن الرقبة لا وجود لها .

وكفارة الظهار تؤدي الآن بالصيام ، فن لم يستطع الصوم انتقل إلى الإطعام .

وكفارة انتهاك حرمة رمضان تؤدي بالتخيير بين الإطعام والصوم . وكذلك جميع الكفارات المقيسة على هذه عند أصحابها ، فانها تؤدي بالتخيير بين الصيام والإطعام فقط .

محتاج ، فعليه نفقته ، وله أن يعطيه حقوقه من زكاة أو فطرة أو كفارة ، ولا يطعمه منه ، ويدخره له حتى يبلغ ، وإذا مات ذلك الطفل من قبل أن يبلغ الحلم فليطعم . مسكيناً آخر مكانه ، حتى يبلغ آراهه . ومنهم من يرخص روى ذلك الشيخ رضى الله عنه من أبي زكريا رحمه الله .

وإن أعتق مجنوناً أو مجنونة عن ظهره ، فلا يجزيه وكذلك المعبود والمعبوبات الذين يردون في النكاح . فمن أعتق أحدهم عن ظهره . أو غير ظهره من الديون الواجبة ، فلا يجزيه وكذلك إن عتق من فقد جارحة من جوارح جسده مثل العين أو الأذن أو الأنف أو السن أو الضرس أو الأصبع فلا يجزيه ؛ وسواء في ذلك إذا فقد تلك الجارحة بعد ولادته ، أو ولد بغير تلك الجارحة ، فلا يجزيه عتقه عن ظهره ، ولا عن غيره من الديون . ومنهم من يرخص إذا فقد السن الواحدة ، أو الأصبع الواحد ، أو الضرس الواحد ، وأما إذا كانت له سن زائدة أو أصبع زائد فإنه يجزيه إن لم يمنعه ذلك من الانتفاع بجوارحه ، وأما إن أعتق الأقرع فهو يجزى عنه ، وكذلك الجراحات التي كانت في جسده ، أو أثر سباط العصا ، أو أثر قروح

---

أما فدية الحج ففيها التخيير بين : الصيام والصدقة ، والنسك . أما التمتع ، فإنه لا ينتقل من الهدى إلى الصوم إلا عند القدرة على الصوم . وكفارة اليمين فيها تخيير بين إطعام عشرة فقراء أو كسوتهم أو الصوم . أما كفارة الصيد في الحرم فلا تقرر إلا بناء على حكم حكّمين . وبإثباته في أحكام الكفارات عموماً نجد أنها أحياناً تكون تخييراً بين نوعين أو أكثر من أنواع الأداء ، وأحياناً يقرر ترتيب محدد لا ينتقل فيها من نوع إلى نوع إلا بناء على العجز .

وكان العتق وفك الرقبة يأخذان الاعتبار الأول في جميع تشاريع الكفارات أو أعمال الخير .

ولله في كل ذلك حكم وأسرار عرف الناس بعضها بالإرشاد أو بالاجتهاد ، ولكن أكثره لا يعلمه إلا علام الغيوب الحكيم العليم .

أو أثر كية إن لم يكن في ذلك فقد جارحة من جوارحه ، ولا شلها ، ولا عسمها . فإن زالت منه بذلك جارحة ، أو شلت ، أو عسمت ، فلا يجزیه . وإذا اعتق الرجل عن ظهره جنيئاً في بطن أمه فلا يجزیه ، ولدته أمه بعد ذلك حياً أو أسقطته ميتاً . وإن أعتقه بعد ما ولد وهو حي ، وكان له أربعة أشهر من يوم ولدته فهو يجزیه ، ومنهم من يقول : إذا كان له شهران من يوم ولدته فهو يجزى عنه . وإن كبر بعد ذلك وتكلم أترابه من الأطفال وأحسنوا الكلام ، ولم يتكلم هو ومنع من الكلام فقد أجزاه ، لأن الحرس ومنع الكلام يحدث : وأما إن لم تنبت أسنانه بعد ذلك فلا يجزیه ، لأن ذلك ليس مما يحدث بعد العتق . وإذا أعتق الرجل عن ظهره عبداً فإذا هو حر أو استحق من يده ، أو اشتراه شراء منفسخاً انفساخاً لا يميزه العلماء ، بعد ما مس المرأة ، فإنه يعتق عن ظهره مرة أخرى ولا تحرم عليه امرأته ، إن مسها فيما لا يميزه العلماء ، وأما إن اشتراه شراء منفسخاً انفساخاً يميزه العلماء بعلمهم ، فقد حرمت عليه امرأته إن مسها ، ومنهم من يقول بأن تحرم عليه فيما يميزه العلماء وفيما لا يميزه ، وإنما يعذر في الإثم فيما لا يميزه العلماء وإذا ظاهر الرجل من امرأته وهو موسر ثم أعتق عن ظهره ، ثم استحق ذلك العبد ، أو كان حراً ، فليعتق عن ظهره مرة أخرى . فان تبين عليه ذلك في الإيلاء الأول ، فليس عليه إلا ما بقي منه ، فان لم يعد العتق عن ظهره حتى انسلخ ما بقي من الإيلاء الأول ، بانت منه امرأته بالإيلاء . وإن لم يتبين عليه ذلك إلا بعد ما انسلخ الإيلاء الأول ، فليستأنف إيلاء آخر من يومه ذلك ، ومنهم من يرخص إن يستقبل الإيلاء من يوم تبين عليه أمره قبل انسلخ الإيلاء الأول أو بعده . روى ذلك الشيخ رضى الله عنه عن أبي محمد رحمه الله .

وإن أعتق عن ظهره وهو موسر ، فإذا العبد الذى أعتقه هو حر . ولم يكن في يده حينئذ مال يقدر به على العتق ، فلا يجزیه ، الصوم ولا الإطعام ، ومنهم من يرخص أن يصوم إن لم يكن له مال يعتق منه في ذلك الوقت ، وإذا ظاهر الرجل من امرأته فأعتق عن ظهره عبداً قد غصبه

منه ظالم ، ولم يقدر على رده منه ، أو عبداً قد أبق منه ، أو عبداً قد استشهد عليه الشهود بالزور فحكم عليه بعنته ، أو عبداً لم يجد على رقه بينة وثبت له فيه الحرية فلا يجزيه . فإن مس امرأته على ذلك فقد حرمت عليه ، فان اعترف له بعد ذلك بالعبودية أو رجع من إياقه أو رده عليه الغاصب الذي غصبه ، من قبل أن يمساها ، ومن قبل انسلاخ أربعة أشهر فقد أجزاه . وإذا رجع إليه بما ذكرنا من بعد ما ماسها فقد حرمت عليه امرأته ؛ وأما إن رجع بما ذكرنا من بعد انسلاخ أربعة أشهر فلا يجزيه ، ولا تحرم عليه امرأته إن لم يمساها ، وتستأنف العتق ، وإذا رجع إليه بما ذكرنا إلا أنه لم يرجع إليه إلا وقد فقد جارحة من جوارحه ، أو شات أو عسمت أو حدث فيه مالا يجزى به عن العتق ، فلا يجزيه . ومنهم من يقول بأن يجزيه إن لم يحدث إليه ذلك إلا بعد العتق . وقيل : إن أعتق المشلول يجزيه عن الظهار وعن غير الظهار . وإذا كان مع الرجل عبد ففاجأه العدو فأعتقه عن الظهار فأسروا العبد وأخذوه فلا يجزيه . وإن انفلت من أيديهم ولم يقبضوه أجزأ عنه ، ومنهم من يرخص إذا أعتقه من قبل أن يقبضوه ، وإذا قتل العبد رجلاً ثم أعتقه سيده عن ظهاره فقتل بعد ذلك بمن قتل ، فقبيل بأن يجزيه ، وكذلك إن كان عليه حد من حدود الله ، مثل : قطع اليد أو الرجل ، فأعتقه عن ظهاره . ثم قطع يده بعد ذلك أنه يجزى عنه عتقه . وإذا غضب الرجل دنانير فاشتري بها عبداً فأعتقه عن ظهاره فلا يجزيه ذلك العتق . فإن غرم رب الدنانير دنانيره أو أبرأه منها من قبل أن يمساها ، أو من قبل انسلاخ أربعة أشهر فقد أجزأ عنه . وكذلك إن غضب عبداً فأعتقه عن ظهاره ، فأجاز له سيد ذلك العبد ما فعل من قبل أن يمساها . ومن قبل أن تنفضي أربعة أشهر أجزأ عنه ذلك ، فإن أجاز له ذلك من بعد ما ماسها فقد حرمت عايه ولا تجزيه إجازته بعد المس ؛ وكذلك إن أجاز له ذلك من بعد انسلاخ أربعة أشهر ، فلا يجزيه ذلك ولا تحرم عليه امرأته ، وجاز له نكاحها . ويستأنف العتق ، وإذا ظاهر الرجل من امرأته فأعتق عن ظهاره نصف عبده ، فقد أجزأ ذلك عنه . وإذا ظاهر الرجل من امرأته ، فأعتق عن ظهاره عبداً بينه وبين شريكه ، فقد أجزأ عنه عتقه ، ؛ وعليه غرم نصيب شريكه

من قيمة العبد . وإذا ظاهر الرجل من أربع نسوة فأعتق عليهن أربع رقاب ، ولم يقصد بكل رقبة امرأة معروفة بعينها فلا يجزيه ذلك حتى يقصد إلى كل امرأة منهن رقبة معروفة بعينها ، ومنهم من يرخص أن يجزيه ذلك . وإذا خرجت إحدى تلك الرقاب حرة أو استحقت فليكف عنهن جميعاً حتى يعتق رقبة أخرى مكانها . فإن مس واحدة منهن من قبل أن يعتق رقبة أخرى فقد حرمت عليه تلك التي مسها . فإن مسهن كلهن من قبل أن يعتق فقد حرمن عليه كلهن ، فإن لم يعتق رقبة أخرى حتى مضت عليه أربعة أشهر خرجن عليه كلهن بالإيلاء وإذا ظاهر الرجل من امرأتين له ، فأعتق عليهما رقبة واحدة : ثم أعتق عليها رقبة أخرى فقد أجزأه ذلك في قول المرخصين . كما ذكرنا في التي قبلها . وكذلك إن أعتق عليهما رقبة واحدة ولم يقدر على رقبة أخرى فصام عليهما شهرين متتابعين ، أو أطعم ستين مسكيناً إن لم يستطع الصوم فقد أجزأه ذلك في قول المرخصين ، مثل الأولى . ومنهم من يشدد في ذلك . وإذا ظاهر الرجل من امرأتين له ، إحداهما حفصة ، والأخرى عائشة : فاشتري رقبة فقال قد أعتقت نصف هذه الرقبة على حفصة والنصف الآخر على عائشة ، ثم اشتري رقبة أخرى فقال قد أعتقت نصف هذه الرقبة على حفصة والنصف الآخر على عائشة فقد أجزأه ذلك من حفصة ، ولم يجزه عن عائشة لأنه لم يعتق عنها شيئاً ،

فقوله قد أعتقت نصف هذه الرقبة عن حفصة فقد عتقت وعنته النصف الآخر عن عائشة فلا يجزيه ، لأنه قد أعتقه عنها بعد ما عتقت . وأما إن قال عتقت نصفها عن حفصة ثم النصف الآخر عن عائشة ، ثم أخذ رقبة أخرى فأعتق نصفها عن عائشة والنصف الآخر عن حفصة ، فقد أجزأه ذلك عنهما جميعاً ، وإن ظاهر الرجل من امرأته وهو موسر ، ولم يجد رقبة يعتقها عنظهاره بالشراء فلا يجزيه صوم ولا إطعام وإذا ظاهر الرجل من امرأته فاعتق عنظهاره عبداً قد دبره قبل ذلك فلا يجزيه عتق المدبر عن الظهار ، وقيل بالرخصة . وإذا ظاهر الرجل من امرأته فدبر عنظهاره عبداً فأجل تدبيره إلى اقتراب الإيلاء فلا يجزيه ذلك .

وقيل بالرخصة ، وإذا ظاهر الرجل من امرأته فأعتقت عنه امرأته ، أو صامت عنه ، أو أطعمت عنه ، من مالها فلا يجزيه ذلك . والكفارة من مال الحالف ، فإن أعتقت عنه من ماله أو أطعمت عنه من ماله ، فأجاز الزوج ما فعلت من قبل أن يمسها ، أو من قبل أن تمضي أربعة أشهر ، فقد أجزاه ذلك ، وكذلك غير المرأة من الناس . إن فعل عنه ما ذكرنا مثل المرأة . وإذا ظاهر الرجل من امرأته فزال عقله ، ثم أفاق من بعد انسلاخ أربعة أشهر . فقد بانت منه امرأته بالإيلاء ، فإن مسها في جنونه قبل الكفارة فقد حرمت عليه . وكذلك إن طلقها فزال عقله ، ثم مسها في جنونه من قبل أن يراجعها ، فقد حرمت عليه . وإن زال عقله ثم أفاق بعد انقضاء العدة فقد بانت منه بالإيلاء . ويخطبها في الخطاب ، وكذلك إن آلى منها بطلاقها فزال عقله ، ثم لم يفعل ذلك حتى مضت أربعة أشهر . فقد بانت منه بالإيلاء . فإن أفاق بعد ذلك من جنونه كان خاطباً في الخطاب ، وإذا ظاهر الرجل من امرأته فزال عقله ، فكفر عنه وليه ، أو خليفته ، فأعتق عنه ، أو صام عنه ، أو أطعم عنه ، فلا يجزيه ذلك ؛ وكذلك إن زال عقله بعد ما طلقها فراجعها عنه وليه أو خليفته فلا يجزيه ذلك ، والله أعلم ، وبالله التوفيق .

## باب في الصوم عن الظهر

وإذا ظاهر الرجل من امرأته ، ولم يقدر على العتق ، فصام شهراً ، فدخل إليه مال يقدر به على العتق ، فليعتق ولا يجزيه صومه . وإن صام شهراً واحداً ، ثم دخل إليه مال ، ثم هلك من ساعته من غير تضييع فليستأنف الصوم ، ومنهم من يرخص أن يبني على صومه الأول . وإذا صام الرجل عن ظهره شهراً ، ثم أكل نهراً ناسياً ، أو بمرض ، أو مضطراً بجوع أو استكراه بالقتل ، أو شرب وهو مضطر ، فليستأنف الصوم ، ومنهم من يرخص أن يبني على صومه الأول . وإذا صام الرجل عن ظهره شهراً فاستقبله شهر رمضان أو يوم الأضحى ، فذكر الشيخ رضى الله عنه أن أبا عيسى الدرقي وأبا عبد الله محمد بن جلداسن قد اختلفا في ذلك ، فقال أبو عيسى إن ضييع فليستأنف الصوم وإن لم يضييع ففيه قولان ، وقال أبو عبد الله إن ضييع ففيه قولان ، وإن لم يضييع فلا يستأنف الصوم ، ويبني على ما مضى من صومه (١) . وإن صام يوم الأضحى عن ظهره فلا يجزيه ذلك اليوم ، ويكفر بفعله ، وفي بعض الكتب أنه يجزيه صوم ذلك اليوم ويبني عليه . وقد كفر بفعله مع ذلك (٢) . وأما المسافر إذا صام

- 
- (١) قول أبا عبد الله أسير بأحوال الناس وأقرب إلى سماحة الإسلام .  
(٢) صائم يوم العيد بأى سبب ولأى سبب مرتكب لكبيرة ، فهو بذلك كافر كفر نعمة ، وذلك لثبوت النهى عن صومه ولأن صومه مناقض لحكمه تشريعه ، فالله تبارك وتعالى ما جعله عيداً للمسلمين إلا ليكون مبعث أنس ومسرة وانسراح لهم ، يتزاورون ويتعاطون ما يتيسر لهم من طعام وشراب ، ويبتها دون ويغدقون فيه البر والإحسان على الفقراء فصومه يشبه أن يكون رداً على الله تبارك وتعالى ، ولذلك وقع فيه التشديد ، ولكن هذا لا يمنع أن يكون مجزياً عن صامه في قضاء أو كفارة من باب (عصى وصحت) لا سيما إذا توسط القضاء أو الكفارة أما اعتبار صومه =

شهر رمضان عن ظهاره في سفره فلا يجزيه لظهاره : ولا لفريضة رمضان ، ومنهم من يقول بأن يجزيه لرمضان ولا يجزيه لكفارة الظهار ، ومنهم من يقول بأن يجزيه للظهار ولا يجزيه لرمضان . وذكر الشيخ رضی الله عنه عن أبيه (٣) أنه ارخص للمظاهر (٣) إذا غشيه رمضان فخرج في السفر

---

= لا يعتقد كصوم الليل أو صوم الحائض أو النساء . ففيه عدة فروق وذلك أن الليل ليس محلاً للصوم أصلاً فلا يتصور فيه صوم مطلقاً : أما يوم العيد فنهار هو محل للصوم ، وإنما منع منه النهي عليه فيه ، فلو لم يكن النهي لم الصوم ، أما بالنسبة للحائض والنساء فالمانع قائم بذاتهما ، وليس في الأيام التي يكون فيها الحيض والنساء ، وملخص آراء أصحابنا فيه بعد اتفاقهم على أنه عاص معصية كبيرة ، هو ما يأتي :

الأول : إذا جاء في وسط صوم القضاء أو الكفارة ، فإن الصوم منتقض صام يوم العيد أو أفطره .

الثاني : إذا ضيع انتقض الصوم : وإذا لم يضيع لم ينتقض ، على شرط ألا يصوم العيد ويلغيه من الحساب ويبني ما بعده على ما قبله .

الثالث : أنه أثم بصومه ليوم العيد ، ويجزى عنه في الكفارة والقضاء . وربما كان هذا القول أيسر ، ولا سيما في القضاء الذي يذهب أكثر فقهاء الأمة على عدم اشتراط التتابع فيه ، ورجحه أستاذنا بكلية خلاف للمشهور في المذهب بوجوب التتابع في القضاء .

(٣) أبوه هو أبو هارون موسى بن بالول الملوشائبي جد الأسرة البارونية المعروفة ، ويرى أبناء الأسرة أن جدهم الأعلى جاء من عمان ، ولم أجد ما يثبت ذلك في المصادر التاريخية التي بين يدي ، وأقصى من عرفت من الأسرة هو أبو هارون ، وقد كان في تملوشات ثم انتقل إلى إيامين عندما تولى الحكم على الجبل ، واتخذ هذه القرية مركزاً له ، وقد كان أمراء الحكم من قبله ومن بعده يستقرون في جادو ، وأما هو فكان يزور جادو فيقيم فيها أياماً ثم يعود فيستقر في قريته تلك . تولى الإفتاء لأبي زكرياء =

فصام في سفره عن ظهاره إذا اقرب عليه أجل الإيلاء . قال فرجع عن ذلك ،  
وإذا صام الرجل عن ظهاره شهرين متتابعين ثم علم بعد ذلك بأن له مالا قبل  
صومه ، فلا يجزيه صومه بعد علمه بالمال ، ولا تحرم عليه امرأته إن مسها قبل  
علمه بالمال ، وإن لم يعلم بذلك إلا وقد هلك المال فليستأنف الصوم ؛ ومنهم  
من يرخص أن يجزيه صومه إذا جاءه خبر ماله وهلاكه في وقت واحد  
بعد ما فرغ من صومه ؛ وإذا جاء خبر ذلك وهو في الصوم . فليستأنف  
الصوم ، ومنهم من يرخص ، وكذلك زكاة ذلك المال فيها اختلاف ،  
فمنهم من يقول : يؤدي على ما مضى ، ومنهم من يرخص إذا جاء خبر ماله  
وهلاكه ، في وقت واحد ، وإذا قال الرجل لامرأته : إنه قد ظاهر منها .  
وقد كفر عن ظهاره ، أو أنه قد طلقها راجعها ، أو أنه قد آلى منها بطلاقها ،  
وقد فعل ما حلف عليه ، فإنها تصدقه في الظهار ، والإيلاء ، والطلاق ،  
ولا تصدقه في الكفارة والمراجعة . لأنه في ذلك مدع . ومنهم من يرخص  
أن تصدقه في ذلك كله إذا أخبرها به في وقت واحد . وإذا ظاهر الرجل  
من امرأته ، أو آلى منها ، أو طلقها ، ثم غاب عنها فكثت من بعده  
أربعة أشهر إن آلى منها أو ظاهر منها أو ثلاثة قروء ، إن كانت ممن تحيض  
أو ثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض إذا طلقها ، فلها أن تزوج إن شاءت  
فإن قدم زوجها بعد ذلك وقد تزوجت واستشهد أنه قد راجعها قبل انقضاء  
العدة ، أو كفر عن ظهاره قبل انسلاخ أربعة أشهر ، فلا يدركها ،  
وقد مضى نكاحها : وإن قدم بعد انسلاخ أربعة أشهر إن آلى منها أو ظاهر  
منها . أو بعد انقضاء العدة إن طلقها ، فمنهم من يقول يدركها . ومنهم من  
يقول لا يدركها . وإن تزوجت وادعى أنه قد بلغها خبر كفارتها ،  
أو مراجعتها قبل انقضاء العدة ، أو الإيلاء فعليه البينة فإن لم تكن له بينة  
فلا يدرك اليمين عليها ، وإذا صام الرجل عن ظهاره شهرين متتابعين فيها

---

ثم اختير لحكم الجبل بعد أبي موسى عيسى ، أخذ العلم عن أبي محمد  
خصيب ، وأخذ عنه العلم عدد جم وعاش في القرن الرابع الهجري ، وذكره  
الباروني في الطبقة السابعة .

عنده ، فس امرأته ، ثم علم بأنه غلط يوماً أو يومين أو ثلاثة فليستأنف صومه ، إن لم يبدأ في الصوم من أول الشهر ، وإن أخذ في الصوم من أول الشهر فلا يعذر بغلطه ، وقد حرمت عليه امرأته ، وإن غلط أكثر من ثلاثة أيام ثم مس فقد حرمت عليه امرأته . وإن علم بغلطه بالبحار فليصم بقية نهاره ذلك ، ولا يعتد به ويصوم ما غلط به من الغد ، وإن أكل بقية ذلك اليوم فسد صومه الأول ، وكذلك إن أكل بالبحار بعد علمه بغلطه فقد فسد صومه الأول ، وإن علم بغلطه في يوم الأضحى (٤) فليصم ما بقى عليه من الغد ، وإن استفاد مالا في تلك الثلاثة الأيام التي غلط فيها فعليه العتق ولا يجزئه الصوم . وإن علم بغلطه . وهو لم يقدر على العتق في ذلك الوقت ولا يستطيع الصوم فليطعم ستين مسكيناً (٥) ، وكذلك إن صام شهراً

---

(٤) قد تقدم الخلاف بين العلماء في يوم الأضحى ورمضان إذا تخلل صوم الكفارة والقضاء ، فقال بعضهم يبطل ما سبقهما ويجدد بعد مرور العيد وانتهاء رمضان ، وقال بعضهم بل يبني على ما صام قبلهما ويستمر - وفرق بعض فرأى أنه إن ضيع جدد وإن لم يضيع بني ، وهو تفريق حسن . وكذلك اختلفوا ما إذا اضطر إلى الأكل في وسط صوم الكفارة أو القضاء . يسبب مرض أو نسيان أو اضطرار بجوع أو إكراه بقتل وما يشبه ذلك من أنواع الإفطار المعذور ، هل يبطل الأول ويجدد الصوم بعد ذلك الإفطار ، أو يبني على الماضي . رجح القطب رحمه الله القول الثاني ، وهو الأرفق والأيسر . أما في هذه الصورة فيعني المؤلف أن الصائم عن الظهر إذا غلط في حسابه وتنبه في غلظه وهو في عيد الأضحى ، فليس عليه أن يمكس بقية ذلك اليوم ، وإنما عليه أن يستمر مفطراً في ذلك اليوم وفي اليوم الذي بعده يصبح صائماً ليتم ما غلط ، لأن يوم العيد ليس محلاً للصوم كما سبق عند أكثر الفقهاء ، أو لأن الصوم فيه محرم .

(٥) كفارات الظهر مرتبة على ثلاث درجات : هي العتق ثم الصوم ثم الإطعام فلا ينتقل من العتق إلى الصوم إلا مع عدم القدرة على العتق ، =

أو أقل من ذلك أو أكثر ، ثم ضعف عن الصوم ، فليطعم ستين مسكيناً  
وإذا صام الرجل عن ظهاره شهرين متتابعين ، فكان آخرهما مع تمام  
الإيلاء من يوم ظهاره فلا يجزيه ذلك الصوم ، ومنهم من يقول بأن يجزيه  
ذلك الصوم .

وذكر الشيخ رضى الله عنه عن أبي عبط الله الكباوى (٦) عن أبي نصر  
— رحمه الله — أنه قال في ذلك : قد عيت الشاة وعي الذئب ، فإذا عيت  
الشاة فوقف ، ثم عي الذئب خلفها فوقف خلصت الشاة (٧) . وإذا ظاهر

---

ولا ينتقل من الصوم إلى الإطعام إلا مع عدم القدرة على الصوم ، فإن بدأ  
بالكفارة الأعلى وعجز عن إتمامها انتقل إلى التي تليها كاملة ، وألغى  
ما أدى من سابقتها وإن بدأ يؤدي بالأقل فطراً عليه ما يجعله مستطيعاً أن  
يؤدي بالأعلى وجب عليه أن ينتقل إلى أداء العليا كاملة وألغى ما أداه في  
الدنيا . وصحح القطب رحمه الله في الصورتين أن يؤدي بقدر ما بقى .

(٦) هو أبو محمد عبدالله (الكباوى) عالم جليل من علماء القرن الرابع ،  
ذكره البارونى فى الطبقة السابعة ، كان مرجع أهل الحبل فى الفتوى زماناً  
غير يسير ، وتولى الإفتاء لأبى زكرياء التندميرتى مدة طويلة ، وكان  
أبو زكرياء بحله ويحترمه ، فلما توفى حزن لموته حزناً شديداً ولم يجد فى  
علماء عصره — على كثرتهم وجلالتهم — من يملأ فراغه .

(٧) شرح القطب رحمه الله فى (شرح النيل) هذه الصورة كما يلى :  
ومعنى ما روى أبو الربيع عن أبى محمد الكباوى عن أبى نصر أنه  
قد عيت الشاة وعي الذئب ، فإذا عيت الشاة فوقف ثم عي الذئب خلفها  
فوقف خلف الشاة . تمثيل عمل الزوج — الصوم — بسعى الذئب ، وتمثيل  
الزوج بالذئب وتمثيل المرأة بالشاة ومضى الأيام بسعى الشاة قدام الذئب ،  
وتمام الصوم مع تمام الأربعة بوقوف الذئب ، فلم تكن له زوجة ففاته ،  
كما أن الذئب فاته الشاة . وكذا القولان فى العتق أو الإطعام إن وقع مع  
تمام الأربعة فلم يقع المس فيها .

وقد فكرت كثيراً فى معنى الصورة التى أوردها أبو نصر ، فلم يتبادر إلى =

الرجل من امرأتين له ، ولم تكن عنده إلا رقبة واحدة فليعتقها عن إحداهما وليصم عن الأخرى فإن صام عن إحداهما أولاً ، ثم عتق الرقبة بعد ذلك عن الأخرى ، فلا يجزيه صومه ، وليستأنف الصوم . لأنه قد صام وهو يملك الرقبة ، والله أعلم .

ذهنى الكليل المعنى الذى شرحها به القطب رحمه الله ، وكان يبدو أن المؤلف إنما ساق القصة لتأييد القول الثانى ، وهو قول من يرى أنها لا تحرم وخلص الشاة من الذئب إنما هو خلاص المرأة من الفراق ، فلا ذئب أشد ضراوة على المرأة من الفراق أو الطلاق ، على كل لا عبرة بما أفهمه أنا إلى جانب ما يقرره القطب رحمه الله .

وهناك ملاحظة أخرى جانبية ينبغى ألا تهمل فى مثل هذه المسائل المحتاجة إلى التدقيق ، وذلك ما هو المدار فى اعتبار مضى الفترة المحددة ، ومتى تنهى الشهور الأربعة :

هل نعتبر الشهر ثلاثين يوماً وننتظر مضى عشرين ومائة يوم ؟ وإذا كان كذلك ، فمتى ينتهى اليوم الأخير ؟ هل ينتهى فى مثل هذه اللحظة التى وقع فيها الظهار ؟ وفى الليل أو النهار ؟ أم ينتهى بانتهاء اليوم دون اعتبار للساعة التى وقع فيها الظهار ، ثم إذا علق صومه على مطالع الشهور بأن كان مبدأ ظهاره موافقاً لأول الشهر ، أو أنه حسب المدة الباقية من الشهر الذى وقع فيه الظهار . ثم أمضى ثلاثة شهور بمطلع الهلال ، ثم استكمل المدة الباقية ، فهل هذه الصورة تجوز له .

ولو فرض أن كانت بعض الشهور ٢٩ يوماً ، فهل يؤثر نقصان الأيام ؟ وهكذا توجد مجموعة من التساؤلات تفرض نفسها فى الموضوع ، ولا سيما عندما تثار نقط التشديد كما فى المسألة السابقة ، ليس لى أى رأى فى هذه الخواطر ، وإنما خطرت لى وأنا أقرأ عبارة المؤلف ، فأردت أن أمثلها لعلها تكون بداية لأبحاث ودراسات يقوم بها مشايخنا الأفاضل وينتهون منها إلى حل مرض للجميع .

## باب في الاطعام عن الظهار

وإذا ظاهر الرجل من امرأته ولم يستطع العتق ولا الصوم فليطعم ستين مسكيناً غداء وعشاء ، لكل مسكين مدين من بر أو تمر أو من أى وجه من الوجوه التى تؤدى في الزكاة من الحبوب والثمار . ولا يجزئ في الإطعام غداء دون عشاء ، ولا عشاء دون غداء ، فإن أطعم غداً أو عشائين فلا بأس بذلك ، ويجزئ في الإطعام الكبير والصغير الذى يعيش بالطعام إذا خرج من حد الرضاع ذكراً كان أو أنثى . وإن أطعم الذكور كلهم فجائز ، وكذلك إن أطعم الإناث كلهن فجائز ، ولا يطعم في الظهار مشركاً ، ولا غنياً ، ولا يطعم فيه والده ، ولا ولده ، إذا كان طفلاً ، ولا زوجته ، وأما المرأة فلها أن تطعم ولدها ، وزوجها ولا تطعم أباه . وإن أطعم عشرة مساكين . ستة أيام غداء وعشاء فهو جائز . والذى يستحب أن يطعم ستين مسكيناً غداء وعشاء . ويجزئ في كفارة اليمين إطعام ثلاثة مساكين ، وما فوق ذلك ثلاثة أيام . ويزيد تكملة العشرة . ويجزئ في كفارة اليمين إطعام أهل الكتاب . وإذا أطعم المظاهر عن ظهارة ستين مسكيناً غداء دون عشاء ، أو عشاء دون غداء ، فس امرأته على ذلك ، فقد حرمت عليه . وإن أطعم ستين مسكيناً غداءهم ثم ماتوا أو تفرقوا عنه ولم يقدر عليهم فيستأنف إطعام ستين مسكيناً آخرين غداء وعشاء ، ولا يجزئ أن يطعمهم نوبة واحدة . وإن اعتد بما أطعم الأولين فلا يجزئ ذلك ، وإن أطعم المظاهر عن ظهاره ستين مسكيناً فيما عنده ، ثم علم أنه غلط في ثلاثة مساكين ، أو علم أن ثلاثة من الذين أطعمهم عيباً أو أغنياء وقد مس امرأته فليعتزلها ، حتى يطعم ثلاثة مساكين آخرين ، فإن مسها قبل أن يطعمهم فقد حرمت عليه امرأته . وإن لم يطعمهم حتى مضت عليه أربعة أشهر من يوم ظهاره — إذا كان في الإيلاء الأول أو أربعة أشهر من يوم علم بذلك إذا كان قد خرج من الإيلاء الأول — فقد بانت منه امرأته بالإيلاء . ومنهم من يرخص أن يستأنف أربعة أشهر من يوم علم بذلك . خرج الإيلاء الأول أو لم يخرج . وإن علم بما ذكرنا من غلظه في المساكين

وهو يستطيع الصوم في ذلك الوقت ، فليصم شهرين متتابعين ولا يجزيه الإطعام بعد استطاعة الصوم ما لم يطعم آخرهم ، فإن رجع إلى الصوم ولم يكمل شهرين متتابعين إلا وقد دخل في يده مال يعتق منه فليعتق ولا يجزيه الصوم إذا استفاد المال ما لم تغب الشمس من اليوم الآخر من صومه . ومنهم من يرخص إليه ما لم يعتق منه في اليوم الآخر أن يتم صومه ولا يعتق ، وقيل غير ذلك . إذا صام الأكثر ، وكذلك إن أطعم الأكثر . وإن علم أنه قد غلط في أكثر من ثلاثة مساكين فلا يعذر بذلك . وإن غلط في أكثر من ثلاثة أيام فقد حرمت عليه امرأته . ومنهم من يرخص في غلط الخمسة ، وما دون الخمسة ، ومنهم من يقول : إذا علم أن في المساكين الذين أطعمهم عشرة عبيد أو أكثر فلا بأس بذلك فليبد لهم ولا تحرم عليه امرأته ، لأن ذلك مما لا يميزه العلماء . وإن أطعم المظاهر عن ظهاره ستين مسكيناً ، ولم يعطهم إدامهم حتى مس امرأته فقد حرمت ، ومنهم من يرخص أن يعطيهم إدامهم من بعد ما مس امرأته . وإن لم يقدر عليهم أعطاه لغيرهم ، كما تعطي الكفارات . وإن أطعمهم إداماً منجوساً ثم علم بعد ذلك بنجسه ، فإن أطعمهم خبزاً بزيت منجوس فلا يجزيه ذلك ، وإن أعطاهم الشعير وأعطاهم الإدام زيتاً منجوساً فلا بأس بذلك ، وليعطهم إداماً طاهراً بعد ذلك . وإن أطعم المظاهر عن ظهاره برأ أو تمرأ أو زيبياً فليس عليه إدام . وإن أطعمهم شعيراً أو دخناً أو سلنا فعليه الإدام . وأما التمر الرديء فعليه الإدام . وإن أطعم المظاهر عن ظهاره ستين مسكيناً ، ثم أطعمهم مرة أخرى في ذلك اليوم أو في تلك الليلة لكفارة أخرى أو أطعمهم رجل آخر عن ظهارة فلا يجزيه إطعامهم إلا عن الكفارة الأولى ، ولا يجزيه عن الأخرى . وإذا أعطى المظاهر عن ظهاره ستين مسكيناً مدين لكل مسكين ثم مس امرأته من قبل أن يأكلوا ما أعطاهم فلا بأس بذلك ، وإذا تلف ذلك من أيديهم من قبل أن يأكلوه ، أو قضوه في دين كان عليهم ، أو وهبوه أو اشتروا به شيئاً ، فلا يضره ذلك . وإذا تزوجت المرأة زوجاً مخالفاً ، فظاهر منها ، ثم أطعم المساكين من الوجوه التي لا تعطي في الزكاة عند أهل الدعوة ، وهو متدين بذلك فلا تمكنه من نفسها حتى يطعم ما يجزي منه الإطعام عند

المسلمين ، ومنهم من يرخص (١) إذا كان متديناً بذلك . وكذلك إن قال لها هي عليه كظهر أخته أو ابنته فكفر عليه كفارة اليمين وهو ممن لا يرى الظهار في غير الأم ، فلا تمكنه من نفسها ، حتى يكفر كفارة الظهار ، ومنهم من يرخص إذا كان متديناً بذلك ؛ وكذلك إن قال لها هي عليه كظهر أمه ، أو هي طالق إن هي إلا خطأ من دينها ، أو هو إلا على الصواب من دينه ، فلا تمكنه من نفسها بعد ذلك ، لأنه فيما يقول كاذب ، ومنهم من يرخص أن توكل أمرها إلى الله . وتركه إلى بغية لأن أمر الطلاق بيده ، فن أجل هذا وما أشبهه لا يجوز للولي أن يزوج وليته بخالف يفتنها عن دينها في مثل هذه الأمور ويدخل عليها الضرر في أمر دينها ودنياها ، والله أعلم ، وبالله التوفيق .

(١) المرأة عندما تزوج تصبح تحت قوامة زوجها ، وهي تابعة له ومأمورة بطاعته ، فإذا كان مخالفاً لها في مذهبها فن العسير عليها أن تحمله أن يعتق آراء مذهبها ويترك مذهبه ، وأمرها بالمناكفة في مثل هذا أمر بما لا يستطاع ، ولذلك فاحسب أن عليها أن تتقبل جميع تصرفاته ما دامت متفقة مع أصول مذهبه ، وما دام يتصرف بدين . فإن خرج إلى معصية الله بما يخالف مذهبها فلا بأس بالمناكفة ، بل تجب عليه حينئذ المناكفة ، وكل التيارات معها ، وشبيه بهذا ما يقرره فقهاء أصحابنا من أن الأحكام التي تجريها الدولة الحاكمة عليها يجب أن نتقبلها إذا كانت تلك الأحكام متفقة مع مذهب من المذاهب الإسلامية ، ولو كانت مخالفة لأحكام مذهبنا ، وضرروا أمثلة لذلك بما يتم فيه القضاء بالشاهد واليمين ، وبموضوع الحضانة وميراث الإخوة مع الجدة وغيرها .

وفي الصورة والصور التي بعدها يبدو لي أن استسلامها لتصرفاته وترك أمرها لله تبارك وتعالى هو ما ينبغي أن تطالب به .

### باب في الإيلاء

قال الله تعالى : ( لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ) .

( سورة البقرة الآيتان ٢٢٦ ، ٢٢٧ )

والإيلاء (١) هو اليمين . وإذا حلف الرجل لامرأته بالله لا يمسهها فإن مسها كانت عليه كفارة اليمين يكفرها متى ما شاء . فإن مسها ثم كفر أو كفر ثم مسها فلا بأس بذلك ، والمأخوذ به أن يمسه ثم يكفر . وإن لم يمسه حتى مضت أربعة أشهر فقد بانت منه بالإيلاء . وهي تطليقة لا يملك رجعتها ، وكان خاطباً في الخطاب إن شاءت تزوجته وإن شاءت تزوجت غيره .

ثم اختلفوا بعد ذلك في عدتها : فمنهم من يقول : بأن تزوج من يومها إن شاءت إذا مضت أربعة أشهر . ومنهم من يقول : لا تزوج الأول ولا غيره حتى تعتد ثلاثة قروء إن كانت ممن تحيض ، أو ثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض ، من بعد انسلاخ أربعة أشهر من يوم آلى منها . ومنهم من يقول : إذا أرادت تزويج الأول الذي بانت منه فلا عدة عليها ، وإن أرادت تزويج غيره فعليها العدة ، ومنهم من يقول : إذا أرادت تزويج الأول فعليها العدة ، وإن أرادت تزويج غيره فلا عدة عليها . وهو أضعفهم (٢)

---

(١) قال القبط رحمه الله في ( شرح الميل ) : هو لغة اليمين ، وشرعا الكلام المانع من وطء الزوجة ولو أمة غير الظهار .

وجاء في ( دليل السالك ) ما يلي : حلف الزوج المسلم المكلف الممكن وطؤه بما يدل على ترك وطء زوجته غير المرضع أكثر من أربعة أشهر تصريحاً أو احتمالاً .

(٢) أى هذه جملة أقوال ، وقد قال بكل واحد منها بعض علماء المذهب .

( النكاح )

أقول رواه الشيخ رضى الله عنه عن أبي محمد ، فهذا قول أصحابنا فى الإيلاء ، لا كما قال من قال : إن المولى إذا مضت عليه أربعة أشهر جبر على أن يطلقها . أو بنى (٣) وإذا حلف الرجل لامرأته بالله لا يمسه ، أو بطلاقها ، أو بظهارها ، أو بعق عبده ، أو بماله للمساكين ، أو بالمشى إلى بيت الله الحرام ، ولم يمسه حتى مضت أربعة أشهر بانت منه بالإيلاء . وحى تظليقه كما ذكرنا . وإذا قال الرجل لامرأته هى عليه حرام أو هى عليه كالميتة ، أو الدم ، أو لحم الخنزير ، ثم لم يمسه حتى مضت أربعة أشهر بانت منه بالإيلاء ، فإن مسها كانت عليه كفارة اليمين : يكفرها متى شاء . فلا وقت عليه فى ذلك وإذا قال الرجل لامرأته أنت على حرام إن فعلت كذا وكذا . أو أنت على كالميتة إن فعلت كذا وكذا ، ثم لم يمسه حتى مضت أربعة أشهر فلا تخرج عليه امرأته بالإيلاء ، فإن فعله كان عليه كفارة اليمين ، فإن مضت أربعة

(٣) لأستاذنا باكلى عبد الرحمن فى هذه المسألة تعليق لطيف على ( متن النيل ) أنقله هنا حرصاً على فائدة القارئ : قال :

أى ولا تطلق عليه مجرد مضى المدة ، وهو قول جمهور الأمة . وهذا القول يناسب - على ما يظهر - حرمة هذه الرابطة المقدسة ، لاسيما وأن الإيلاء يحمل عليه الغضب غالباً ، وأن كثيراً من الساحطين ذوو عناد وأضرار لا تكفى مدة الإيلاء فى كبح جماحهم ، بل من طبيعة العنود ألا يرجع عما صدر منه من تلقاء نفسه . وإن ندم على ما فرط منه ، بل ينتظر غيره أن يفاتحه فى الشأن .

هناك يسهل عليه التراجع عن موقفه : لذلك كان هذا القول أوفق بالمصلحة : وأبقى بخاطر هذه الرابطة التى يجب ألا تقطع إلا اضطراراً . ويستأنس لهذا القول بقوله تعالى عقب آية الإيلاء .

( وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ )

( سميع ) يدل على أن الطلاق يقع بقول يتعلق به السمع . ولو كان يتعلق بمضى المدة لكنى قوله ( علم ) لما عرف من بلاغة القرآن ، وأن فواصل الآيات تشير إلى ما دلت عليه الجملة السابقة ، والله أعلم .

أشهر ولم يكفر فلا تخرج عليه امرأته بالإيلاء . وإذا قال الرجل لامرأته أنت على حرام ، أو أنت على كالميتة إن لم أفعل كذا وكذا ثم لم يمسه ، ولم يفعل حتى مضت أربعة أشهر فقد بانت منه امرأته بالإيلاء ، وإن مسها من قبل أن يفعل ذلك الشيء كانت كفارة اليمين . يكفرها متى شاء . وإذا قال الرجل لامرأته لله عليه أن يمسه ، أو لله عليه ألا يمسه ، ثم تركها حتى مضت أربعة أشهر فلا تبين منه بالإيلاء ، وإن قال لله عليه إن لم يمسه عتق رقبة : ثم لم يمسه وتركها حتى مضت أربعة أشهر ، فلا تبين منه بالإيلاء ، وإن قال لله عليه إن مسها عتق رقبة ثم لم يمسه حتى مضت أربعة أشهر ، بانت منه بالإيلاء . وإن مسها فيما دون أربعة أشهر كان عليه عتق رقبة يعتقها متى ما شاء ، وإن قال لله عليه إن مسها عتق رقبة من قبل أن يمسه بسنة ، أو بعد أن يمسه بسنة ، ثم تركها حتى مضت أربعة أشهر بانت منه بالإيلاء : وإن مسها فيما دون أربعة أشهر وجب عليه عتق رقبة . وإن قال لله عليه إن لم يمسه عتق رقبة ، ثم لم يمسه حتى مضت أربعة أشهر فلا تبين منه امرأته بالإيلاء . وإن مات أو ماتت من قبل أن يمسه وجب عليه عتق رقبة ، وإن قال : لله عليه عتق رقبة إن لم يمسه من قبل أن يمسه بسنة أو بعد أن يمسه بسنة ثم مسها ، فلا شيء عليه . وإن لم يمسه حتى مضت أربعة أشهر فلا تبين منه امرأته ، وإن مات أو ماتت من قبل أن يمسه وجب عليه عتق رقبة ، وإذا كان بين الرجل وبين امرأته مغاضبة فاعتزلها حتى مضت أربعة أشهر من غير يمين ، إلا أنه هاجرها بغيظ منه إليها ، فلا تبين منه بالإيلاء (٤) . وإذا قال الرجل لرجل : إن

---

(٤) قال القطب رحمه الله في (شرح النيل) :

وهو مذهب الجمهور ، وهو الصحيح اعتقاداً على الظاهر من أنه إنما يلزم

حكم الإيلاء باليمين ، وقال مالك :

تبين إذا ترك وطنها لإضراراً حتى مضت اعتقاداً على المعنى ، لأن الحكم

إنما لزمه باعتقاد ترك الوطء ، وسواء قوى ذلك الاعتقاد بالنطق واليمين

أم لا ، لوجود الضرر في كل . .

وطئت امرأتك فامرأتى طالت ، فترك الرجل امرأته واعتزل جماعها لئلا تطلق امرأة الآخر حتى مضت أربعة أشهر فلا تبين منه بالإيلاء وكذلك إن حلف له بالله لا يطأها أو بماله للمساكين فترك الرجل امرأته حتى مضت أربعة أشهر ولم يطأها لئلا يقع الحنث على صاحبه ، فلا تبين منه بالإيلاء يمين غيره ، وكذلك إن حلفت له امرأته بالله لا يمسيها ، فتركها أربعة أشهر لئلا يحنثها فلا تبين منه بالإيلاء . وإن حلف الرجل لامرأته بالله لا يجامعها في هذا اليوم ، أو في هذه الليلة أو في هذا البيت : أو في هذا الثوب فتركها حتى مضت أربعة أشهر ولم يجامعها في ذلك اليوم أو في تلك الليلة أو البيت أو الثوب ولا في غيره ، فقد بانت منه بالإيلاء ، ومنهم من يقول : لا تبين عنه بالإيلاء إذا كان له أن يجامعها في غير ذلك الثوب أو البيت ، وأما إن جامعها في غير ذلك الثوب أو البيت أو اليوم فلا تبين منه بالإيلاء . وإذا حلف الرجل لامرأته بالله لا يجامعها في موضع معروف من جسدها دون موضع . ثم تركها حتى مضت أربعة أشهر فقد بانت منه بالإيلاء ، وإذا ذهبت المرأة إلى أهلها فحلف بالله زوجها لا يقربها ولا يجامعها حتى ترجع إلى بيته ، فتركها حتى مضت أربعة أشهر ولم ترجع إلى بيته فلا تبين منه بالإيلاء ، وإذا حلف الرجل بطلاق امرأته على أن يجامعها فتركها حتى مضت أربعة أشهر ولم يجامعها ، فبانت منه بالإيلاء ، ومنهم من يقول : لا تبين منه بالإيلاء ، والله أعلم .

## باب آخر من الإيلاء

وإذا حلف الرجل بطلاق امرأته على أن يفعل كذا وكذا ولم يفعل حتى مضت أربعة أشهر فقد بانت منه امرأته بالإيلاء ؛ فإن مسها من قبل أن يفعل ذلك فقد حرمت عليه امرأته ؛ وإذا حلف الرجل بطلاق امرأته على أن يفعل كذا وكذا ثم فعله ولم يجامع امرأته بعد ذلك حتى مضت أربعة أشهر فقد بانت منه بالإيلاء ، وكذلك المظاهر إذا كفر عن ظهاره ثم لم يجامع امرأته حتى مضت أربعة أشهر فقد بانت منه بالإيلاء . وإن لم يقدر على جماعها إذ كان في سفر أو كان مريضاً أو كانت مريضة أو في حيض أو في نفاس أو كان محبوساً فليستشهد على أنه لم يمنعه من جماعها إلا ما هو فيه ، أو ما هي فيه من العلل التي ذكرنا ، فإن استشهد على ذلك فلا تبين منه امرأته بالإيلاء إذا مضت أربعة أشهر من قبل أن يجامعها بما ذكرنا من العلل ، ومنهم من يقول : إن المظاهر إذا كفر عن ظهاره ؛ أو المولى إذا فعل ما حلف عليه ثم لم يجامع امرأته حتى مضت أربعة أشهر فلا تبين منه امرأته بالإيلاء ، لأنه ليس بمول ولا بمظاهر بعد الكفارة . وإذا حلف الرجل بطلاق امرأته على أن يكلم فلانا وفلانا وفلانا ثم لم يكلم أحداً منهم حتى مضت أربعة أشهر فقد بانت منه امرأته بالإيلاء وهي تطليقه واحدة . ومنهم من يقول تبين منه بثلاث تطليقات ، فان كلم واحداً منهم أو اثنين ، ثم لم يكلم الثالث حتى مضت أربعة أشهر بانت منه امرأته بالإيلاء . وإذا حلف الرجل بطلاق امرأته على أن يفعل كذا وكذا يوم كذا فله أن يجامع امرأته فيما دون ذلك اليوم . وإن كان بينه وبين ذلك اليوم أربعة أشهر فلا تبين منه امرأته بالإيلاء . وإذا دخل ذلك اليوم الذي سمي فلا يمسه فيه حتى يفعل ، فإن مسها في ذلك اليوم من قبل أن يفعل فقد حرمت عليه امرأته ، وإن غابت الشمس ولم يفعل وقع الطلاق عليه ، إن كان واحداً فواحدة وإن كان اثنين فاثنتان ، وإن كان ثلاثة فثلاثة ؛ ومنهم من يقول لا يمسه فيما دون ذلك اليوم الذي سمي فإن مسها حرمت عليه . وإن كان بينه وبين ذلك اليوم أربعة أشهر أو كثر من ذلك بانت منه امرأته بالإيلاء ؛ وإن فعل ذلك

الشيء فيما دون ذلك اليوم فلا يبريه ذلك من طلاقه حتى يفعله في ذلك اليوم الذي سمي . وإن حلف الرجل بطلاق امرأته على أن يفعل كذا وكذا فيما بينه وبين يوم كذا وكذا فلا يمس امرأته حتى يفعل ، فإن مسها من قبل أن يفعل فقد حرمت عليه ، وإن مضت عليه أربعة أشهر فيما بينه وبين ذلك اليوم ولم يفعل بانت منه امرأته بالإيلاء ، فإن فعل ذلك الشيء فيما بينه وبين ذلك اليوم أجزاء ذلك ، وإن دخل عليه ذلك اليوم ولم يفعل فيه وقع عليه الطلاق إذا كان ذلك اليوم فيما دون أربعة أشهر ، إلا إن عني في نيته أن يكون ذلك اليوم الذي سمي مثل ما قبله ، فلا يقع عليه الطلاق حتى تغيب الشمس في ذلك اليوم ولم يفعل . وإذا هل الحلال على الرجل فحلف بطلاق امرأته على أن يصومه فأكل منه يوماً واحداً وللع عليه الطلاق . وإذا حلف الرجل بطلاق امرأته ليفعلن كذا وكذا شهر كذا وكذا فلا يمسها فيما دون ذلك الشهر ، ومنهم من يقول : بأن يمسها مثل ما ذكرنا في اليوم . فإن دخل عليه ذلك الشهر فلا يمسها حتى يفعل : فإن مسها فيه من قبل أن يفعل حرمت عليه امرأته . وإن لم يفعل حتى غابت الشمس في اليوم الآخر من الشهر وقع الطلاق عليه : وإن حلف الرجل بطلاق امرأته ليفعلن كذا وكذا سنة كذا وكذا فمثل ما ذكرنا في اليوم والشهر في المسيس والإيلاء فيما دون دخول السنة من الاختلاف : فإذا دخلت تلك السنة من قبل أن يفعل فقد حرمت عليه . وإن مضت أربعة أشهر من السنة بانت منه امرأته بالإيلاء ، وقيل : ألا تبين منه بالإيلاء حتى تنسلخ السنة كلها ، فإذا انسلخت ؛ السنة كلها ولم يفعل وقع الطلاق عليه ، ولا تبين منه بالإيلاء إذا مضت من السنة أربعة أشهر ولم يفعل . لأن السنة كلها أجل لفعله مثل اليوم والشهر ، وإذا حلف الرجل بطلاق امرأته ليحجن وهو يومئذ في شهر المحرم ، فإذا مضت عليه أربعة أشهر ولم يحج بانت منه امرأته بالإيلاء ، فإن حج في غير أشهر الحج فلا يجزيه ، ومنهم من يقول : لا تبين منه امرأته بالإيلاء لأن ما بينه وبين الحج هو أجل فعله ، لأن الحج لا يكون إلا في أيامه ، وإذا حلف الرجل بطلاق امرأته ليقتلن فلاناً ثم لم يقتله حتى مضت أربعة أشهر بانت منه امرأته بالإيلاء ، فإن تزوجها بعد ذلك استقبله الإيلاء فلا يمسها حتى يفعل .

فإن لم يفعل حتى مضت أربعة أشهر بانته بالإبلاء . مرة أخرى ، فإن تزوجها بعد ذلك استقبله الإبلاء ، وإن لم يفعل حتى مضت أربعة أشهر بانته منه بالإبلاء . ثم لا تحل له بعد ذلك حتى تنكح زوجاً غيره ، فإن تزوجت زوجاً غيره فمات عنها أو طلقها ثم تزوجها الأول فلا يمسا حتى يفعل ، فإن مضت أربعة أشهر ولم يفعل ، فلا تبين منه بالإبلاء . فإن مسها من قبل أن يفعل فقد حرمت عليه . ومنهم من يقول : لا تحرم عليه . قال ذلك أبو حكم وغيره ، وإذا حلف الرجل بطلاق امرأته ليصوم سنة فبدأ بالصوم من يومه ذلك فصام أربعة أشهر من السنة بانته منه امرأته بالإبلاء ، ومنهم من يقول بأن يصوم السنة كلها ولا تبين منه امرأته بالإبلاء . فإن أكل يوماً واحداً من السنة وقع عليه الطلاق ؛ وإن صام بالهار فله أن يجامع امرأته بالليل ، وإذا حلف الرجل بطلاق امرأته ليفعلن كذا وكذا ثم مات من قبل أن يفعله . ولم تمض أربعة أشهر ورثته امرأته . وإن ماتت المرأة ورثها . وإن لم يكن مسها قط ثم مات من قبل أن يفعل فلا ترثه امرأته . وإن ماتت فليفعل ثم يرثها . وأما إن حلف بطلاقها ثلاثاً ليفعلن كذا وكذا . ثم مات من قبل أن يفعل ، فلا ترثه امرأته . وإن ماتت فليفعل ثم يرثها ، وإن حلف بطلاقها ثلاثاً على أن تفعل المرأة ذلك الشيء فماتت من قبل أن تفعله ، فلا يرثها ، وإن ماتت فلتفعل المرأة ثم ترثه ، ( رواه الشيخ رضي الله عنه عن أبي سهل عن أبي يحيى الدرقى رحمه الله ) . وإن حلف ليفعلن غيرها من الناس بطلاقها ثلاثاً فمات من قبل أن يفعل ، وقع الطلاق عليها مع موت ذلك الرجل ، ومنهم من يقول إن لم يفعل ذلك حتى مضت أربعة أشهر بانته منه امرأته بالإبلاء . وأما إن مات الزوج فليفعل ذلك الرجل ذلك الشيء ، وترث المرأة زوجها . وكذلك المرأة إذا ماتت فليفعل ثم يرثها وإن حلف الرجل بطلاق امرأته ليأكلن الطعام الذي في هذا الوعاء فسبقه إليه رجل فأكله ، فمنهم من يقول إن لم يأكله حتى مضت أربعة أشهر بانته منه امرأته بالإبلاء ؛ ومنهم من يقول قد وقع الطلاق عليه إن لم يكن ما يفعله . وإن سبق إليه من قبل أن يخلف ، ثم حلف بعد ذلك لا يأكله فمنهم من يقول : قد وقع عليه الطلاق ، فمنهم من يقول : إن لم يأكله حتى مضت أربعة أشهر

بانت منه امرأته بالإبلاء ، ومنهم من يرخص ألا يقع عليه إبلاء ولا طلاق .  
وأما إن حلف بطلاق امرأته ليفعلن كذا وكذا ثم فعله غيره ، وهو مما يمكن  
أن يفعله مرة أخرى : مثل إن حلف ليغلقن هذا الباب أو ليئتحته فسبقه إليه  
غيره فأغلقه ثم فتحه الخالف وأغلقه مرة أخرى فلا يبرئه ذلك من  
الإبلاء . وإذا قال الرجل لامرأته : إن لم أحبك فأنت طالق فإنه يطؤها مرة  
واحدة فإن حبلت كانت امرأته وإن لم يحبلها حتى مضت أربعة أشهر  
بانت منه بالإبلاء ، ومنهم من يرخص أن يطأها فيا دون أربعة أشهر مراراً  
حتى تنقضي أربعة أشهر ، كانت ممن يمكن أن يحبلها أو ممن لا يمكن أن يحبلها .  
وإن مسها فأنت بولد فيا دون ستة أشهر من يوم مسها فلا يبرئه ذلك من إبلائه .  
وقد بانت منه بالإبلاء . وكذلك إن تحرك الولد في بطنها فيا دون أربعة أشهر  
وعشرأ من يوم مسها فلا يبرئه ذلك من يمينه . وكذلك إن أسقطت جنيناً مصوراً  
فيا دون أربعة أشهر من يوم مسها فلا يبرئه ذلك ، لأنه مما كان قبل مسيه  
وكذلك إن أسقطت مضغة فيا دون ثمانين يوماً من يوم مسها ، أو أسقطت  
علقة فيا دون أربعين يوماً من يوم مسها . فلا يبرئه ذلك من إبلائه .

إن جميع ما ذكرنا إنما كان قبل مسيه ، لأن المرأة إذا وقعت النطفة في  
رحمها كانت أربعين يوماً نطفة . ثم تكون بعد ذلك علقة إلى ثمانين يوماً ،  
ثم تكون مضغة إلى مائة وعشرين فذلك أربعة أشهر فتكون خلقاً مصوراً  
إلى أربعة أشهر وعشرأ . فينفخ فيه الروح : وقد قيل : أقل ما تضع فيه  
المرأة حملها فيكون حياً ستة أشهر ، وأما إن ولدت بعد ستة أشهر ، أو تحرك  
الولد بعد الأربعة أشهر وعشرأ من يوم مسها ، أو أسقطت جنيناً مصوراً  
يعد أربعة أشهر من يوم مسها ، أو أسقطت مضغة بعد ثمانين يوماً ، أو علقه  
بعد أربعين يوماً ، من يوم مسها ، فقد أجزاه ذلك فيما يقال ، والله أعلم .

وكذلك لو أن رجلاً تزوج امرأة فسها من يوم تزوجها فأنت بولد  
فيا دون ستة أشهر أو تحرك الولد في بطنها فيا دون أربعة أشهر وعشرأ  
أو أسقطت جنيناً مصوراً فيا دون أربعة أشهر أو أسقطت مضغة فيا دون  
ثمانين يوماً أو أسقطت علقه فيا دون أربعين يوماً كان نكاحه فاسداً في

جميع ما ذكرنا ؛ لأن الذى أسقطت مما كان قبل تزويجه ، فيعلم بذلك أنه تزوجها وهى حامل من غيره ، فكان نكاحه فاسداً . وإن لم يكن لها حبل حتى مضت أربعة أشهر بانت منه بالإيلاء . ثم تعتد بعد ذلك عدة المطلقة فتزوج إن شاءت ، فان تزوجت زوجاً غيره ثم أتت عنده بولد فيما دون ستة أشهر ، أو تحرك الولد فى بطنها فيما دون أربعة أشهر وعشراً لزم الزوج الأول ذلك الولد ؛ وكانت امرأته وثبت أنها لم تخرج بالإيلاء ، وإن لم يمساها بعد ما حلف ليحبلها حتى مضت أربعة أشهر فلتزوج من يومها إن شاءت ؛ وإذا قال الرجل لامرأته إن أحبلتك فأنت طالق ، فإنه يطرؤها مرة واحدة ثم يعترضا حتى تعتد ثلاثة قروء أو ثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض . فإن لم يكن بها حبل مسها مرة أخرى ، ثم يعترضا حتى تعتد ثلاثة قروء فإن لم يكن بها حبل مسها مرة أخرى ، فإن مسها فى المرة الأولى فأنت بولد فيما دون ستة أشهر من يوم مسها بعد ما حلف ، فلا يقع الطلاق بذلك الولد ، لأنه قد كان قبل مسيسه ذلك ، وكذلك إن تحرك الولد فى بطنها فيما دون أربعة أشهر وعشراً أو أسقطت جنيناً مصوراً فيما دون أربعة أشهر أو مضعة فيما دون ثمانين يوماً أو علقه فيما دون أربعين يوماً فلا يقع الطلاق عليه بذلك كله ، لأنه كان قبل مسيسه . ذلك فإن مسها مرة بعد مرة كما ذكرنا أن يفعل ثم أتت بولد من بعد ستة أشهر من المسيس الأول فيما دون ستة أشهر من المسيس الآخر فقد حرمت عليه ، وإن أتت به من بعد ستة أشهر من المسيس فلا تحرم عليه . مسها مرة بعد مرة من غير أن تعتد كما ذكرنا مما يكون بين المسيس والمسيس . ولم يكن بها حبل فلا تحرم عليه امرأته بذلك ، ولكن ينبغى له أن يتقدم على إعادة مسيسها حتى يتبين بأنها ليست بحامل من المسيس الأول لثلا يمساها وهى حامل من المسيس الأول بعد ما وقع الطلاق عليها ، وإذا كان لرجل أربع نسوة فقال لمن إن لم أجامعكن فأنتن طواقي ، فإن لم يجامعهن حتى مضت أربعة أشهر فقد خرجن عنه بالإيلاء جميعاً ، وإن مسهن كلهن حرمت عليه الثلاثة الأوائل ، وقد تحرم عليه الرابعة التى مسها آخراً فيما يقال ، والله أعلم .

وإن عني في يمينه أن يمسهن واحدة بعد واحدة ، وعلى ذلك حلف

بطلاقهن فلا يحرم من عليه . وإذا قال لكل واحدة منهن إن لم أجامعك فصواحبك طوائق فسهن جميعاً حرمت عليه الأولى والثانية والثالثة ؛ ولا تحرم عليه الرابعة . وإن مس واحدة منهن ولم يمسه الأواخر حتى مضت أربعة أشهر حرمت عليه التي مسها ، وبانت عنه الثلاثة التي لم يمسه بالإيلاء . وكذلك إن مس اثنتين منهن حرمت عليه التي مس ، وخرجن اللواتي لم يمسه بالإيلاء إذا تركن حتى مضت أربعة أشهر . وإن مس ثلاثة منهن حرمت عليه تلك الثلاثة اللواتي مس ؛ ولا تبين الرابعة منه بالإيلاء إن لم يمسه حتى مضت أربعة أشهر ؛ ولا تحرم عليه إن مسها فيما دون أربعة أشهر ولا بعدها . وكذلك إن قال لكل واحدة منهن : إن لم أجامع صواحبك فأنت طالق ، فإن تركهن جميعاً حتى مضت أربعة أشهر فقد خرجن عنه كلهن بالإيلاء ، وإن مسهن جميعاً حرمت عليه الثلاثة الأوائل ؛ ولا تحرم عليه الرابعة التي مسها آخرأ . وإن مس واحدة منهن أو اثنتين أو ثلاثة ثم لم يمسه ما بقي حتى مضت أربعة أشهر فهي مثل التي قبلها . وإذا كان لرجل أربع نسوة فحلف بطلاقهن ليتزوج عليهن فإن تركهن أربعة أشهر ولم يتزوج عليهن خرجن كلهن بالإيلاء . وإذا تزوج عليهن فلا يرثه ذلك ، لأن تزويج الخامسة لا يجوز . وإن ماتت إحداهن أو طلقها ثم تزوج على الثلاثة الباقية منهن فلا يرثه ذلك ، لأنه لم يتزوج عليهن كلهن . وإن مسهن كلهن من قبل أن يتزوج عليهن . فقد حرمن عليه كلهن . وإن مس بعضهن دون بعض فن مس منهن فقد حرمت عليه . وإذا حلف الرجل لامرأة بالله لا يمسه . وهي غير امرأته ، ثم تزوجها بعد ذلك فمسه فعليه كفارة اليمين ؛ وكذلك إن حلف أول مرة بما له للمساكين أو بعق رقبة أو بالمشي إلى بيت الله الحرام ثم تزوجها بعد ذلك فمسه وجب عليه ما حلف به ، وإن لم يمسه حتى مضت أربعة أشهر بانت منه بالإيلاء ؛ وأما إن حلف بطلاقها لا يمسه ثم تزوجها بعد ذلك فمسه فلا يقع الطلاق عليه ؛ وإن لم يمسه حتى مضت أربعة أشهر فلا تبين منه بالإيلاء ؛ وإن حلف بظهارها لا يمسه ثم تزوجها بعد ذلك فمسه فعليه كفارة اليمين ، وإن لم يمسه حتى مضت أربعة أشهر بانت منه بالإيلاء ، وقيل لا تبين منه لما روى عن النبي

صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا طلاق فيما لا يملك ، ولا عتاق فيما لا يملك ولاظهار ولا إيلاء إلا بعد نكاح (رواه ابن ماجه والإمام أحمد) وإذا قال الرجل على الظهار : إن فعلت كذا وكذا ثم فعله فعليه كفارة الظهار . وإذا قال على الإيلاء : إن فعلت كذا وكذا فمثل ذلك ؛ وقد قيل في ذلك لا إيلاء إلا إن عني الحلف بالطلاق ، وإذا حلف الرجل بطلاق هذه المرأة لا يتزوجها أو لا يفعل كذا وكذا ثم تزوجها ، أو فعل ذلك الشيء فهم من يقول إن الطلاق واقع عليه . ومنهم من يقول لا يقع الطلاق عليه فيما لا يملك ، وكذلك العتق على مثل ما ذكرنا في النكاح من الاختلاف . وأما إن حلف بطلاق امرأة أو بعتق عبد أو بطلاق ، ولم يقل امرأة لا يفعل كذا وكذا ثم تزوج امرأة بعد ذلك أو اشترى عبداً ثم فعل ما حلف عليه فلا عتق ولا طلاق . وإذا حلف الرجل بطلاق امرأته ليفعلن كذا وكذا ، أو لا يفعل كذا وكذا ثم طلقها ثلاثاً فتزوجت زوجاً غيره فطلقها أو مات عنها ثم تزوجها الأول ، فهم من يقول : بأن يلزمه الطلاق إذا فعل إن حلف بالأفعال ، ومنهم من يقول : لا يقع عليه الطلاق ولا يلزمه الحنث بعد الثلاث تطليقات التي طلق ، فقد هدم الزوج ذلك ، وأما إن حلف على أن يفعل فلا يمسه حتى يفعل ، فإن مسها من قبل أن يفعل فقد حرمت عليه ، ومنهم من يقول : لا تحرم عليه ، فإن لم يفعل حتى مضت أربعة أشهر فلا تبين عنه بالإيلاء . وإذا حلف الرجل بطلاق امرأته ليفعلن كذا وكذا ، ثم طلقها تطليقة واحدة أو تطليقتين فتزوجت زوجاً غيره فأت عنها أو طلقها فتزوجها الأول فليستقبل الإيلاء فلا يمسه حتى يفعل ، فإن مسها من قبل أن يفعل فقد حرمت عليه ، وإن لم يفعل حتى مضت أربعة أشهر فقد بانت منه بالإيلاء ، فإن تزوجها في الإيلاء الأول فليس له إلا ما بقي منه ، وإن تزوجها بعد انسلاخ الإيلاء الأول فليستقبل الإيلاء من يوم تزوجها ، إلا ما ذكر الشيخ رضي الله عنه عن أبي محمد : أن يستقبل الإيلاء من يوم تزوجها . انسلخ الإيلاء الأول أو لم ينسلخ ، وإذا حلف الرجل بطلاق امرأته لا يمسه في السنة إلا مرة واحدة ، فليعزم على المسيس في كل ليلة حتى إذا لم يبق من السنة إلا أقل من أربعة أشهر فليمسها مرة واحدة ، فإذا دخلت السنة الثانية

فليعزم على المسيس في كل ليلة كما فعل في السنة الأولى ، ، وإن لم يمسه حتى انقضت السنة فلا تبين منه بالإيلاء . ولا يقع الطلاق عليه ؛ وأما إن مسها في أول السنة ثم لم يمسه بعد ذلك حتى مضت أربعة أشهر قبل تمام السنة بانتهى منه بالإيلاء وإن مسها مرة أخرى قبل تمام السنة وقع الطلاق عليه . وكذلك إن حلف بطلاقها لا يمسه إلا مرة واحدة ، ولم يسم سنة ولا شهراً فليعزم على المسيس في كل ليلة ما دام حياً ، ولا يقع الطلاق عليه ولا تبين منه امرأته بالإيلاء . وإن مات ولم يمسه ورثته ، وإن ماتت ورثها ، وإن مسها مرة واحدة ولم يمسه بعد ذلك حتى مضت أربعة أشهر بانتهى منه بالإيلاء ؛ وإن مسها مرة أخرى وقع الطلاق عليه والله أعلم .

## باب في الفداء (١)

وإذا تبرأت المرأة إلى زوجها من صداقتها فمات الزوج من قبل أن يقبل الفداء ورثته ؛ وكذلك إذا ماتت المرأة من قبل أن يقبل ورثتها ؛ إن رد لها صداقتها على المراجعة فماتت من قبل أن تقبل فلا يرثها . وكذلك إن مات الزوج من قبل أن تقبل المرأة فلا ترثه . وإذا تبرأت المرأة إلى زوجها من صداقتها فقام من المجلس الذي هو فيه ولم يقبل ؛ ثم قبل بعد ذلك ، فمنهم من يجيز قبوله وهو أكثر القول ، ومنهم من لا يجيزه ولا يرى بينهما فداء إذا قبل بعد أن يتفرقا من مجلسهما ذلك ( رواه الشيخ رضي الله عنه عن أبي يحيى الدرقي عن أبي محمد الكباوي رحمهما الله ) .

وإذا قال الرجل لامرأته تبرئي إلى من صداقتك على الفداء ، ففترأت إليه من صداقتها ، فلم يقبل منها ذلك . فلا يكون بينهما فداء حتى يقبل منها . وإذا تبرأت المرأة إلى زوجها من صداقتها على الفداء ، فقال لها : قبلت الصداق ، وحبستك فقد وقع الفداء بينهما بقوله الصداق ، وإذا تبرأت المرأة من صداقتها إلى زوجها على الفداء فقبل منه بعضاً ؛ وقال قد حبستك بكذا وكذا ، فقد وقع الفداء بينهما، وسقط عنه ما قبل من الصداق ، وبقي للمرأة ما لم يقبل منه . وإذا تبرأت المرأة إلى زوجها من صداقتها فقال لها قد طلقتك تطليقة وقبلت المال جاز الفداء بينهما وسقط الصداق عن الزوج ، وبانت منه المرأة بتطليقتين ، (٢) وإن قال لها قد قبلت المال وطلقتك تطليقة

---

(١) قال القطب رحمه الله : الفداء هو فرقة بين الزوجين يردها إليه صداقتها وقبوله إياه . والخلع فرقة بينهما يردها بعضه وقبوله .

وقيل الفداء أعم ، يقع بالكل والبعض عموماً مطلقاً ، بل يقع أيضاً بأكثر ، لكن لا يحل له فيما بينه وبين الله ولا في الحكم ، وقيل يحل فيهما . وقيل : إن الخلع والفداء هو بذل المرأة العوض على طلاقها .

(٢) قال الشيخ عبد العزيز في (النيل) : والفداء طلاق عند الأكثر ، =

جاز الفداء بينهما ، وسقط الصداق عن الزوج ، وبانت منه بتطبيقه واحدة ، ولا يكون طلاقه بعد قبوله الصداق طلاقاً ، لأن الطلاق لا يقع بعد الفداء ، وأما إن قال لها قد طلقك تطليقة وقبلت المال وذلك من قبل أن يمسه بانته منه بتلك التطليقة التي طلقها ، لأنه لا يملك من طلاقها إلا واحدة ، وبقي الصداق للمرأة . وكذلك إن مسه وقال قد طلقك ثلاثاً وقبلت الصداق طلقت ثلاثاً (٣) وبقي الصداق للمرأة ، ولا يكون الفداء بعد ثلاث تطليقات وإذا قالت المرأة لزوجها قد تبرأت إليك من صداق علي أن تطلقني ثلاثاً ، فقال لها قد قبلت المال وطلقك ثلاثاً ، فهو فداء ، وسقط الصداق عن الزوج . وإن قال لها قد طلقك ثلاثاً وقبلت الصداق طلقت ثلاثاً وبقي الصداق للمرأة ، وإذا قال الرجل للمرأة قد بعثك طلاقك بكذا وكذا فقبلت المرأة ، ففهم من

---

=قال القطب : وقال شاذ منا : إنه غير طلاق .

وعن جابر بن زيد رضي الله عنه أنه ليس بطلاق ولو فادهاها عشراً .

قيل إنه مات وهو لا يرى الخلع طلاقاً ، والمأخوذ به الأول .

وقال ابن عباس والشافعي في القديم وطاوس وعكرمة وأحمد وإسحاق

وأبو ثور إنه فسح .

وقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد ومالك والثوري والزهري ومكحول

ومجاهد وابن المسيب وعطاء والنخعي والشعبي والحسن وابن مسعود وعلي

عثمان : إنه طلاق ، وهو الأظهر ، وهو الذي نسبه أبو زكرياء للأكثر .

واعتبر أصحاب الديوان الفداء طلاقاً ، ولذلك قالوا : إن فداها ثلاثاً

وراجعها فلا يوكل معروفهما ولا يستظل بظلهما ، ولا يجالسان وتأهلا

للأبعاد ، وثبت نسبهما ، ويعني أصحاب الديوان أنه وإن كان النسب ثابتاً

فيعين راجع بعد ثلاث مرات في الفداء ، إلا أنهما يستحقان البراءة ، لأنهما

في حكم القاعدين على فراش حرام بنا على أن الفداء طلاق ( راجع فيها

تعليق باكلي على موضوع الخلع ) .

(٣) الطلاق الثلاث بلفظ واحد وإن جرى عليه العمل في أكثر المذاهب =

يجز بيع الطلاق ولا يرى ذلك فداء ، ومنهم من يقول : هو فداء : وسقط  
عن الزوج من الصداق مثل الذى باعها من به الصداق ، فإن كان ذلك  
مثل الصداق سقط عن الزوج جميع الصداق ، وإن كان أقل من الصداق  
سقط عن الزوج مثل الذى باعها به وبقي للمرأة ما فوق ذلك ، وإن كان  
أكثر من صداقتها فليس على المرأة زيادة على صداقتها للزوج (٤) ، وإذا  
قالت المرأة لزوجها من قبل أن يمسيها تبرأت إليك من نصف صداق ،  
أو نصف ما أصدقتهنى ، أو من نصف ما كان لى عليك ، فقيل : إنه يبقى  
للمرأة من صداقتها ربع صداقتها ، وليس لها غير ذلك ومنهم من يقول :  
إن قالت له تبرأت إليك من نصف ما لى عليك بقى لها ربع صداقتها ، وإن  
قالت تبرأت إليك من نصف صداق أو من نصف ما أصدقتهنى فلا يبقى  
لها شيء ، لأن نصف صداقتها ونصف ما أصدقها هو الذى وجب لها ،  
وهو الذى تبرأت إليه منه . وإذا تبرأت المرأة إلى زوجها من صداقتها ، فإذا  
هى ذات محرم منه : فلا يكون ذلك فداء. ولها صداقتها إن مسها ؛ ولا يجوز  
لها تبرئتها . وإذا قبضت المرأة صداقتها من زوجها فتلقت فى يدها فافتدت  
به منه فهى ضامنة له ، فإن أهلكته بنفسها ولم يعلم الزوج بذلك : ثم أذنت  
منه بصداقتها صفدت فى الحديد حتى تغرمه ، وإن علم الزوج بذلك لزمها  
حتى تؤديه إليه ، وإذا تزوج الرجل امرأة وأصدقها حيواناً أو دنائير أو أشجاراً  
فتناسل الحيوان ، وأثمرت الأشجار فى يدها ، فاستغلت من الحيوان من  
أوبارها وأشعارها وأصوافها وألبانها أو أكلت ثمار الشجر ، أو تجرت فى  
الدنائير فربحت فيها ، ثم افتدت من زوجها بصداقتها ذلك ، فليس عليها

---

= الإسلامية إلا ، أن فيه جدلاً عنيفاً بين علماء الأمة ، وجمهور من المحققين  
يرون أنه لا يقع به إلا طلاق واحد مهما ذكر المطلق الغاضب من الأعداد ،  
ومن أئمة أصحابنا الذين يرون أن الطلاق بلفظ الثلاثة يقع تطبيقه واحدة  
( نور الدين السالمى ، وبيوض إبراهيم ، وباكلى عبد الرحمن ) من المعاصرين .  
(٤) بناء على أن الفداء لا يقع إلا بالصداق أو بما هو أقل ، وهو الراجح  
عند أصحابنا وذهب غيرهم إلى أنه يجوز له أن يأخذ أكثر مما أعطى .

رد ما أكلت من ثمار الشجر ، ولا ما استغلت من الحيوان ، ولا ما ربحت من الدنانير في جميع ما ذكرنا (٥) ، وأما نسل الحيوان ففيه قولان ، منهم من يقول : ترد . ومنهم من يقول : لا ترد . وكذلك الأشجار التي أحدثتها في تلك الأرض بعد النكاح ، ففهم من يقول هي للمرأة ، من يقول هي للزوج ، وذلك في الأشجار التي غرست من الأغصان ، وأما الفسائل فهي للمرأة وتؤخذ بنزعها بعد الفداء إن طلب إليها ذلك الزوج بعد الفداء ، ومن قال الأشجار التي غرست من الأغصان : إنها للمرأة فلا يدرك عليها الزوج نزعها من تلك الأرض ، وكذلك إن رجع ذلك الصداق الذي ذكرنا إلى الزوج بالفداء فاستغل منه مثل ما ذكرنا في الثأر والربح والغلة وحدث النسل والغروس بعد الفداء ، ثم رد الصداق على المرأة على المراجعة ، فليس عليه رد شيء من ذلك كله ، إلا ما ذكرنا من الاختلاف في النسل الحادث عند الزوج بعد الفداء والغروس الحادثة عنده من الأغصان ، وأما الفسائل فهي للزوج إذا أحدثها في تلك الأرض بعد الفداء : وتدرك عليه المرأة نزعها إن طلبت إليه ذلك ، والخلع (٦) هو الفداء إلا أنه فداء يبغض الصداق ؛ وإذا تبرأت

---

(٥) لأن الحراج بالضم ، فأكلمه من الثأر في هذه الصورة أو أكل هو من الغلال في الصورة التي بعدها ، وما يشبه هذا ، فلا رد ، لأنه في مقابل ضهان الأصل ، إذ لو هلك الأصل لضمته كما في المسألة السابقة التي تشدد فيها بعض الفقهاء حتى قالوا : إن المرأة إذا أضاءت الصداق ثم افتتبت به من الزوج ، فإنها تطالب بإحضاره ؛ وإذا لم تحضره تصفد بالحديد ، وعفا الله عن هؤلاء الفقهاء ، كيف طارعتهم أنفسهم أن يضعوا الحديد في موضع الذهب ! ! ؟ .

(٦) قال أستاذنا (باكلى عبد الرحمن) في تعليقه على (النيل) ما يلي :  
الخلع فداء . وهل الفداء فسخ أو طلاق ؟ الذى ذهب إليه جابر بن زيد أنه فسخ لا طلاق ، قال :

الفداء ليس بطلاق ولو فادها عشرين . وهو يمينا ، وهو ما ذهب إليه شيخه ابن عباس ، ومشهور مذهب أحمد يدل له أنه صلى الله عليه وسلم =

المرأة إلى زوجها من صداقها من غير فداء ، ثم افتدت منه بعد ذلك بصداقها ، فليس على المرأة غرم ذلك الصداق ناروح : إلا أن قضته له في حقه ، فعلها غرمه ؛ وإذا قال الرجل تبرأت إليك من صداق امرأتك ، فقبل الزوج على الفداء : وقع الطلاق على المرأة ؛ وإن أجازت المرأة ذلك لزمها ، وكان الصداق للزوج ، وهو فداء ، وإن لم تجزه لم يلزمها ذلك فهي على صداقها ، ولزم الزوج الطلاق بقوله للصداق وهو طلاق بانن فلا يتوارثان في العدة ؛ فإن

قال ذا « أتريدن حديثه ؟ قالت زيادة ، قال النبي صلى الله عليه وسلم أما الزيادة فلا » . أمرها أن تعتد بخيضة . قال الخطابي : في هذا أقوى دليل لمن قال : إن الخلع فسخ وليس بطلاق : إذ لو كان طلاقاً لم يكنف بخيضة للعدة : واستدل القائل بأنه فسخ أنه تعالى ذكر في كتابه الطلاق فقال :

( الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ) ثم ذكر الافتداء ثم قال :  
( فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا  
غَيْرَهُ ) .

ولو كان الافتداء طلاقاً لكان الطلاق الذي لا تحل له إلا من بعد زوج هو الطلاق الرابع . وهذا الاستدلال يروى عن أبي عباس فإنه سأله رجل أنه طلق امرأته طلقين ثم اختلعا ، قال : نعم ينكحها . فإن الخلع ليس بطلاق . ذكر الله الطلاق في أول الآية وأخرها فيما بين ذلك فليس الخلع شيء ثم قال :

( الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ  
بِإِحْسَانٍ ) . ثم قرأ ( فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ  
حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ) .

قال العلامة الصنعاني صاحب سبل السلام : وقد قررنا أنه ليس بطلاق في ( منحة الغفار ) حاشية ( ضوء النهار ) ووضحنا هناك الأدلة وبسطناها ، فليرجع من شاء .

أراد المراجعة فيتزوجها بنكاح جديد ؛ وإذا تزوج الرجل طفلة أو مجنونة فتبرأت إليه من صداقتها على الفداء ، فقبل الزوج لزمه طلاق بائن ، وبقي للمرأة صداقتها ، ولا يلزم الطفلة والمجنونة ما فعلتا من ذلك ؛ وكذلك إن تبرأ إليه وليها أو خليفتها من صداقتها على الفداء ، فلا يجوز عليها ذلك ، إن لم ترضه إذا بلغت ، فإن رضيته بعد بلوغها فهو فداء ، وإن لم ترضه كان طلاقاً بائناً وهي على صداقتها كما ذكرنا في التي قبلها . إلا أن الطفلة إذا تبرأ أبوها من صدقتها إلى زوجها ولم تجزه بعد بلوغها أخذت صداقتها من زوجها ، ورجع الزوج به على الأب ، ومنهم من يقول : بأن فعل الأب جائز عليها ، وعليه الغرم لها ، وأما الطفل والمجنون إذا تبرأت إليه امرأته من صداقتها على الفداء فلا يكون ذلك فداء ، ولا يلزمه قبوله . وكذلك إن قبل عليه وليه أو خليفته فلا يكون ذلك فداء ، وكذلك إن طلق على نفسه أو طلق عليه وليه أو خليفته فلا يكون ذلك طلاقاً ، وإذا أمر رجل رجلاً أن يتزوج عليه امرأة بصداق معلوم : فتزوجها عليه أكثر من ذلك ولم يعلم الزوج بالزيادة حتى مس المرأة فضمانه على المأمور الذي زاد في الصداق ، فإن افتدت المرأة من زوجها بصدقتها بعد ذلك فتلك الزيادة التي ضمنها المأمور هي للزوج ، فإن راجعها بعد ذلك رجعت إلى المرأة ، ومنهم من يقول : إذا افتدت منه فلا تدخل تلك الزيادة التي ضمنها المأمور في الفداء ، ولا يدخل في الفداء إلا ما أخذت منه ، وما ضمنه المأمور من الزيادة فهو للمرأة . وإذا أمرت المرأة وليها أن يزوجه بصداق معروف ، فزوجها بأقل من ذلك . ولم تعلم المرأة بالنقصان حتى مس الزوج ، فضمان ذلك التقصان على الولي ، فإن افتدت من زوجها بعد ذلك فلا يدخل ذلك التقصان الذي ضمنه الولي في الفداء ، هو للمرأة ، وقيل غير ذلك .

والذي ذكرنا في صدر الكتاب من : أن كل ما لا يجد الزوج النكاح إلا به فهو من الصداق ، وإذا افتدت المرأة إلى زوجها بصدقتها بعد ذلك فهو داخل في الفداء ، ولا يجوز الفداء إلا على النشوز ، ولا يجوز بغير النشوز ، ومنهم من يميزه بنشوز وبغير نشوز ، وإذا غلب الزوج المرأة على نفسها ،

وحملها مالا تطبيق من تضييع حقوقها ، والضيق في عيشها ، حتى افتدت منه بصدقتها فلا يحل له ذلك الصداق إذا افتدت منه به إذا كان النشوز من قبل الزوج . فإن تاب رد المال إلى المرأة ، وكذلك إن نشرت المرأة عن زوجها وأسأت إليه في النصيحة والمعاشرة فلا يجوز لها ما أخذت منه من صداقتها ، فإن تابت رده إليه . وإذا افتدت المرأة من زوجها بأكثر من صداقتها فلا يجوز للزوج أخذه ، ولا يجوز إلا ما أخذت منه من الصداق دون غيره ، مما لم يكن في الصداق . وذكر الشيخ رضي الله عنه عن أبي زكريا عن أبي محمد الكباوي رحمهما الله أن المرأة إذا افتدت من زوجها بصدقتها : فرعت المرأة أنه قد استكرهها على ذلك أن البينة على الزوج بأنه لم يستكرهها على ذلك : ولا يجدها ، وإذا مرض الرجل فافتدت منه امرأته في مرضه ذلك ، ثم مات فلا ترثه المرأة : وإن أفاق من مرضه جاز عليه ذلك الفداء وإن ماتت المرأة فلا يرثها : وإذا مرضت المرأة فافتدت من زوجها بصدقتها فإن أفادت من مرضها جاز عليها ذلك الفداء ، وإن ماتت في مرضها ذلك أخذ الزوج الأقل من الصداق والميراث : والمعنى في ذلك أن يحط عن الزوج من الصداق بقدر ميراثه منها ، وذلك الصداق محسوب في ماله : ومثل ذلك لو أن رجلا تزوج امرأة وأصدقها مائة دينار ولها سوى ذلك الصداق مائة أخرى فافتدت منه في مرضها ذلك فماتت ولها أولاد ، كان للزوج إذا ورثها الربع ، فتنضم المائة التي أصدقها إلى المائة الأخرى فتكون مائتين وربيعا خمسون دينارا فيعطى الزوج لورثة المرأة خمسين ، وتحط عنه خمسين التي تنوب في الميراث لو أنه ورث ، وإن لم يكن لها مال إلا تلك المائة التي أصدقها سقط عنه من تلك المائة ربعها مثل ميراثه منها لو أنه ورثا ويعطى للورثة ثلاثة أرباع المائة ، وإن أصدقها مائة ولها سوى ذلك ثلاثمائة أو أكثر من ذلك فلا يعطى الزوج لورثتها شيئا لأن المائة التي أصدقها مثل الربع الذي ينوبه في الميراث أو أقل منه لو أنه ورث ، وإذا لم يكن أصدقها شيئا ثم افتدت منه من قبل أن يمسيها فماتت . جاز الفداء ولا يرثها ، وإذا كانت أمة أو كتابية جاز فداؤها ، ولا يعطى من الصداق شيئا بعد الفداء ، وأما إن كان سيد الأمة هو الذي تبرأ إلى الزوج من صداق أمته في مرض السيد

ثم مات السيد سقط عن زوج الأمة صداقها إن وسعه ماله ، وإن لم يسعه بقدر ما وضعه ثلث ماله ، قيل وبأن يسقط عنه جميعاً — وسعه الثلث أو لم يسعه — لأنه بذلك الصداق أخرج الأمة من تحت الزوج ، وإذا كان زوج الأمة من ورثة السيد فلا يضره ذلك في ميراثه منه ، وإذا تزوج الرجل أمة بصداق مسمى ، ، فسها ثم افتدت منه بصداقها بإذن سيدها فهو جائز ، وسقط الصداق عن الزوج ، وإن أراد السيد والزوج المراجعة بعد ذلك فهو جائز ، وإذا افتدت منه بصداقها بإذن سيدها ثم باعها لسيدها أو وهبها أو أعتقها ، فأراد الزوج أن يراجعها بعد ذلك فلا يراجعها بعد ذلك ، وليتزوجها بِنكاح جديد ، وقيل : بأن يراجعها ، وإذا افتدت منه بصداقها فمات سيدها فأراد أن يراجعها فليراجعها ، وأما إن مات السيد بعد الفداء فورثها الزوج ثم باعها أو أعتقها فلا يراجعها بعد ذلك ، وليتزوجها بِنكاح جديد ، وأما إن تزوجها بصداق معلوم ، ثم باعها سيدها من قبل أن يمسيها الزوج فسها عند المشتري ، ثم فاداه المشتري من الزوج بصداقها ، فليس على المشتري إلا النصف الذي وجب له ، وأما النصف الذي وجب للبائع فلا يدخل في الفداء ، وقيل : بأن على المشتري جميع الصداق الذي فاداه به ، وأما إن تزوجها بصداق معروف ثم مسها ، فباعها سيدها ثم فاداه المشتري من الزوج بصداقها ، فليس على المشتري شيء ، لأن الصداق كله للبائع ، وقد قيل : إن الصداق كله على المشتري إذا فاداه به . يغرمه من ماله ، ومن قال بأن ليس على المشتري غرم الصداق فلا يراجعها إن أراد مراجعتها ، وليتزوجها بِنكاح جديد ، وأما إن تزوجها بصداق معروف فتبرأ إليه سيد الأمة من ذلك الصداق على الفداء ، ثم باع أمته ، أو وهبها أو أعتقها قبل أن يقبل الزوج الصداق ، ثم قبله بعد ذلك لزمه الطلاق ، وهو بائن ويبيى الصداق للسيد الذي باع أو وهب أو أعتق . وإذا تزوجت المرأة عبداً بصداق

معروف فمسا ، فافتدت منه بذلك الصداق بإذن سيده فهو جائز ، وإن  
افتدت منه بصداقها بإذن سيده ثم باعه سيده بعد الفداء ، فإن أراد أن يراجعها  
بعد ذلك فلا يراجعها ، وليتزوجها بنكاح جديد إن شاءت بإذن سيده ، لأن  
الصداق الذي أراد أن يراجعها به هو للبائع ، وقد قيل بأن يعطيا شيئاً  
فيراجعها به ، وإذا افتدت منه بصداقها ثم مات السيد فورثت المرأة ذلك  
العبد ثم باعتته أو وهبته ، فأراد أن يراجعها بعد ذلك ، فلا يراجعها وليتزوجها  
بنكاح جديد ، والله أعلم ، وبالله التوفيق .

## باب في مراجعة الفداء (١)

وإذا طلق الرجل امرأته ، ثم فادها ، ثم أراد مراجعتها ، فإنه يقدم مراجعة الفداء ثم يؤخر مراجعة الطلاق . وإذا قدم مراجعة الطلاق ، وأخر مراجعة الفداء فلا تجوز مراجعته ، وليستأنف المراجعة كما ذكرنا ، وإن مسها على ذلك من غير أن يستأنف المراجعة فقد حرمت عليه ، وإذا أراد الرجل أن يراجع مراجعة الفداء فله ذلك إذا تراضى عليه مع المرأة ، ما دامت في العدة . فإذا انقضت العدة فلا مراجعة بينهما حتى يستأنفا النكاح بولي وشاهدين وصدوق ورضا المرأة ، ومنهم من يقول : لا يراجعها في العدة ولا في غيرها حتى يستأنفا النكاح ، وإذا أراد مراجعتها فإنه يقول للشهود : هذه امرأتى ، قبل هذا ، وقد افترقنا بالفداء ، اشهدوا أنى قد رددت لها ما لها ، ثم تقول المرأة : أشهدوا أنى قد قبلت ، ثم يقول الزوج : اشهدوا

---

(١) الفرق بين مراجعة الفداء ومراجعة الطلاق : أن مراجعة الفداء — ولو كانت في العدة — لا تتم إلا برضا المرأة وموافقها ، ورد الرجل إلى المرأة ما تنازلت له عنه من صدق أو حقوق مقابل طلاقها . فهو لا يملك رجعتها بالحق ، ولكن بالموافقة والرضا ، فإذا تمت الموافقة بينهما والرضا على الرجعة تمت الرجعة دون عقد جديد وما يتبعه ما دامت المرأة في العدة . أما مراجعة الطلاق فإنها حق للرجل يرد بها المرأة متى شاء إلى عصمته ما دامت في العدة ، وما دام الطلاق ليس باثناً ولا ثلاثاً ، فإذا طلقها رجعيًا ثم فادها ثم أراد أن يردّها ، فعليه أولاً : أن يردّها في الفداء ، وذلك بأن يحصل منها على الموافقة والرضا ، وأن يرد إليها ما أخذ منها ، فإذا تمت الموافقة على ذلك أمكنه أن يستعمل حقه في رجعة الطلاق ولو امتنعت ما دامت في العدة ، فلو استعمل العكس فراجعها مراجعة الطلاق لكانت مراجعته واقعة على ما لا يملك ، وليس له فيه حق ولو مسها على ذلك لكان ذلك مساً لأجنبية ، وهو زنى محرم به عليه ، ولكن يدرأ عنه الحد ويثبت النسب ، لأنه لم يقصد الزنى .

أنى قد رجعت عليها ، أو راجعتها . فهذه ثلاث شهادات ( رواه الشيخ  
رضى الله عنه ، عن أبي سهل ، عن أبي يحيى الدرني رحمهما الله ) .

وذكر أيضاً عن أبي زكرياء رحمه الله أنه كان يقول ، في ذلك : بأن  
يقول الزوج : اشهدوا لى قدرددت لها مالها على المراجعة : ثم تقول المرأة  
اشهدوا أنى قد قبلت على المراجعة : فلا يحتاج بعد ذلك إلى أن يقول قدرجعت  
عليها ، ولا تجوز الإمارة . ولا الخلافة في المراجعة لمراجعة الفداء ،  
ولا لمراجعة الطلاق ؛ وأما النكاح والطلاق والفداء فهما جائزان فيهم ،  
ولا تجوز المراجعة في الفداء ولا في الطلاق بشهادة أهل الحمله ، ولا تجوز  
في ذلك إلا الأمانة ، وقد قيل بالرخصة في شهادة أهل الحمله في مراجعة  
الطلاق ، وقد قيل بالرخصة في شهادة أهل الحمله في مراجعة الفداء ،  
والطلاق ( قال ذلك الشيخ رضى الله عنه ، وأبو محمد : وأبو يعقوب (٢)  
وأبو زكرياء . رحمهم الله ) .

ولا يجوز في ذلك إلا الأمانة ، عند الزوج والمرأة جميعاً ؛ وإذا تزوج  
الرجل امرأة وأصدقها صداقاً آجلاً فافتدت منه به ثم راجعها الزوج بعد

---

(٢) هو أبو يعقوب ( البغطورى ) عالم جليل من علماء القرن الرابع ،  
ذكره البارونى في الطبقة السابعة ، وكان غنياً كريماً حليماً . وكان ربما  
اجتمع عنده العدد الكبير من الأضياف في الليل والنهار ، فلا يضيق بهم  
ذرعاً ؛ بل لا يجدون منه إلا وجهها باشا واستقبالا حسناً ، وإكراماً  
بقدر الحال ، لا يتكلف ، ولكنه لا يتوقف ، وكان يتحمل عن قريبته  
جميع ما ينوبها . فاجأه في ليلة من ليالى الشتاء بضعة وعشرون شخصاً من  
شخصيات مرموقة من الجنوب التونسى ، وفيهم بعض ذوى الشأن ، ولم  
يكن حاله في ذلك الليل المتأخر يسمح لهم بالكثير ، فقدم إليهم دقيقتاً معجوناً  
بالماء ومعه السمن أو الزيت ( زمطة ) فأكلوا وانقلبوا شاكرين ، فكان  
أحد المرفهين منهم يقول : لأصحابه على كثرة ما تقلب على من أصناف  
الطعام ما ذقت طعاماً أشهى مما أكلناه عند أبي يعقوب .

ذلك بذلك الصداق ، فمنهم من يقول : هو على أجله كما كان في عقدة النكاح ، ومنهم من يقول : إن لم يبين أنه أجل عند المراجعة فهو حال ، وكذلك الأمر إن اشترطت المرأة في عقدة النكاح أن يكون أمر طلاقها في يدها إذا تزوج عليها أو تسرى عليها أو سافر عنها سنة ، ثم افتدت منه بصداقها ثم راجعها فمنهم من يقول : إن أمر الطلاق في يدها كما كان في يدها عند النكاح ، ومنهم من يقول : إن لم تشرطه عند المراجعة فهو زائل من يدها وأما إن كان الصداق عاجلا ، أو لم يكن الأمر في يدها في عقدة النكاح ، فاشترطت مثل ما ذكرنا أن يكون طلاقها بيدها عند المراجعة ، واشترط الزوج أن يكون الصداق عليه إلى أجل ، فلزوج ما اشترط ، من تأخير الصداق إلى أجل ، وللرأة ما اشترطت من كون طلاقها بيدها عند المراجعة وإذا اتدت المرأة من زوجها بصداقها فاشترطت عليه ألا يراجعها حتى يزيدا في صداقها الأول ، أو اشترط الزوج عليها ، ألا يراجعها حتى يتقصها من صداقها الأول ، ففي ذلك اختلاف ، فمنهم من يقول بجواز الزيادة والتقصان في ذلك . ومنهم من لا يميز في ذلك الزيادة ولا التقصان ، ومنهم من يميز الزيادة ولا يميز التقصان ، وإن راجعها زادها في صداقها الأول ، ثم طلقها من قبل أن يمسا ، فلها الصداق الأول كاملا ، ونصف الزيادة ، ومنهم من يقول لما جميع الصداق الأول وجميع الزيادة إذا طلقها من قبل أن يمسا ، وإذا طلقها تطليقتين من قبل أن يمسا فهما لازمتان له . وإذا افتدت المرأة من زوجها بصداقها فتزوجها في العدة بنكاح جديد وصداق جديد فهو جائز . فإن طلقها بعد ما تزوجها في العدة من قبل أن يمسا فلها جميع الصداق ، وقد قيل بأن يكون لها من صداقها مثل الصداق الأول بقيمته فإن كان فيه فضل عن الصداق الأول فلها نصف ذلك الفضل ، وإن تزوجها ثم طلقها تطليقتين من قبل أن يمسا ازمه ما طاق من ذلك ، وإن تزوجها بعد انقضاء عدتها بنكاح جديد وصداق جديد ثم طلقها تطليقتين من قبل أن يمسا ؛ فلا تازمه إلا تطايقة واحدة ، ولها نصف صداقها إذا طلقها من قبل أن يمسا ، وأما إن راجعها بعد انقضاء العدة فلا تجوز مراجعته ، فإن يمسا على ذلك فقد حرمت عليه ، وكذلك إن فادها أول مرة من قبل أن يمسا

فلا تجوز مراجعتها حتى يستأنفا النكاح ، فإن راجعها على ذلك ثم مسها فقد حرمت عليه ، وإذا تزوج الرجل امرأة بصداق معلوم وشهود . ثم فادأها بعلم أولئك الشهود ، ثم راجعها بين أيديهم ، ثم أرادت أن تستشهدهم على الصداق ، فعليهم أن يشهدوا لها عليه ، ويخبروا بالفداء والمراجعة ، وتخبّر المرأة بمثل ذلك في دعوتها ، ومنهم من يرخص أن يشهدوا على الصداق ولا يذكروا فداء ولا مراجعة . وأما إن فادأها ببعض صداقها دون بعض فلا يشهدوا لها عليه إلا أن افتدت به كله ، وكذلك إن راجعها ببعض صداقها دون بعض فلا يشهدوا لها عليه إلا أن كان الفداء والمراجعة على مثل ما كان عليه النكاح من الصداق ، وأما إن شهدوا على النكاح والفداء دون المراجعة فلا يشهدوا لها بصداقها إلا إن حضروا النكاح والفداء والمراجعة جميعاً ، وأما إن لم يشهدوا لنكاحها ولا لفدائها ، ثم أقر لهم بأن لها عليه كذا وكذا بالمهر ، ثم أقر بالفداء ورد لها ذلك على المراجعة فجائز للشهود أن يشهدوا للمرأة بالصداق بإقرار الزوج ، ثم يخبروا بإقراره بالفداء ويذكروا المراجعة ويشهدوا عليها بالنكاح أيضاً إذا جحدته أحدهما لصاحبه ، وإن هلك الصداق بيد الزوج ، ثم أراد مراجعتها ، فإنه يعطيها شيئاً معلوماً على المراجعة فتقبله المرأة ثم يراجعها إذا تراضيا على ذلك ، والله أعلم .

## باب في مراجعة الطلاق

وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً (١) ففيه اختلاف ، فمنهم من يقول : هي مثل ثلاث تطليقات ، فلا يتزوجها حتى تنكح زوجاً غيره ، ومنهم

---

(١) الطلاق ثلاثة أنواع : طلاق رجعي ، وهو ما يملك فيه الرجل الرجعة ما دامت المرأة في العدة ، وهو أكثر أنواع الطلاق .  
وطلاق بالثلاث ، وهو : ما طلقت فيه المرأة ثلاث مرات ، وفي هذا النوع تبين المرأة من الرجل ولا يجوز له ردها لا في العدة ولا في غيرها إلا إذا تزوجت زوجاً آخر زواجاً حقيقياً ثم فيه المس ثم خرجت منه بطلاق أو وفاة .

وطلاق بائن ، وهو : ما لم يكن بالثلاث ، يعني أن الزوج لا يملك فيه الرجعة بالحق لا في العدة ولا في غيرها ، ولكن يجوز لهما الرجعة بالاتفاق والرضا ، وهو أيضاً قسمان : القسم الأول لا تتم فيه الرجعة سواء في العدة أو في غيرها إلا بعقد جديد ومهر وشهود أى بمراسيم زواج كاملة وذلك في المطلقة قبل الدخول لأنه لا عدة عليها ، وفي المطلقة بالقضاء ، فلا يمكن إرجاعها إلا بمراسيم جديدة إن صح هذا التعبير .

والقسم الثاني ، هو : الطلاق البائن الذي نتحدث عنه هنا ، وهو أن يطلقها طلاقاً بائناً لا يملك فيه رجعتها إلا بموافقتها ، فإن تم ذلك بينهما في العدة رجعا دون حاجة إلى تجديد النكاح . وإن تمت العدة فلا بد من تجديد النكاح ، ويكون ذلك فيما إذا صرح بأنه طلقها طلاقاً بائناً ، ويجعل بعض الفقهاء من أقسامه طلاق الخيار .

والطلاق الذي يكون بيدها — بشرط في العقد — وطلاق الفداء ، ومن خرجت بالإبلاء والظهار على خلاف بينهم في بعضها ، وعلى هذه الصورة من الطلاق البائن ترد الأقوال المختلفة التي ذكرها المؤلف في أول هذا الفصل .

قال القطب رحمه الله في (شرح النيل) وهذه الأقوال كلها — أي الأقوال

من يقول : هي تطليقة بائنة وهي تطليقة واحدة لا يراجعها في عدة ولا في غيرها حتى يستأنف النكاح ، وهو المأخوذ به عندنا ، ومنهم من يقول : له أن يراجعها في العدة بإذنها ولا يراجعها بغير إذنها . ومنهم من يقول : له أن يراجعها في العدة بإذنها أو بغير إذنها وجعلها مثل غيرها من الطلاق ، وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً بائناً ثم تزوجها في العدة بنكاح جديد ، ثم طلقها من قبل أن يمسه - تطليقتين - فهما لازمتان له ، ولها جميع الصداق ، وقيل بأن لها نصف الصداق إذا طلقها من قبل أن يمسه ، فإن تزوجها بعد العدة ثم طلقها تطليقتين من قبل أن يمسه ، فلا يلزمه إلا تطليقة واحدة . ولها نصف صداقها ، وإذا طلق الرجل امرأته تطليقة واحدة أو اثنتين فله مراجعتها في العدة بإذنها وبغير إذنها : فإذا انقضت العدة فلا رجعة عليها ولا تحل له إلا بنكاح جديد ، فإن شاءت تزوجته وإن شاءت تزوجت غيره : وإن تزوجها بعد العدة ثم طلقها تطليقتين من قبل أن يمسه فلا يلزمه إلا تطليقة واحدة ، ولها نصف صداقها ، وإن تزوجها في العدة بنكاح جديد وصداق جديد ، فالنكاح جائز وهو يقوم مقام المراجعة ، فإن طلقها تطليقتين من قبل أن يمسه فهما لازمتان له ، وأما الصداق فلا صداق لها ، وليس لها ، إلا الصداق الأول ، وأما الصداق الآخر فليس لها فيه

---

التي ذكرها المؤلف - فيما إذا لم ينو الزوج شيئاً في ذلك، وإن نوى فله ما نوى وتصدقه المرأة ويحكم عليه بنيته ، وقيل : إن لم تصدقه وحاكت حكم عليه بأحد هذه الأقوال ، والواضح أن يدين إن لم تبين رية في ادعائه النوى . ولا إرث في شيء من هذه الأقوال بينهما إن مات أحدهما ، إلا على قول من يعطيه حق مراجعتها بلا إذنها : انتهى .

ولعل القارئ الكريم لاحظ أن النية إنما تطلب في الطلاق البائن الذي صدر من الزوج ، أما طلاق الخيار والشرط والقداء فلا تعتبر فيها النية إلا على تأويل بعيد ، ولعله لاحظ أيضاً أن المؤلف رحمه الله صرح بأن الخيار والمعمول به في مذهب أصحابنا أن الطلاق البائن لا تتم فيه الرجعة - لا في العدة ولا في غيرها - إلا بعقد جديد ومراسم جديدة كأنه نكاح جديد .

شيء ، وإذا طلق الرجل امرأته من قبل أن يمسيها فلا مراجعة عليها : لأنها لا عدة عليها ، فإن شاءت تزوجته وإن شاءت تزوجت غيره ، فإن راجعها على ذلك فلا تجوز مراجعتها . فإن مسيها كذلك فقد حرمت عليه ، وإذا طلق الرجل امرأته بتطليقة واحدة ثم راجعها واستشهد أنها عنده بتطليقة واحدة ثم مسيها فلا بأس بذلك ، ولا تحرم عليه امرأته ، وتفوته التطليقة في الحكم ( وهو قول أهل الحبل رحمهم الله ) وشدد غيرهم في ذلك .

وأما إن طلقها تطليقتين واستشهد أنها عنده بتطليقتين فلا تجوز مراجعته ، وله أن يستشهد على أنها عنده بتطليقة واحدة ما لم يمسيها ، فإن مسيها على ذلك فقد حرمت عليه وهو قول أهل الحبل ، وقد رخص غيرهم في ذلك .  
وقد روى عن أبي محمد ( وسيلان (٢) بن أبي صالح اليراسني ) رحمه

---

(٢) أبو محمد وسيلان عالم جليل من علماء القرن الرابع ، وعاش في الخامس ، ولذلك فقد ذكره الباروني في الطبقة التاسعة ، وحقه أن يذكر في الطبقة الثامنة مع أبيه ( فقد كان له ولدان وتلميذاً وزميلاً وصديقاً ) وهو غير أبي محمد وسيلان بن يعقوب الذي تعلم بعد الكبر فقد عاش شبابه برعى الغنم حتى مر به أحد العلماء فقال له : نعم الغنم التي ترعاها لحية ويئس اللحية التي ترعى الغنم ، فكانت هذه الكلمة نقطة تحول في حياته ..  
أما أبو صالح أبو بكر بن قاسم اليراسني والد أبي محمد فقد كان من أعلم علماء عصره ومن أقواهم في تحمل المسئولية والتبعات ، ولذلك فقد ألقوا بين يديه جميع شئونهم حتى سار فيهم مسيرة الإمام ، ولكن بغير بيعة .  
يفصل الخصومات ، ويحل المشاكل ، ويوقع العقوبات على من يستحقها ، وربما أقام بعض الحدود ، وكان شديداً في حدود الله لا يلين ولا يتساهل ، عاش أولاً في البادية ، ثم انتقل إلى جربة ، وكان مركز الحركة العلمية في الجنوب التونسي ، ومحور الرابطة بين إباضية ليبيا وإباضية الجزائر .  
أخذ العلم عن جملة من أفاضل علماء عصره لعل أشهرهم ابن ماطوس وابن زرقون وأخذ عنه العلم وعدد لا يحصى منهم أبو محمد وسيلان بن صالح ابنه وأبو مخلف النفوس .

الله أنه لا يجوز التكاح في العدة لمن طلق واحدة أو اثنتين في مكان المراجعة ، وإذا ادعت المرأة على زوجها أنه قد طلقها ، وأنكر الزوج ذلك ثم قال الزوج للشهود : اشهدوا .

إن كان الأمر كما قالت فهي عنده على تطليقتين ، فلا يجوز مراجعتها ولا تجوز المراجعة على الإنكار حتى يقر بالطلاق ثم يراجع ، وكذلك في مراجعة الفداء إذا ادعى الزوج أنه قد فادها ، وأنكرت المرأة ذلك ، فقال الزوج للشهود : اشهدوا إن كان الأمر كما قالت أتى قد رددت لها مالها على المراجعة ، فلا يجوز ذلك حتى تقر المرأة بالفداء .

وإذا قالت المرأة لزوجها إنها قد انقضت عدتها ، ثم قالت بعد ذلك إنها لم تنقض عدتها ، فلا يراجعها ، وليتزوجها بنكاح جديد .

وذكر الشيخ رضى الله عنه أن الرجل إذا طلق امرأته ثم أراد مراجعتها فقالت قد انقضت عدتها فقد أبطلت صداقتها إذا قالت ذلك له قبل انقضاء عدتها ، ولا يحرم عليها الأزواج إلا إذا انقضت عدتها ، وأما إن راجعها ثم قالت بعد ذلك : إنها انقضت عدتها وهي لم تنقض إلا بعد المراجعة فقد أبطلت صداقتها وحرم عليها أزواج الدنيا ، وقد قيل : إن الأولى قد حرم عليها أزواج الدنيا ، وهذه قد حرم عليها أزواج الدنيا والآخرة . (رواه الشيخ رضى الله عنه عن أبي سهل رحمه الله) .

إلا ما قلناه في القول الآخر فإنه من غيره .

وإذا قالت المرأة إنها لم تنقض عدتها فراجعها زوجها ، ثم زعمت بعد ذلك أنها قد انقضت فلا يصدقها في ذلك ، ولا يأتئها في ذلك إلا أن تبين منها التوبة الصادقة فليعتزلها فيما بينه وبين الله ، ولا يؤاخذها على ذلك في الحكم ، وكذلك لو أن امرأة طلقها زوجها فقالت : إنها قد انقضت عدتها فتزوجت ، ثم ادعت بعد ذلك أنها لم تنقض عدتها فلا يصدقها الذى تزوجها فيما ادعت بعد إقرارها بانقضاء العدة إلا أن كانت ادعت ما يمكن من الغلط في عدتها إذا كانت ممن لا تحيض ، وإذا طلق الرجل امرأته

تطبيقه واحدة فلا تمكنه من نفسها حتى تعلم بالمراجعة ، فإن ادعى الزوج أنه قد راجعها ، فلا تصدقه في ذلك ، وكذلك لو أن رجلا حلف بطلاق امرأته ليفعلن كذا وكذا ، فلا تمكنه من نفسها حتى تعلم بالمراجعة فإن ادعى الزوج أنه قد راجعها فلا تصدقه في ذلك ، وكذلك لو أن رجلا حلف بطلاق امرأته ليفعلن كذا وكذا فلا تمكنه من نفسها حتى تعلم أنه قد فعله — أميناً كان أو غير أمين — فإن أمر الطلاق بيده ، وكذلك إن حلف بظهارها لا يفعل كذا وكذا فلا تمنعه من نفسها حتى تعلم أنه قد فعل ، ولها أن تصدقه إذا قال : إنه لم يفعل في الظاهر وفي الطلاق ، وأما إن حلف بظهارها لا تفعل المرأة كذا وكذا فلا يصدقها إذا قالت : إنها لم تفعل : ومنهم من يقول بأن يصدقها إذا كانت أمينة متولاة ، أما إن حلف بطلاقها أو بظهارها لتفعلن كذا وكذا ، فلا يقربها حتى يعلم أنها قد فعلت ولا يصدقها إذا قالت فعلت — أمينة كانت أو غير أمينة — وكذلك إن حلف لغيرها — لرجل معروف — بطلاقها أو بظهارها ليفعلن ذلك الرجل كذا وكذا ، ولا يفعل فلا يقربها الزوج ولا تمكنه من نفسها ولا يولان أمرهما إلى ذلك الرجل ، ولا يصدقانه إذا قال : إنه قد فعل أو لم يفعل ، وقد قيل بالرخصة أن يصدقاه إذا قال إنه قد فعل أو لم يفعل ، ولكنه إذا تغيب عنهما فلا يتماسا لئلا يفعل ذلك من قبل مسيئهما ولا يعرفان به ، فيكون مسيئهما بعد وقوع الطلاق ، وإذا كان لرجل امرأتان أو ثلاثة أو أربعة ، فطلقهن تطبيقه واحدة أو اثنتين وقد جمعهن في الطلاق ، فله أن يجمعهن في المراجعة وإن جمعهن في الطلاق وفرقهن في المراجعة فلا بأس بذلك ، وأما إن فرقهن في الطلاق فلا يجمعهن في المراجعة ، فليراجع كل واحدة منهما على حدة ، وإذا كان لرجل امرأتان أو ثلاثة فطلق واحدة منهن ثم لم يسم آيتين طلق ، فإنه يحق لكل واحدة منهن تطبيقه واحدة ، ويعتقد في نيته إذا أراد أن يطلقها بأنه إنما يطلقها إن لم تكن هي التي طلق أولاً ثم يراجعهن بعد ذلك متفرقات وإذا كان بين الرجل وبين امرأته كلام فظن أنه قد وقع الطلاق عليه فاستشهد أنها عنده بتطبيقين ثم علم بعد ذلك أن الذي كان بينهما من الكلام ليس بطلاق ، فلا تحرم عليه امرأته بذلك ، ولكنه قد فاتته تلك

التطليقة في الحكم وكانت عنده امرأته على تطليقتين في الحكم ، ولا يلزمه  
فبا بينه وبين الله ، وإذا طلق الرجل امرأته تطليقة واحدة فاستشهد على أنها  
عنده بائنتين ولم يسم تطليقتين ، فلا تجوز مراجعته حتى يستشهد على أنها  
عنده بتطليقتين ، وإن استشهد على أنها عنده بائنتين فمسا على ذلك فقد  
حرمت عليه ، والله أعلم .

## باب في الإحصان (١)

وإذا تزوج الحر الأمة فإنه يحصنها ولا تحصنه ، وكذلك الحرة إذا تزوجت العبد ، فإنها تحصنه ولا يحصنها ، ولا يحصن الطفل البالغة ، وكذلك المجنون لا يحصن العاقلة ، وكذلك البالغ العاقل إذا تزوج الطفلة أو المحنونة

(١) قال القطب رحمه الله في ( شرح النيل ) : الإحصان هو كون الإنسان العاقل البالغ الذي يتأني منه أو فيه الوطاء ذا زوج بعقد صحيح . انتهى . وقد اختلف الفقهاء متى يعتبر كل من الزوجين محصناً فذهب جمع منهم إلى أنه إذا تم العقد ، ووقعت الخلوة ، وأمکن المس بينهما ، اعتبرهما محصنين ولو لم يقع بينهما المس بالفعل ، وهذا قول جابر وصححه القطب وذهب جمع من فقهاء الأمة إلى أنه لا يعتبر الإحصان إلا بعد المس ، ولو كان المس بين الزوجين بصورة لا تجوز ، كالمس في الحيض أو النفاس أو في إحرام أو اعتكاف .

ويعلل الفريق الأول بأن المس كان ممكناً لهما لو شاء ، وبأن مجرد اعتبار أحدهما الآخر زوجاً خاصاً به ، له وحده الحق في الاستمتاع به دون غيره ، يثير في نفسه الغيرة ويجعله هذا الشعور — بخصوصية الحق — لا يقدم على هتك سر غيره ، ولا على التعرض لحق الآخرين ، ويرفعه عن أن يمكن نفسه ، وهو حق خاص ممن لا يملك ذلك الحق ، فالزوج يشعر بهذا الارتفاع فلا ينحط إلى المطاردة ، ولا يستجيب للإغراء ، وكذلك الزوجة تشعر بهذا الارتفاع وتعلم أن مسها حق لرجل واحد هو زوجها ، وأن الرجل الذي يدعوها للفاحشة أو تغريه عليها هو حق لامرأة أخرى ، ليست هي على كل حال .

وهذه المعاني كافية لايجاد معنى الحصانة فيهما .

أما الفريق الثاني فيقول إن المتزوج الذي لم يقع منه المس الفعلي هو في الواقع عذب ، أو كالعذب ، لم تترتو منه الغرائز الفطرية الظمأى حتى =

فلا تحصنه ، ولا تحصن الكتابية المسلم إذا تزوجها ، ويحصنها المسلم ، ويحصن العبد الأمة و تحصنه ، وكذلك المشرك إذا تزوج المشركة يحصنها و تحصنه ولا يحصن العين المرأة إذا تزوجها . وكذلك المستأصل لا يحصنها . وأما المفتول والخصى والمجبوب فإنهم يحصنونها و تحصنهم وفي الخصى غير ذلك ، ولا يحصن الرجل الرتقاء إذا تزوجها حتى تعالج نفسها ، وإذا تزوج الحر المرأة الحرة فقد أحصنها وأحصنته مسها أو لم يمسا ، ومنهم من يقول لا يحصنها ولا تحصنه حتى يمسا ، وإذا تزوج الرجل امرأة فات عنها أو طلقها فهي بعد ذلك محصنة ، ومنهم من يقول : إذا مات عنها أو طلقها فلا تكون بعد ذلك محصنة ، وكذلك الزوج إذا طلق امرأته أو ماتت عنه فهو بعد ذلك محصن . ومنهم من يقول : إذا ماتت عنه أو طلقها فلا يكون بعد ذلك محصناً . وأما إن طلقها طلاقاً مملك فيه الرجعة ، فإنه يحصنها و تحصنه ما دامت في العدة ، فإذا انقضت العدة فعلى ما ذكرنا من الاختلاف ، وإذا تزوج المشرك المشركة ثم أسلم وأسلمت فقد أحصنها وأحصنته مسها في الإسلام أو لم يمسا ، وقيل بأن لا يحصنها ولا تحصنه حتى يمسا في الإسلام ، وكذلك العبد إذا تزوج الأمة ثم أعتق وأعتقت فقد أحصنها وأحصنته ، مسها بعد العتق أو لم يمسا ، وقيل بأن لا يحصنها ولا تحصنه حتى يمسا بعد العتق لأن إحصان العبيد والأحرار مختلف وحدودهم مختلفة ، فلذلك لا يحصنها

---

=بعد العقد - على الأسلوب الظاهر المشروع . وما دامت غرائزه لم تذق بعد ما يرويهما من الطريق النظيف المشروع ، فلا يمكن أن يحاسب على الحصانة ، لا سيما إذا علما أن الفرق بين الاعتبارين ، فرق خطير ترتب عليه عملية قتل ، فلا أقل من أن يعتبر عدم المس الفعلي مبرراً يدرأ به حد الرجم لينفذ حد الجلد .

(النكاح)

ولا تحصنه إذا أعتقا حتى يمسا بعد العتق ، وكذلك إحسان المشرك والمشاركة  
وأما المسلم إذا تزوج الكتائية ثم أسلمت فلا تحصنه حتى يمسا بعد إسلامها ،  
وكذلك الحر إذا تزوج الأمة ثم أعتقت فلا تحصنه حتى يمسا بعد عتقها ،  
وكذلك الحرة إذا تزوجت العبد ثم أعتق فلا يحصنها حتى يمسا بعد عتقه  
ولذا تزوج الرجل امرأة ثم ارتدا عن الإسلام جميعاً ، ثم رجعا إليه جميعاً ، فقد  
أحصنها وأحصنته ، مسا بعد إسلامها أو لم يمسا ، والله أعلم .

## باب في اللعان (١)

وإذا تزوج الرجل المسلم المرأة المسلمة ثم رماها بالزنى ، فإنه يلاعنها ،  
وأما إن رمته بالزنى جلدت الحد ولا يلاعنها ، وإذا تزوج الرجل امرأة  
ثم لاعنها ، فإذا هي ذات محرم منه ، أو ذات بعل فليجلد الحد ثمانين جلدة  
إن لم تصدقه المرأة فيما رماها به من الزنى ، وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً  
واحداً ثم رماها بالزنى فإنه يلاعنها ما دامت في العدة ، فإذا انقضت العدة  
فلا ملاعنة بينهما ، وقد قيل في بعض الكتب عن ابن عباس رضى الله عنه  
أنه يلاعنها إذا طلقها في العدة ، ولا بعد العدة (٢) ، وأما إن طلقها طلاقاً  
بائناً ثم رماها بالزنى جلد الحد ثمانين جلدة ، ولا يلاعنها في العدة ولا بعدها  
بعد الطلاق التام ، وكذلك إن طلقها ثلاثاً ثم رماها بالزنى بعد ذلك جلد الحد  
ولا ملاعنة بينهما ، وكذلك إن خرجت عنه بالتحريم ثم رماها بالزنى بعد  
ذلك جلد الحد ولا يلاعنها بعد ذلك وإذا تزوج الرجل أمة أو كناية (٣)

- (١) قال القطب في شرح ( النيل ) اللعان : هو يمين الزوج على زوجته  
بزنى ، أو بنى نسب ، ويمين الزوجة على تكذيبه .  
(٢) رجح القطب رحمه الله عكس هذا القول : أنه لا يصح له أن  
يلاعنها بعد أن يطلقها ، لأن الطلاق رجوع منه عن رميها بالزنى ، وعبارته :  
قلت بل إذا رماها قبله فلا لعان بعده ، لأنه قد رجع من حكم اللعان  
إذا طلقها ، فإن تطليقه إياها بمنزلة تكذيب نفسه .  
(٣) قال أستاذنا باكلى حفظه الله في تعاليقه على ( النيل ) :

أربع من النساء لا ملاعنة لهن :

- ١ - النصرانية تحت المسلم .
- ٢ - اليهودية تحت المسلم .
- ٣ - الحرة تحت المملوك .
- ٤ - المملوكة تحت الح .

ثم رماها بالزنى بعد ذلك جلد أربعين جلدة ولا يلاعنها ويفرق بينهما ، وكذلك العبد إذا تزوج الحرة أو الأمة ثم رماها بالزنى جلد أربعين جلدة ويفرق بينهما ولا يلاعنها ، وإذا تزوج الرجل طفلة أو مجنونة (٤) ثم رماها بالزنى <sup>تأنيب</sup> جلد أربعين جلدة ولا يلاعنها ولا يفرق بينهما ، وإذا لاعن الرجل امرأته ثم مات أحدهما قبل تمام اللعان ورثه الباقي منهما ، وقيل في بعض الكتب : لا يرثه . وإذا تزوج الرجل امرأة ثم رماها بالزنى فلاعنها ثم رجع عن قوله بعد اللعان جلد الحد ثمانين جلدة ، ولا يجتمعان أبداً : وإذا رماها بالزنى ثم رجع عن قوله من قبل أن يلاعنها جلد الحد ويفرق بينهما . ومنهم من يقول : لا يفرق بينهما إن رجع عن قوله قبل اللعان ، وإن شهد على المرأة أربعة بالزنى أحدهم زوجها لاعنها زوجها ، وجلد الحد الثلاثة الآخرون ، ومنهم من يقول : الزوج أجوزهم شهادة ، وترجم المرأة ولا يلاعنها زوجها ، وإذا لاعن الرجل امرأته (٥) وهي حامل ألزم الولد له إذا أتت به من بعد ستة أشهر ، وإن أتت به من قبل انسلاخ ستة أشهر

(٤) الطفلة والمجنونة غير مكلفين ، فلا ملاعنة عليهما ، ولا يقام عليهما الحد .

(٥) اللعان لا يكون إلا بتهمة الزوج لزوجته بالزنى الصريح ، أو بنى الحمل أو الولد الصريح ، فلو اتهمها بمقدمات الجماع ، كالقبلة والعناق ؛ بل وبوجودهما معاً على فراش واحد لم يلزم من ذلك اللعان .

وفي نفي الولد إذا تطرق إلى النفي أى شك أو احتمال أن يكون منه لم يقع اللعان ، فلو أمكنه رفع الأمر إلى الحاكم وهي حامل فأمر الرفع حتى وضعت ، لا يحق له أن يرفع بعد ذلك ، ولا يحل له أن يقصد لعانها في نفي الولد والجنين إلا إن وطئها ثم استبرأها بحيضة أو أكثر ، ثم رآها تزنى أو وطئها بعد أن وضعت الحمل الذي قبل الحمل المنفى ، وطال ما بين الوضعين بحيث لا يكون الولد الثاني على بقية الحمل الأول .

ولا يقصد اللعان لنفي الحمل للعزل ، ولا لمشابهة ، ولا لكونه وطئها =

فلا يلزمه ، وإذا لاعن الرجل امرأته وهي حامل فلا تزوج حتى تضع حملها وتعتد بعد ذلك ثلاثة قروء ، وكذلك إن خرجت عنه بالتحريم فلا تزوج حتى تضع حملها وتعتد بعد ذلك ثلاثة قروء ، وكذلك إن ارتد عنها زوجها وهي حامل فلا تزوج حتى تضع حملها وتعتد بعد ذلك ثلاثة قروء ، وكذلك إن تزوجها فإذا هي ذات محرم منه ، وهي حامل فلا تزوج حتى تضع حملها وتعتد ثلاثة قروء ، وقيل غير ذلك ، والله أعلم وبالله التوفيق .

---

بين الفخذين ، ولا لكونه وطئها ولم ينزل . فإن هذه الشكوك كلها لا تصل إلى درجة ينتفى معها الاحتمال أن يكون الولد منه .

لأن الحليّة يمكن أن تتسرب مع العزل إلى المحل ، وكذلك من خارج المحل ، كما أنها يمكن أن تبقى في جهاز التناسل حية حتى تجد فرصتها ، وهذه الاحتمالات أو الشكوك وإن كانت ضعيفة إلا أنها تكفي لدرء اللعان ، انتهى عن القطب بتصرف وزيادة تعليل .

## باب فيما يحل المرأة لزوجها إذا طلقها ثلاث تطليقات

وإذا طلق الرجل امرأته ثلاث تطليقات (١) فلا تحل له من بعد حتى

(١) يدخل في هذا العموم أنواع من الاعتبارات ، ولتلخيص الموضوع وتيسيره يمكن أن نعتبر لهذا النوع من الطلاق ثلاث صور هي المبادرة إلى الذهن ، وهي :

الصورة الأولى : أن يطلق الرجل امرأته بمحض إرادته ثم يراجعها في خلال العدة ، أو يراجعها بعد العدة بعقد جديد أ فتبقي معه فترة ما ثم يطلقها مرة أخرى ، لكنه يندم على طلاقها فيراجعها في العدة أو يراجعها بعد العدة بعقد جديد ، فتمكث معه ما شاء الله ، ثم يطلقها طلاقاً ثالثاً ، هذه هي الصورة الواضحة لهذا النوع من الطلاق ، والأمة مجمعة على أنها لا تحل له بعد هذا الطلاق حتى تزوج زوجاً صحيحاً كاملاً ، فإن كتب لها فراق زوجها الثاني جاز أن تعود للأول ، هذه صورة لا نقاش فيها ولا جدال بين فقهاء الأمة ، وهو ما دلت عليه الآية الكريمة بالنص .

الصورة الثانية : ما كان فيها بعض التطليقات ، ليست صادرة من الزوج بمحض إرادته ، وذلك كطلاق القضاء : وطلاق الشروط ، وطلاق القضاء ، فقد اختلف الفقهاء هل تحسب هذه التطليقات من الثلاث أم لا تحسب ؟ الجمهور أنها تحسب .

الصورة الثالثة : ما إذا طلقها ثلاث تطليقات بإرادته المحضة ، ولكنه بالعدد وليس بالفعل ، بأن قال : هي طالق ثلاثاً أو ما يشبه هذا اللفظ ، والجمهور يعتبره ثلاثاً . وبعضهم يرى أنه يرجع إلى نيته ، ومع ذلك فقد تآثرت حوله مناقشات لها حظ من النظر ، أحببت أن أذكر هنا بعضها .

قال أستاذنا باكلي في تعليقه على ( النيل ) ما يلي :

أما في مرات متكررة كما قال الله فنعم ، وأما مرة واحدة ففيه خلاف ، الجمهور على أنه نافذ ، لكن ذهب كثير من أئمة الحديث المحققين ، كالشوكاني =

تنكح زوجاً غيره ، نكاحاً لا تدليس فيه (٢) فيدوق عسيلتها وتلوق عسيلته ، فإذا مات عنها أو طلقها فإن الأول يتزوجها ، فإن تزوجها الأول كانت عنده بثلاث تطليقات ، فإن طلقها الأول واحدة أو اثنتين فتزوجت زوجاً

---

= ونور الدين السالمى ، وابن تيمية ، وابن القيم ، إلى أن الطلاق ثلاثاً بلفظ واحد ( مرة ) لا يعتبر إلا تطليقة واحدة ، لأن الله يقول : ( الطلاق مرتان ) أى مرة بعد مرة فالمرّة فعل لا قول ، والقول لا يكفى عن الفعل ، وما كان مرة بعد مرة لم يملك المكلف إيقاع مراته كلها واحدة .

على أن الصحابة كانوا مجمعين على ألا يقع بالثلاث مجتمعة ، إلا واحدة من أول الإسلام إلى ثلاث سنين من خلافة عمر ، وإن هذا الإجماع لم ينقضه إجماع بعده ، وعليه فالذى أوقع الطلاق مرة واحدة بلفظ الثلاث لا يعد عليه سوى تطليقة واحدة ، ولكل من الشوكاني وابن تيمية ( مؤلف خاص فى المسألة ، فليرجع إليهما من أراد مزيد تفصيل . انتهى .

وقال الإمام نور الدين السالمى فى جوهر النظام :

وقد تكون بدعة فى النطق	وهو طلاق بخلاف الحق
وهى أمور عدها لا يحصر	أشياخنا لبعضها قد ذكروا
من ذلك أنت طالق ثلاثاً	فإنها تطلق حين عانا
تطلق بالثلاث عند الأكثر	وقيل بل واحدة فى النظر
لأنما الثلاث إيقاع علم	ثلاث مرات بفعل لا الكلم
فالقول لا ينوب عن أفعال	كالضرب لا يكون بالمقال
فذكره الثلاث فى الإنشاء	عندهم يكون كالهباء
وهكذا قد جاء عن ثقات	من قال : أنت طالق مرات
وبعضهم يرده للنية	واحدة إذا خلا من نية

وأحسبني سمعت فى درس من دروس التفسير المسجلة لأستاذنا الإمام بيوض إبراهيم : عدم اعتبار الطلاق الثلاث باللفظ ، ووصف ذلك بأنه لعب =

غيره فمات عنها ، أو طلقها فتزوجها الأول كانت عنده على ما بقي من الطلاق الأول ، ولا يهدم الزوج التولية الواحدة ، ولا الاثنتين ولا يهدم إلا الثلاثة ، ومنهم من يقول بأن يهدم الزوج الطلقة الواحدة والاثنتين والثلاثة وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً ثم تزوجت زوجاً غيره ، فمات عنها أو طلقها من قبل أن يمسيها فلا يتزوجها الأول بذلك حتى تنكح زوجاً غيره ، وكذلك إن مسيها الزوج الآخر فيما دون الفرج فمات عنها أو طلقها فالله أعلم (٣) .

---

= بكتاب الله وأكد أنه طلقة واحدة ولا يحضرنى الآن اندرس ، وقد أكون أخطأت الفهم وخلاصة القول أن بعض العلماء المعاصرين يميلون إلى اعتبار الطلاق الثلاث باللفظ طلاقاً واحداً ونهاية ما يقال في هذا : أنه ما دام كان يعتبر الطلقة واحدة في العهد الأول للإسلام وإن إيقاعه ثلاثاً إنما جاء في عهد عمر ردعاً وتأديباً للناس ، وإن الخلاف فيه لا يزال قائماً حتى الآن . فإنه يسوغ لواضعي قوانين الأحوال الشخصية اليوم ، وللذين يتعاطون الفتوى للناس لا سيما إذا اتضح لهم أن الدوافع إليه إنما هو غضب ، وعدم تبصر وعدم نية مصممة أن يعتبروه طلقة واحدة مع العلم أن مخالفة الجمهور وما استقر عليه العمل لعدة قرون ليس بالأمر الهين .

(٢) التدليس هو : الغرور ، والخداع ، ويقصد المؤلف أن يكون النكاح كاملاً مستوفياً لجميع شروطه وأركانه ، وأن يتم فيه المس الفعلي بينهما ، بحيث تأخذ أعضاؤهما وضعهما للقاء الغريزي ، بحيث تنبعث فيهما المتعة الفطرية للقاء الغريزي .

(٣) حديث الباب ينص أنها لا تحل له إلا بالوطء الكامل وهو أن يدوق عسليةً وتذوق عسليةً فإما كان أقل من هذا لا يحلها ، وهذا مراد أبي زكرياء أيضاً ، كما شرحه القطب رحمه الله ، وقوله فالله أعلم يقصد بها أنها لا تحل كالمسألة التي قبلها ، والله أعلم ، وليس مقصوده التوقف كما قد تشعر به العبارة .

وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً فتزوجها غيره ليحلها له فلا يجوز ذلك للزوج ولا للمرأة ولا للشهود ولا للولي إن علموا بذلك ، ولا يخلها ذلك للزوج الأول ، وإن تاب الزوج الآخر ، فقيل : إن توبته في طلاقها ، وقال بعضهم توبته في حبسها دون طلاقها ، وقد قيل : إن الرجل إذا تزوج المرأة ليحلها لمن طلقها ثلاثاً فهو ملعون بذلك ، والمرأة ملعونة إن تعمدت ذلك ، فإن تزوجها الأول على ذلك فلا يؤكل معروفهما ، وإن ينكر عليها فعلهما ولا يفرق بينهما (٤) ، وإذا افتدت المرأة من زوجها ثلاث مرات ، فلا يراجعها بعد ذلك ولا يتزوجها حتى تنكح زوجاً غيره ، فإن راجعها أو تزوجها ولم تنكح زوجاً غيره فلا يشهد لهما على ذلك ولا يؤكل معروفهما ولا تجوز معاشرتهما ويهجران هجراً شديداً ، ولا يفرق بينهما (٥) والفداء هو تطليقة واحدة ، وهو المأخوذ به عندنا ، وقد قيل : إنه ليس بتطليقة ولا يجوز الفداء إلا في وقت يجوز فيه الطلاق لمن كان يراه طلاقاً ، وإذا

---

(٤) لا يفرق بينهما لوجود خلاف في المسألة فإن أبا حنيفة يرى أنها تحل بذلك للأول ، ويرى آخرون وجوب التفريق .

قال القطب في ( شرح النيل ) :

وفي التاج يفرق بينهما وبين محلها ومن أحلت له ، ويصدقها كل منهما إن دخل بها ، ولا يجوز للمحلل أن يقيم معها إن مسها ، وإلا تاب وجدد العقد . وكذلك قال ابن الحاجب بالتفريق ، ولكن ولو لم يمس ، وعباراته يفرق بينهما قبل البناء وبعده بتطليقة بائنة ، ولها المسمى إذا أصابها على الأصح . انتهى .

ولعل أعدل الأقوال في الموضوع هو : ما ذهب إليه المصنف .

(٥) يفرق بينهما أيضاً للخلاف ، وقد تقدم أن جابراً لا يرى الفداء طلاقاً ، فمن كان على رأى جابر لا يعتد بترجيحات الفداء سواء تجاوزت وحدها ثلاثاً أو كانت مكملات للتطليقات .

حرجت المرأة من زوجها بالإيلاء ثلاث مرات فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره .

وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً فتزوجت زوجاً غيره فتواري بها الزوج عن الشهود ، ثم تصادقا على الوطء بينهما ، ثم مات عنها أو طلقها جاز لأول تزويجها إذا تصادقا على الوطء ، وإن اختلفا عليه ولم يتصادقا فلا يتزوجها الأول ، وقد قيل بأنه إذا تواري بها الزوج الآخر ثم أقرت المرأة بالوطء ، جاز للأول تزويجها .

وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً ثم تزوجت طفلاً أو مجنوناً ثم مات عنها فلا يتزوجها الأول حتى تنكح زوجاً غيره ، وكذلك إن تزوجت العنين أو المستأصل فمات عنها أو طلقها فلا يتزوجها الأول حتى تنكح زوجاً غيره ، وأما إن تزوجت الخصى أو المفتول ، أو المحجوب ، فمات عنها أو طلقها جاز للأول أن يتزوجها إذا مسها الزوج الآخر ، وقد قيل في الخصى غير ذلك وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً فتزوجت زوجاً غيره فمساها نهاراً في رمضان وهما حاضران مقيمان ، أو مسها في اعتكافه أو في إحرامه بحجة أو بعمره ، أو في إحرامهما جميعاً أو مسها في حيض أو نفاس فمات عنها أو طلقها فلا يتزوجها الأول حتى تنكح زوجاً غيره ، وكذلك إن مسها في فيها أو في دبرها فقد حرمت عليه ولا يتزوجها الأول حتى تنكح زوجاً غيره ، وكذلك إن مسها مسياً محرماً عليه ، وذلك لو أنه ظاهر منها أو آلى منها بطلاقها فمساها من قبل أن يكفر عن إيلائه أو عن ظهاره فقد حرمت عليه ، ولا يتزوجها الأول حتى تنكح زوجاً غيره ، وإذا طلق الحر أو العبد الأمة تطليقتين فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، وكذلك إن اشترها فلا يتسراها حتى تنكح زوجاً غيره ،

وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً فلا يتزوجها لعبدته حتى تنكح زوجاً غيره ، وكذلك إن طلق على عبده ثلاثاً فلا يتزوجها لنفسه حتى تنكح زوجاً غيره ، ومنهم من يرخص ، وكذلك في التي قبلها ، وأما إن طلقها على عبده ثلاثاً فلا بأس أن يتزوجها لعبدته الآخر وإذا طلق المسلم الكتابية ثلاثاً فتزوجها

كتابي فمات عنها أو طلقها فلا يتزوجها الأول حتى تنكح زوجاً غيره ، وإذا طلق الرجل امرأته وهي حرة أو أمة فتزوجت عبداً فمات عنها أو طلقها فلا يتزوجها الأول حتى تنكح زوجاً غيره ، ومنهم من يرخص ، وإذا طلق الرجل امرأته وهي أمة تطليقتين ثم تسراها سيدها ، فلا يحلها ذلك لزوجها الأول لأن الله تبارك وتعالى قال : ( حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ )

والسيد الذى تسرى ليس بزواج إلا ما روى عن الإمام عبد الوهاب رضى الله عنه فيما كان يفعل (٦) فى الأمة التى تزوجها لعبده ، ثم يطلق عنه

---

(٦) عبارة المؤلف توهم أن الإمام عبد الوهاب كان يقف موقف المحلل من عبده فيتسرى أمته ليحللها له .

وهذا موقف ينزه عنه الإمام عبد الوهاب ، وكل ما فى الموضوع أن الإمام عبد الوهاب كان يرى وهو ممن يحق لهم أن يروا — أن السيد إذا تسرى أمته فإنه يحلها للزوج الأول من حيث أن السيد تتوفر فيه كامل شروط الزوج ثم إن المس وذوق العسلية قد وقع .

قال القطب رحمه الله : « لأنه كالزوج فى إباحة الفرج وفى أنه يحرم فى التسرى ما يحرم فى التزويج بالنسب أو بالرضاع ، ولأنه يلزم الاستبراء كالأمة . انتهى .

ولست أريد هنا أن أقارن بين الأقوال ، فإن موضوع العبيد قد انتهى والحمد لله ، وإنما أريد أن أنبئ عن الإمام العظيم ما قد يتقدح فى ذهن القارئ من أن يصف الإمام بذلك الموقف المخزى ، أو أن يكون ذلك عادة له يتعاقب مع عبده على الأمة ، وإذا صدق الرواة فيما نقلوا عنه فتكون واقعة حال فى أمة تسراها الإمام ثم اعترضا فلما طلب العبد الزواج بها رأى الإمام ألا مانع من ذلك ، لأن التسرى كالزواج ، بل ربما أن الآثار التى تركها التجربة التى يمر بها كل من المطلق والمطلقة بتسرى السيد ، للأمة ، تكون أعظم مفعولا فى نفسيهما من الزواج العادى . وأكثر إصلاً لها ، وأدعى إلى إدامة الوفاق بينهما .

إذا سافر ، قيل : إن المعنى في فعله ذلك ما ذكرنا بأن يحللها لعبده بذلك التسرى ، قاله أبو محمد وإذا طلق الرجل المشرك امرأته في شركه طلاقاً يقطع العصمة في الإسلام حتى لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، ثم أسلما فلا يتزوجها في الإسلام حتى تنكح زوجاً غيره ، وكذلك إن طلق في الشرك طلاقاً يحرمها عليه فيما دان به في شركه . حتى تنكح زوجاً غيره ثم أسلما ، فلا يتزوجها في الإسلام حتى تنكح زوجاً غيره ، والله أعلم .

### باب في منعة (١) المطلقة

وإذا طلق الرجل زوجته من قبل أن يمسه فلا منعة لما إن أصدقها ، وإن لم يصدقها فالها المنعة وإن طلقها من بعد ما مسها فالها المنعة فرض لما وإذا طلق الرجل امرأته تطليقة أو تطليقتين فلا تدرك عليه منعتها بالطلاق حتى تنقضى عدتها ، فإن مات عنها أو ماتت عنه من قبل انقضاء عدتها

(١) اختلف الفقهاء اختلافاً كبيراً في من هي المطلقة التي تستحق المنعة ، وما هو المقدار الذي تقدر به المنعة : فعمها بعضهم على جميع المطلقات بدون استثناء ، حتى على التي فرض لها ولم يدخل بها ، وقالوا: إن لم تستحقها عن طريق الوجوب ، فهي تستحقها عن طريق الاستحباب ، لأن الحكمة من المنعة هي تطيب خاطر المطلقة ، ومعالجة الجرح المؤلم الذي يتركه الطلاق في نفسها ، وهذا الألم أو الجرح يلحق حتى التي لم يدخل بها ربما يكون في بعض الأحيان أكثر أثراً في نفسها من المدخول بها ، وقد يضر بسمعتها ويؤثر على مستقبل حياتها ، ورأى المذهب هو ما جرى عليه المؤلف رحمه الله ، أما عن المقدار ، فأغلب أقوالهم تنبئ على ملاحظاتهم للحياة في عصورهم وبيئاتهم ، وذلك هو ما أراد المولى تبارك وتعالى في عدم تحديد المنعة .

فقد متع عبد الرحمن بن عوف مطلقته بأمة سوداء .

ومتع جابر بن زيد بخمسين درهماً .

ومتع التابعين بشوبين .

ومتع الحسن بن علي جارية بعشرة آلاف درهم ، فقالت : « متاع قليل من حبيب مفارق » . ورغم ما يدل عليه موقف الحسن من أصالة الكرم في ابن بنت الرسول صلى الله عليه وسلم حيث دفع لها منعة أحسب أنها كانت أكثر من ثمنها أو ثمن أية أمة إلا أن هذا العطاء الجزيل لم يطيب خاطرها في مفارقتها لها ، ولا شك أننا نحن مع تلك الأمة في عواطفها ونقدر =

فلا متعة لها وكذلك إن خرجت عنه بالتحريم أو راجعها من قبل انقضاء العدة فلا متعة لها ، وأما إن طلقها تطليقة بائنة أو طلقها ثلاثاً فالمتعة لها من يوم طلقها انقضت عدتها أو لم تنقض ، وإن مات أو ماتت من قبل انقضاء العدة فلا يبطل ذلك متعتها ، وإذا افتدت المرأة من زوجها فلا متعة لها اشترطها أو لم تشرطها عليه ، ومنهم من يقول : إن اشترطها عليه عند الفداء فهي لها ، وإذا بانث المرأة من زوجها بالايلاء فلها المتعة ، ومنهم من يقول لا متعة لها ، وإذا لاعن الرجل امرأته فلا متعة لها ، ومنهم من يقول : لها المتعة ، وإذا طلق الرجل امرأته فعليه متعتها بالمعروف على الموسع قدره

=معها أن أموال الدنيا كلها لا تملأ الفراغ الذي يتركه الحسن في قلبها وعواطفها .  
إلا أن صورة الموقف في جملته يبين لها مقدار الجرح الذي يتركه الطلاق في نفس المرأة وأن أى مبلغ من الإحسان إليها عند الفراق لا يعوضها ما فقدت ، ولا يضمده إحساسها بالألم واللوعة والأسى .

فإذا انتقلت من هذه الصورة الكريمة التي شرعها الله تبارك وتعالى لمعاملة الزوج لزوجته إذا استحال بينهما استمرار العشرة إلى الصورة القذرة المؤلمة التي يرتكبها الناس مكابدة ومكراً وإيذاء لزوجاتهم ، إذا كتب بينهم الفراق يتضح لك مدى الظلم الذي يمارسه المطلق الباغى ، وألوان التعسف البشعة التي يمارسها مما يجر المرأة إلى أن تحتاط للكيد بالكيد ، وللظلم بالظلم وللغجور بالفجور ، مما كانت نتيجة اليوم مآسٍ مؤلمة تطرح على المحاكم يجد فيها القضاء — مع حرصه على معالجة المواقف الشاذة بالحكمة — حرجاً وغناً وابتعاداً عن سبيل الله .

(٢) المطلقة طلاقاً رجعيّاً تعتبر في عصمة الزوج ما دامت في العدة ، ولو توفي أحدهما على هذه الحال لورثه الثاني ، ولهذا فلا يحق لها أن تأخذ المتعة إلا بعد انقضاء العدة وتمام الطلاق .

وعلى المفتر قدره كما قال الله تعالى ، ومتعة الأمة دون متعة الحره ، ومتعة الكتابية دون متعة المسلمة ، ومتعة امرأة العبد دون متعة امرأة الحر ، على قدر مال سيده ، بنظر أهل العدل ، وإنما يجبر الزوج على المتعة على القيمة ، ولا يجبر على الثياب ، وإذا حالت الزوج المرأة من متعتها بعد طلاقها فلا يجزیه ذلك حتى يقوم ، ومنهم من يرخص ، وكذلك ما سواه مما يرجع إلى القيمة على هذا الاختلاف ، وإذا طلق الرجل امرأته تطليقة بائنة ثم مات من قبل أن يؤدي إليها متعتها فلا تدرك على الورثة إلا أن أحيها في حياة الزوج ، وكذلك إن ماتت المرأة من قبل أن تقبضها عن الزوج ، فلا يدركها ورثتها على الزوج إلا أن أحيها في حياتها ، وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً يملك فيه الرجعة وهو غنى ثم افتقر عند انقضاء العدة ، فعليه متعتها بالمعروف ، على قدر ماله عند انقضاء عدتها ، كان غنياً أو فقيراً ، ولا يلتفت إلى منزلته في المال يوم طلقها كان غنياً أو فقيراً إذا طلقها طلاقاً يملك فيه الرجعة ، وإذا طلق الرجل امرأته طلاقاً يملك فيه الرجعة ثم أعطاها متعتها من قبل انقضاء عدتها ، وتراضيا على ذلك فهو جائز إن رضی به الزوج ، وإذا تجرت به المرأة فرجحت فيه مالا كثيراً من قبل انقضاء عدتها ، أو وقع التحريم بينهما ، أو ماتت أو فادها من قبل انقضاء العدة ردت تلك المتعة وما رجحت فيها إلى الزوج أو إلى الورثة إذا مات وعليه عناؤها ، وإن أعطاها متعتها في العدة وهو غنى ثم افتقر عند انقضاء العدة ، ردت المرأة ما بين متعة الغنى ومتعة الفقير وكذلك إن أعطاها متعتها في العدة وهو فقير ثم استغنى عند انقضاء العدة زادها ما بين متعة الغنى ومتعة الفقير ، وأما إن طلقها طلاقاً بائناً أو طلقها ثلاثاً ثم لم تقبض منه متعتها إلى سنة أو سنتين فزادت منزلته في المال ونقصت فعليه متعتها على قدر ماله يوم طلقها ، زاد ماله بعد ذلك أو نقص ، وإذا طلقت الأمة تطليقة واحدة ثم باعها سيدها قبل انقضاء عدتها عند المشتري ، فالمتعة للمشتري دون البائع ، وإن اطلع المشتري

على عيب كان فيها قبل الشراء ردها على البائع وحبس المتعة ، وكذلك إن وهبها أو أعتقها في العدة ثم انقضت العدة فالمتعة للموهوب له أو المعتوقة وأما إن طلقها تطليقتين أو تطليقة بائنة ثم باعها أو وهبها أو أعتقها في العدة فالمتعة للسيد الأول ، وكذلك إن طلق السيد على عبده طلاقاً يملك فيه الرجعة فباعه في العدة ، ثم انقضت العدة عند المشتري فعليه المتعة ، وأما إن طلق عليه ثلاثاً ثم باعه في العدة فالمتعة على البائع دون المشتري . وكذلك إن وهبه أو أعتقه فالمتعة في ذلك كله على الأول ، والله أعلم وبالله التوفيق .

### باب في نفقة (١) المطلقة وبالله التوفيق

وإذا طلق الرجل امرأته تطليقة أو تطليقتين ، فعليه نفقة (٢) وكسوتها وسكنها ما دامت في عدتها : وإذا انتضت عدتها فلا نفقة لها ولا كسوة ولا سكن إلا متعة الطلاق .

(١) اتفق الفقهاء أنه يجب النفقة للمطلقة في حالتين :

الحالة الأولى : عندما يكون الطلاق رجعياً ، سواء كان طلاقاً أولى أو طلقة ثانية ما دامت المطلقة في العدة ، وذلك لأنها لا تزال معتبرة في عصمة الزوج أو تحت إرادة الزوج من حقه أن يردّها إليه في أية لحظة ولو بدون موافقتها . فحالة الزوجية لا تزال قائمة ، لا يمنع فيها إلا الجماع ، فتجب على الزوج النفقة والسكنى ، ويرتد الطلاق على المشهور . وينعقد الظهار ويلزم الإيلاء ولا يمنع إلا الاستمتاع بالوطء ومقدماته : وذهب أبو حنيفة إلى أن الوطء أيضاً يباح له استناداً إلى ظاهر قوله تعالى : ( **وَبِعَوْلْتِهِنَّ أَحَقُّ بِرِدِّهِنَّ** )

فاعتبر الزوج في حالة الطلاق الرجعي بعلاً ، ومن حق البعل أن يطأ زوجته متى شاء ، ويرى أن الوطء من أحكام العدة كالنفقة والميراث ، ولا يحرم عليه إلا عندما تنهى العدة فتبين المرأة ويقطع حقه في الإرجاع وحقها في النفقة والميراث .

الحالة الثانية : الحامل مهما كان نوع طلاقها ، والنفقة هما أوجبها الحمل الذي في بطنها والذي يشغلها عن الكسب لنفسها ، والذي يمتص قسماً من غذائها فيحوجها إلى مزيد من الغذاء ، ثم اختلفوا فيما بعد بالنسبة للحامل إذا كان طلاقها غير رجعي ، وبالنسبة للمطلقة ثلاثاً : هل تجب لها السكنى أيضاً مع النفقة ، وكذلك الكسوة أو ليس لها إلا النفقة محرمة من الكسوة =

وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً أو تطليقة بائنة فلا نفقة لها ولا كسوة ولا سكنى في العدة ولا بعدها إلا متعة طلاقها .

السكنى على عدد من الآراء، والخلاف موجود حتى داخل المذهب ، فقد قال أبو يعقوب الوارجلاني : أجمع أهل العلم أن المطلقة الحامل ولو طلقت ثلاثاً النفقة والسكنى ، وأما المطلقة ثلاثاً غير حامل فقال ابن عباد - وهو دائماً يميل إلى أقوال أهل المدينة - لها السكن فقط ، وقال الربيع لما النفقة والسكنى واحتج البرادى لوجوب النفقة بعموم قوله تعالى : ( لِيُسْنِفَنَّ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ) .

وكان عمر رضى الله عنه يرى أن لما السكنى ، فلما احتج عليه بعضهم بحديث فاطمة بنت قيس رد عليه : لاندع كتاب الله إلى قول امرأة لا ندرى أصدقت أم كذبت .

(٢) اختلف الفقهاء في تقدير نفقة المطلقة كما اختلفوا في نفقة الزوجة من قبل . وقد أورد القطب رحمه الله بعض المقادير التي بها النفقة في جبل نفوسة كما أورد ( السديكىشى ) بعض المقادير التي كانت تقدر بها في تجربة أحببت أن أذكرها ليقارن من شاء بين صور الحياة في فترتين من الزمن يفصل بينهما تسعة قرون ونيف : على الغنى أربع وبيات بوية ( أمسين ) في الشهر ، وعلى الأوسط والمعسر وبيتان ، وهي ضعف وية بوية . ( ايبناين ) ووية وثلاث وية ( يفرن ) وذلك بالوية القديمة ، وهي تسع الوية المستعملة ، وهي أربع وعشرون مداً .

فعلى الغنى عشرة أمداد وثلاثا مد . ونصف قرن زيتاً مع كل وية إذا رخص . وإذا غلا فنصفه مع كل وبيتين ، وذلك تضييق . والأولى ما قيل أن على الأوسط ربع صاع من الحب لكل يوم ومتأتماً ، وفي وقت البر - بر - ووقت النرة ذرة ، وإن كانت ممن يأكل البر أبداً فلها ودرهمان أو ثلاثة لكل شهر إداماً ودهناً . .

وقال أبو عبدالله ( السديكىشى ) أنه وجد أن الفقير يفرض عليه في النفقة الكاملة صاعان يعنى بكيل (جربة) من الشعير والقمح الثمن منه فح =

وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً أو تطليقة بائنة وهي حامل فعليه نفقتها حتى تضع حملها ، وليس لها كسوة ولا سكن لحملها ، وليس لها عليه إلا النفقة ومتعة طلاقها ، وإن مات من قبل أن تضع حملها فلا نفقة لها على ورثته حتى تضع حملها ، ونفقتها يومئذ في مالها ، فإن لم يكن لها مال فعلى أوليائها نفقتها إن طلبت إليهم ذلك ، فإن ولدت بعد ذلك كانت نفقتها على ولدها من يوم ولده ، ولا يرد عنه أولياؤها ما مضى مما أنفقوا ، وإذا بانت المرأة من زوجها بطلاق أو خلع أو إيلاء أو تحريم أو لعان وهي حامل فعليه نفقتها حتى تضع حملها ، وليس لها كسوة ولا سكن إلا أن تكون أرادت الثقلة إلى بلدها ، وهي بعيدة عن بلد الزوج الذي بانت منه ، حبسها حتى تضع حملها ومنعها من الرحيل إلى بلدها حتى تضع ولده إن شاء ، فإن حبسها عن المسير إلى بلدها فلها عليه السكنى ، ولا كسوة لها إلا ما ذكرنا من متعة الطلاق ، وإذا بانت الحرة من تحت العبد وهي حامل فلا نفقة لها عليه ، وفي بعض الكتب لها النفقة حتى تضع حملها ، فإن عتق العبد فلها عليه حتى تضع حملها ؛ وإذا بانت الأمة من تحت الحر أو العبد وهي حامل فلا نفقة لها ؛ وفي بعض الكتب : لها النفقة فإن عتقت الأمة فعلى الزوج نفقتها حتى تضع حملها إن كان حراً ؛ وإن كان عبداً فلا نفقة لها ، وإن أعتقت ثم أعتق العبد فعليه نفقتها حتى تضع حملها ؛ وإذا بانت الأمة من تحت الحر وهي حامل ثم أعتق ذلك الحمل الذي في بطنها ولم تعتق أمه فلا نفقة لها ، وإن وهب سيد الأمة حملها ثم أعتقه الموهوب له فلا نفقة لها على الموهوب له الذي أهلكه ؛ وأما إن وهب سيد الأمة حملها ثم أعتق سيد الأمة أمته ولم يعتق صاحب الحمل حمله فعليه نفقتها حتى تضع حملها ، وليس على الزوج الذي طلق ولا سيد الأمة الذي أعتق نفقتها ؛ وإذا أعتق الرجل سريره وهي حامل منه فعليه نفقتها حتى تضع حملها ؛ وكذلك لو أن رجلاً اشترى أمة فإذا هي حرة وهي حامل منه أو استحقت من يده أو علم بانفساخ شرائه ،

---

= أو ذرة والباقي شعير في كل شهر مع نصف صاع مع ثلثي درهم لحماً أو سمكاً . انتهى بتصرف .

وهو مما لا يميزه العلماء فعليه نفقتها حتى تضع حملها ، وإذا سافر الرجل عن امرأته فطلقتها في سفره ذلك ولم تعلم المرأة بطلاقه فكأنت تنفق من ماله وتكسو منه تظن أنه زوجها فأقامت على ذلك زمناً طويلاً ، ثم قدم من سفره بعد ذلك فليس على المرأة غرم ما أكلت من ماله قبل علمها بالطلاق (٣) وكذلك الأمة إذا أعتقها في سفره فأكلت من ماله زمناً كثيراً ثم قدم فليس عليها غرم ما أكلت من ماله قبل علمها بالعتق ، وعليه عناؤها وإن مات في سفره ولم تعلم المرأة بموته حتى أكلت من ماله شيئاً كثيراً وهي تظن أنه زوجها فعليها غرم ما أكلت منه بعد موته إن لم تعلم ، وكذلك الأمة إذا دبرها سيدها إلى موته أول مرة ، ثم مات في سفره فعلى الأمة غرم ما أكلت من ماله من يوم وقع العتق عليها ، ولها عناؤها على ورثته وإذا وضعت المرأة حملها فأبّت أن ترضع ولدها للزوج فليس عليها ذلك إن كرهت إلا أن كان ذلك الولد لا يقبل من غيرها ، فعليه إرضاعه وتجبر على ذلك حتى ترضع (٤) وكذلك إن بانّت من زوجها مثل ذلك واختلنا في غير

---

(٣) كل ما استهلكته المرأة مما يجوز لها أن تستهلكه أو أذن لها فيه فيما بين وقوع الطلاق ، وعلمها بالطلاق ماض ولا تردده عليه سواء كانت هذه الفترة طويلة في مكان بعيد ولم يخبرها وحاول أن يخبرها فلم يصل إليها الخبر ، أو كانت الفترة قصيرة .

وإذا أرسل إليها خبر الطلاق مع عدد غير كاف من الأمانة أو غير كاف من أهل الجملة فهي كمن لم يصلها الخبر إذا لم تصدقهم أما إذا اعتقدت صدقهم فيما بينها وبين نفسها فعليها أن ترد إليه كل ما استهلكته منذ بلغها الخبر وصدقته إلى حضوره فيما بينها وبين الله ، ولم لم يثبتته القاضي أو الحاكم . أما ما استهلكته وهي مطلقة بعد وفاته فعليها رده جميعاً ولو لم تعلم بالطلاق ، لأن ذلك المال ليس له ، وإنما هو مال الورثة ولا حق لها على الورثة .

(٤) يظهر أن قضية الرضاعة أصبحت لا تكون مشكلة ، =

الأم إذا لم يقبل الولد الرضاع إلا منها ، فذهب من يقول لا تجبر على إرضاعه ومنهم من يقول تجبر عليه إن لم يقبل من غيرها وإذا طلبت المرضعة أجره رضاعها بانت من زوجها أو لم تبني منه ، فلها ذلك ويعطى لما أجرتها ونفقة ولدها حتى يفصل من الرضاع ، وإذا طلبت المرأة إلى الزوج أن ترضع ولدها وأبى الزوج على ذلك وأراد أن يسترضعه غيرها فليس له ذلك ، ويؤخذ على رد الولد إلى أمه ، وكذلك إن جاوز الرضاع فأرادت الأم أن ينفقه الزوج عندها ، وأبى الزوج على ذلك فعليه ذلك ، ويؤخذ به ، ولا يفرق بين الولد وأمّه في صغره ، فأما الذكر فحتى يقدر على لباس ثيابه أو غسل يديه ، وأما الأنثى فحتى تنكح ولو بلغت (٥) وقد روى عن أبي معروف (٦)

---

= امتناع الأم أو غير الأم عن الإرضاع لا يشكل أى خطر على حياة الطفل ، فقد استطاع العلم في هذا العصر أن يحضر للطفل غذاء يقوم مقام لبن الأم ، فإذا امتنعت فلا داعى لإجبارها ، بل إن من العادات السيئة التي نجمت في المجتمع حديثاً إعراض الأمهات عن إرضاع أبنائهن بدعوى المحافظة على الصحة والحمال ، أو أى شيء آخر كالأحداث وراء العمل والتسكع بين المجتمعات والنوادي بدعوى خدمة المرأة وتحريرها ودعوتها إلى المحافظة على حقوقها .

(٥) موضوع الحضانة من أكثر المواضيع تشعباً وقد اشتهر فيه الخلاف والنقاش بين فقهاء الأمة ، ولا بن القيم فيه حديث طويل قيم يجدر بالقارئ أن يرجع إليه ، وقد أطال القطب رحمه الله في شرح ( النيل ) وعرض أكثر الأقوال في تحديد النفقة وفي تحديد الأجرة ، وفيمن أولى بالحضانة ، وفي ترتيب درجاتهم في استحقاق الحضانة وهل الحضانة حق للحاضن أو للمحضون ، أولهما : أو هي حق لله عليهما لا خيار لهما فيه ، ويبدو أن رأى الجمهور هو ما ذهب إليه المؤلف ، وأنه إذا استوت درجة الحاضنين فالأنثى أولى إذا كانت متفرغة أو شبه متفرغة ، ويظهر أن كل الآراء متفقة أن أولى الناس بالحضانة هي الأم ، إذا كانت ، متفرغة ، وكان المحضون في سنواته الأولى وبعد هذه الدرجة يبدأ الخلاف سواء بالنسبة للحاضن أو لسن الحاضن . =

رضى الله عنه أن ابنة أخيه تزوجت أمها فأراد أبو معروف أن يفرق بينها وبين أمها فنهه أبو منصور (٧) فعزم على ذلك أبو معروف فقال له أبو منصور لتتركها عند أمها أو لأقنع بك كفاراً كانوا ها هنا ، إلا إن كانت الأم ممن يستراب في خيانة عيش ولدها ، وظهر منها ذلك ، أو كانت من أهل

---

(٦) أبو معروف جواد بن ويدران عالم جليل من علماء القرن الثالث الهجري ، ذكره الباروني في الطبقة السادسة وقد كانت مدينة شروس في عهده مزدهرة بالعلم والدين ، وكانت مدرسته بها مرجعاً لطلاب العلم ومشجعاً لعشاق الثقافة الإسلامية ، بل كانت بمنزلة معاهد التعليم العالي يعود إليها طلاب العلم من كل مكان لاستكمال دراستهم وتصحيح ما أخذوه . تولى الحكم على الجبل ، فسار فيه سيرة العدول ، وكان مجتهداً مستقل النظر في الفروع الفقهية وقد اختلف مع أبي منصور في موضوع الحضانة الذي ذكره المؤلف ، ورأى أبي معروف هو رأى الجمهور ، وذلك أن الأم إذا تزوجت سقط حقها في حضانة الولد ، ولكن أبا منصور نظراً لولايته العامة لا بد أن يكون عرف بطريقته الخاصة في هذه القضية أن حضانة الأم لهذا الطفل بالذات ، ولو كانت متزوجة أفضل له ، فاستعمل السلطة المخولة له باعتباره ولي أمر المسلمين ، وحكم بإبقاء الطفل مع أمه رغم اعتراض أبي معروف .

(٧) أبو منصور إلياس عالم جليل من علماء القرن الثالث الهجري ذكره الباروني في الطبقة السادسة ، تولى الحكم على ليبيا للدولة الرستمية ، فكان مثلاً رائعاً مما يجب أن يكون عليه الحاكم المسلم تواضعاً وتوقيراً يكاد يبلغ الذلة للمواطنين الأتقياء ، وعزة تكاد تبلغ العنف والقسوة على العصاة ؛ وقصته السابقة مع أبي معروف تكني شاهداً على قوته . وقد اتفق المؤرخون جميعاً على شدة تقديرهم لموقفه العظيم من أموال ابن طولون في المعركة المعروفة التي جرت بينهما بتحدى ابن طولون ، له ثم انهزامه أمامه شر هزيمة . ويعتبر أبو منصور من أعظم من تولى من الحكم للدولة الرستمية .

الريية فلا تترك ابنتها إن خيف عليها أن تعلمها من فجورها أو تحنون عيش ولدها ويردون عند وارثهم إن علم منهم صلاحهم وإذا وهب رجل لرجل عبداً صغيراً مرضعاً فعلى أمه إرضاعه إن لم يقبل من غيرها ، ويؤخذ الواهب على ذلك أو البائع وإن كان يقبل عن غيرها فلا ، وأما الصغار من الحيوان إذا وهبه صاحبه أو باعه فلا يدرك عليه أن يسترضعه لأمه حتى يفعل مثل بنى آدم ، لأنه مما يذبح ويؤكل ، وليس بنو آدم كذلك ، والله أعلم وأحكم .

## باب في العدة (١)

وعدة النساء على أربعة أوجه : عدة المطلقة إذا كانت ممن تحيض  
ثلاثة قروء وإن كانت ممن لا تحيض ثلاثة أشهر . وعدة الحامل إذا طلقت  
أجلها أن تضع حملها . والمتوفى عنها زوجها فعدها أربعة أشهر وعشراً ،

---

(١) بين القطب رحمه الله في ( شرح النيل ) السلوك الذي ينبغي لكل  
معتدة فقال :

تزين الرجعية لزوجها . ولا تخرج من بيتها إلا لما لا بد منه . ولا تخرج  
البائن ولا تزين بكحل أو سواك أو خضاب إلا لعذر . ولا يغير ذلك .  
ولا تؤاكله ولا تشاربه ولا يتداخلان إلا بإذنه . ولا تزين المتوفى عنها  
كذلك . ولا تخرج إلا لما لا بد منه ما لم تم العدة . وتلبس الثوب الأسود .  
لأنه علامة للحزن . وقيل لا يجوز لها ولا الأذن وهو ما لونه فوق الحمرة  
ودون السواد — إن وجدت سواه . ولا تلبس خاتماً ولا سواراً أو خلخالاً  
ولو نحاساً . ولا تدخل حماماً ولا تظلي جسدها بالنورة . ولا تطيب ولا تبخر  
بالبطيب . ولا تمشط بدهن مطيب ولا بخناء . ولا يكتم ولا بما يختم في  
رأسها — كبيرة أو صغيرة . حرة أو أمة ، مسلمة أو مشركة — إذا توفى  
زوجها الماوحده وتجبر على ذلك . ولزوجة المفقود إذا حكم بموته أن تزين  
كما لما قبل لأن موته لم يتحقق . وقيل : لا وقيل يجوز للمشركة . ولا بأس  
بذلك للمطلقة رجعيّاً أو بائناً خلافاً للخفية وبعض الشافعية وبعض المالكية  
في البائن لأن زوجها هو المحامي لنفسه بخلاف الميت فلا محامى له عن نسبه  
وحرمة في زوجته ، فمنعت زوجته عن ذلك . انتهى .

وقال بعد قليل : ولا يحل للمرأة ترك الزينة حزناً على ميت غير زوجها  
إلا لثلاث ليال كما في الحديث ، وفيه دليل أنه لا يجوز لها ترك الزينة  
حزناً للطلاق ونحوه في رواية يجوز لها ذلك لموت أبيها « سبعة أيام » وعلى غير  
أبيها ثلاثة ، لكن الحديث بهذه الرواية مرسل أو معضل . انتهى .

ولا تزوج حتى تغرب الشمس من اليوم الآخر من أربعة أشهر وعشرا وإن مات عنها زوجها وهي حامل فعدتها آخر الأجلين ، فإن وضعت حملها فيما دون أربعة أشهر وعشراً فلا تزوج حتى تكمله ، وإن انقضت أربعة أشهر وعشراً من قبل أن تضع حملها فلا تزوج حتى تضع حملها . وإن وضعت واحداً وبقى الآخر في بطنها فلا تزوج حتى تضع حملها : وعدة الأمة إذا مات عنها زوجها شهران وخمسة أيام ، وإن طلقت فحيضتان إن كانت ممن تحيض . لأن الحيضة لا تنقسم ، وإن كانت ممن لا تحيض فشهرا ونصف : وعدة الكتابية على الثلث من عدة المسلمة ، فإن طلقت فعدتها حيضة واحدة إن كانت ممن تحيض أو شهر واحد إن كانت ممن لا تحيض ، وإن مات عنها زوجها فثلث أربعة أشهر وعشراً ولا يقسم اليوم الآخر ، ولا تنكح حتى تكمله . وأما الحامل فتحى تضع حملها : كانت كتابية أو مسلمة : أو كانت حرة أو أمة فلا تزوج حتى تضع حملها ، وكذلك طلاق الكتابية على الثلث من طلاق المسلمة تطليقة واحدة ، ومنهم من يقول : طلاقها ثلاثا مثل المسلمة وعدتها ثلاث قروء إن كانت ممن تحيض ، أو ثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض . وإن مات عنها زوجها فأربعة أشهر وعشراً مثل المسلمة وأما الحامل إذا طلقت فقد بينا أمرها .

وأما دية الكتابية فثلث دية المسلمة ، وطلاق الحرة ثلاث تطليقات كانت تحت الحر أو العبد ، وطلاق الأمة تطليقتان ، سواء كانت تحت الحر أو العبد ، لأن قول أصحابنا رحمهم الله في ذلك الطلاق للنساء والعدة عليهن ، وقول غيرهم : الطلاق للرجال (٢) والعدة على النساء ، وعلى قوهم : إن الحر لا تبين من تحته الأمة ولا الحرة إلا بثلاث تطليقات ، والعبد تبين من تحته بتطليقتين كأنه أمة أو حرة ، وأما المولية فقد أتينا على شرحها

---

(٢) رجح أستاذنا (باكلى) هذا القول (الطلاق بالرجال ، والعدة على النساء) والموضوع كله أصبح لا أهمية له بعد إلغاء الرق ، فلا مشكلة ولا حاجة إلى ترجيح فيما يتعلق بالعبيد والإماء .

في صدر الكتاب ، وأما إذا مات عن الأمة زوجها ثم أعتقت فيما دون شهرين وخمسة أيام فلتكمل أربعة أشهر وعشراً فتنقل إلى عدة الحرة ، وتبنى على ما مضى من عدتها قبل عتقها ، وإن أعتقت بعد شهرين وخمسة أيام ، فليس عليها انتقال ، وإذا طلق الرجل امرأته تطليقة غير بائنة فحاضت حيضة أو حيضتين ، إن كانت ممن تحيض أو شهراً أو شهرين إن كانت ممن لا تحيض ، ثم مات عنها زوجها قبل انقضاء عدتها فلتنتقل إلى عدة المتوفى عنها زوجها ولا تبنى على ما مضى من العدة الأولى ؛ وتستأنف عدة المتوفى عنها زوجها من يوم مات عنها زوجها ، كانت حرة أو أمة أو كناية إلا ما ذكرنا في قول من يرى أن طلاق الكناية تطليقة واحدة ؛ فلا تنتقل إلى عدة المتوفى عنها زوجها لأنها قد بانت منه قبل موته .

وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً أو تطليقة بائنة ثم مات عنها في عدتها ، فليس عليها الانتقال من عدة المطلقة إلى عدة المتوفى عنها زوجها ؛ حرة أو أمة أو مسلمة أو كناية ، فليس الانتقال من عدة إلى عدة بعد بينوتها عن زوجها .

وإذا طلقت الأمة تطليقة بائنة أو غير بائنة ثم أعتقت في عدتها فعليها الانتقال إلى عدة الحرة ، وتبنى ما مضى من العدة الأولى ، وسواء في ذلك كانت طفلة أو بالغة أو كانت ممن تحيض أو ممن لا تحيض وأما الطفلة إذا طلقت ثم بلغت في عدتها فلتعتد ثلاثة قروء ولا تبنى على ما مضى من عدتها ، ولتستأنف من يوم بلوغها ثلاثة قروء ، وكذلك البالغة إذا كانت ممن تحيض ثم طلقت ثم أيست من المحيض في عدتها فلتعتد ثلاثة أشهر من يوم إياسها ، ولا تبنى على ما مضى من العدة الأولى قبل إياسها إذا حاضت قبل الإياس حيضة أو حيضتين ، وسواء في ذلك كانت الطفلة حرة أو أمة إذا بلغت في عدتها استأنفت عدة الأقراء من يوم بلوغها ، فإن كانت حرة استأنفت ثلاثة قروء من يوم بلوغها ، وإن كانت أمة استأنفت حيضتين ، وإذا طلقت الطفلة وهي أمة تطليقة واحدة فعدتها شهر ونصف ، وذلك خمسة وأربعون يوماً ، وإن أعتقت فيما دونها أكملت ثلاثة أشهر ، وجز

لها أن تبني على ما مضى من العدة الأولى ، فإن بلغت قبل انسلاخ ثلاثة أشهر فلتستأنف من يوم بلوغها ثلاثة قروء ، ولا تبني على ما مضى من العدة الأولى فإن مات عنها زوجها فيما دون ثلاثة قروء فلتستأنف أربعة أشهر وعشرًا من يوم موته ، فإن ظهر في بطنها ولد من يوم انسلاخها فلتنظر به آخر الأجلين ، وأما الإياس ستون سنة ، ومنهم من يقول خمسون سنة . ومنهم من يقول تسعون سنة ، والمأخوذ به ستون سنة ، وهو مما يجوز فيه قول أهل الحمله ، وإذا طلقت المرأة وهي ممن تحيض فاعتدت ثلاثة أشهر ، ولم تكمل فيها ثلاثة قروء فظنت أن عدة الشهور تجزيها ثم تزوجت فلا يجوز تزويجها فإن مسها على ذلك ، فقد حرمت عليه ، وإذا جاوزت المرأة ستين سنة ، ثم رأت دمًا كما كانت تراه قبل ذلك ، فلا تترك بذلك صلاة ولا صومًا ، وإن طلقت فاعتدت بعد طلاقها ثلاثة قروء ، وكانت يأتيها الدم على مثل أوقاتها قبل إياسها ، وذلك فيما دون ثلاثة أشهر : ثم تزوجت فلا يجوز تزويجها ، وإن مسها على ذلك فقد حرمت عليه ، لأن الذي تراه من الدم بعد إياسها ليس بحيض ، وإذا طلقت المرأة ومات عنها زوجها فتربصت عن النكاح حتى انقضت عدتها أو زادت على ذلك ولم تعقد العدة بنيتها ، فقد قيل : إنها لا تزوج حتى تعقد العدة بنيتها بعد ذلك : لأن العدة فرض لازم عليها تعتده وتقصد به بنيتها ، وقد قيل بالرخصة - أن تزوج إذا انقضت العدة اعتقدتها أو لم تعتقدها - لأن العدة هي قطع الشبهة وانتصاف الرحم ، وإذا طلقت المرأة وهي ممن تحيض فتربصت تسعة وعشرين يومًا ، وزعمت أنه قد انقضت عدتها فإنها تصدق في ذلك ولا تصدق فيما دون تسعة وعشرين يومًا ، وهذا على قول من يرى الإقراء هو الحيض ومن كان يرى أن الإقراء هو الطهر فلا تصدق إلا في تسعة وثلاثين يومًا فما فوقها لأن ذلك أدنا أوقاتها ، وإذا قالت المرأة إنها حائض فالقول قولها ، وإذا قالت إنها طاهر فالقول قولها ، وإذا قالت له : إنها قد سقطت صدقت ، وكان القول قولها .

وإذا طلقت المرأة طليقة أو تطليقتين فتربصت سنة أو ستينين أو أكثر

من ذلك فمات زوجها فرعمت أنها لم تنقض عدتها ورثته في الحكم إذا كان الطلاق غير بائن ، وكذلك إن ماتت المرأة ورثها الزوج في الحكم إلا إن قالت المرأة في حياتها ، إنها قد انقضت عدتها ولا ينبغي لمن يتحرج إذا طلق امرأته وهي ممن تحيض ثم مات بعد انسلاخ تسعة وعشرين يوماً أن يأخذ ميراثها لأنه لا يدرى انقضت عدتها أو لم تنقض إلا إن كان أمراً يبنياً ،

وقد روى عن أبي يوسف مجدول (٣) بن أبي حسان رحمه الله أنه طلق امرأته ، فماتت بعد سنتين ، فأخذ ميراثه منها ، فلم يحمد له ذلك ، وإذا طلقت المرأة في حيضها فلا تحسب تلك الحيضة التي طلقت فيها من عدتها ، وإذا طلقت المرأة فاعتدت ثلاثة قروء ثم رأت الطهر من الحيضة الثالثة فلا تحل

---

(٣) أبو يوسف ( مجدول ) كان كأهل عصره جميعاً ، يعتقد أن الجنين قد يبقى في بطن أمه لعدة سنين ، وقد اختلفت آراء الفقهاء في هذا الموضوع اختلافاً كبيراً يرى بعضهم أن أطول مدة يمكن أن يبقى الجنين في بطن أمه سنة واحدة ، وقال بعضهم سنتان وثلاث سنين ، وخمس وغير محدد ، والقول المعمول به في المذهب سنتان ، فماتت المرأة تدعى أنها حامل فهي في العدة حسب التحديدات السابقة ، فلما توفيت مطلقة أبي يوسف وهي تدعى أنها حامل منه أخذ منها ميراثه ، فلم يحمد له المشايخ موقفه هذا ، وكانوا يحبون منه أن يتزوه عنه ،

هذا ما يتعلق بموضوع أبي يوسف .

أما فيما يتعلق ببقاء الجنين في بطن أمه أكثر من مدة الحمل ، فقد أثبت الطب اليوم بوسائله العلمية أن ذلك مستحيل ، ومن السهل اليوم أن تعرض مدعية الحمل بعد مدته على الطب الشرعي ، فيقرر ما إذا كانت حاملاً أو غير حامل . بل ربما كان من الأفضل أن تعرض نفسها بمجرد الطلاق أو خلال العدة حتى يؤكد الطب المبني على العلم ؛ هل هي حامل أو غير حامل؟ حتى تنتفي كل الشكوك والشبه ، وعرض المرأة نفسها على الطب الشرعي بتقطع جميع الشبه والشكوك والمشاكل .

للأزواج حتى تغتسل من حيضتها ، وإن راجعها الزوج من قبل أن تغتسل  
فله ذلك ، وإن مات أحدهما من قبل أن تغتسل وريثة الآخر ، وإن اغتسل بماء  
نجس أو تيممت إن لم تقدر على الغسل بتراب نجس أو تيممت بتراب طاهر ،  
وهي قادرة على الغسل ، فلا تحل بذلك للأزواج ولا تفوت زوجها مزاجتها  
بذلك ، وقد قيل : إنها ليست كالتى لم تغتسل : وأما إن ضيعت الغسل حتى  
خرج وقت الصلاة حلت للأزواج وفات الزوج الأول مراجعتها .  
وكذلك لو أن امرأة رأت الطهر من حيضتها فلا يجامعها زوجها حتى  
تغتسل فإن ضيعت الغسل حتى فاتها وقت الصلاة جاز لزوجها جماعها وجاز  
له أن يطلقها إذا فاتها وقت الصلاة ، وقد روى عن أبي صالح ياسين (٤)  
الدركلى رحمه الله أنه قال : اختلفت أنا وأهل الحبل فى ثلاث مسائل .  
إحداها : امرأة طلقها زوجها فحاضت حيضتين فاحتسبت الثالثة . وهى

---

(٤) أبو صالح ياسين ( الدرکلى ) عالم جليل من علماء القرن الثالث  
المهجري ، ذكره البارونى فى الطبقة السادسة ، أخذ العلم عن أبى خليل  
( الدرکلى ) وله أقوال فى الفروع الفقهية ، فيها كثير من التيسير على الناس ،  
منها : أن ما يتناثر على ثياب السقاة من الأبيار مما يكون حول الأبيار من  
أوحال لا تنجس الثياب ، وكان يقول لأصحاب الماشية إن مرابط الحديان  
والخرفان ، وبلبل الحدى يوم ولادته ، وما تحلبه المرأة فى الليلة المطيرة  
من الشاة الحديثة الولادة ، مع غيرها من الغنم ، والغبار الذى يتطاير من  
البيت النجس أثناء الكنس ، والماء الذى يتطاير من البئر أثناء غرف ماء  
السنة ، والسائل حوله ليس شئ من هذا ينجس ، وكذلك الطين المعجون  
بالماء النجس إذا جف يظهر ، وإن وضوء من يسلك فى مرائب الغنم فى  
ليلة المطر لا ينتقض .

وقد أورد له المؤلف فى هذا الكتاب تلك الأقوال التى صرح بأنه  
اختلف فيها مع علماء الحبل .  
ويظهر أنه يعتمد على قاعدة تغليب الحلال على الحرام ، والظاهر على  
النجس ، ما لم يثبت عكس ذلك بيقين .

مقاربة للإياس أن تتربص بعد ذلك تسعة أشهر ثم ثلاثة أشهر ثم تزوج  
فالتسعة أشهر لقطع شبهة الحمل ، والثلاثة الأخرى لعدة المؤيسة ثم تزوج  
إن شاءت ، وقال غيره في ذلك بالأ تزوج حتى تحيض الحيضة الثالثة  
أو تئس فتعتد ثلاثة أشهر ، ومنها المطلقة إذا حاضت ثلاث حيض فرأت  
الطهر من الحيضة الثالثة أن نفوت زوجها مراجعتها إذا فاظت الماء على رأسها ،  
وقال غيره بالأ نفوته حتى تجيز يديها من تحت قدميها ، ومنها الزوج  
إذا عسرت عليه نفقة امرأته أن يقال له أنفق أو طلق ، وقال غيره بأن  
يجبر على النفقة ولا يؤمر بالطلاق وإذا طلقت المرأة وهي حامل فولدت  
واحداً وبنى الآخر في بطنها جاز للزوج مراجعتها حتى تضع الآخر ، ومنهم  
من يقول لا يراجعها إذا وضعت الأول وأما التزويج فلا يجوز لها حتى تضع  
الآخر منهما وإذا طلقت المرأة وهي حامل فسقطت بعد ذلك علقه أو مضغة  
فقد بانن عن زوجها بذلك وفاتته مراجعتها وحلت للأزواج ، وفي بعض  
الكتب لا تحل للأزواج إلا إن أسقطت ما كان مصوراً ولا تحل بسقوط  
العلقة والمضغة ، والله أعلم ، وبالله التوفيق .

### باب في طلاق السنة (١)

قال الله تعالى : ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ  
لِعَدَّتِهِنَّ ) .

( سورة الطلاق آية ١ ) .

قيل يريد بذلك لظهرهن ، وإذا أراد الرجل أن يطلق امرأته فليعتزها

---

(١) قال أستاذنا ( باكلي ) في تعاليقه على ( النيل ) :

الطلاق ثلاثة أقسام :

طلاق ستة وهو : أن يطلقها طاهرة من غير جماع ، أو حاملا قد استبان  
حملها .

وطلاق بدعة ، وهو : أن يطلقها في حال الحيض ، أو في طهر قد  
جامعها فيه ، ولا يدرى أحملت أم لا .

وطلاق ثالث لا سنة فيه ولا بدعة ، وهو : طلاق الصغيرة والآيسة  
وغير المدخول بها . . انتهى .

قلت هذا بالنظر إلى طريقة إيقاع الطلاق ، ويرى بعض فقهاء الحنابلة  
والظاهرية أن الطلاق البدعي لا يقع لحديث ابن عمر ، ولقوله صلى الله عليه وسلم :  
« كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » .

فهذا الطلاق ليس عليه أمر المؤمنين ، فهو رد وقد استدلوا بعمومات  
آيات من القرآن الكريم وأحاديث كثيرة ، ولمذهبهم هذا حظ من النظر ،  
وقد جرى العمل عند أصحابنا وعند أكثر الأمة بخلافه ، فأمضوا الطلاق  
البدعي مع تأييم موقعه .

أما الطلاق نفسه فتعتوره الأحكام الخمسة :

يكون : محرماً ، ولو سلك فيه موقعه المسلك الصحيح ، وذلك إذا  
كان القصد منه إلحاق الأذى والضرر بالمرأة ، ومنه أن يطلقها بالشروط  
الصحيحة ، حتى إذا أوشكت أن تنتهي عدتها ، راجعها ، ثم يطلقها =

في طهرها حتى تحيض ثم تطهر من حيضها ، فإذا طهرت من حيضها فليطلقها واحدة وإذا أراد أن يطلقها تطليقة أخرى فليطلقها إذا اغتسلت من حيضها ، ثم إذا اغتسلت من حيضة أخرى طلقها تطليقة ثالثة ، ثم تحيض بعد ذلك حيضة واحدة : ثم تزوج إن شاءت ، ولا تحل للأول حتى تنكح زوجاً غيره ، وإن كانت من لا تحيض فليعتزلها شهراً فإذا دخلت في الشهر اثنان فليطلقها

---

كذلك حتى إذا أو شكت أن تنتهي عدتها راجعها ، ثم يطلقها ، كذلك ليطلق أمد حرمانها من الزواج ، وما يدخل في هذا المعنى من المكاييدات وقصد الإضرار .

ويكون الطلاق مكروهاً إذا كان لغير سبب مع استقامة الحال واستقرار الحياة الزوجية بل ولو كان فيه بعض أشياء مما يحتمل عادة لا سيما إذا كان هناك أطفال .

ويكون الطلاق واجباً إذا كان استمرار الحياة معه أمراً مستحيلاً ، ويسبب للأطفال ما يلحق بهم الضرر في حاضرهم أو مستقبلهم : فيجب حينئذ ، أن يقع الطلاق ، ويحسن أن يكون عن طريق حكيمين ، ومن أمثلة الطلاق الواجب الطلاق الذي يوقعه الولي عن المفقود ، وطلاق القاضي بسبب العجز عن التفقة أو ذلك من الأسباب .

وأما الطلاق المندوب ، فهو : طلاق غير العفيفة التي يثير مسلكها الشكوك ويبعث على الريبة ، ولكن لم يثبت عنها ما تدان به .

أما الطلاق المباح ، فهو : ما إذا كانت نفسه تعزف عنها ، ولا تقبل عليها ولا تنشط إلى الاستمتاع بها فهو أولاً لا تطيب نفسه أن يتحمل نفقاتها من غير أن يحصل الغرض باستمتاعها ، وهو ثانياً يخشى أن يدفعه العزوف عنها إلى التقصير في حقها نفسياً أو جسدياً ، فيؤخذ به ذلك إلى أن يلحقه الإنثم ، واللفقهاء في هذا الموضوع كلام ونقاش ، وليسوا متفقين على ما ذكرته ، ولكن هذا ما ذهب إليه بعضهم وظهر لى أنه صحيح ، وأن على المسلم وهو يفكر في الطلاق أن يعرف هذه الجوانب .

تطليقة ، فإذا أراد أن يطلقها فحرمى يطلقها إذا انسلخ ذلك الشهر ، ثم الأخرى إذا انسلخ الشهر الآخر ، فإذا انسلخ ذلك الشهر فلتزوج إن شاءت .  
رواه الشيخ رضى الله عنه عن أبي زكرياء عن أبي محمد الدرقي رحمه الله .

وقال بعضهم : إذا أراد أن يطلقها فليعتزلها في حيضها ، فإذا اغتسلت منها يطلقها إن شاء . وإن كانت ممن لا تحيض يطلقها في أول الشهر ، وقد قيل : إنها إذا اغتسلت من حيضها فليطلقها ولو مضى من طهرها أيام إن لم يمسه في ذلك الطهر . وكذلك إن كانت ممن لا تحيض أن يطلقها ولو مضى من الشهر أيام إن لم يمسه في ذلك الشهر . وقد قيل : لا يطلقها إلا في أول طهرها أو في أول الشهر إن كانت ممن لا تحيض ، وأما التي لم يمسه فليطلقها متى ما شاء إلا أنه لا يطلقها في حيضها . فإن شاء يطلقها في أول الشهر ، أو في آخره ، أو في أول طهرها أو في آخره ، إذا طلق الرجل امرأته في حيضها فقد قيل : إنه عصي ربه ، فإن تاب ، فليراجعها ، فإن أراد أن يطلقها فليطلقها إذا اغتسلت من حيضها ، وهو الذي روى عن عبدالله بن عمر أنه طلق امرأته في حيضها ، فسأل عمر رضى الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فأمره أن يراجعها ثم ليطلقها إن شاء بعد ذلك ، إذا اغتسلت من حيضها . ولا يطلق الرجل امرأته في حيض ولا نفاس ، وأما التزويج فله أن يتزوج في حيض وفي نفاس ، وكذلك المراجعة له أن يراجعها في حيض وفي نفاس ، وإذا طلق الرجل امرأته تطليقتين أو ثلاثا فلا يجوز ما فعل ، وما طلق فهو لازم له وقيل : إنه عصي ربه لأنه ما ليس بسنة فهو بدعة ، وإن لم يمسه فلا يلزمه العصيان إذا طلق ثلاثا أو اثنتين ، لأنه لا يملك من طلاقها إلا واحدة ، وإن طلق اثنين أو ثلاثة فلا تلزمه إلا واحدة ، وفي بعض الكتب إذا طلقها ثلاثا فقد لزمه ما طلق ، وإن طلق واحدة بعد واحدة بانت منه بالأولى ، ولا تلزمه الثانية والثالثة ، لأنه قد بانت منه بالأولى ، وإن تزوجها بعد ذلك كانت عنده بتطليقتين ، فإن طلقها اثنتين بانت منه بواحدة ، ثم إن تزوجها بعد ذلك كانت عنده بتطليقة واحدة ،

فإن طلقها بعد ذلك فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، وإذا أراد أن يطلق امرأته مسها أو لم يمساها - فليطلقها واحدة ، ولا يزيد على ذلك في ذلك الوقت حتى تحيض حيضة أخرى وتغتسل منها ، أو يدخل عليها شهر آخر إن كانت ممن لا تحيض ، فليطلقها من أول الشهر أو من أول طهرها ، وأما الحامل إذا أراد أن يطلقها فليطلقها متى شاء في أول الشهر أو في آخره وإذا غابت المرأة عن زوجها ، فلا يطلقها حتى يعلم أنها في وقت يجوز له فيه الطلاق لثلاثا يطلقها وهي حائض ، وأما الطفلة فليطلقها من أول الشهر ، ولا يجوز للمرأة أن تطلق نفسها في حيض ولا في نفاس إذا كان في يدها أمر طلاقها حين عقدة النكاح ولا في غيرها ، فإن طلقت نفسها في حيض أو في نفاس أو طلقت اثنتين أو ثلاثا فقد قيل : إنها قد عصت ربها ، وكذلك غير المرأة إذا أمره الزوج أن يطلق امرأته فلا يطلقها في حيض ولا في نفاس ، ولا يطلقها اثنتين أو ثلاثا ، والله أعلم .

## باب آخر من الطلاق

وإذا قال الرجل لامرأته كلما طلقتك فأنت طالق ثم طلقها وقعت عليها تطليقة أخرى ، وإن قال كلما وقع عليك طلاق فأنت طالق ثم طلقها وقعت عليها أخرى ، ثم أخرى فتطلق ثلاثا وإذا قال الرجل لامرأته كلما أكلت نصف رغيف فأنت طالق ، وإن أكلت رغيفاً فأنت طالق ، فأكلت رغيفاً طلقت ثلاثا ، وإذا قال الرجل لامرأته طلقتك نصف تطليقة وثلاث تطليقة وسدس تطليقة ، طلقت ثلاثا ، وإذا قال لها طلقتك نصف تطليقة وثلاثا وسدسا طلقت واحدة في الحكم ، ويسأل عن ما عناه في ثلث وسدس ، فإن عناه فيه طلاقاً فهو طلاق ، وإن لم يرد به طلاقاً فليس هو طلاقاً وإن قال لها طلقتك نصف تطليقة وثلاثا وربعا وخمسا وسدسا حسبت تلك التسميات كلها فإذا كملت تطليقة واحدة حسب ما بقي تطليقة أخرى ، فإن كملت الثانية فما بقي من كسر كان تطليقه أخرى له وكذلك إن قال لها طلقتك نصفاً وثلاثا وربعا وخمسا وسدسا حسبت تلك التسميات مثل التي قبلها ، وإذا قال الرجل لامرأته طلقتك نصبي تطليقة طلقة واحدة ، فإن قال لها طلقتك ثلاثة أنصاف تطليقة طلقت اثنتين ، وإن قال لها أربعة أنصاف تطليقة طلقت اثنتين ، وإن قال لها خمسة أنصاف تطليقة طلقت ثلاثاً وإن قال لها طلقتك نصبي تطليقتين طلقت تطليقتين ، وإن قال لها ثلاثة أنصاف تطليقتين ، طلقت ثلاثاً ، وإن قال الرجل لامرأته كلما طلعت الشمس وغربت فأنت طالق ، فإذا طلعت الشمس وغربت طلقت واحدة ، ثم إذا طلعت وغربت طلقت أخرى ، ثم إذا طلعت وغربت طلقت أخرى ، ومنهم من يقول ثلاثا ، وإذا قال الرجل لامرأته طلقتك كلا طلقت ثلاثا ، وإذا قال الرجل لامرأته طلقتك إن شاء الله أو إلا أن يشاء الله طلقت واحدة ، وإذا قال الرجل لامرأته طلقتك أكثر الطلاق طلقت اثنتين ، وإن قال طلقتك أصغر الطلاق أو أكبره أو أعظمه أو أفحشه أو أقبحه أو أحسنه طلقت واحدة ، والله أعلم وأحكم .

وإذا قال الرجل لامرأته : أنت طالق قبل موتي ، أو قبل موتك ، أو قبل موت فلان ولم يسم أجلاً طلقت من ساعتها ، وكذلك العبد إذا قال له سيده أنت حر قبل موتى ، أو قبل موتك ، أو قبل موت فلان ، ولم يسم أجلاً عتق من ساعته ، وإذا قال الرجل لامرأته : أنت طالق قبل موتى بشهر أو قبل موت فلان بشهر ، فلا يمسه بعد ذلك ، وإن مسها ثم عاش ، أو عاشت ، أو عاش فلان حتى جاوز الشهر فلا تحرم عليه إلا أنه لا يقدم على مسها لثلاثي يمسه بعد وقوع الطلاق عليها ، وإن لم يمسه حتى مضت أربعة أشهر ، فلا تبين منه بالإيلاء ، ومنهم من يقول : تبين منه بالإيلاء إذا مضت أربعة أشهر ولم يمسه ، ومنهم من يقول يجبر على طلاقها ولا يعطلها وقيل في بعض الكتب بأن تطلق من ساعتها وإن قال لها : أنت طالق قبل موتى بشهر فمات ورثته المرأة إن لم تنقض عدتها في ذلك الشهر الذي يلي موته ، فإن انقضت فيه عدتها فلا ترثه ، وإن ماتت المرأة ورثها الزوج إن عاش بعدها شهراً وإن ماتت قبل الشهر ورثها إن لم تكن في تلك المدة التي وقع عليها الطلاق قبل موتها ، وإن قال لها : أنت طالق قبل موتى بشهر ، وكان لم يمسه فمات فلا ترثه ، وإن ماتت ورثها إن عاش بعدها شهراً وإن ماتت ورثها إن عاش بعدها شهراً ، وإن مات قبل انسلاخ الشهر بعدها لم يرثها ، وكذلك إن قال لها أنت طالق ثلاثاً قبل موتك بشهر فماتت فلا يرثها ، وإن مات ورثته إن عاشت بعده شهراً ، وإن ماتت بعده فيمادون الشهر ولم ترثه ، وكذلك إن قال لها أنت طالق ثلاثاً قبل موت فلان بشهر فمات ورثته إن عاش فلان بعده أكثر من شهر ، وإن مات فلان فيما دون الشهر بعد موت الزوج لم ترثه ، وكذلك إن ماتت المرأة ورثها الزوج ، وإن مات فلان وقع الطلاق على المرأة ، ومنهم من يقول بأن ترث المرأة زوجها إذا قال لها : أنت طالق قبل موتى بشهر ، أو يكون ذلك طلاق الضرر وترثه المرأة ، وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق إن كلمت فلانا وفلاناً ، فكلمتهم جميعاً طلقت ثلاثاً ، وإن كلمت واحداً منهم طلقت واحدة ، وإن كلمت اثنين طلقت اثنين ، وإذا قال الرجل لامرأته إن كلمت فلانا أو فلانا

أو فلانا فأنت طالق فكلمتهم جميعاً طلقت واحدة ، وإن كلمت واحداً منهم طلقت واحدة .

رواه الشيخ رضى الله عنه عن أبي سهل عن أبي يحيى الدرني رحمهما الله .

وإذا كان للرجل ثلاث نسوة فقال : إن كلمت فلاناً فامرأتى فلانة طالق وفلانة ، ثم كلمه طلتن جميعاً ، وإن قال إن كلمت فلانا فامرأتى فلانة أو فلانة أو فلانة طالق . ثم كلمه طلقت إحداهن وليختر أيهن شاء فيوقع عليها الطلاق قبل أن يفعل . وإن وقع عليها بعد الفعل فلا بأس بذلك .  
رواه الشيخ رضى الله عنه عن أبي سهل عن أبي يحيى الدرني رحمهما الله .

وإذا قال الرجل لامرأته : إن طلقتك فأنت طالق ، ثم طلقها وقعت عليها تطليقة أخرى . فإن لم يطلقها فلا تطلق . وإذا قال لها إن لم أطلقك فأنت طالق . ثم لم يطلقها حتى مضت أربعة أشهر بانت منه بالإبلاء وإذا قال لها : كلما لم اطلقك فأنت طالق من ساعتها ثلاثاً ، وإذا قال الرجل لامرأته : إن كان في بطنك غلام فأنت طالق واحداً ، وإن كان في بطنك جارية فأنت طالق اثنتين . فولدت غلاماً وجارية طلقت ثلاثاً وإن قال لها إن كان ما في بطنك غلام فأنت طالق واحداً . وإن كان ما في بطنك جارية فأنت طالق اثنتين . فولدت غلاماً وجارية لم تطلق . وكذلك إن قال لها إن كان ما في الحوائق بر فأنت طالق وإن كان ما في الحوائق ذرة فأنت طالق . فاذا فيها بر . وذرة لم تطلق وإن قال لها إن ولدت غلاماً فأنت طالق واحداً أو إن ولدت جارية فأنت طالق اثنتين فولدت غلاماً وجارية ، فإن ولدت غلاماً أولاً طلقت واحداً . وإن ولدت جارية أولاً طلقت اثنتين ، وإذا قال الرجل لامرأته : أنت طالق أمس طلقت من ساعتها وإن قال لها أنت طالق غداً طلقت إذا طلع الفجر من الغد وجاز له جمعها قبل الغد ، وإن مات أحدهما قبل الغد ورثه الآخر ، سواء كان الطلاق واحداً أو اثنين أو ثلاثاً .

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

والحمد لله رب العالمين .

ملحوظة : مسائل الطلاق ووظائف النكاح أكثر من هذا ، فاخترنا ما فيه الحاجة جبا للإيجاز ورغبة في الاختصار ، ثم إنى أذكر بالله مسلما قرأ هذا الكتاب أن يتدبره وينظر في معانيه ، فإن اطلع فيه على خطأ فليدعه وما كان صواباً فليعمل به ، وإنما كتبناه رغبة فيما ينحفظ من آثار من أدركناه وما أردناه تكلنا ، وقصدنا فيه إلى الحاجة مما يحتاج الناس إلى استعماله فإفتاه الشيخ أبو الربيع سليمان بن هارون رضى الله عنه وقدس روحه وأكرم مثواه إلا القليل منه ، فربما أسندناه إلى غيره وربما لم نسند من رواية مستطرفة وقول مستطرف عن غيره ، وأما الحل فهو منه أيده الله بكرامته وفضله بفوزه إلى دار سلامته إنه لدعوات الراغبين من عباده سميع قريب محجب .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	كلمة لا بد منها
٧	ترجمة المؤلف
١١	حكم النكاح
١٧	باب فيما رغب فيه من النكاح وما يكره
٢٣	باب فيما يحرم على الرجل من النساء وما يحل له
٢٨	باب آخر فيما يحرم من النكاح
٣٩	باب آخر فيما يحرم من النكاح
٤٤	باب في الخطبة
٤٩	باب في التعريض
٥٣	باب الهدايا
٥٦	باب في الاشهاد على النكاح
٦٢	باب في الأولياء من أولى بالنكاح منهم
٧٤	باب في الرضا والانكار
٨٤	باب في الصداق
٩٤	باب آخر من الصداق
١٠٢	باب آخر من الصداق
١٠٩	باب آخر من الصداق
١١٥	باب في الامارات والتزويج
١٢٤	باب في عقد النكاح
١٣٦	باب الشروط في عقد النكاح
١٤٠	باب في نكاح المشركين إذا أسلموا
١٤٧	باب في نكاح المتعة ونكاح الشغار
١٥٠	باب في نكاح العبيد والإماء
١٥٨	باب في نكاح الأطفال والمجانين
١٦٦	باب المعيوبين من الرجال والمعيوبات من النساء
١٧٧	باب الدعاوى في النكاح
١٨٣	باب في المسيس وإرضاء الستر

الصفحة	الموضوع
١٨٧	باب فيما تبطل به المرأة صداقتها
١٩١	باب فيما تحرم المرأة على زوجها وما تبين به منه من غير طلاق
١٩٥	باب في حقوق الزوج على المرأة وحقوق المرأة على الزوج
١٩٩	باب في نفقة المرأة وكسوتها وسكنائها ومؤنتها
٢٠٥	باب في العدالة بين النساء
٢٠٩	باب في التتسرى
٢١٥	باب في الرضاع
٢١٩	باب في الفقد وبالله التوفيق
٢١٥	باب آخر في الفقد
٢٣٠	باب آخر في الفقد
٢٣٤	باب في الظهار
٢٤٢	باب في العتق عن الظهار
٢٤٨	باب في الصوم عن الظهار
٢٥٤	باب في الاطعام عن الظهار
٢٥٧	باب في الإيلاء
٢٦١	باب آخر في الإيلاء
٢٦٩	باب آخر في الفداء
٢٧٨	باب في مراجعة الفداء
٢٨٢	باب في مراجعة الطلاق
٢٨٨	باب في الاحصان
٢٩١	باب في اللعان
٢٩٤	باب فيما يحل المرأة لزوجها إذا طلقها ثلاث تطليقات
٣٠١	باب في متعة المطلقة
٣٠٥	باب في متعة المطلقة وبالله التوفيق
٣١٢	باب في العدة
٣١٩	باب في طلاق السنة
٣٢٣	باب آخر في الطلاق

رقم الايداع ٤٨١ / ٨٨